

كفى الثاني انه وكل أخاه بأن ينفق عليها خبز الشير ولم يكن الزوج حاضرا ليقضى عليه شيء
 آخر فلهذا قالت ولم يجعل لي ثقة ولا سكنى وذكر عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه قال
 كان علي كرم الله وجهه لا يحضر خصومة أبدا وكان يقول ان الشيطان ليحضرها وان لها
 حقها الحديث وفيه دليل على أن التحرز عن الخصومة واجب ما أمكن لما أشار إليه رضي الله عنه
 انه موضع لحضرة الشيطان وان للخصومة قنأى مهالك وقال صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء
 أعمان أن يزال غصبا قال وكان اذا خصم في شيء من أمواله وكل عقيل رضي الله عنه وفيه
 جواز التوكيل بالخصومة وبظاھرہ يستدل أبو يوسف ومحمد رحمهما الله في جواز التوكيل
 بغير رضا الخصم لان عليا رضي الله عنه لم يطلب رضا خصومه ولكن الظاهر أن خصومه
 كانوا يرضون بتوكيله لانه كان أهدي الى طرق الخصومة من غيره لو فور علمه واما كان
 يختار عقيل رضي الله عنه لانه كان ذكيا حاضرا الجواب حتى حكى أن عليا رضي الله عنه استقبله
 يوما ومعه عزله فقال له علي رضي الله عنه على سبيل الدعابة أحد الثلاثة أحق فقال عقيل
 رضي الله عنه أما أنا وعزى فما فلان قال فلما كبر سن عقيل وكل عبد الله بن جعفر رضي الله
 عنه أما أنه وقره لكبره أو لانه انتقص ذهنه فكان يوكل عبد الله بن جعفر رضي الله عنه
 وكان ذكيا شابا وقال هو وكيل فاقضى عليه فهو علي وما قضى له فهو لي وفي هذا دليل
 على أن الوكيل يقوم مقام الموكل وان القضاء عليه بمنزلة القضاء على الموكل قال غصامي طلحة
 ابن عبد الله رضي الله عنه في صغير أحدثه علي رضي الله عنه بين أرض طلحة وأرض نفسه
 والصغير المسنة وفيه دليل على أنهم كانوا يختصمون فيما بينهم ولا نظن بواحد منهم سوى
 الجليل لكن كان يستقيم عليهم الحكم فيختصمون الى الحاكم ليعينه لهم ولهذا كانوا يسعون
 الحاكم فيهم المقتى فوقع عند طلحة رضي الله عنه أن عليا كرم الله وجهه أضربه وسجل عليه
 السيل ولم ير علي رضي الله عنه في ذلك ضرا حين أحدثه قال فوعدا عثمان رضي الله عنه
 أن يركب معنا فينظر اليه وفيه دليل على أن فيما تفاقم من الامر ينبغي للامام أن يباشره
 بنفسه وان يركب ان احتاج الى ذلك فقال والله اني وطلحة نختصم في المواقب وان معاوية
 رضي الله عنه على بذلة شهباء أمام الموكب قد قدم قبل ذلك وافدا فالتى كلمة عرفت انه أعانني
 بها قال أرايت هذا الصغير كان على عهد عمر رضي الله عنه قال قلت نعم قال لو كان جورا
 متركه عمر رضي الله عنه وفي هذا بيان انه لم يكن بين علي ومعاوية رضي الله عنهما في أول

الامر سوى الجليل الى أن نزع الشيطان بينهما فوقع ما وقع قال فسار عثمان رضى الله عنه حتى رأى الضفير فقال ما أرى ضررا وقد كان على عهد عمر رضى الله عنه ولو كان جورا لم يدعه وانما قال ذلك لان عمر رضى الله كان معروفا بالعدل ودفع الظلم على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما دار عمر فالحق معه وفيه دليل على ان ما وجد قديما يترك كذلك ولا يغير الا بحجة فان عثمان رضى الله عنه ترك الضفير على حاله بسبب أنه كان قديما وذكر عن شريح رحمه الله أنه يجوز بيع كل عجز الوصى والوكيل والمجيز ما يتم العقد باجارته وفيه بيان أن العقود تنوقف على الاجارة وان من يملك انشاء العقد يملك اجازته وصيا كان أو وكيلاً أو مالكا لان المتبرأ أن يكون تمام العقد بزايه وذلك ما حصل باجارته وذكر عن شريح رحمه الله انه قال من اشترط الخلاص فهو أحق سلم ما بعت أو ذر ما أخذت ولا خلاص وبه أخذ علماءنا رحمهم الله بخلاف ما بقوله ابراهيم النخعي رحمه الله ان من باع عبدا يؤخذ بخلاصه يعنى اذا شرط (وهذه ثلاثة فصول : الاول) اشترط الدرك وتفسيره رد الميمن لاستحقاق المبيع وهو شرط صحيح لانه يلائم موجب العقد وهو ثابت بدون الشرط فلا يزيده الشرط الا وكادة (والثاني) شرط الهدة وهو جائز عند أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله فانه عبارة عن ضمان الدرك عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله هو باطل (وتفسيره) الصك الاصلى الذى كان عند البائع يشترط المشتري عليه أن يسلمه اليه وهذا شرط فيه منفعة لاحد المتعاقدين ولا يقتضيه العقد فكان باطلا (والثالث) شرط الخلاص (وتفسيره) أن يشترط على البائع أن المبيع اذا استحق من يده يخلصه حتى يسلمه اليه بأى طريق يقدر عليه وهذا باطل لانه شرط لا يقدر على الوفاء به فالمستحق ربما لا يساعده عليه ولهذا ينسب شريح رحمه الله الى الحنابلة حيث التزم ما ليس في وسعه الوفاء به واذا وكل الرجل بالخصومة في شيء فهو جائز لانه يملك المباشرة بنفسه فيملك هو صكه الى غيره ليقوم فيه مقامه وقد يحتاج لذلك أما لقلة هدايته أو لصيانة نفسه عن الابتذل في مجلس الخصومة وقد جرى الرسم على التوكيل على أبواب القضاة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير تكبير منكر ولا زجر زاجر فان أقر الوكيل على الذي وكله بالخصومة مطلقا في القياس لا يجوز اقراره سواء كان في مجلس القاضى أو في غير مجلس القاضى وهو قول أبي يوسف الاول وقول زفر والشافعى رحمهم الله ثم رجع أبو يوسف رحمه الله فقال يصح اقراره في مجلس القاضى وفي غير مجلس

القاضي اقراره باطل وجه التماس انه وكله بالخصومة والخصومة اسم لكلام يجري بين اثنين
 على سبيل المارة والمشاخة والاقرار اسم لكلام يجري على سبيل المسألة والمرافعة وكان ضد
 بيا أمر به والتركيب بالشيء لا يتضمن ضده ولهذا لا يملك الوكيل بالخصومة المحبة والبيع أو
 الصلح والدليل عليه بطلاق اقرار الاب والرعي على الصبي مع أن ولايتهما أعم من ولاية
 الوكيل وأبو يوسف رحمه الله يقول الموكل أقام الوكيل ب مقام نفسه مطلقا فيقتضى أن يملك
 ما كان الموكل مال كاله والموكل مالك للاقرار بنفسه في مجلس القضاء وفي غير مجلس القضاء
 فكذلك الوكيل وهذا لأنه إنما يختص بمجلس القضاء مالا يكون موحا الا بانضمام القضاء اليه
 كالبيئة واليمين فاما الاقرار فهو موجب للحق بنفسه سواء حصل من الوكيل أو من الموكل
 فجلس القضاء فيه وغير مجلس القضاء سواء وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله فالاحقية بالخصومة
 ما قال زفر رحمه الله ولكننا تركنا هذه الحقيقة وجعلنا هذا توكيلا مجازا بالجواب والاقرار
 جواب نام وانما حملناه على هذا المجاز لان توكيله انما يصح شرعا بما يملكه الموكل بنفسه والذي
 يتيقن به أنه يملك للموكل الجواب لا الانكار فانه اذا عرف المدعى محقا لا يملك الانكار
 شرعا وتوكيله فيما لا يملك لا يجوز شرعا والديانة تمنع من قصد ذلك فلهذا حملناه على هذا النوع
 من المجاز كالبدل المشترك بين اثنين يبيع أحدهما نصيبه فينصرف يعه الى نصيبه مطلقا
 ليصح عقد هذا الطريق غير انه انما يسمى الجواب خصومة مجازا اذا حصل في مجلس
 القضاء لانه لما ترتب على خصومة الآخر ايا مسمى باسمه كما قال الله تعالى وجزاء سيئة سيئة
 مثلها والمجازاة لا تكون سيئة حقيقة ولان مجلس الحكم بالخصومة فاسم يجري فيه يسمى
 خصومة مجازا وهذا لا يوجد في غير مجلس القضاء ولانه انما استعان بالوكيل فيما يعجز عن
 مباشرته بنفسه وذلك فيما يستحق عليه والمستحق عليه انما هو الجواب في مجلس الحكم بخلاف
 الاب والرعي فان تصرفهما مقيد بشرط الا نظر والاصلاح قال الله تعالى قل اصلاح لم
 خير وقال عز وجل ولا تقر بوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن وذلك لا يظهر بالاقرار فلهذا
 لا يملكه وان وكله بالخصومة غير جائز الاقرار عليه صح الاستثناء في ظاهر الرواية وعن
 أبي يوسف رحمه الله انه لا يصح لان من أصله ان صحة الاقرار باعتبار قيام الوكيل مقام
 الموكل وهذا حكم الوكالة فلا يصح استثناءه كما لو وكل بالبيع على ان لا يقبض الوكيل الثمن
 أولا يسلم المبيع كان الاستثناء باطلا فاما في ظاهر الرواية فالاستثناء صحيح لان صحة اقرار

الوكيل باعتباره ترك حقيقة اللفظ الى نوع من المجاز فهو بهذا الاستثناء بين أن مراده حقيقة
الخصومة لا الجواب الذي هو مجاز بمنزلة بيع أحد الشريكين نصف البعدين من البعدين
أنه لا ينصرف الى نصيبه خاصة عند التصيص عليه بخلاف ما إذا أطلق والثاني أن صحة اقراره
وانكاره عند الإطلاق لمعوم المجاز لأن ذلك جواب ولا اعتبار المناظرة في المعاملات بالمناظرة
في الديارات منع موضعه فإذا استثنى الاقرار كان هذا استثناء لبعض ما تناوله مطلق الكلام
أو هو بيان مقاب لمقتضى مطلق الكلام فيكون صحيحا كمن حلف لا يبيع قومه في دار فلان
فدخلها ماشيا أو راكبا حدث لمعوم المجاز فإن قال في بيته ماشيا فدخلها راكبا لم يحنث لما قلنا
وعلى هذا الطريق انما يصح استثناء الاقرار موصولا لا مفصولا عن الوكالة وعلى الطريق
الاول يصح استثناء موصولا ومفصولا قالوا وكذلك لو استثنى الانكار صح ذلك عند
محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله وهذا لان انكار الوكيل قد يضر الموكل بان كان
المدعي ودية أو بصاعة فانكر الوكيل لم يسمع منه دعوى الرد والمهلك بعد صحة الانكار
ويسمع منه ذلك قبل الانكار فإذا كان انكاره قد يضر الموكل صح استثناء الاقرار ثم
إذا أقر الوكيل في غير مجلس القاضي فلم يصح اقراره عندهما كان خارجا من الوكالة وليس له
أن يخاصم بعد ذلك لأنه يكون مناقضا في كلامه والمناقض لا دعوى له فيستبدل به كالأب
والوصي إذا لم يصح اقرارهما على الصبي لا يملكان الخصومة في تلك الحادثة بعد ذلك وإذا
وكله بالخصومة في دار يدعى فيها دعوى ثم عزله عنها ثم شهد له الوكيل بها فإن كان الوكيل
قد خاصم الى القاضي جازت شهادته عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ولم تجز عند أبي يوسف
رحمه الله وهو بناء على ما ذكرنا ان عند أبي يوسف رحمه الله بتعيينه للتركيل صار خصما
فانما مقام الموكل ولهذا جاز اقراره فيخرج من أن يكون شاهدا بنفس التوكيل وعندهما انما
يصير خصما في مجلس القاضي فكذلك انما يخرج من أن يكون شاهدا إذا خاصم في مجلس
القاضي لا قبل ذلك وإذا وكله بالخصومة فله أن يعزله متى شاء لان صحة الوكالة للحاجة الموكل
اليه ولما له فيها من النعمة وذلك في جوازها دون لزومها ولان الوكيل مغير منافعه والاعادة
لا يتعلق بها اللزوم الا في خصلة واحدة وهي أن يكون الخصم قد أخذه حتى جملة وكيله
في الخصومة فلا يكون له أن يخرج منه الا بحضور من اخصم لانه تعلق بهذه الوكالة حصة
الخصم فانه انما خلى سبيله اعتقادا على أنه يتمكن من اثبات حقه على الوكيل متى شاء فلو جوزه

عزله بدون محضر من الخصم بأن عزل الموكل وكيله ويخفى شخصه فلا يتوصل الخصم الى
 انبات حقه فلمراعاة حق الخصم قلنا لا يمكن من عزل الوكيل كالعزل في باب الرهن اذا كان
 مسلطا على يمينه لا يملك الراهن عزله لحق المرهن وعلى هذا قال بعض مشايخنا رحمهم الله اذا
 وكل الزوج وكلا بطلاق امرأته بالتامساها ثم سافر لا يملك عزل الوكيل الا بمحضر مها والاصح
 أنه لا يملكه هناك لانه لاحق للمرأة في سؤال الطلاق والتوكيل عند سفر الزوج وهنا للخصم
 حق أن يمنع خصمه من أن يسافر وان يلزمه كيثبت حقه عليه وهو انما ترك ذلك بتوكيله
 وعلى هذا قال بعض مشايخنا رحمهم الله اذا قال الزوج لاوكيل بالطلاق كما عرلتك فانت
 وكيل لا يملك عزله لانه كلما عزله تجددت وكالته فان تعليق الوكالة بالشروط صحيح والاصح
 هندي أنه يملك عزله بأن يقول عزلتك عن جميع الوكالات فينصرف ذلك الى المانع والمنفذ
 لاننا لم نجز ذلك ادى الى تفسير حكم الشرع بجعل الوكالة من الوازم وذلك باطل . واذا
 وكله بالخصومة وهو مقيم بالبلد لم يقبل ذلك منه الا برضا من خصمه أو يكون مريضا أو
 خائبا مسيرة ثلاثة أيام والرجال والنساء والثيب والبكر في ذلك سواء في قول أبي حنيفة رحمه
 الله وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول للبكر أن توكل بنير رضا الخصم وكان أبو يوسف
 رحمه الله يقول أولا للمرأة ان توكل بذلك بكرا كانت أو ثيبا اذا لم يكن مروءة وفي قوله
 الآخر وهو قول محمد والشافعي رحمهم الله الرجل والمرأة سواء في ذلك لم التوكيل بنير رضا
 الخصم ووجه هذا القول أن التوكيل حصل بما هو من خالص حق الموكل فيكون
 صحيحا بنير رضا الخصم كالتوكيل بالتبضع والايفاء والتقاضى وبيان ذلك انه وكله بالجواب
 الذي هو انكار ومن أفسد هذا التوكيل انما يفسده من هذا الوجه فان التوكيل بالانقرار
 صحيح والانكار خالص حق الموكل لانه يدفع به الخصم عن نفسه فرفقا أنه وكله بما هو
 من خالص حقه وأبو حنيفة رحمه الله يقول هو بهذا التوكيل قصد الاضرار بخصمه فيما هو
 مستحق عليه فلا يملكه الا برضا كالحالة بالدين ومعنى هذا الكلام أن الحضور والجواب
 مستحق عليه بدليل أن القاضي يقطعه عن اشغاله ويحضره ليجيب خصمه وانما يحضره لايفاء
 حق مستحق عليه والباس يتفاوتون في هذا الجواب قرب انكار يكون أشد دفعا المدة من
 انكار والظاهر أن الموكل انما يطلب من الوكيل وذلك الاشد الذي لا يتأتى منه لو أجاب
 الخصم بنفسه وفيه اضرار بالخصم الا أن أبا يوسف ومحمد رحمهما الله قالا ذلك حق الموكل

لو أني به بنفسه كأن مقبولا منه وصحة التوكيل باعتبار ما هو حق للموكل دون ما ليس .
 الاشد لحق له كما بيناه في المسئلة الاولى أبو حنيفة رحمه الله بنى على العرف الظاهر هنا وقال
 الناس انما يتصدون بهذا التوكيل أن يشتغل الوكيل بالحيل الابطال ليدفع حق الخصم عن
 الموكل وأكثر ما في الباب أن يكون توكيله بما هو من خالص حقه ولكن لما كان يتصل به
 ضرر بالغير من الوجه الذي قلنا لا يملك بدون رضاه مكن استأجر دابة لركوبه أو ثوبا لللبسه
 لا يملك أن يؤجره من غيره وإن كان يتصرف في ملكه وهي المنفعة ولكن يتصل به ضرر
 يملك الغير وهو العين لأن الناس يتفاوتون في اللبس والركوب فكذلك أحد الشريكين
 في العبد إذا كاتبه كان للآخر أن يفسخ وإن حصل تصرف المكاتب في ملكه لاضرار
 يتصل بالشريك وهذا بخلاف التوكيل بالقبض والايفاء فإن الحق معلوم بصفته فلا يتصل
 بهذا التوكيل ضرر بالآخر وكذلك التقاضي له حد معلوم منع الوكيل من مجاوزة ذلك الحد
 لئلا يضر به الخصم فاما الخصومة فليس لها حد معلوم يعرف حتى إذا جاوزه منع منه فلهاذا
 شرطنا رضا الخصم وهذا الشرط ليس مؤثرا في صحة الوكالة فالتوكيل صحيح ولكن الكلام
 في اسقاط حق المطالبة بنجواب الموكل ولهذا لا يشترط رضا الخصم في التوكيل عند غيبة
 الموكل أو مرضه لأنه ليس للخصم حق المطالبة باحضار الموكل فلا يكون في التوكيل اسقاط
 حق مستحق عليه وهو نظير شهادة المروع على شهادة الاصول فانها تصح عند مرض الاصول
 وغيبته مدة السفر ولا تصح عند حضورهم لاستحقاق الحضور بانفسهم للاداء في هذه الحال
 وابن أبي ليلى رحمه الله كان يقول المقصود باحضار البكر لا يحصل لانها تستحي فتسكت
 والشرع مكها من ذلك فجاء لها ان توكل بغير رضا الخصم وهكذا يقول أبو يوسف رحمه الله
 في المرأة التي ليست معتادة مخالطة الرجال فانها لا تتمكن من هذا الجواب اذا حضرت مجلس
 الحكم فان حشمة القضاء تمنعها من ذلك واذا كان المقصود لا يحصل بحضورها جاز لها أن
 توكل والذي نختاره في هذه المسئلة من الجواب أن القاضي اذا علم من المدعي التعت في
 اداء الوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل من الخصم واذا علم من الموكل القصد إلى
 الاضرار بالمدعي في التوكيل لا يقبل ذلك منه الا برضا الخصم فيصير الى دفع الضرر من
 الجانبين . واذا وكلت امرأة رجلا أو رجل امرأة أو مسلم ذميا أو ذمي مسلما أو حر عبدا أو
 مكاتبه أو لغيره باذن . ولاة فذلك كله جائز لمعوم الحاجة الى الوكالة في حق هؤلاء قال

والوكالة في كل خصومة جائرة ما خلا الحدود والقصاص أو سلمة ترد من عيب والمراد التوكيل باستيفاء الحدود والقصاص فان التوكيل باستيفاء الحدود باطل بالاتفاق لان الوكيل قائم مقام الموكل والحدود تندرى بالشبهات فلا تستوفى بما يقوم مقام الغير في ذلك من ضرب وشبهه (ألا ترى) انها لا تستوفى في كتاب القاضي الى القاضي والشهادة على شهادة النساء مع الرجال وكذلك التوكيل باستيفاء القصاص لا يجوز ولا يستوفى في حال غيبة الموكل عندنا وعند الشافعي رحمه الله يستوفيه الوكيل لانه محض حق العباد ومبنى حقوق العباد على الحفظ والصيانة عليهم فكان لصاحب القصاص أن لا يحضر بنفسه ويوكل باستيفائه دفعا للضرر عن نفسه كسائر حقوقه ولكننا نقول هذه عقوبة تندرى بالشبهات فلا تستوفى بمن يقوم مقام الغير كالحدود ولهذا لا تستوفى في كتاب القاضي الى القاضي ولا بشهادة النساء مع الرجال وتوضيحه انه لو استوفى في حال غيبة الموكل كان استيفاء مع تمكن شهادة العفو لجواز أن يكون الموكل عفى بنفسه. والوكيل لا يشر به ولهذا اذا كان الموكل حاضرا يجوز للوكيل أن تستوفي لانه لا يتمكن فيه شبهة العفو وقد يحتاج الموكل الى ذلك اما لئله هدايته في الاستيفاء أو لان قلبه لا يحتمل ذلك فيجوز التوكيل في الاستيفاء عند حضرته استعانة فاما قوله أو سلمة ترد باليب فليس المراد به ان التوكيل بالخصومة في هذا غير صحيح بل المراد ان الوكيل اذا أثبت العيب فادعى البائع رضا المشتري باليب فليس للوكيل أن يردده باليب حتى يحضر المشتري فيحلف بالله ما رضى باليب وهذا بخلاف الوكيل يقبض الدين اذا ادعى المطلوب أن الطالب قد استوفى دينه أو أبرأ المطلوب منه فإنه يقال له ادفع المال الى الوكيل وأنت على خصوصتك في استعلاف الموكل اذا حضر والفرق من وجهين أحدهما ان الدين حق ثابت نفسه اذ ليس في دعوى الاستيفاء والابراء ما ينافي أصل حقه لكنه يدعى اسقاطه بعد تقرير السبب الموجب فلا يتمتع على الوكيل الاستيفاء ما لم يثبت المسقط فاما في العيب ان علم المشتري باليب وقت البيع يمنع بوث حقه في الرد أصلا فالبائع ليس يدعى مسقطا بل زعم أن حقه في الرد لم يثبت أصلا فلا بد من أن يحضر الموكل ويحلف ليتمكن من الرد عليه والثاني ان الرد باليب بقضاء القاضي فسخ للعقد والعقد اذا انفسخ فلا يعود فلو أثبتنا حق الرد عليه تضرر الخصم بالفساخ عقده عليه فاما قضاء الدين فليس فيه فسخ عقد واذا حضر الموكل فابى أن يحلف توصل المطلوب الى حقه فلماذا أمر بقضاء الدين وفي الوكيل يأخذ الدار بالشفعة اذا ادعى الخصم

ان الموكل قد سئل ومطلب يمينه على ذلك في ظاهر الرواية هذا ومثله الدين سواء والموكل
 أن يأخذ بالشفعة لأن المشتري يدعى مستقلاً بعد تقرر السبب وعن أبي يوسف رحمه الله
 هذا ومثله العيب سواء لأن الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء فكما لا يقضى القاضي بفسخ
 ما لم يحضر الموكل ويحلف فكذلك لا يقضى بالشفعة ما لم يحضر الموكل ويحلف ما سلم بالشفعة
 فان أراد المظلوب يمين الوكيل فليس له عليه يمين في الاستيفاء لأن الاستيفاء مدعى على الطالب
 ولو استحلف الوكيل على ذلك كان على سبيل النيابة عنه ولا نيابة في اليمين وقال زفر رحمه الله
 له أن يحلف الوكيل بالله ما يعلم ان الطالب استوفى الدين لأن الوكيل لو أقر باستيفاء الطالب لم
 يكن له أن يحاصم المظلوب فاذا أنكر استحلفه عليه كما يستحلف وارث الطالب على هذا بعد
 الطالب ولكنما تقول الوكيل نائب ولا نيابة في اليمين بخلاف الوارث فإنه قائم مقام المورث
 في الحق فتصير اليمين مستحقة على الطالب إلا أن الاستحلاف على فعل النذر يكون علماً فاذا
 حضر الطالب فالت المطلوب إلا أن يحلف بالله لقد شهدت بشهوده بحق لم يكن له على ذلك
 سبيل لأن صدق الشهود شرعاً بظهور عدالتهم كما أن صدق المدعى بإقامة البينة فكما لا يحلف
 المدعى مع البينة فكذلك لا يحلف بعد ظهور عدالة الشهود والدين شهدوا بحق ولكنه يحلف
 بالله ما استوفيت ديني فإن حلف ثم قبض الوكيل وإن نكل عن اليمين لزمه المال دون الوكيل
 لأن نكوله كاتراؤه أو بدله فينفذ عليه دون الوكيل ولكن إن كان المال المقبوض عند الوكيل
 فهو حق الطالب يقصده من الوكيل ثم يدفعه إلى المطلوب بحكم نكوله وليس للمظلوب أن
 يرجع به على الوكيل بخلاف ما إذا أقام المظلوب البينة على القضاء فإن البينة حجة في حقهما فإن
 شاء وجع بالمقبوض على الوكيل إذا كان قائماً في يده لأنه يمين أنه قبض بغير حق وإن شاء أخذ
 الموكل به لأن الوكيل عامل له فعمدة عمله عليه وإن قال الوكيل قد دفعته إلى الموكل أو
 هلك مني فاقول قوله مع يمينه لأنه كان أميناً مسلطاً على ما أخبر به من جهة الموكل فاقول
 فيه قوله وإن قال أمرني فدفعته إلى وكيل له أو غريم أو وهبه لي أو قضاني من حق كان لي
 عليه لم يصدق وضمن المال لأنه يدعى تملك المقبوض لنفسه بسبب لم يعرف ذلك السبب
 أو يقر بالسبب الموجب للضمان على نفسه يدفعه إلى غيره وادعى الأمر من جهة صاحب
 المال ولا يثبت ذلك بقوله إذا أنكره صاحب المال فهذا ضمن المال قال ولا يقبل من
 الوكيل شهادة على الوكالة في شيء مما ذكرنا الآ ومعه خصم حاضر لأن شرط قبول البينة

الدعوى والانكار فكما ان انعدام الدعوى يمنع قبول البيعة فكذلك انعدام الانكار ولا يتحقق الانكار الا من خصم حاضر وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقبل البيعة على هذا من غير خصم ويقول الوكيل بهذه البيعة لا يلزم أحدا شيئا وانما يثبت كونه ناشئا عن موكله وليس فيه الزام شيء علي موكله فلا معنى لاشتراط حضور الخصم ولكنا نقول انما سميت البيعة لكونها مبينة في حق المنكر وذلك لا يتحقق الا بحضور من الخصم فان أقام البيعة على الوكالة بغير محضر من الخصم واليمين من القاضي ان يكتب شهادة شهوده الى قاضي بلد آخر ليقضى به في ذلك لان هذه الشهادة ليست للقضاء بل للنقل فان قاضي بلد ينقل شهادتهم في كتابه الى مجلس القاضي الذي فيه الخصم كما ان شهود الفروع ينقلون شهادة الاصول بمبارتهم فكما لا يشترط في اشهاد الفروع حضرة الخصم فكذلك هنا وان قبل القاضي البيعة بغير خصم وقضى بها جاز قضاؤه لانه نفي في فصل مختلف فيه فان العلماء رحمهم الله يختلفون في سبب القضاء هنا ان البيعة هل هي حجة بغير محضر خصم أم لا فاذا قضى بها القاضي فقد أمضى فصلا بجته فيها باجتهاده فلماذا لا يفسد قضاؤه قال ولا أحد الوكيلين بالخصومة أن يخاصم وليس له أن يقبض أو لا يقول الوكيل بالخصومة له أن يقبض المال عندنا وليس له أن يقبض عند ذفر رحمه الله لانه أمر بالخصومة فقط والخصومة لاظهار الحق والاستيفاء ليس من الخصومة ويختار في الخصومة ألح الناس وللقبض آمن الناس فن يصلح للخصومة لا يرضى بامانه عادة ولكننا نقول الوكيل بالشيء مأمور بانعام ذلك الشيء وانعام الخصومة يكون بالقبض لان الخصومة قائمة ما لم يقبض ولان المقصود بالخصومة الوصول الى الحق وذلك بالقبض يكون والوكيل بالشيء يحصل ما هو المقصود به قال فان وكل رجلين بالخصومة فلاحدهما أن يخاصم عندنا بدون محضر من الآخر خلافا لفر رحمه الله لان الخصومة يحتاج فيها الى الرأي ورأي المثني لا يكون كراي الواحد فرضاه برأيهما لا يكون رضا برأي أحدهما كالوكيلين بالبيع ولكننا نقول لو حضر لم يخاصم الا أحدهما لانهما لو تسكلا معا لم يتمكن القاضي من أن يفهم كلامهما فلما وكلهما بالخصومة مع علمه ان اجتماعهما عليهما متعذر فقد صار راضيا بخصومة أحدهما بخلاف الوكيلين بالبيع ولكن اذا آل الامر الى القبض فليس لاحدهما أن يقبض لانه رضى بامانهما أو اجتماعهما في القبض والحفظ متأت فلا يكون راضيا بقبض أحدهما وليس للوكيل أن يوكل غيره لان الناس يتفاوتون في الخصومة قال صلى الله عليه وسلم ولعل

بصم ان يدون احن بجبهه من بعض والموكل انما رضي برأيه فلا يكون له أن يوكل غيره
 بدون رضاه وان قال ماضته في شئ ذلك جائز كان له أن يوكل غيره لانه أجاز منعه على
 الموم فالنوكيل من منعه فيجوز لوجود الرضا من الموكل به وليس للوكيل بالخصوصية أن
 يصالح ولا أن يبيع ولا أن يهب لان هذه التصرفات ليست من الخصومة بل هي ضد الخصومة
 قاطعة لها والامر بالشئ لا يتضمن ضده واذا وكل رجل رجلا ببيع حق له في دار أو بقسمة
 أو بخصومة فجعله ذو اليد فله أن يخاصم ويقسم اليه على حقه لانه وكله بالخصومة نصا
 ولانه لا يتوصل الى تمييز نصيب الموكل ولا الى قبض حقه الا بيينة فكان خصما في إثباته
 ليحصل متصود الموكل واذا وكل المسلم الذي في خصومة فشهد شهود من أهل الذمة على
 ابطال حق المسلم لم يجز ذلك على المسلم لان الوكيل نائب عن الموكل وهذه البيينة في الحقيقة
 انما تقوم عن الموكل فلا تكون شهادة أهل الذمة حجة عليه ولو كان المسلم هو الوكيل والذي
 صاحب الحق فشهد عليه قوم من أهل الذمة جاز ذلك لان الاثام في هذه البيينة على صاحب
 الحق دون الوكيل فان الوكيل كالنائب اذا استشهدنا الذي انه أوصى الى مسلم فشهد قوم من
 أهل الذمة عليه لحق قبلت الشهادة لان الاثام على الميت أو على ورثته دون الرصى وهم من
 أهل الذمة فكانت شهادة أهل الذمة في ذلك مقبولة فكذلك هنا وتوكل الرجل الصبي
 بالخصومة اذا كان يمتل صحيح لانه اذا كان يمتل فله عبارة معتبرة شرعا حتى تنفذ تصرفاته
 بأذن الولي ويجوز أن يكون وكيلا في البيع والشراء فكذلك في الخصومة الا أن الصبي اذا لم
 يكن ابن الموكل فلا ينبغي أن يوكله الا بأذن أبيه لان في هذا التوكيل استعمال الصبي في
 حاجة نفسه وليس لأحد أن يفعل ذلك في ولد غيره الا بأذن أبيه واذا وكل وكيلا في بيع أو
 شراء أو خصومة فذهب عقل الموكل زمانا فقد خرج الوكيل من الوكالة لانه نائب عن
 الموكل وهو انما انتصب نائبا عن الموكل باعتبار رأى الموكل وقد خرج الموكل بالجنون
 المطبق من أن يكون أهلا للرأى وصار مولى عليه فبطلت وكالة الوكيل كما تبطل بموته وهذا
 في موضع كان للموكل أن يخرج من الوكالة فاما في كل موضع فلم يكن له أن يخرج منها
 فلا تبطل بمجنونه مثل الامين باليد والعدل اذا كان مساطا على البيع فجن الراهن لان حق التبر
 هناك ثبت في العين وصار ذلك لازما على الموكل فلا يبطل بمجنونه ولا بموته اذا نفي المحل فاما
 الوكيل بالخصومة اذا كان بالتماس الخصم فجن الموكل أو مات بطلت الوكالة لان هذه الوكالة

لم تكن لازمة على الموكل (ألا ترى) ان له أن يزل الوكيل يحضر من الخصم وانما لا يميزه
بغير محضر منه لدفع الضرر لاحق ثابت للخصم في محل ولو كان ذهب عقله ساعة أو جن ساعة
فالوكيل على وكالته لان هذا بمنزلة النوم لا يقطع به رأى الموكل فلا يصير مولى عليه ثم
أشار الى القياس والاستحسان فيه واختلفت فيه ألفاظ الكتاب وذكر في باب وكالة المكاتب
القياس والاستحسان في جنون ساعة واحدة أن في القياس تبطل الوكالة وفي الاستحسان
لا تبطل وفي باب الوكالة في الطلاق ذكر القياس في المتناول وقال لا تبطل الوكالة بمنحون
الموكل وان تطاول لبقاء المحل الذي تملكت الوكالة به على حق الموكل وفي الاستحسان
تبطل الوكالة ثم لم يذكر في الكتاب الحد الفاصل بين القليل والكثير وذكر في النواذر ان
محمدًا رحمه الله كان يقول أولا اذا جن شهرا فهو متناول ثم رجع وقدر المتناول بمنحون
سنة وعن أبي يوسف رحمه الله انه قدر المتناول باكثر السنة وقد روى عنه انه قدر ذلك
باكثر من يوم وليلة ووجه هذا أن الجنون اذا زاد على يوم وليلة كان مسقطا لقضاء الصلاة
بخلاف النوم والقيل من كالدوام فاذا ظهرت المخالفة بين هذا القدر من الجنون وبين النوم
عرفنا انه متناول ووجه قول محمد رحمه الله أولا أن الشهر في حكم المتناول وما دونه في حكم
القريب بدليل أن من حلف ليقضين حق فلان عاجلا أو عن قريب فقضاء فيما دون الشهر
برفي يمينه ولو لم يقضه حتى مضى الشهر كان حاشا ولان الجنون اذا استوعب الشهر كانه اسقط
قضاء الصوم بخلاف دونه ثم رجع فقدره بالسنة لانه لا تسقط العبادات الا باستغراق الجنون
سنة كاملة فان من العبادات ما يكون التقرب فيها بحول كالزكاة على قول محمد رحمه الله ولكن
أبو يوسف رحمه الله يجعل أكثر الحول كجسيمه في حكم الزكاة حتى قال اذا جن في أكثر
الحول لا نزمه الزكاة فلهذا قال المتناول ما يكون في أكثر السنة ولكن محمدًا رحمه الله يقول
يعتبر بحال البنية لانه اذا لم يوافق فصل من فصول السنة ولم ينفق عرفنا أن هذه آفة في أصل
العقل بخلاف ما اذا كان في بعض السنة وهو قياس أجل النين أي ان التقدير فيه بالسنة الكاملة
ونوكيل الصبي رجلا باطل الا أن يكون الصبي مأذونا له لانه انما ينيب نفسه مناب غيره فبما
ملكه بنفسه والصبي المحجور لا يملك التصرف بنفسه فلا يوكّل غيره فاما المأذون بملك التصرف
بنفسه فله أن يوكّل غيره واذا وكل الرجل عبده أو امرأته بالخصومة ثم أعتق عبده
أو طلق امرأته ثلاثا فهما على وكالتهما لان ما عرض لا يتأني ابتداء الوكالة فلا يتأني بقاءها

بطريق الاولى وان باع العبد فان رضى المشتري ان يكون للعبد على وكلته فهو وكيل وان لم يرض بذلك فله ذلك كما لو وكله بمسء البيع وهذا لان منافع العبد صارت للمشتري فلا يكون له ان يصرفها الى حاجة الموكل الا برضا للمشتري قال ولو وكل المسلم الحربى في دار الحرب والمسلم في دار الاسلام او وكله الحربى فالوكالة باطلة لانه لا عصمة بين من هو من اهل دار الحرب وبين من هو من اهل دار الاسلام (ألا ترى) أن عصمة النكاح مع قوتها لا تبقى بين من هو في دار الحرب وبين من هو في دار الاسلام فلان لا تثبت الوكالة أولى وهذا لان تصرف الوكيل برأى الموكل ومن هو في دار الحرب في حق من هو في اهل دار الاسلام كاليت والوكيل يرجع بما يباحه من الهدية على الموكل وتباين الدارين يمنع من هذا الرجوع قال وان وكل الحربى الحربى في دار الحرب ثم اسلم أحدهما فالوكالة باطلة لان النيابة بالوكالة تثبت حكما ودار الحرب ليست بدار أحكام بخلاف البيع والشراء فان ثبوت الحكم هناك بالاستيلاء محسالى ما يقتضيه (ألا ترى) ان بد ما أسلم لم يكن لاحدهما أن يخاف صاحبه بشئ من بقايا ما ملأهم في دار الحرب فكذلك لا تعتبر تلك الوكالة وان أسلما جميعا ثم وكل أحدهما صاحبه أجزت ذلك بمنزلة المسلمين من الأصل واذا خرج الحربى الى امان امان وقد وكله حربى آخر في دار الحرب ببيع شئ أجزت ذلك لان ذلك الشئ معه يمكن من التصرف فيه وقد ثبت حكم الأمان فيه فكانه وكله ببيعه وهما مستأمنان في دار بخلاف ما اذا لم يكن ذلك الشئ معه فان حكم الأمان لم يثبت فيه ولا بقدر الوكيل على تسليه بحكم البيع وان كان وكله بخصوصة لم يحز ذلك على الحربى لان الاثام بخصوصة الوكيل امانا كون على الموكل وليس للقاضى ولاية الاثام على من هو في دار الحرب قال وتوكيل المرتد المسلم ببيع أو قبض أو خصومة أو غير ذلك موقوف في قول أبى حنيفة رحمه الله بمنزلة سائر تصرفاته عنده انها توقف بين أن تبطل بقتله أو موته أو لحوقه بدار الحرب وبين أن تنفذ باسلامه فكذلك وكلته وعندهما تصرفات المرتد نافذة فكذلك وكلته ولو اراد الوكيل ولحق بدار الحرب انتقضت الوكالة لا تنقطع العصمة بين من هو في دار الحرب وبين من هو في دار الاسلام واذا قضى القاضى بلحاظه بد موته أو جعله من اهل دار الحرب فبطلت الوكالة (ألا ترى) ان ابتداء الوكيل لا يصح في هذه الحال فان عاد مسلما لم تمد الوكالة في قول أبى يوسف رحمه الله وعادت في قول محمد رحمه الله. وجه قول أبى يوسف رحمه الله ان قضاء

القاضي باجوره بمنزلة الفضاء بموته وذلك ابطال للوكالة وبمد مائتا كد بطلان الوكالة بقضاء
القاضي لانمود الا بالتجديد ولانه للمعاد مسلما كان بمنزلة الحربي اذا أسلم الآن (ألا ترى) ان
الرقعة الوانمة بينه وبين زوجته لا ترتفع بذلك فكذلك الوكالة التي بطلت لا نمود ومحمد
رحمه الله يقول صحة الوكالة لحق الموكل وحتمه بمد الحاقه بدار الحرب قائم ولكنه عجز عن
التصرف لعارض والمعارض على شرف الزوال فاذا زال صار كأن لم يكن فيبقى الوكيل على
وكالته بمدودة الموكل على حاله ولكن تمدد على الوكيل بمنزلة ما لو اغشى على الوكيل زمانا
ثم افاق فهو على وكالته ما اذا ارتد الموكل ولحق بدار الحرب بطلت الوكالة لقضاء القاضي
بلحاقه بدار الحرب فان عاد مسلما لم يمد الوكيل على وكالته في رواية الكتاب فابو يوسف
رحمه الله يسرى بين الفصلين ومحمد رحمه الله يفرق فيقول الوكالة تعلق بملك الموكل وقد
زال ملكه برده ولحاقه فبطلت الوكالة على البتات واما بردة الوكيل فلم يزل ملك الموكل قائما
فكان محل تصرف الوكيل باقيا ولكنه عجز عن التصرف لعارض فاذا زال المعارض صار كأن
لم يكن وجعل على هذه الزاوية ردة الموكل بمنزلة عزله الوكيل لانه فوت محل وكالته بمنزلة ما لو
وكله يبيع عبد ثم اعتقه وفي السير الكبير يقول محمد رحمه الله يعود الوكيل على وكالته في
هذا الفصل أيضا لان الموكل اذا عاد مسلما يمد عليه ماله على قديم ملكه وقد تعلقت الوكالة
بقديم ملكه فيعود الوكيل على وكالته كما لو وكل ببيع عبد له ثم باعه الموكل بنفسه ويرد عليه
بالمعيب بقضاء القاضي عاد الموكل على وكالته فهذا مثله قال واذا وكل رجلان رجلا وأحدهما
يخاصم صاحبه لم يجز أن يكون وكلاهما في الخصومة لانه يؤدي الى فساد الاحكام فانه يكون
مدعيان من جانب واحد من الجانب الآخر والتضاد منهي عنه في البيع والشراء فاذا كان في
البيع لا يصلح الواحدان يكون وكيلان من الجاهلين في الخصومة أولى وان كانت الخصومة
لهما مع ثالث فوكل واحدا جاز لان الوكيل مبرر عن الموكل والواحد يصلح ان يكون معبرا
عن اثنين كما يصلح ان يكون معبرا عن واحد واذا وكل رجلا بالخصومة ثم عز له بنير علم
منه لم ينزل عندنا وقال الشافعي رحمه الله ينزل لان نفوذ الوكالة لحق الموكل فهو بالمنزل
بسط حق نفسه ويفرد المرء باسقاط حق نفسه (ألا ترى) انه يطلق زوجته ويمتق عبده
بغير علم منهما ويكون ذلك صحيحا والثاني الوكالة للموكل لاعليه ولهذا لا يكون ملزما اليه
فلو لم يفرد بالمنزل قبل علم الوكيل به كان ذلك عليه من وجهه وذلك لا يجوز ولكننا نقول

الزل خطاب ملزم للوكيل بأن يتمتع من التصرف وحكم الخطاب لا يثبت في حق الخطاب
 ما لم يعلم به كخطاب الشرع فإن أهل قضاء كانوا يصلون إلى بيت المقدس بعد الأمر بالتوجه
 إلى الكعبة وجوز لهم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حين لم يعلموا به وكذلك كثير
 من الصحابة رضوان الله عليهم شربوا الخمر بعد نزول تحريمها قبل علمهم بذلك وفيه نزل
 قوله تعالى ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ولأن هذا الخطاب
 مقصود للمل ولا يتمكن من المل ما لم يعلم ولو أثبتنا الزل في حق الوكيل قبل
 أدى إلى الإضرار به والضرر ولم يثبت للوكيل عليه ولاية الإضرار به وهذا بخلاف ما إذا
 اعتق العبد الذي وكله يبيعه لأن الزل هناك حكى لضرورة فوات المحل فلا يتولف
 على العلم وهنا ما يثبت الزل قصدا فلا يثبت حكمه في حق الوكيل ما لم يعلم به دفعا للضرر
 عنه حتى إذا نفذ القاضي القضاء على الوكيل قبل علمه بالزل كان نافذا وللوصي أن يوكل
 بالخصومة للثاني لأنه قائم مقام الأب ولأنه يملك مباشرة الخصومة بنفسه فله أن يستعين
 بغيره بخلاف الوكيل فإن هناك رأى الموكل قائم وإذا عجز الوكيل عن المباشرة بنفسه فلا
 حاجة له إلى الاستعانة بغيره بل يرجع إلى الموكل ليخاضم بنفسه أو يوكل غيره وهنا رأى
 الموصي ثابت والصبي عاجز عن الخصومة بنفسه وإنما يصير الأب وصيا له لدفع الضرر عن
 الصبي وذلك إما يحصل بمباشرة الوصي بنفسه تارة والاستعانة بغيره أخرى فلهذا ملك الوكيل
 قال وإذا وكل الرجل بالخصومة عند القاضي والقاضي يعرف الموكل فهو جازئ لأن علم القاضي
 بالوكالة يتم إذا عرف الموكل وعلمه أقوى من شهادة الشهود عنده وإن لم يعرفه لم يقبل
 ذلك منه حتى يشهد للوكيل على الوكالة شاهدان يريد به أن الوكيل إذا حضر خصم يدعي
 لموكله قبله مالا وذلك الخصم يجمع وكالته فالقاضي يقول للوكيل قد عرفت أن رجلا من
 الناس قد وكالته ولكني لا أدري من يدعي له الحق الآن هو ذلك الرجل أم لا لأن ما كنت
 أعرف ذلك الرجل فلهذا لا يجمع الوكيل بدا من إقامة البيعة على الوكالة من جهة ذلك الرجل
 الذي يدعي الحق له وإذا وكل الرجل بقبض عبده أو إجارته فادعى العبد العتق من مولاه
 وأقام البيعة في القياس لا تقبل هذه البيعة لأنها قامت على من ليس بخصم فإن الوكيل بقبض
 العبد لا يكون خصما والعبد إنما يدعى العتق على مولاه والمولى قائب ولكنه استحسن

فقال تقبل هذه البيعة في قصر يد الوكيل عن المبدد دون القضاء بالتق لانها تضمن
 التق ومن صيرورته قصر يد الوكيل عن قبضه واجازته والوكيل ليس بخصم في أحدهما
 وهو أثبات التق على الموكل ولكه خصم في أثبات قصر يده وليس من ضرورة قصر
 يده القضاء بالتق على الغائب فلهذا قلنا البيعة في قصر يد الوكيل عنه وإن لم يتم المبدد البيعة
 وادعى أن له بيعة حاضرة أجمله القاضي ثلاثا فإن أحضر بيعة والا دمه الى الموكل لانه
 لا يتمكن من احضار الشهود الاجملة فلو لم يعمل القاضي أدى الى الاضرار بالمبدد ومدة الثلاث
 حسن لدفع الضرر وابلافا للمذكر كما اشترطت في الخيار وكذلك لو وكله بنقل امرأته اليه
 فقامت البيعة أنز وجهاطلقها ثلاثا أو وكله بقبض دار فقام ذو اليد البيعة انه اشترها من الموكل
 لانه وكيل بقبض الدين والوكيل بقبض الدين لا يكون خصما فيما يدعى على الموكل من شراء
 أو غير ذلك لكنه خصم في قصر يده عنه فتقبل البيعة عليه في هذا الحكم ولو وكله بقبض
 دين له فقام الغريم البيعة انه قد أوفاه الطالب قبل ذلك منه في قول أبي حنيفة رحمه الله
 لأن الوكيل بقبض الدين عنده يملك خصومه فيكون خصما عن الوكيل فيما يدعى عليه
 من وصول الحق اليه وعند أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله الوكيل بقبض الدين كالوكيل
 بقبض الدين في أنه نائب محض فتعصر وكالنه على ما أمر به فلا يملك الخصومة ولا يكون
 خصما فيما يدعى على الموكل وقاساه بالرسول فإن الرسول بقبض الدين لا يملك فكذلك
 الوكيل لأن كل واحد منهما لا يلحقه شيء من العدة وأبو حنيفة رحمه الله يقول الوكيل
 بقبض الدين وكيل بالمبادلة فيكون خصما كالوكيل بالبيع ويان ذلك أن الديون تنضي بامثالها
 فكان الموكل وكله بأن يملك المطلوب مافي ذمته بما يستوفي منه بخلاف الوكيل بقبض الدين
 فليس فيه من معنى التمليك شيء ثم قبض الدين من وجه مبادلة من وجه كانه غير حق الموكل
 لأن من الديون ما لا يجوز الاستبدال به فلا اعتبار شبهه بقبض الدين قلنا لا تلحقه العدة في
 المقبوض ولا اعتبار شبهه بالمبادلة قلنا يملك الخصومة وليس هذا كالرسول فإن الرسول في
 البيع لا يخاصم بخلاف الوكيل فكذلك في قبض الدين وهذا لان الرسالة غير الوكالة (ألا ترى)
 أن الله تعالى سمي محمدا صلى الله عليه وسلم رسولا الى الخلق بقوله تعالى يا أيها الرسول ونفني عنه
 لو كالة بقوله قل لست عليكم بوكيل وقال الله تعالى وما أنت عليهم بوكيل فظهرت المغايرة
 بينهما والله أعلم

باب الشهادة في الوكالة

(قال رحمه الله) ويجوز من الشهادة في الوكالة ما يجوز في غيرها من حقوق الناس لا الوكالة لا تدعى بالشهادتين إذا وقع فيها النطق أمكن التدارك والتلافي فتكون بمنزلة سائر الحقوق في الحجة والاثبات أو دونه ولا تغد باختلاف الشاهدين في الوقت والمكان لاسيما كلام بباد ويكرر ويكون الثاني عين الأول باختلاف الشاهدين فيه في المكان والزمان لا يكون في المشهود به وإن شهدا على الوكالة وزادا أنه كانت عزله عنها حازت شهادتهما على الوكالة ولم يجز شهادة أحدهما على النزل عندنا وقال زفر رحمه الله لا يقضى بهذه الشهادة بالوكالة في ١١ لأن أحد الشاهدين يزعم أنه ليس بوكيل في الحال فكيف يقضى بالوكالة بهذه الحجة ولكنا نقول النزل يكون أحراراً لا وكيل من الوكالة ولا يقيّن به أنه لم يكن وكيلاً فقد اتفق الشاهدان على الوكالة وبعد ثبوتها تكون باقية إلى أن يظهر النزل فاما يقضى ببقاء الوكالة لأن دليل العمل لم يظهر بشهادة الواحد وإن شهد أحدهما أنه وكله بالعمرة فلان في دارسماها وشهد الآخر أنه وكله بالعمرة فيها وفي شيء آخر جازت الشهادة في الدار التي اجتمعا عليها لأن الوكالة تقبل التخصيص فانه أباها وقد يتب الغير مناب نفسه في شيء دون شيء فبما اتفق عليه الشاهدان ثبتت الوكالة وقبلا نفرد أحدهما لم تثبت وهو قياس ما لو شهد أحدهما بالطلاق أنه طلق زينب وشهد الآخر أنه طلقها وعمرة فطلق زينب خاصة لان اتفاق الشاهدين عليها فكذلك هنا وإن شهد له شاهدان بالوكالة والوكيل لا يدري أنه وكله أو لم يوكله غير أنه قال أخفى الشهود أنه وكلني بذلك فأنا اطلبها فهو جائز لأن بخبر الشاهدين يثبت العلم للقاضي بالوكالة حتى يقضي بها فكذلك يثبت العلم للوكيل حتى يطلبها بل أولى لأن دعوى الوكيل غير ملزمة وقضاء القاضي ملزم وهو فظير الوارث إذا أخبره الشاهدان بحق لمورثه على فلان جازنه أن يدعي ذلك ليشهد له وإن شهدا على وكلته في شيء معروف والوكيل يجحد الوكالة ويقول لم يوكلي فإن كان الوكيل هو الطالب ليس له أن يأخذ بتلك الوكالة لانه أ كذب شهوده حين جحد الوكالة وا كذاب المدعي شهوده يبطل شهادتهم له بخلاف الأول فانه هناك ما كذب شهوده بقوله لأقري أو وكلي أم لا ولكنه احتاط لنفسه وبين أنه ليس عنده علم اليقين بوكاله وإنما يعتمد خبر الشاهدين إياه بذلك وذلك يوجب العلم من حيث الظاهر فإن كان الوكيل هو المطلوب فإن شهدا أنه قبل الوكالة لزمته الوكالة لأن

توكيل المطلوب بعد قبول الوكالة مجبر على جواب الخصم دفعا للضرر عن الطالب فإنا لو لم نجبره على ذلك وقد غاب المطلوب تضرر المدعي بتمذر اثبات حقه عليه فأما شهدا عليه بما هو ملزم إياه فقبلت الشهادة وإن يشهد على قبوله وله أن يقبل وله أن يردلان الثابت من التوكيل بالبينة كالثابت بالمائة ولو حان توكيل المطلوب إياه كان هو بالخيار أن شاء ردلان احدا لا يتقدر على أن يلزم غيره شيئا بدون رضاه فكذلك هنا ولو لم نجبره على الجواب هنا لا يلحق المدعي ضرر من جهة التوكيل وأما يلحقه الضرر بترك النظر لنفسه فاما بعد قبوله لم يجبره على الجواب تضرر الطالب بمعنى من جهة التوكيل لانه انما ترك الطالب أعمادا على قبول التوكيل الوكالة وتموز شهادة الذميين على توكيل المسلم مسلما أو ذميا بقبض دينه من مسلم أو ذمي لان في هذه البينة معنى الازام على المسلم فان الوكالة متى ثبتت استناد المطلوب البراءة من حقه بدفع الدين الى التوكيل وكان المقبوض امانة في يد التوكيل اذا هلك ضاع حق المسلم وشهادة أهل الذمة لا تكون حجة في الزام شيء على المسلم وإن كان الطالب ذميا والتوكيل مسلما والمطلوب ذميا جازت شهادتهما لان الازام في هذه الشهادة على الذمي فانها تلزم المطلوب دفع المال وهو ذمي ويرأ بهذا الدفع عن حق الطالب وهو ذمي وشهادة أهل الذمة حجة على الذمي وإن كان المطلوب مسلما فان كان منكرا للوكالة لم تجز شهادتهما لان فيها الزام قضاء الدين على المسلم المطلوب فيجبر على دفع المال الى التوكيل متى ثبتت الوكالة وشهادة أهل الذمة لا تصلح للازام على المسلم فان كان المطلوب مقرا بالدين والوكالة جازت شهادتهم لان معنى الازام فيها على الطالب فاما الازام على الطالب فقد ثبت باقراره بالدين والوكالة (الآثرى) أن هذه البينة وإن لم تنم كان هو مجبرا على دفع المال الى التوكيل وأما تثبت بهذه البينة براءته عن حق الطالب بالدفع الى التوكيل والطالب ذمي وإذا كان المطلوب غائبا فادعى الطالب في داره دعوى ونفاها المطلوب فشهدا بنا للمطلوب أنه قد وكل هذا التوكيل بخصوصه في هذه الدار والتوكيل يحدد ذلك فهو باطل لانهما يشهدان لأبيهما فانهما يثبتان بشهادتهما نائبا عن أبيهما ليخاصم الطالب ويقيم البينة حجة للدفع فيقرر به ملك أبيهما وشهادة الولد لا تقبل لايه قال وكذلك لو كان الطالب يحدد الوكالة لان التوكيل ان كان جاحدا للوكالة فليس هاهنا بدعيا وبدون الدعوى لا تقبل الشهادة على الوكالة وإن كان التوكيل مدعيا للوكالة فالطالب لا يكون مجبرا على الدعوى وإن كان هذا الرجل وكيلًا كما لا يجبر على الدعوى

عند حضرة المظلوب مع ان الاثنين نصيا نائبا عن أيهما ليثبتا حجة الدفع لايهما على الطالب ولو أن رجلا كان له على رجل مال فتأب الطالب ودفع المظلوب المال الى رجل ادعى انه وكيل الطالب في قبضه فقبضه ثم قدم الطالب بجمد ذلك فشهد للمظلوب الطالب بالوكالة جازت الشهادة لانها يشهدان على أيهما فان هذه الشهادة لو انعدمت كانت للطالب أن يرجع في حقه على المظلوب اذا حلف انه لم يوكل الوكيل وعند قبول هذه الشهادة يعلق حقه في الرجوع على المظلوب ويستفيد المظلوب البراءة بما دفع الى الوكيل فظهر أنهما يشهدان على أيهما وشهادة الواحد على والده مقبولة ولو وكل رجل رجلا بقبض دين له على رجل وغاب فشهد على ذلك ايا الطالب والمظلوب بمحمد الوكالة لم تجز الشهادة لانها ينصبان نائبا عن أيهما لطالب المظلوب بالدين ويستوفيه فيتمين به حق أيهما فكما شاهدتين له وان أقرهما المظلوب وادعاهما أحدهما جازت لان المظلوب بإقراره بالوكالة صار مجبرا على دفع المال الى الوكيل مدون هذه الشهادة فمذه الشهادة تقوم على الطالب في إثبات البراءة للمظلوب عن حقه بالدفع الى الوكيل وشهادة الاثنين على أيهما مقبولة وان كان في يده فشهد اينا الطالب أن أباهما وكل ههنا بالخصوصة فيها وجد ذلك المظلوب أو أقر لم تجز الشهادة أما اذا جحد قلنا ينشأ في الفصل الاول وأما اذا أقر به فلانه بهذا الاقرار لم يصح مجبرا على الدفع الى الوكيل ولا على جوابه ان خاصه (ألا ترى) أن البيعة لو لم تقم هنا لم يكن الوكيل مجبرا بشهادتهما على شيء وان أقر بوكالته فاعلم يصير مجبرا بشهادتهما وهو بذلك يصير نائبا لايهما ملزما على الغير فلا تقبل شهادتهما فيه (وأصل هذه المسئلة) أن من جاء الى المديون وقال أنا وكيل صاحب الدين في قبض الدين منك فصداقه فانه مجبر على دفع المال اليه ولو جاء الى المودع وقال أنا وكيل صاحب الوديعة في قبض الوديعة منك فصداقه فانه لا يجبر على الدفع اليه لان المديون انما يقضى الدين بملك نفسه فهو بالتصديق يثبت له حق القبض في ملكه واقراره في ملك نفسه ملزم فاما في الوديعة فهو بالتصديق يقر بحق القبض له في ملك الغير وقرره ليس ملزم في حق الغير وقد روي عن أبي يوسف رحمه الله أن المودع اذا صدق مدعى الوكالة فيها يجبر على دفعها الى الوكيل لان باقرار الوكيل يكون أولى بما ساء كما انه واليد حقه فإقراره بها الغيره يكون ملزما ولانه يقر أنه يصير ضامنا بالامتناع من الدفع الى الوكيل بعد طلبه واقراره بسبب الضمان على نفسه مثبت اياه ولا يثبت ذلك الضمان

الا بثبوت الوكالة فاجبر على الدفع اليه ولو كان مسلم في يده دارا دعى ذى فيها دعوى ووكل
 وكلا بشهادة أهل الذمة لم تجز شهادتهم على الوكالة سواء أقر المسلم بالوكالة أو أنكرها أما إذا
 أنكرها فلان في هذه الشهادة الراجح الجواب على المسلم عند دعوى الوكيل وأما إذا أقر بها
 فلان إقراره بالوكالة لا يلزمه الجواب هنا لما بينا أن إقراره لحق الغير فانه يلزمه ذلك بشهادة
 الشهود وشهادة أهل الذمة لا تكون حجة على المسلم وإن كان ذلك في دين وهو مقر به
 وبالوكالة أجبرته على دفعه الى الوكيل لانه ليس في هذه الشهادة التزام شئ على المسلم وصار
 مجبرا بإقراره على دفع الدين الى الوكيل قال وليس هذا كالوكالة بالخصوصة يريد به ان إقرار
 المطلوب يكون هذا وكيل الطالب بالخصوصة ولا يلزمه الجواب لان إقراره يتناول حق الغير
 فهو بمنزلة إقراره بالوكالة بقبض الدين بخلاف إقراره بالوكالة بقبض الدين وإذا شهد الشاهدان
 فشهد أحدهما أن فلانا وكل فلانا بقبض الدين الذي على فلان وشهد الآخر أنه أمره بأخذه
 منه أو أرسله ليأخذه فان كان المطلوب قرا بالدين فله أن يأخذه لان الشاهدين اتفقا على ثبوت
 حق القبض له فان الرسول والمأمور به له حق للقبض عند إقرار المطلوب بالدين كولو وكيل
 وإن جحد المطلوب الدين لم يكن هذا خصما له أما عندهما فظاهر فان الوكيل بقبض الدين
 لا يملك الخصومة عندهما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أيضا وأما على ظاهر
 الرواية فالوكيل يملك الخصومة دون الرسول والمأمور بالقبض كالرسول فاعلم الشاهد له لحق
 الخصومة واحد وبشهادة الواحد لا يثبت شئ وإن شهدا جميعا انه وكله بقبضه فينشد يكون
 خصما في إثبات الدين إذا جحد المطلوب ذلك باتفاق الشاهدين على ما ثبت له حق الخصومة
 عند أبي حنيفة رحمه الله ولو وكله بتقاضي دين له بشهود ثم غاب فشهد إسان للمطالب ان أباهما
 قد عزلوه عن الوكالة ودعى المطلوب شهادتهما جازت شهادتهما لانهما يشهدان على أبيهما
 للمطلوب فان الزل إذا ثبت لم يكن المطلوب مجبرا على الدفع الى الوكيل وشهادتهما على أبيهما
 مقبولة وإن لم ندع شهادتهما أجبر على دفع المال الى الوكيل لان الوكالة ظاهرة بخجوده
 الزل إقرار بثبوت حق القبض له في ماله وذلك صحيح (وبهذه المسئلة) يتبين أن الوكيل
 بالتقاضي له أن يقبض كالوكيل بالخصوصة بخلاف ما ظنه بعض أصحابنا رحمه الله حيث
 جعلوا الوكيل بالتقاضي حجة لزوم رحمه الله في الخلافية وتكلفوا للفرق بينهما وكذلك
 شهادة الاجنبيين في هذا فان جاء الطالب بمد دفع المال فقال قد كنت أخرجته من الوكالة

فأنا أضمن المطلوب لأن دفعه إليه بإقراره فإن كان الشاهد على الزل أمين الطالب لم يكن له أن يضمن المطلوب شيئا لأن شهادتهما الآن لا يههما على المطلوب فإن أصل الوكالة ثابت وذلك بوجوب براءة المطلوب بالدفع إلى الوكيل ما لم يثبت الزل فلمذا لا تقبل الشهادة وإن كان الشاهدان على الزل أجنيبين فقد ثبت الزل بشهادتهما وكان للطالب أن يرجع بماله على المطلوب إذا شهد أن الوكيل علم بالزل وإن شهد الابن قبل غدرهم أيهما أن أياهما قد أخرج هدا من الوكالة ووكّل هذا الآخر بقبض المال وإن أقر المطلوب بذلك دفعه إلى الآخر لا بقراره بثبوت حق القبض له في ملكه لا بشهادة الابن بالوكالة له وإن جحد دفعه إلى الأول لأن وكالته نابتة ولم يثبت الزل بشهادتهما حين أنكره المطلوب فكان مجبرا على دفع المال إليه فإن كان الطالب ذميا شهد مسلمان أنه وكل هذا المسلم بقبض دينه على هذا والمطلوب مقر وشهد الدميان أنه عزله عن الوكالة ووكّل هذا الآخر لم يجز على الوكيل الأول لأن حق القبض ثابت له بظهور وكالته وهو مسلم فشهادة الدمين عليه بأصل حقه لا تكون مقبولة ولو كان الوكيل الأول ذميا جازت عليه لأن شهادة أهل الذمة في إبطال حقه حجة عليه وإذا شهد ابن الوكيل أن الطالب أخرج إبراهيم عن الوكالة ووكّل هذا الآخر بقبض المال فهو جائز لأنها يشهد أن على أيهما في إبطال حق القبض الثابت له ويشهد أن للآخر بثبوت حق القبض له وليس بينه وبينهما سبب التهمة ولو كان الشاهدان أميين الوكيل لم يجز شهادتهما على الوكالة لايهما لأنها يشهدان بثبوت حق القبض له ويجوز على إخراج الأول لأنها يشهدان عليه بالزل وبطلان حقه في القبض وإذا شهد أنه جعله وكيلًا في الخصومة في الدين الذي على فلان وشهد الآخر أنه وكله بقبضه قبلت شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله في الخصومة والقبض جميعا وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تقبل في القبض إذا أقر المطلوب بالدين ولا تقبل في الخصومة إذا جحد المطلوب الدين وفي قول زفر رحمه الله لا تقبل في واحد منهما وهذا بناء على ما سبق أن الوكيل بالخصومة يملك القبض عندنا والوكيل بالقبض يملك الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله فقد اتفق الشاهدان على الحكمين معنى وإنما اختلفا في العبارة وذلك لا يمنع قبول الشهادة كما لو شهد أحدهما بالتخلي والآخر بالهبة وعندهما الوكيل بالقبض لا يملك الخصومة فقد اتفق الشاهدان على ثبوت حق القبض له فاما الشاهد بحق الخصومة لأحدهما فيثبت فيما اتفقا عليه دون ما انفرد به أحدهما وعند زفر رحمه الله الوكيل

بالخصومة لا يملك القبض والوكيل بالقبض لا يملك الخصومة والشاهد أثبت أحد الأمرين
 ولا تم الحجة بشهادة الواحد وإن شهد أحدهما أنه وكله يبيع هذا البند وشهد الآخر أنه
 وكله بالبيع وقال لا تبع حتى تستأمرني فباع الوكيل البند فهو جائز في القياس وقول الآخر
 حتى تستأمرني باطل لأنهما اتفقا على الوكالة بالبيع وانفرد أحدهما بزيادة لفظ وهو قوله
 لا تبع حتى تستأمرني فكان قياس ما لو شهد أحدهما بالزول وقد يتنا هناك أنه ثبت ما اتفقا
 عليه من الوكالة ولا يثبت ما انفرد به أحدهما وهو الزول فهذا مثله فقد أشار إلى القياس
 ولم يذكر الاستحسان وقيل جواب الاستحسان أنه لا يقضي بشيء لأنه في قوله لا تبع حتى
 تستأمرني يفسد الوكالة فاعلم شاهد أحدهما بوكالة مطلقة والآخر بوكالة مقيدة والمقيد غير المطلق
 فلم يثبت واحد منهما بخلاف الزول فإنه وقع للوكالة لا يفسد لما ولو قال أحد الشاهدين وكل
 هذا بالبيع وقال الآخر وكل هذا وهذا لم يكن لهما ولا لأحدهما أن يبيع لأن الشاهد
 بوكالة الثاني واحد ولا تثبت وكالته بشهادة الواحد والشاهد بثبوت حق التفرد للأول
 بالبيع واحد وهو الذي شهد بوكالته خاصة فإن الآخر شهد بوكالة الاثنين وليس لأحد
 الوكيلين أن يتفرد بالبيع فلهذا لم يكن لأحدهما أن يبيع فإن قيل إذا اجتمعا على البيع كان
 ينبغي أن ينفذ اتفاق الشاهدين على تفوذه عند مباشرتهما ولا اعتبار بمباشرة الثاني لأنه ليس
 بوكيل من جهة صاحب البند فإن الشاهد بوكالته واحد وليس بوكيل من جهة الوكيل الأول
 فسقط اعتبار مباشرته لتفوذ هذا البيع وكذلك هذا في قبض الدين ولو كان هذا في الوكالة
 بالخصومة كان الذي اجتمعا عليه هو الخصم لأنهما اتفقا على ثبوت حق التفرد له في الخصومة
 فإن أحد الوكيلين في الخصومة يتفرد بها ولكن إذا قضى له لا يملك القبض لأن أحد الوكيلين
 لا يتفرد بالقبض فليس على ثبوت حق التفرد له بالقبض إلا شاهد واحد فلهذا لا يقبضه وإن
 شهد أحدهما أنه قال أنت وكيل في قبض هذا الدين وشهد الآخر أنه قال أنت حسيبي في
 قبضه كان جائزا لأن كل واحد من اللفظين عبارة عن الوكالة فإن الحسيب نافذ الأمر وذلك
 يكون بالوكالة وإنما اختلفا في العبارة وذلك لا يمنع قبول الشهادة وكذلك لو شهدا هكذا في
 الخصومة أو قبض العين وإن قال أحدهما أنه قال أنت وكيل وقال الآخر أنه قال أنت وصي
 لا تنفيل هذه الشهادة لأن الوصية تكون بعد الموت وحكمها مخالف لحكم الوكالة فلم يبق
 شهادة الشاهدين على شيء واحد إلا أن يشهد أنه قال أنت وصي في حياتي فالوصية في الحياة

تكون وكالة لانه انما في التصرف حال قيام ولايته وذلك انما يكون بالوكالة وانما الاختلاف بين الشاهدين هنا في العبارة وذلك لا يمنع قبول الشهادة وان شهد أحدهما أنه وكله بالخصومة في هذه الدار الى قاضي الكوفة وشهد الآخر أنه وكله بالخصومة في هذه الدار الى قاضي البصرة فهو جائز وهو وكيل بالخصومة لان المطلوب قضاء القاضي لاعين القاضي واقضية القضاء لا تختلف بل تكون بصفة واحدة في أي مكان كان قاضيا فقد اتفق الشاهدان على ما هو المقصود وهو الوكالة (الآ ترى) انه لو وكله بالخصومة عند القاضي فعمل أو مات فاستقضى غيره كان له أن يخاصم عنده وكذلك لو تحول الخصم الى بلدة أخرى كان للوكيل أن يخاصم عند قاضيه وهذا بخلاف ما لو شهد أحدهما أنه جعله وكلا بالخصومة الى فلان الفقيه وقال الآخر الى فلان الآخر فهذا باطل لان الفقيه انما يصير حاكما يراضيه او كل واحد منهما يشهد رضا الموكل بحكومة إنسان على حدة فلم يثبت واحد من الأمرين وهذا لان حكم الحاكم بمنزلة الصلح لانه يعتمد براضى الخصمين وذلك ليس بعموم في نفسه بل متفاوت متفاوت عدل الحكم وميله الى أحدهما ورضاه بالتحكيم الى إنسان لا يكون رضا بالحكم الى غيره وكذلك ان سمي أحدهما القاضي والآخر الفقيه لان الشاهد على التوكيل بالخصومة الى فلان الفقيه لا يملك التعكيم فمر ما اختلف المشهود به وان شهد أحدهما أنه وكله بطلاق فلانة وفلانة وقال الآخر فلانة وحدها فهو وكيل في طلاق التي اجتمعا عليها لاتفاق الشاهدين على ذلك فلما في طلاق الاخرى فالشاهد بالوكالة واحد ولو شهد أحدهما أنه وكله بقبض هذا الدين وشهد الآخر انه سلطه على قبضه فالتسليط على القبض توكيل وانما الاختلاف بين الشاهدين في العبارة وذلك لا يمنع قبول الشهادة وكذلك هذا في كل عقد ولو شهد رجلان على وكالة رجل بالخصومة في دار فائتبه القاضي وكلا فيهما رجما لم أضمنهما لانهما بالشهادة على الوكالة لم يتفقا على أحد شيئا وانما انصبا عن الموكل فانبا ليطالب بحقه والشاهد عند الرجوع انما يضمن ما أئلف بشهادته ثم رجوعهما غير مقبول في حق الوكيل فيضمن القاضي وكالته على سالهما واذا ادعى الوكيل دعوى في دار في يدي رجل لموكله فانكر ذواليد الوكالة والدعوى فشهد ابنا ذى اليد على الوكالة بالخصومة فهو جائز لانهما يشهدان على أبيهما فانهما يلزمانه الجواب عند دعوى الوكيل واذا أشهدا رجلين على شهادتهما ثم ارتد الاصيلان ثم أسلما لم تجز شهادة الآخرين على شهادتهما لان شهادتهما عند الآخرين تبطل بارتدادهما بمنزلة شهادتهما عند القاضي

فإنهما لو شهدا عند القاضي ثم ارتدا قبل القضاء بطلت شهادتهما وكذلك إذا شهدا عند الفرعين والحاصل أن ردتها لا يبطل أصل شهادتهما إنما يبطل أداؤهما لأن سبب أصل الشهادة مما بينهما وذلك لا ينعدم بالردة ولأن اقتران الردة بالنحل لا يمنع صحة تحمل الشهادة فاعتراضهما لا يمنع البقاء بطريق الأولى فلما اقتران الردة بالإدعاء فيمنع صحة الإدعاء فاعتراضهما بعد الإدعاء قبل حصول المقصود به يكون مبطلا للإدعاء وإنما يجوز للفرعين أن يشهدا بإدعاء الأصليين عندهما وقد بطل ذلك بردتها وإن شهد الأصليان بأعضهما بعد ما أئتمنا جازت شهادتهما بالبقاء أصل الشهادة لهما بعد الردة وكذلك لو شهد على شهادتهما رجلان ثم فسقا لم يجز أداؤهما لأن أداءهما عند الفرعين بمنزلة أدائهما عند القاضي وفسق الشاهدين عند الإدعاء يمنع القاضي من العمل بشهادتهما فكذلك فسقهما هنا يمنع الفرعين من أن يشهدا على شهادتهما ولكن إنما يبطل بفسقهما أداؤهما لا أصل شهادتهما حتى إذا تابا واصلحا ثم شهدا بذلك جاز وكذلك لو شهدا على شهادتهما بعد التوبة ذلك الشاهدان أو غيرهما جاز فإن شهد الفرعان على شهادة الفاسقين عند القاضي فردهما لهمة الأولين لم يقبلها أبدا من الأولين ولا ممن يشهد على شهادتهما لأن الفرعين نقلا شهادة الأصليين إلى القاضي فكأنهما حضرا بأعضهما وشهدا والقاضي إذا شهد فرد القاضي شهادته بآداء ذلك الرد ولا الفسق لا يعدم الأهلية للشهادة فالردود كان شهادة وقد حكم القاضي بطلانها فلا يصححها بعد ذلك أبدا وإن كان الأصليان عدلين فرد القاضي الشهادة لفسق الفرعين ثم حضر الأصليان وشهدا قبل القاضي شهادتهما لأن القاضي إنما أبطل هنا نقل الفرعين لفسق فيهما وما أبطل المنقول وهو شهادة الأصليين لأن إبطال الفسق المنقول لا يكون إلا بعد ثبوته في مجلسه ولم يثبت ذلك إلا بنقل الفاسق بخلاف الأول فإن النقل هناك قد ثبت بمدالة الفرعين وإنما يبطل القاضي المنقول وهو شهادة الأصليين فلا يقبلها بعد ذلك وكذلك أن شهد شاهدان على شهادة عبيدين أو كافرين على مسلم فرد القاضي ذلك ثم عتق العبدان أو أسلم الكافران فشهدا بذلك جاز لأنهما لو شهدا عند القاضي بأنفسهما فرد القاضي شهادتهما ثم أعادا بعد التقوى والاسلام قبل ذلك منهما لما إن الردود لم يكن شهادة فإن العبد ليس من أهل الشهادة وكذلك الكافر ليس من أهل الشهادة على المسلم فلم يحكم القاضي بطلان ما هو شهادة هنا فله أن يقبلها بعد ذلك بخلاف الفاسقين فإذا ثبت هذا الحكم عند أدائهما فكذلك عند أداء الفرعين ولا تجوز شهادة أهل الحرب بمضمون على

بعض في دار الحرب لان حال الحربى في دار الحرب كحال الارقاء أو دون ذلك لانه لا يملك دفع ملك الغير عن نفسه بالاستيلاء فلا شهادة لهم ولا يجوز للقاضي المسلمين أن يسلم بذلك ان كتب اليه ملكهم اما لانه ليس بحجة أو لان ملكهم بمنزلة الواحد منهم فلا يكون كتابه حجة عند القاضي انما الحجة كتاب القاضي الى القاضي وملكهم ليس بقاض في حق قاضي المسلمين ولا في دار الاسلام فلهذا لا يلتفت الى كتابه والله أعلم

باب كتاب القاضي الى القاضي في الوكالة

(قال رحمه الله) واذا وكل الرجل بالخصومة في دار له يقيمها والدار في مصر سوى المصر الذي هو فيه فأراد أن يأخذ كتاب القاضي بالوكالة فذلك جائز لان الوكالة تنبت مع الشهادة فيجوز فيها كتاب القاضي الى القاضي والقباس يأبى كون كتاب القاضي الى القاضي حجة لان القاضي الكاتب لا ولاية له على الخصم الذي هو في غير بلده وكتاباه لا يكون حجة عليه ولان الخط يشبه الغلط والغائم يشبه الغائم والكتاب قد يقتل ولكما تركنا القياس لحديث على رضي الله عنه وكرم الله وجهه فان فيه كتاب القاضي الى القاضي ولان بالناس حاجة ماسة الى ذلك لانه قد يتذر عليه الجمع بين الخصم وبين شهوده في مجلس القضاء وربما لا يعرف عدالة شهوده في المصر الذي فيه الخصم لو شهد على شهادتهم قبيل كتاب القاضي الى القاضي لينقل شهوده كتابه الى مجلس قاضي البلد الذي فيه الخصم ويثبت عدالتهم في كتابه فالحاجة جوزها ذلك بشرط ان يحتاط فيه ثم بين صفة الكتاب فقال ينبغي للقاضي ان يسأله البيعة انه فلان بن فلان العلافى بيمينه وهذا اذا لم يعرفه القاضي باسمه ونسبه فان كان ذلك معلوما له فعلم القاضي فيه أبلغ من البيعة فلا يسأله البيعة على ذلك ولكن يذكر في كتابه وقد أثبتته معرفة واذا كان لا يعرف اسمه ويشبهه فلا بد من أن يسأله البيعة على ذلك لانه يحتاج في كتابه الى أن يعرفه عند القاضي المكتوب اليه وتعرف الغائب انما يكون بالاسم والنسب فالتم يثبت ذلك عنده لا يمكنه ان يعرفه في كتابه واذا أثبت ذلك الشهود عنده وزكوا كتب له وسماء وينسبه الى أبيه وقيلته قالوا وتتمام التزويج ان يذكر اسم أبيه واسم جده وان ذكر قيلته مع ذلك فهو أبلغ وان ترك ذلك لم يضره وبذكر في كتابه انه قد أقام عنده البيعة بذلك وزكوا شهوده في السر والعلانية وان شاء سعى الشهود وان شاء

ترك ذكرهم وقال اعرف وجهه واسمه ونسبه لان تعريفه عند القاضي المكتوب اليه
كتاب القاضي لا شهوده عند القاضي الكاتب فيجوز ان يترك ذكرهم ثم يكتب وذكر
ان دارا في البصرة في بن فلان ويذكر حدودها له وانه قد وكل في الخصومة فيها وقبضها
فلان بن فلان فان كان الوكيل حاضرا عند الكاتب جلاه مع ذلك في الكتاب ليكون ألغ
وان ترك ذلك لم يضره ثم يختم الكتاب ليؤمن بالنعم من التغير والزيادة والتقصا فيه ويشهد
على ختمه شاهدين واذا قدم الوكيل كتابه سأل القاضي البيعة على الكتاب والخاتم وما فيه
لانه يوم ان هذا كتاب القاضي اليه وهو لا يعرف حقيقة ذلك وما غاب من القاضي علمه
فطريق انبائه عنده شهادة شاهدين وعلم الشاهدين بما في الكتاب شرط عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله (وهي مسألة أدب القاضي) فان شهدوا بذلك
فذكروا سأل الوكيل البيعة انه فلان بن فلان بيمينه وهذا اذا كان المكتوب اليه لا يعرف
الوكيل باسمه ونسبه فاذا كان يعرفه فلا حاجة الى اقامة البيعة عليه وان كان لا يعرفه يقول
لوكيل قد علمت هذا الكتاب ان الوكيل فلان بن فلان ولكن لا ادري امك ذلك الرجل
أم لا فيحتاج الى اقامة البيعة على اسمه ونسبه لهذا فاذا أقام البيعة وذكروا ادعى بحجة صاحبه
في الدار لانه قائم مقام الموكل ولو حضر الموكل بنفسه طالبه بالحجة على ما يدعى من الحق
في الدار فكذلك اذا حضر وكيله وان سأل القاضي الوكيل البيعة ان فلان بن فلان بيمينه قبل
ان يسأله البيعة على الكتاب فذلك صواب وأحسن لانه لا بد في اقامة البيعة على الكتاب
والخاتم من مدعيه والمدعى من ذكره لانه وكيل وأنا عرفت عنده بالاسم والنسب فيقيم البيعة
أولا على اسمه ونسبه حتى اذا ثبت انه فلان بن فلان سمع دعواه في كتاب القاضي وختمه
فهذا الترتيب أحسن والاول جائز أيضا لانه ليس في أحدهما بدون صاحبه الزام شيء على
الخصم فبأيهما كانت البداية جاز ولا ينبغي للقاضي أن يفتح كتاب القاضي الا والخصم معه
لانه مندوب الى أن يصون نفسه عن أسباب التهمة ولو فتح الكتاب بدون حضور الخصم
ربما يتهمه الخصم بتغيير شيء منه واذا قبض الوكيل الدار لم يكن له أن يوافقها ولا يرهنها ولا
يسكنها أحدا لانه اعما وكل بالخصومة فيها وقبضها وهذه التصرفات وراء ذلك ثم فيها كاجبي
آخر وان ادعى رجل فيها دعوى فهو خصم فيها لانه وكل بالخصومة فيها ولم يسم في الوكالة
أحدا بيمينه فان كان سمي في الوكالة انما لم يكن له أن يخصم غيره لان التخصيص في الوكالة

صحيح اذا كان مقيدا وهذا مقيد اما لان الوكيل رضي بكونه نائباً عنه في الاثبات له على
 فلان دون الاثبات عليه لغيره أو لان الناس يفاوتون في الخصومة فقد قدر الوكيل على
 دفع خصومة انسان ولا يقدر على دفع خصومة غيره لكثرة هدايته في وجوه الحيل والقاضي
 في التوكيل لنفسه بمنزلة غيره من الرعايا لانه مالك للتصرف في حقوق نفسه فله أن يوكل
 غيره بذلك ولا يجوز قضاؤه بين وكيله وبين خصمه لان قضاءه لو كيله بمنزلة قضاءه لنفسه وهو
 في حق نفسه لا يكون قاضيا لار القضاة فارق ولاية الشهادة واذا كان المرء في حق نفسه لا
 يكون شاهدا فكذلك لا يكون قاضيا وكذلك كل من لا تجوز شهادته له من أبيه أو أمه أو
 زوجته أو ابنه لا يجوز قضاؤه له ولا لو كيله وكل من جازت شهادته له جاز قضاؤه له لان أقرب
 الاسباب الى القضاء الشهادة فان القضاء يكون بالشهادة والشهادة تصح بالقضاء فاذا جمل في
 حكم الشهادة من سببا بمنزلة نفسه فكذلك في حكم القضاء ولو أن رجلا وصى بثلاث ماله للقاضي
 وأوصى الى رجل آخر لم يحز قضاء القاضي لذلك الميت بشيء من الاشياء لان له نصيبا فيما
 يتبقى به للميت من المال فكان قاضيا لنفسه من وجه فكما لا يقضى عنده دعوى الوصى فكذلك
 عند دعوى الوكيل للوصى وكذلك ان كان القاضي أحد ورثة الميت ولم يوص له بشيء لانه
 قاض لنفسه من وجه وكذلك ان كان الوصى له أو الوارث ابن القاضي أو امرأته لانه بمنزلة
 نفسه (ألا ترى) أنه لا يصلح للشهادة فيما يدعى للميت من المال فكذلك لا يصلح للقضاء
 وكذلك ان كان للقاضي على الميت دين لانه بهذا القضاء يمدح على حقه فانه اذا أثبت قضاءه
 تركه الميت استقدا باستيفائه بدنه فكان قاضيا لنفسه من هذا الوجه ولو اختصم رجلان في شيء
 فوكل أحدهما ابن القاضي أو عبده أو مكاتبه لم يحز قضاء القاضي للوكيل على خصمه لان
 حق القبض بقضائه يثبت للوكيل فاذا كان عبده أو ابنه كان بمنزلة القضاء له ولو قضى للخصم
 على الوكيل جاز بمنزلة قضاءه على ابنه أو عبده اذ لانه في قضاءه على ابنه وانما التهمة في قضاءه
 له (ألا ترى) ان شهادته على ابنه مقبولة بخلاف شهادته له واذا وكل رجلا بالخصومة ثم دلى
 الوكيل القضاء لم يحز قضاؤه في ذلك لانه فيما يدعيه لنفسه لا يكون قاضيا فكذلك فيما هو
 وكيل فيه لان حق القبض يثبت له فلو أراد أن يحمل مكانه وكلا آخر لم يحز أيضا لان
 الوكيل ماضي توكيل غيره ولكنته لو عزل عن القضاء كانت وكالته على حالها لان نفاذ القضاء
 لا ينافي الوكالة وان كان بمنه من القضاء بها كالا ينافي أصل حقوقه وان كان هو ممنوعا من

القضاء بها (الآرى) انه لو وكل وهو قاض كان التوكيل صحيحا وكان وكيله حتى اذا عزل كان
 وكيلها فاذا كان افترا بين القضاء بالوكالة لا يمنع نبوتها فطرياته لا يرفعها وكان بطريق الأولى
 وكذلك لو وكل رجل القاضى يبيع أو شراء أو قبض جاز ذلك لانه يملك البيع والشراء
 لنفسه فكذلك للغير وكذلك لو وكل القاضى بالخصومة فهو على وكالته اذا عزل عن القضاء
 وان قال له الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل القاضى وكيلها بخاصم اليه بذلك فالتوكيل
 صحيح لان الموكل أجاز صنعه على العموم والتوكيل من صنعه ولكن لا يجوز قضاؤه للوكيل
 لانه اذا كان هو الذى وكله فقضاؤه له كقضائه لنفسه من وجه (الآرى) انه لا يصح ان
 يكون شاهدا فيما يدعيه وكيله وكذلك لو كان هذا وكيل ابنه أو بعض من هو ممن لا يجوز
 شهادته له قال واذا وكل القاضى يبيع عبده وكيل فباعه بخاصم المشتري الوكيل في عيب لم
 يجوز قضاء القاضى فيه لموكله لانه بمنزلة قضائه لنفسه فان ما يلحق الوكيل من العهدة يرجع به
 على الموكل فيندفع عنه أيضا في الحقيقة انما يندفع عن الموكل وان قضى به على الوكيل جاز
 لان أكثر ما فيه أنه بمنزلة القضاء على نفسه ولا تهمة في ذلك فكذلك على ابنه ومن لا يجوز
 شهادته له ولو وكل القاضى وكيله يبيع لليتامى شيئا ثم خاصم المشتري في عينه جاز قضاء
 القاضى للوكيل في ذلك لان الوكيل هنا نائب عن اليتيم لا عن القاضى حتى اذا لحقت عهدة
 رجع بها في مال اليتيم فلا يكون القاضى في هذا القضاء دافعا عن نفسه واذا وكل ابن
 القاضى وكيل في خصومة خصاصم الى القاضى ثم مات الموكل لم يجوز له أن يقضى للوكيل به
 لانه فيما يقضى به له نصيب فيه وان قضى به قبل موت الموكل جاز لانه لاحق للوارث قبل
 موت المورث في ماله ولكن هذا اذا كان الوارث ممن تجوز شهادة القاضى له ولو وكلت امرأة
 القاضى وكيلها بالخصومة ثم بانت منه وانقضت عندها فقضى لوكيلها جاز وكذلك وكيل
 مكاتبه اذا عتق المكاتب قبل القضاء والحاصل ان المتبر وقت القضاء لا وقت التوكيل لان
 الالتزام انما يكون بالقضاء فاذا لم يكن عند ذلك سبب ممكن للتمتع كان القضاء نافذا والا
 فلا واذا كان ابن القاضى وصيا ليتيم لم يجوز قضاؤه في أمر اليتيم لان فيما يقضى به لليتيم حتى
 القبض يثبت بالوصى فاذا كان الوصى ابن القاضى كان هذا بمنزلة قضائه لابنه من وجهه
 فلذا لا يجوز والله أعلم

باب وكالة وصى اليتيم

(قال رحمه الله) ويجوز لوصى اليتيم أن يوكل في كل ما يجوز له أن يسلمه بنفسه من أمور اليتيم وقد بينا الفرق بين الوصى والوكيل مع أنه لا فرق في الحقيقة لأن الرضى مفوض إليه الأمر على العموم ولو فوض إلى الوكيل بهذه الصيغة بأن قال ما صنعت من شيء فهو جائز كان له أن يوكل غيره وكذلك الوصى فإن بلغ اليتيم قبل أن يصنع الوكيل ذلك لم يجز له أن يفعله لأن حق التصرف للوكيل باعتبار حق التصرف للوصى وبلوغ اليتيم عن عقل النزل الرضى حتى لا يملك التصرف فكذلك وكيله ولأن استدامة الوكالة بعد بلوغ اليتيم كانشائها ولو وكله الوصى بعد بلوغ اليتيم لم يجز فكذلك لا تبقى وكالة وإذا وكل اليتيم بشيء من أموره وكلا لم يجز إلا بإجازة وصيه كما لو باشر ذلك التصرف بنفسه لا يجوز إلا بإجازة وصيه فإن كان لليتيم وصيان فوكل كل واحد منهما رجلا على حدة بشيء مما ذكرنا قام وكيل كل واحد منهما مقامه وجاز له ما يجوز له لأن بالتوكيل أقالبه مقام نفسه وهو في حق نفسه مستبد بالتصرف فيقوم كل واحد من الوكيلين مقام موكله ثم إن الخلاف معروف في أن أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله إلا في أشياء معدودة خلافا لأبي يوسف رحمه الله فكذلك وكيل كل واحد منهما قال وإذا كان الصبي في حجر ذي زحم محرم يموله وليس بوصى له لم يجز عليه بيع ولا شراء ولا خصومة ولا غير ذلك لأن نفوذ هذه التصرفات يستمد الولاية ولا ولاية له على اليتيم فلا ينفذ تصرفه فيما سوى إجارته وقبض الصدقة والمهبة له استحسانا أما إجارة نفسه ففي القياس لا يجوز لأنها تعقد على منافع نفسه ويلزمه بحكم ذلك العقد تسليم نفسه ولا ولاية له عليه في ذلك ولكنه استحسن فقال المقصود من هذه الإجارة أن يتعلم الصبي ما يكتسب به إذا احتاج إليه وهو منفعة محضة له لو أراد من يموله أن يعلمه ذلك بنفسه ويستخدمه في ذلك ليتعلم جاز ذلك فكذلك له أن يسلمه إلى غيره ليعلمه ذلك من غير عوض يحصل له فإذا أجره لذلك لحصل له عوض بإزاء منافعه فكان إلى الجواز أقرب والزام التسليم بحكم هذا العقد فيه منفعة لليتيم لأنه يبقى محفوظا بيد من يحفظه وهو محتاج إلى الحافظ فإذا قبض المهبة والصدقة لا يستدعي الولاية (الأنرى) أن القبض للصبي وله أن يقبض بنفسه إذا كان يعقل ذلك هو لأنه محض منفعة لا يشوبها

ضرر ولا متبر بالولاية فيه (ألا ترى) أن من يذوله يحفظه ويحفظ ماله من ماله فكذلك يحفظ ما يوجب له ولا يتأتى ذلك إلا بينة وإن أجز عيده أودابته لم يجوز لأن الاجارة نوع بيع يعتمد الولاية ولا مقصود فيه سوى أسباب المال فيكون بمنزلة بيع الرقبة قال وإذا وكل وصي الميت وكيلًا في خصومة اليتيم أو بيع أو شراء ثم مات الوصي بطلت الوكالة لأن نفوذ تصرف الوكيل باعتبار ولاية الوصي ورأيه وقد انقطع ذلك بموته فبطلت الوكالة أيضا والله أعلم

باب الوكالة بالقيام على الدار وقبض الغلة والبيع

(قال رحمه الله) وإذا وكل وكيلًا بالقيام على داره واجارتها وقبض غلتها لم يكن له أن يئتي ولا يرم شيئا منها لأنه تصرف وراءه ما أمر به والله إنما أمر بحفظ عينها والاعتياض عن مائها والبناء والترميم ليسا من هذا في شيء بل هو أحداث شيء آخر فيها فلا يمكنه بدون أمر صاحبها وكذلك لا يكون وكيلًا في خصومة ما لأنه مأمور بحفظها كالمودع ولا يكون المودع وكيلًا بالخصومة لمن يدعي في الودعة حقا فكذلك هذا ولو هدم رجل منها بيتا كان وكيلًا بالخصومة في ذلك بمنزلة المودع وهذا لأن المأدم استهلك شيئا مما في يده وقد أمر بحفظه وحفظ الشيء باسمه عينه حال بقائه ولا بدل له عند استهلاك العين ولا يتوصل إلى ذلك إلا بأن يخاصم المستهلك ليسترد فكان خصما في ذلك كما يكون خصما للقاصب في استرداد العين وكذلك لو أجزها من رجل فجعد ذلك الرجل الاجارة كان خصما له حتى يثبتها عليه لأنه هو الذي باشر العقد والاجارة أحد الباعين والمباشر للبيع هو الخصم في إثباته عند الحاجة وكذلك المباشر للاجارة وإن وقعت الحاجة إلى إثبات تسليم العين إليه كان الخصم له في ذلك أيضا لأنه هو الذي سلمها وكذلك إن سكنها المستأجر وجعد الاجر فالأجر كان وجوب الاجر بعقد الوكيل وقبض الحق إليه فكان خصما في إثباته لأن الاجارة من العقود التي تتعلق بالحقوق فيها بالعقد وليس للوكيل أن يدعي شيئا من هذه الدار لنفسه لأنه أقر أنه وكيل فيها وذلك بهم دعواه فإن بين كونه مالك العين وبين كونه وكيل فيها منافاة فإقراره بالوكالة يجعله منافضا في دعواه الملك لنفسه وليس لهذا الوكيل أن يوكل بها غيره وكذلك الوكيل بالبيع ليس له أن يوكل غيره به إلا على قول ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى فإنه يقول لما ملك

الوكيل التصرف بنفسه بمد الموكل ملك التفويض الى غيره بالوكالة كما في حقوق نفسه ولكنا
 نقول الموكل وصي رأى الوكيل الاول والناس يتفاوتون في الرأي فلا يكون رضاه برأيه فيما
 يحتاج فيه الى الرأي رضا برأى غيره وكان هو في توكيل الغير به مباشرا غير ما أمره به
 الموكل ومنصرفا على خلاف ما رضى به فلا يجوز الا أن يبيع الوكيل الثاني بمحض من الوكيل
 الاول حينئذ يجوز عندنا استحسانا وعند زفر رحمه الله لا يجوز كما لو باعه في حال غيبته وهذا
 لان حقوق المقدانما تعلق بالمقد والموكل انما رضى بان تعلق الحقوق بالوكيل الاول دون
 الثاني ولو حاز بيع الثاني بمحض من الاول تعلقت الحقوق به دون الاول ولكنا نقول
 مقصود الموكل من هذا أن يكون تمام المقد برأى الوكيل الاول وان كان هو حاضرا فتمام
 المقد برأيه فكان مقصوده حاصل بخلاف ما اذا كان عاما والدليل عليه أنه اذا كان حاضرا يصير
 كأنه هو المباشر للمقد (الآثر) ان الاب اذا زوج ابنته البالغة بشهادة رجل واحد بمحضرها
 يحمل كأنها هي التي باشرت العقد حتى يصلح الاب ان يكون شاهدا ولا معتبر بالمقد فانه لو باعه
 غيره فأجاز الوكيل جاز لان تمام المقد برأيه وان كانت حقوق المقد تعلق بالمباشر عند الاجازة
 فكذلك اذ باع بمحض منه ولو كانا وكيلين في اجارة أو بيع فعمل ذلك أحدهما دون الآخر لم
 يحز لان الموكل رضى برأيها ورأى أحدهما لا يكون برأيها وهذا بخلاف الوكيلين بالخصومة
 لان هناك يمتد اجتماعهما على الخصومة فيكون الموكل راضيا بخصومة كل واحد منهما على
 الانفراد وهنا اجتماعهما في المقد يمتد وهذا عقد يحتاج فيه الى الرأي والتقدير فلا ينفرد
 به أحدهما اذا رضى الموكل برأيها وكذلك الرمة والبناء في هذا ولو باعه الوكيل بالبيع من
 نفسه أو من ابن له صغير لم يحز وان صرح الموكل بذلك لان الواحد في باب البيع اذا باشر
 المقد من الجانبين يؤدي الى تضاد الاحكام فانه يكون مستردا مستقضا قابضا مسلما
 غاصبا في الميب ومخاصما وفيه من التضاد ما لا يخفى ولو باعه له من ابن له كبير أو امرأته
 أو واحد من لانيوز شهادته لم يحز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله بطلاق الوكالة أيضا
 ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله الا من عبده ومكاتبه هكذا أطلق الجواب في
 كتاب البيوع والوكالة وفي المضاربة يقول يمين من هؤلاء يمثل القيمة يجوز وانما الخلاف
 في البيوع بالنبن الين فن اصحابنا رحمهم الله من يقول من يقيس هناك يقيس في الوكالة أيضا
 ومنهم من فرق بين الوكيلين والمضارب ثم وجه قول أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله

انه ليس للوكيل فيما يشتري هؤلاء ملك ولا حق ملك فيهم منهم كيهم من أجنى آخر
 بخلاف العبد والمكاتب فان كسب عبده له وفي كسب مكاتبه له حق الملك فتلحقه التهمة
 بالبيع منهما فلا يملك ذلك كما لا يملك البيع من نفسه وأوحيفة رحمه الله يقول الوكيل بالبيع
 بوجب الحق للمشتري في ملك الثير والانسان منهم في حق ابنه وامرأته فيما بوجبه لهما في
 ملك الغير (ألا ترى) أنه لو شهد له لا تقبل شهادته وجعل آية الشاهد لنفسه أو لبيده أو
 مكاتبه فكذلك اذا باعه منه ثم ان كان للثلاث في البيع بالغير اليسير فكلام أبي حنيفة رحمه الله
 واضح فيه لانه في حق الاجنبي انما جسد الثمن اليسير عفوا لانه ليس بينه وبين الوكيل
 سبب يجر اليه تهمة الميل فالظاهر انه حتى يملكه ذلك وما ما بينه وبين ابنه أو أبيه فبب يجر
 تهمة الميل لفوذ الوكالة وان اجريت على اطلاقها فتخصيصها بالتهمة (ألا ترى) أنه لا يملك البيع
 من هؤلاء بالثمن الفاحش بالاتفاق واذا دخله المخصوص حل على أخص المخصوص وهو
 جعل الخلاف على البيع بمثل القيمة والقرق بين المضارب والوكيل ان المضارب كالتصرف
 لنفسه من وجه (ألا ترى) أنه لا يجوز نهي عن التصرف بعد ماصار المال عروضا وانه شريكه
 في الربح فلا تلحقه التهمة في البيع بمثل القيمة من هؤلاء لانه اغاذ في الدين دون المالية وفي
 الثمن هو كالتصرف لنفسه بخلاف البيع بالثمن فانه اثار له في شيء من المالية وهو في ذلك
 نائب عن الوكيل فاما الوكيل في الثمن والمالية جميعا نائب فلماذا لا يجوز بيعه من هؤلاء عن القيمة
 الا أن يكون الموكل قد أجاز له في الوكالة باب قال له بيع ممن شئت العموم حيث
 يجوز بيعه من هؤلاء وهذه الزيادة لم يذكرها هنا لانه لما فوض الامر اليه على العموم كان
 ذلك بمنزلة التخصيص على البيع من هؤلاء فان اللفظ العام يكون بصافي كمن ما يتناولها فلهذا
 جاز بيعه من هؤلاء بعد هذه الزيادة الا من عبده الذي لا دين عليه لانه لا نص على بيعه
 منه فلم يجز فان كسبه ملك هؤلاء فيهم منه كيهم من نفسه فاما عند اطلاق الوكالة فلا يملك
 البيع من هؤلاء لان الامر مطلق والمطلق غير السام لم يكن اطلاقه بمنزلة التخصيص على
 كل بيع يباشره فلهذا لا يملك البيع من هؤلاء لتمكن سبب التهمة بينه وبينهم كما لا يبيعه من
 مكاتبه قال واذا باع الوكيل الدار والخادم فظن المشتري بسبب تقيصه في العيب مع
 الوكيل حتى يردده وكذلك الخصومة في الثمن الى الوكيل حتى يقبضه عندنا وهو بناء على
 أن حقوق المذنب عندنا تعلق بالوكيل في البيع والشراء وعلى قول الشامي رحمه الله حقوق

المقصد تعلق بالموكل وليس للوكيل من ذلك شيء. لأنه نائب في التصرف عن الموكل
 معبر عنه فلا تعلق حقوق المقصد به كالوكيل بالسكاح ودليل الوصف أن حكم المقصد وهو
 الملك يثبت للموكل دون الوكيل ولما أن المأند لتبنيه في البيع والشراء كالمأند لنفسه لأن
 مباشرة المقصد بالولاية الأصلية الثابتة له إلا أنه كان لا ينفذ تصرفه بهذه الولاية في محل هو
 مملوك للتبنيير إلا برضا المالك به فالوكيل لتنفيذ حكم التصرف في محل الانبات والولاية له
 وإذا كان تصرفه بالولاية الأصلية كان عقده لنفسه ولتبنيه سواء فيما هو من حقه وقوة والدليل
 عليه أنه مستغن عن إضافة المقصد إلى الموكل فإن الوكيل بشراء شيء بعينه لو لم يصف المقصد
 إلى الموكل يقع للموكل بخلاف السكاح حتى إذا أضافه إلى نفسه كان المقصد له دون الموكل
 فربما أنه معبر عنه (توضيحه) أن لو وكيل بالسكاح ليس له قبض الموقوف عليه والوكيل بالشراء
 له قبض السائمة وحقيقة الفرق أن كل عقد يجوز أن ينتقل موجه من شخص إلى شخص
 فالوكيل فيه كالمأند لنفسه وكل عقد لا يجوز أن ينتقل موجه من شخص إلى شخص
 فالوكيل فيه يكون متابرا فوجب التكاح ملك البضع وهو لا يحتمل النقل وموجب الشراء
 ملك الرقبة وهو يحتمل النقل فيجعل كان الوكيل يملكه بالشراء ثم ملكه من الموكل هذا
 على طريقه الكرخي رحمه الله حيث يقول المالك أولا فاما على طريقة أبي طاهر الدياس
 رحمه الله المالك يقع للموكل ولكن بمقصد الوكيل على سبيل الخلافة عنه وملك السكاح لا يحتمل
 مثل هذه الخلافة فاما ملك المال فيحتمل (الآرى) أن بمقصد العبد المالك يقع لمولاه وبمقصد
 المورث يقع لوارثه بعد موته ولهذا كان الوكيل فيه بمنزلة المأند لنفسه فيما هو من حقوق
 المقصد وإذا ود عليه بالغيب بنير قضاء قاض بسبب يحدث مثله أولا يحدث لزمه دون الأمر
 وقد بينا اختلاف الروايات في هذا في الاقرار أما وكيل الاجارة فله أن يقبل بدون القاضي
 وإذا قبله لم يلزمه ومن اصحاب ارحمهم الله من قال لا فرق بينهما لأن المقصود عليه في الاجارة
 لا يصير مقبوضا بقبض الدار ولهذا لو تلف بأهتام الدار كان في ضمان الاجير فيكون هذا
 من البيع بمنزلة ما لو قبله الوكيل بالغيب بنير قضاء القاضي قبل القبض وهناك يلزم الأمر
 فكذلك في الاجارة فاما في الكتاب فدل للفرق بين العامين وقال لان فسح الاجارة ليس
 باجارة ومعنى هذا أن القول بالغيب بنير قضاء القاضي في البيع يجعل بمنزلة عقد مبتدأ في
 حق غير المتعاقدين والموكل غيرهما فصار في حقه كان الوكيل اشتراء ابتداء فيلزمه دون

الأمر وفي الاجارة لا يجعل هكذا لان على أحد الطرفين الاجارة في معنى عقود متفرقة يتجدد
 المقادير بحسب ما يحدث من المنفعة فبعد الرد بالبيع يتمتع الاعتماد لان يجعل ذلك عقدا
 مبتدأ بين المستأجر والوكيل وعلى الطريقة الاخرى العقد منقسم باعتبار اقامة العقود عليه
 وهو المنفعة وهذا حكم ثبت للضرورة ولا ضرورة الى أن يجعل الرد بالبيع عقدا مبتدأ ليقام
 رتبة الدار فيه مقام المنفعة قال والوكيل بالبيع أن يبيع بالنسيئة لانه أمر بالبيع مطلقا ومن
 اعتبر أمره في شيء غير اطلاق جعل أمره كأمر الشرع فالامتثال انما يحصل باصل البيع
 لا بصفة العقد والنسيئة لان ذلك قيد والمطلق غير المقيد (ألا ترى) ان التكبير لما كان بتحرير
 رتبة مطلقة استوى فيه الذكر والانثى والصغير والكبير والوكيل بالبيع أن يأخذ بالثمن رهنا
 أو كفيل لان الرهن وثيقة لجانب الاستيفاء فان موجه ثبوت يد الاستيفاء والوكيل ان
 يستوفي الثمن والكمالة وثيقة لجانب اللزوم لانه يزاد به لمطلق المطالبة فانه يطالب الكفيل
 بمد الكفالة مع ثناء الكفالة والمطالبة على الاصيل كما كانت والمطالبة من حقوق الوكيل وله
 ان يحتال بالثمن ان كان قال له ما صنعت من شيء فهو جائز لان موجب الحوالة يحول الثمن
 من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه فان جوز بصيغة الموم نفذ هذا التصرف منه على الموكل
 لانه من صنعه وان لم يكن قال له هذا فعلي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله يجوز قول الحوالة
 في حق براءة المشتري ويكون الوكيل ضامنا للثمن للموكل وعند أبي يوسف رحمه الله لا يجوز
 (واصل المسئلة في الابراء) ان الوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري من الثمن جاز في قول أبي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله وصار ضامنا للموكل قياسا وفي قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز ابرأه
 استعساما لان الثمن في ذمة المشتري ملك للموكل فانه بدل ملكه لانه انما يملك البديل بملك
 الاصل فابراء الوكيل تصرف في ملك الغير على خلاف ما أمر به فلا ينفذ كالموكل قبض الثمن ثم
 وهبه من المشتري ودليل الخلاف أنه يصير ضامنا عندهما وجهه أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 ان الابراء اسقاط لحق القبض والقبض خالص حق الوكيل (ألا ترى) ان الموكل لا يضمنه
 من ذلك ولو أراد أن يقبض بنفسه لم يكن له ذلك فكان هو في الابراء عن القبض مستطابق
 نفسه فيصح منه الا أن يقبضه يتعين ملك الأمر في القبض فاذا انسد عليه هذا الباب
 فابراءه صار ضامنا بمنزلة الراهن يمتنع المرهون ينفذ اعنته لمصادفته ملكه ولكنه يضمن
 للمرهن لانسد باب الاستيفاء من ماله المبد عليه بهذا الاعناق اذا عرفنا هذا في الابراء

قلنا الحوالة ابراء المشتري بتحويل الحق الى ذمة المحال عليه فلا يجوز عند أبي يوسف رحمه
 الله لانه تصرف في حق الموكل بخلاف ما مر به ويجوز عندهما ويكون الوكيل ضامنا كما لو
 ابراء بنير حوالة وعلى هذا لو حط البائع عن المشتري بمض الثمن بمب أو بنير عيب فان
 كان قاله ما صنعت من شيء فهو جائز فهذا من صنعه فيجوز في حق الأمر وان لم يقل له فهو
 جائز في حق المشتري ويكون الوكيل ضامنا في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله ولا يجوز في
 قول أبي يوسف رحمه الله اعتبارا للبعض بالكل وكذلك لو اشترى الوكيل من المشتري بالثمن
 متاعا أو كان الثمن دنائير فاخذ منه بهادرهم أو صالح من الثمن على متاع فذلك كله جائز في قول
 أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله في حق الوكيل ويكون ضامنا الثمن للموكل وعند أبي يوسف رحمه
 الله لا يجوز شيء مما صنع في براءة المشتري والتمن على المشتري على حاله ولو قبض من الثمن
 بعضه واشترى به بعضه متاعا كان وثمنا فيما يقبض من الثمن بمبته كما لو قبض الكل ويكون
 ضامنا خاصة ما اشترى به الأمر كما لو اشترى بالكل وهذا لان ثمن المشتري وجب عليه ثم
 صار قاضيا بالثمن دين نفسه بطريق المقاصة وان ملك المشتري قبل أن يقبضه لم يضمن المشتري
 عنه للأمر لان هلاك المبيع قبل القبض انفسخ البيع من الاصل وكان سقوط الثمن من
 المشتري باصاح السبب لا للمقاصة بالثمن الذي هو للأمر قال والوكيل بالبيع أن يبيع بقليل
 الثمن وكثيره وبأى جنس شاء من الاجناس للأمر والى قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو
 يوسف ومحمد ورحمهما الله لا يجوز بيعه الا بالتمدد بما يتباين الناس في مثله وحجتهما في ذلك
 أن مطلق الوكالة يتمد بالتداد والبيع بالثمن الفاحش ليس عمدا فلا ينصرف التوكيل اليه بمنزلة
 التوكيل بالشراء ثم البيع بالمحاباة الفاحشة بيع فيه هبة ولهذا لو حصل من المريض كان متبعا
 من ثلثه وهو وكيل بالبيع دون الهبة (ألا ترى) أن الاب والوصى لا يملكان البيع بالمحاباة
 الفاحشة لهذا وأما البيع بالعروض فبيع من وجه شراء من وجه وهو وكيل بمطلق البيع
 ومطلق البيع يكون بالتقد دون العروض (ألا ترى) ان الوكيل بالشراء لا يشتري للأمر
 الا بالتقد وأبو حنيفة رحمه الله يقول هو مأمور بمطلق البيع وقد أتى ببيع مطلق لان البيع
 اسم لمبادلة مال بمال وذلك يوجد في البيع بالعروض كما يوجد في البيع بالتقود ولكن من البيع
 يتضمن الشراء ولا يخرج به من ان يكون يما مطلقا لا يضمن الشراء في جانب العروض لاني
 جانب البيع وأمره كان باعتبار المبيع والعقد فيه بيع مطلق وكذلك البيع بالمحاباة فما من جزء

من البيع الا ويقال به جز من الثمن (ألا ترى) أنه يستحق الكل بالشفعة والشفعة في المبات
لا تثبت والدليل عليه أن من حلف أن لا يبيع فباع بالمحاباة يحنث وكما يراعى العرف في
الوكالات يراعى في الايمان ثم جعل هذا فيما مطلقا في المبيع وكذلك في الوكالة وهذا لان
العرف مشترك فقد يبيع المرء الشيء للبر فيه وفي هذا لا يتناقض فله الثمن وكثرته وقديميته
لاسترباح ففقد اطلاق الامر لا يرجع أحد المتصدين من غير دليل وهذا بخلاف
الوكيل بالشراء لان الامر للمطلق تخصصه التهمة وفي الوكيل بالشراء التهمة بمكنة لجواز
أن يكون اشترى لنفسه قلنا لم يسبغ أخذه في بيعته أراد أن يحوله الى الأمر ولا يتمكن مثل
هذه التهمة في الامر بالبيع لان أمره بالتوكيل بالشراء يلاقى ملك الغير وليس له ولاية
مطلقة في ملك الغير لينظر الى اطلاق أمره وأمره في البيع يلاقى ملك نفسه وله ولاية مطلقة
في ملك نفسه ولو اعتبرنا العموم في جانب الوكيل اشترى ذلك الذاع بجميع ملك الموكل
ونحن نعلم أن الموكل لم يقصد ذلك فاذا تصرف العموم حمل على أخص الخصوص وفي التوكيل
بالبيع لا يحد وتصرفه ما أمر يبيعه فامكن اعتبار اطلاق الامر فيه ودوى الحسن عن أبي
حنيفة رحمه الله في الوكيل في البيع اذا باع بمرض قال كان يساويه جاز والا فلا وجها
هذه الرواية أنه في جانب المرض مشتر فالوكيل بالشراء لا يشتري للأمر بالمحاباة الفاحشة
ولم يذكر الخلاف في البيع بالنسيئة فهو دليل لاني حنيفة رحمه الله ولكن قبل هذا على
قولها اذا باعه باجل متعارف فاما باجل غير متعارف كعشرين سنة ونحو ذلك فانه لا يجوز
وان الاجل المتعارف كالقبر اليسير وما ليس بمتعارف كالقبر الفاحش ولو وكله بأن يداوس
عبده هذا فلا يابته هذه فباع فلان أمته تلك من رجل جاز للوكيل أن يداوس بها لان
مقصد الموكل تحصيل الامة لنفسه بمقابلة العبد وقد حصل مقصوده بتصرفه مع الثاني وهذا
بخلاف الوكيل بالبيع من فلان فانه لا يبيع من غيره لان مقصوده هنالك الثمن وعارضى أن
يكون الثمن له في ذمة من ماله ويتفاوت الناس في ملأه الدقة فلذا لا يجوز بيعه من غيره
قال والوكيل بالاجارة أن يؤاجر بالتقدم والمكيل والمؤون اذا كان معلوما موصوفا وناموس
من الحيوانات والموصوف المؤجل من الثياب أما على قول أبي حنيفة رحمه الله فهو ظاهر فانه
يتمتلك الوكيل وهما يفرقان ويقولان بتخصيص الوكيل بالبيع بالتقدم بدليل العرف ولا عرف
هنا فان الارض تؤاجر بغير التقدم (ألا ترى) انها تدفع مزارعة وهي اجارة مجزئة من الخارج

ثم التخصيص في البيع لدفع الضرر عن الأمر ودفع الضرر هنا باعتبار الإطلاق لانا اذا جملنا الوكيل غائبا كان بمنزلة العام فيكون الأجر له ولا شيء للأمر عليه فلهذا اعتبرنا الأمر هنا وان وكل الوكيل بقبض الأجر أو الثمن رجلا ليس في عياله فهو جائز والمستأجر والمشتري برئان لان حق القبض للوكيل بملك مباشرته بنفسه فيملك تقويضه الى غيره ولكن الوكيل ضامن للآخران هلك المقبوض في يد وكيله قبل أن يصل الى الوكيل الاول بمنزلة مالو قبض الثمن بنفسه ثم دفعه الى رجل ليس في عياله لان قبض وكيله كقبضه بنفسه وهو في المقبوض أمين فاذا دفعه الى من ليس في عياله صار ضامنا للأمر وكذلك لو وهبها الوكيل للمستأجر أو ابرأه منها أو أخرها عنه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وصار ضامنا للأمر وفي قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز هبته ولا ابرأه ولم يذكر التأجيل قليل بأن أبا يوسف رحمه الله يجوز تأجيله كما لو باع بثمن مؤجل ابتداء وهذا لا به ليس في التأجيل اسقاط الثمن بخلاف الاراء وقيل بل لا يجوز ذلك فقد ذكر في الجامع أن كل تصرف يصير الوكيل به ضامنا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا ينفذ ذلك التصرف عند أبي يوسف رحمه الله والله أعلم

باب من الوكالة بالبيع والشراء

(قال رضي الله عنه) الأصل في هذا الباب أن الوكيل متى قدر على تحصيل مقصود الموكل بما سعى له جاز التوكيل والا فلا لان الوكالة غير مقصودة لئنها بل المقصود شيء آخر يحصل للموكل فاذا قدر على تحصيل مقصوده بما سعى له كان هذا عقدا مفيدا للمقصود فصحح والا فلا وأصل آخران ماسماه في الوكالة اذا كان يتناول اجناسا مختلفة لا يصح التوكيل به سواء سعى الثمن أو لم يسم لان جمالة الجنس جمالة متفاحشة وتسمية الجنس والثمن لا يصير الجنس معلوما بها فان كل جنس فيه ما يوجد بذلك الثمن فلا يقدر الوكيل على تحصيل مقصود الموكل واذا سعى الجنس اشتمل على أنواع مختلفة فان بين الثمن أو النوع جاز التوكيل والا فلا لان بيان مقدار الثمن يصير النوع معلوما وان سعى الجنس والنوع ولم بين الصفة جازت الوكالة سواء سعى الثمن أو لم يسم وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز ما لم بين الصفة وجه القياس ان التوكيل بالبيع والشراء معتبر بنفس البيع والشراء فلا يجوز الا ببيان وصفه المقود عليه (ألا ترى) أما نجعل الوكيل كالمشتري لنفسه ثم البائع من الموكل وكان

بشر الربى رحمه الله يأخذ بالقياس الى أن نزل به ضيف فدفع الدراهم الى انسان ليأق له
برؤس مشوية فجعل يصفها له فميز عن غيره بالصقة فقال له اصنع مايدالك فذهب الرجل
واشترى الرؤس وحملها الى عياله وعاد الى بشر بمدا ما أكلها مع عياله فقال له أين ماقلت
لك عنه فقال قلت لي اصنع مايدالك وقد بدالى ما فعلت فرجع عن قوله وأخذ بالاستحسان
ووجه الاستحسان ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه دفع ديناراً الى حكيم بن حزام
رضي الله عنه وأمره بأن يشتري له شاة للاضحية ولم يبين صفتها ثم الوكالة عقد مبنى على التوسع
والجهالة في الصفة جهالة مستدركة وذلك غفر في العقود المبينة على التوسع وهذا لان الوكالة
لا يتعلق بها المازوم والمقصود بها الرفق بالناس وفي اشتراط بيان الوصف بمض المخرج فنسقط
اعتبار لهذا اذا عرفنا هذا فقول رجل وكل رجلاً أن يشتري له جارية أو عبداً لم يكن لان
الذكور من بنى آدم جنس والاناث كذلك ولكن يشتمل على أنواع كالجيشى والسندى
والهندي والتركي وغير ذلك فاذا لم يبين النوع ولم يسم مقدار الثمن كانت الجهالة متفاحشة
فلا يتمكن الوكيل من تحصيله فينفرد الأمر بما سعى له وان أمره بأن يشتري له عبداً مولداً
أو حبشياً أو سندياً جاز لان النوع صار معلوماً بالتسمية وانما بقيت الجهالة في الوصف
وهي جهالة مستدركة فان الاوصاف ثلاثة الجودة والوسط والرداءة وهي تتفاوت في نوع
واحد فكان الوكيل قادراً على تحصيل مقصود الأمر وكذلك ان لم يسم النوع وسمى الثمن
لان بتسمية الثمن صار النوع معلوماً فان مقدار ثمن كل نوع معلوم عند الناس فيتمكن به من
تحصيل مقصوده ولو وكله بأن يشتري له رقبة أو مملوكاً لا يجوز له الوكالة وان بين الثمن لم يتمكن
الجهالة في الجنس وهذا لان الذكور مع الاناث من بنى آدم جنسان مختلفان لاختلافهما في
النافع فلا يصح التوكيل الا ببيان الجنس واذا وكله بشراء جارية وسمى جنسها ونحوها
فاشترائها له عوراء أو عمياء أو مقطوعة اليدين والرجلين أو احداهما أو مقعدة فهو جائز
على الأمر في قول أبي حنيفة رحمه الله اذا اشتراها بمثل القيمة أو بما يتقارب الناس فيه
وعندهما كذلك في قطاء اليد والعوراء فاما العمياء والمقطوعة اليدين والرجلين والمقعدة
فلا يجوز على الأمر ويكون مشترياً لنفسه وهذا بناء على ما سبق فانهما يعتبران العرف والشراء
والعمياء والمقعدة غير متعارفين بين الناس فاما العوراء فقيمة وشراء العمياء متعارفان توضيحه

ان المسمى وقطع اليدين يفوت منفعة الجنس وذلك استهلاك حكم ولهذا لا يجوز التكبير بالرقبة
المبيء اما المورد وقطع احدى اليدين فليس باستهلاك (لا ترى) ان التكبير به يصح وأبو حنيفة
رحمه الله بنى على أصله ان المطلق يجري على إطلاقه ما لم يقم دليل التقييد وقد سمي له الجارية
مطلقا واسم الجارية حقيقة في المبيء ومقطوعة اليدين ولا يثبت التقييد بالعرف لان العرف
مشترك فقد يشتري المرأة رقبة عمياء زحما عليها لا يتناء مرضات الله عز وجل أو قصدا الى
ولايتها أو الى ولاء أولادها بخلاف الرقبة في كفارة اليمين فان دليل التقييد هناك قد قام وهو
ان الكفارات أجزية الاموال وهي مشروعة لازجر عن ارتكاب أسهلها ولا يحصل الزجر
بالعمياء ومقطوعة اليدين وان وكله ان يشتري له جارية للخدمة أو عبدا ليلسه الى خباز
أو عمل من الاعمال فاشترى أعمى أو مقطوع اليدين لم يجوز على الأمر لقيام دليل التقييد في
لقظه وهو نصيصه على عمل لا يحصل ذلك من الأعمى ومقطوع اليدين وكذلك لو قال اشتر
لى جارية أطوها فاشترى عمرها من الأمر لم يجوز على الأمر لان دليل التقييد في لقظه مختص
أمره بخاريه محل له وطؤها قال واذا وكله بان يشتري له دابة لم يجوز وان سمي الثمن له لان الدابة
اسم لما دب على وجه الارض في الحقيقة وهي أجناس مغللة كالخيل والبغال والحمير وقد يتناون
الجهالة للعنس نعم صحة الوكالة وأنها لا ترفع بتسمية الثمن لان كل جنس يؤخذ بما سمي من
الثنى وان قال اشترى حمارا ولم يسم الثمن فهو جائز لان الجنس صار معلوما بالتسمية وان
ثبتت الجهالة في الوصف فسخ الوكالة بدون تسمية الثمن فان قيل لا كذلك فان الحمير
نواع منها ما يصالح لركوب العنماء ومنها ما لا يصلح الا للحمل عليها فتناهدا خلاف الوصف
مع ان ذلك بصير معلوما معرفة حال الموكل حتى قالوا بان القاضي اذا أمر انسانا بان يشتري
له حمارا فانه ينصرف الى ما يركبه مثله حتى لو اشتراه مقطوع الذنب أو الاذنين فانه لا يجوز
عليه بخلاف ما اذا أمره العاليري بذلك واذا أمره أن يشتري له ثوبا لم يجوز وان سمي الثمن
لان الثوب يشتمل على أجناس مغللة فبالترسية لا يصير الجنس معلوما وان قال اشترى
ثوبا هرويا جاز على الأمر ما اشترى من ذلك الجنس وان لم يسم الثمن لان الجهالة انما بقيت
في الصفة ولكن انما ينفذ على الأمر اذا اشتراه بما يتناون اللبس في مثله فان اشتراه بما لا يتناون
اللبس في مثله كان مشتريا لنفسه لانه تعذر تنفيذ شرائه على الأمر لما يتناون ويمكن تنفيذه
على المقدر صار مشتريا لنفسه وان سمي ثوبا فزاد عليه شيئا لم يلزم الأمر لانه خالف ما سمي

له الى ما هو أضر عليه وكذلك ان نقص من ذلك الثمن لانه لم يحصل مقصود الأمر فان مقصوده ثوب يهودى يشتري له بالثمن لا بما دونه والجيد يشتري بشرة فاذا اشترى بثانية كان رد ثمنه الا ان يكون وصف له صفة وسمى له ثمنها فاشترى بتلك الصفة بأقل من ذلك الثمن فيثبت يجوز على الأمر لانه حصل مقصوده حين اشتراء بتلك الصفة وخالفه الى ما هو خير له حين اشتراء بأقل من ذلك الثمن وهذا لا يبعد في العرف خلافا وان دفع اليه دراهم وأمره بأن يشتري له بها طعاما فاشترى بها لحما وكهة لم يجز على الأمر استحسانا وفي القياس يجوز لان الطعام اسم لما يطعم والفاكهة واللحم مطعوم الا ان جوازها على طريقة الناس انما يكون اذا فوض الأمر لرأيه على العموم في شراء الطعام فاما اذا لم يفعل ذلك فلا يصح التوكيل لان المعلوم أجناس مختلفة وبسمية الثمن لا يصير الجنس معلوما فينبغي ان لا يصح التوكيل ولكنه استحسن فقال التوكيل صحيح وانما ينصرف الى الحنطة ودقيقها لانه ذكر العلم عند ذكر الشراء وذلك لا يتناول الا الحنطة ودقيقها (ألا ترى) ان سوق الطعام ما يباع فيه الحنطة ودقيقها ويأمن الطعام في الناس من يبيع الحنطة ودقيقها دون من يبيع الفواكه فصار التقييد الثابت بالعرف كالثابت بالصريح ثم ان قلت الدراهم فله أن يشتري بها خبزا وان كثرت فليس له أن يشتري بها الخبز لان ادخاره غير ممكن انما يمكن الادخار في الحنطة فتند كثرة الدراهم يعلم انه لم يرد الخبز الا ان يكون الرجل قد اتخذ ولجة فحينئذ يعلم ان مراده الخبز وان كثرت الدراهم وجعل الدقيق في إحدى الروايتين بمنزلة الخبز وقال انما ينصرف القليل من الدراهم اليه لانه قل ما يدخر عادة وفي الرواية الاخرى جعل الدقيق كالحنطة لان الكثير من الدراهم ينصرف اليه لانه قد يدخر الدقيق كما يدخر الحنطة واذا لم يدفع اليه شيئا وقال اشترى حنطة فاشترى بها ما لم يجز على الأمر لانه لم يبين له القدر وجهالة القدر في الكميات والموزونات وجهالة الجنس من حيث ان الوكيل لا يقدر على تحصيل مقصود الأمر بما سمي له وان وكله بأن يشتري له دارا أو ثلثة ولم يسم الثمن لم يجز ذلك على الأمر لان اللائى انواع مختلفة فلا يقدر الوكيل على تحصيل اللائى بمطلق التسمية وكذلك الدور في معنى الانواع المختلفة وانما تختلف باختلاف البلدان وباختلاف الحال في البلدة وبقلة المرافق وكثرتها وبصلاح الجيران وفسادهم وبالسمة والضيق فلا يقدر الوكيل على تحصيل مقصود الأمر الموكل بما سمي له قال وان سمي الثمن جاز وبسمية الثمن يصير معلوما عادة

وان بقيت جهالة فهي بسيرة مستدركة والمتأخرون من مشايخنا وحكم الله يقولون في ديارنا
لا يجوز الا بيان الهلة لان الدور في كل محلة تتفاوت في القيمة وتوجد بما سعى له من الثمن
الدار في كل محلة ومقصود الامر يختلف باختلاف الحال فلهذا لا يجوز الا بتسمية الهلة قال
واذا كان الصبي حرا مسلما وأبوه ذميا أو حريا ارند عن الدمة ولحق بدار الحرب أو مستأثرا
أو مكاتباً أو عبداً لم يجوز توكيل احدهم عليه ببيع ولا شراء ولا تزويج ولا خصومة لان
التوكيل بالتصرف انما يصح ممن مباشر التصرف بنفسه وملك الأب مباشرة التصرف
في حق ولده بولايته عليه والرق واختلاف الدين وتباين الدارين حقيقة وحكما مانع من ثبوت
ولايته عليه فان أسلم أو عتق بعد ذلك أجز ما منع منه لان ولايته بعد الاسلام والعق تثبت
مقصورة على الحال فلا يؤثر في تنفيذ تصرفه سبق ثبوت ولايته وان كان الأب مرئداً عن
الاسلام لم يجوز توكيله عليه أيضاً الا ان يسلم فان أسلم جاز لان تصرفه في حق نفسه يتوافر
بين أن ينفذ بالاسلام أو يبطل اذا قتل على رده فكذلك في حق عليه والولد الكبير اذا
كان ذاهب العقل بمنزلة الصبي فيما ذكرنا لانه عاجز عن التصرف لا لعدم عقله فكان مولى
عليه كالصبي قال واذا وكل اب الصبي وكلا يبيع متاع الصبي ووارثه الأب بطلت الوكالة الا
عند زفر رحمه الله فانه يقول ثبوت الوكالة باعتبار ملك الموكل لذلك التصرف ولقد بقي ذلك
بعدموت الصبي وازداد بتقرر ملك الأب في الحل لكما نقول الأب في هذا التوكيل كان
ثابتاً عن الصبي وقد انتهت هذه النيابة بموت الصبي وتوضيحه أن الأب بهذه الوكالة اعاضى
بزوال ملك الصبي ورضاه بزوال ملك الصبي لا يكون رضاه بزوال ملك نفسه فاذا صار الملك
له بالارث بطلت الوكالة وكذلك ان مات الأب ولم يمت الصبي لان رأي الأب قد انقطع
بموته ونصرف الوكيل كان باعتبار رأي الموكل ونفاذ ولايته وكذلك لو زال عقل الاب وأرند
ولحق بدار الحرب وقضى القاضي لمعاقبته لان ولايته قد زالت بهذه الاسباب حتى لا يملك ابتداء
التوكيل فان أسلم لم يمد الوكالة بمنزلة وكالته بالتصرف في حق نفسه وقد بينا أن برودة الموكل
تبطل الوكالة على وجه لا يمد بالاسلامه في رواية هذا الكتاب وكذلك في توكيله بالتصرف
لولده قال واذا وكل رجل رجلين يبيع شيء أو شرائه أو تزويج امرأة بينهما أو ينير عينها أو
يخلع أو بمكاتبة أو عتق على مال ففعله أحدهما لم يجوز لان هذه التصرفات يحتاج فيها الى الرأي
والتدبير ورضاه برأى المسمى لا يكون الا برأى الواحد ويستوي فيه أن يكون الموكل

سمى البذل أو لم يسم لان تسمية البذل يمنع النقصان ولا تمنع الزيادة ولو حضر وليهما جميعا
ربما يزيدان في البذل فيقتنع الموكل بذلك فهذا لا ينفذ التصرف برأى أحدهما وان كان
لم يسم لهما مالا فزوجاه باكثر من مهر مثلها أو طلقا امرأته على درهم أو أعتقا العبد أو
كاتباه على درهم جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله للأصل الذي قلنا انه يعمل باطلاق الأمر
مالم يتم دليل على التقيد وهو التهمة وعندهما لا يجوز لاعتبار العرف والمادة قال ولو وكل
رجل رجلا بيع عبيدين له بالف درهم فباع أحدهما باربعمائة فان كان ذلك القدر حصته من
الالف جاز لانه ليس في التفريق بين العبيدين في البيع اضرار بالموكل فربما لا يجد مشتريا
يرغب في شرائها جملة فلما وكله بذلك مع علمه بما قلنا كان راضيا بيبه أحدهما دون الآخر
دلالة وكذلك ان باعه باكثر من حصته وفيه زيادة منفعة للموكل وان باع أحدهما بأقل من
حصته لم يجز وسوى في الكتاب بين النقصان الكثير والبسيط وهو قول أبي حنيفة رحمه
الله فاما عندهما فان كان النقصان يسيرا جاز وان كانت فاحشا لم يجز لان الموكل انما
سمى الثمن بمقتضاها جملة ولم ينص على حصة كل واحد منهما وانما طريق معرفة حصة كل
واحد منهما الحزر والظن دون اليقين وفي مثله لا يمكن التجوز عن النقصان اليسير فجعل
عقرا كما لو لم يسم الثمن للوكيل فباع بثلثين يسير جاز بيبه وأبو حنيفة رحمه الله يقول تنصيبه
على ثمنها في الوكالة يكون تنصيصا على حصة كل واحد منهم بحصته حتى انه لو وجد بأحدهما
عباءة بحصته وعند التنصيص على الثمن اذا نقص الوكيل عن ذلك القدر يصير مخالفا
سواء قل النقصان أو أكثر كما لو قال بع هذا العبد بالف درهم فباعه بالف إلا درهما فانه
لا يجوز وان وكله بان يشتري له عبيدين بالف درهم فاشترى أحدهما بستمائة فان كان ذلك
حصته من الالف أو أقل جاز وان كانت حصته أكثر من ذلك لم يجز على الآمر وصار مشتريا
لنفسه وهذا والوكيل بالبيع سواء لانه قد لا يتمكن من شرائها جملة واحدة فيكون له أن
يشتري كل واحد منهما بحصته وان وكله ببيع عبده فباع نصفه من رجل ثم باع النصف
الآخر منه أو من غيره جاز لانه حصل مقصود الموكل بما صنع فان مقصوده أن يزول
ملكه بموض هو مال وذلك يحصل بالمقدين كما يحصل بالعقد الواحد فربما لا يجد مشتريا
يشتريه جملة فيحتاج الى طريق العقد ليحصل مقصوده فان باع نصفه ولم يبع الباقي لم يجز
في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وجاز في قول أبي حنيفة رحمه الله فهما يتولان بيع

النصف يضر بالموكل فيما بقي لاه يتبعض عليه الملك والشركة في الاملاك المجتمعة عيب
 وأمره اياه بالبيع لا يتضمن الرضا بتعيب ملكه ولهذا لا يجوز الا أن يبيع ما بقي قبل الخصومة
 فيثبت قد زال الضرر عنه وحصل مقصوده فيجوز وأبو حنيفة رحمه الله يقول الوكيل قائم
 مقام الموكل في بيع العبد والموكل مالك لبيع البعوض كما هو مالك لبيع الكل فكذلك الوكيل
 لان اعتبار الجزء باطل واعتبار الكل صحيح ثم في تصرفه في هذا منفعة له وكل لانه لو باع
 الكل بأنتم الذي باع به النصف جار عند أبي حنيفة رحمه الله كما بنا فاذا باع البعوض به كان
 أقرب الى العوازل لانه حصل له ذلك القدر من الثمن وبقي بعض العبد على ملكه ولو وكله بأن
 يشتري له عبدا فاشترى بمضلم يجوز على الأمر الا أن يشتري ما بقي قبل الخصومة فيثبت يجوز
 كله على الأمر وهذا على أصلها ظاهر للتسوية بين جانب البيع والشراء وأبو حنيفة رحمه
 الله يفرق فيقول الوكيل بالشراء او اشترى بالزيادة الكثيرة لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع
 والنهية تتمكن في جانب الوكيل بالشراء فلهذا اشترى النصف لنفسه فلما علم أن الشركة عيب
 أراد أن يحوله على الأمر * فوضيغ الفرق أن صحة التوكيل بالشراء بتسمية العبد ونصف العبد
 ليس بعد فلا يصير به ممثلا أمر الأمر الا أن يشتري ما بقي قبل الخصومة فلما في جانب البيع
 فصحة التوكيل باعتبار ملك الموكل للغير وذلك موجود في البعوض والكل ثم ذكر في الموارد
 أن الوكيل اذا اشترى النصف توقف شراؤه على رضا الأمر عند أبي يوسف رحمه الله حتى
 لو أعتقه الوكيل عن نفسه لا يجوز ولو أعتقه الموكل عن نفسه يجوز وعند محمد رحمه الله يصير
 الموكل مشتريا لنفسه حق لو أعتقه جاز عتقه الا أن يشتري ما بقي فيثبت بتحويل الأمر فابو
 يوسف رحمه الله يقول مقصود الموكل حصول ملك الغير له والقدر الذي حصل من جملة
 مقصوده ولكنه معيب بسبب الشركة فينفذ تصرف الوكيل له ويثبت له الخيار للعيب فاذا
 قدم على المتق صار مسقطا لخياره فينفذ العتق من جهته فاذا رده يصير الملك للوكيل حينئذ كما
 لو وجد به عيبا فرده بشراء العبد والصف ليس بعيد ولكنه يفرض ان يصير موافقا بشراء
 ما بقي قبل وجود هذا موافقته كان خلافه ظاهرا وكان مشتريا لنفسه فنفذ عتقه من جهته
 وفرق محمد رحمه الله بين هذا وبين الوكيل بالشراء بان اذا اشتراه باليقين بقرار شراؤه لنفسه
 حتى انه وان حط البائع احد الاثنين لا يصير الشراء للموكل وهنا لو اشترى ما بقي قبل
 الخصومة كان الشراء للموكل ووجه الفرق ان غرضه الموافقة هناك باختيار ما لم يتناوله عند الوكالة

وهو حط الالف الزائد فلم يكن معتبرا وهنا غرضه الموافقة باعتبار ما تناوكت الوكالة وهو
 شراء النصف الباقي فلماذا كان معتبرا قال ولو وكل وجلين ببيع شيء وأحدهما عبد مجبور
 عليه أو صبي لم يجوز للآخر أن ينفرد ببيعه لانه ما رضى برأيه وحده حتى ضم اليه رأى الآخر
 ولو كانا حريين فباع أحدهما والاخر حاضر فأجاز البيع كان جائزا لأن تمام العقد برأيهما
 (الأنرى) أنه لو باع فضولى فأجازه جاز وكذلك اذا باع أحدهما وأجازه الآخر ولو
 مات أحدهما أو ذهب عقله لم يكن للآخر أن يبيعه لانه ما رضى برأيه وحده قال ولو وكل
 رجلا ببيع خادمة له فباعها ثم أقال البيع البائع فيها لزمه المال وانقاد له لان الالة بيع مبتدأ
 في حق غيرهما فهو شراء مبتدأ والموكل غيرهما فيجعل في حقها حق كان الوكيل اشتراه
 ابتداء ويستوى ان كانت الوكالة قبل القبض أو بعده من عيب أو من غير عيب ولو وكل
 الصبي ببيع خادم فباعها جاز لأن الصبي الماقل له عبارة معتبرة شرعا حتى ينفذ تصرفه بأذن
 الولي في ملك نفسه فكذلك ينفذ تصرفه في ملك الغير بتوكيل المالك إياه بذلك وهذا لأن
 اعتبار عبارته بتخص منفعة له فيه يمتاز الآدمي من البهائم ويحصل له بهذا التصرف معنى
 التجربة فيصير مهتديا الى التصرفات عالما بطرق التحرز عن أسباب النقص وذلك محض
 منفعة له ثم المهددة على الأمر اذا لم يكن الصبي مأذونا لان في الزام المهددة إياه ضررا والصبي
 يبعد عن المضار فاذا تضرر إيجاب المهددة عليه تملق بأقرب الناس اليه وهو من انفع بهذا
 التصرف وهو الأمر فكانت المهددة عليه الا أن يكون الصبي مأذونا له فينفذ تلحقه المهددة
 لأنه بالأذن صار بمنزلة البالغ في التزام المهددة بالتصرف (الأنرى) أنه فيما يتصرف لنفسه
 تلحقه المهددة فكذلك فيما يتصرف لغيره والمبد بمنزلة الصبي الا أنه اذا كان مجورا عليه
 يلزمه المهددة بعد العتق لان قول المبد ملزم في حق نفسه لكونه مخاطبا وانما لا يكون ملزما
 في حق الولي وقد سقط حقه بالتق طاما قوله الصبي المجبور ليس ملزم في حق نفسه فلماذا
 لا تلزمه المهددة بعد البلوغ وان كان الوكيل مجنونا لا يقتل فيبيعه باطل لانه ليس له قول
 معتبر فركن التصرف القول المعتبر شرعا وان كان يعقل البيع والشراء فهو بمنزلة الصبي
 على ما بيناه وان كان المأمور مرتدا جازييه لانه من أهل العبادات المعتبرة ولكن يوقف حكم
 المهددة عند أبي حنيفة رحمه الله فان أسلم كانت المهددة عليه والا فالمهددة على الأمر وعندهما
 المهددة عليه على كل حال وهو يظهر اختلافهم في تصرفات المرتد لنفسه يباع أو شراء ولو وكل

العبي أو العبد المحجور عليه بشراء عبيد بينه وبين مسمى فاشترى ما لم يكن لازم على
 الأمر دون الصبي والعبد ما لم يفتق لا الصبي المحجور لا يملك التزام الثمن في ذمته
 والعبد لا يملك ذلك في حق المولى فإذا تندر إيجاب الثمن عليهما وجب على من وقع له الملك
 وهو الأمر وصار في حقه بمنزلة الرسول بالشراء فيجب الثمن على المرسى ولو كان مأذوناً
 لهما في التجارة لزمهما الثمن ورجع به على الأمر لانهما يملكان التزام الثمن في ذمتها بتصرفهما
 لانهما فكذلك للمير بحكم الوكالة (وأورد المسئلة في كتاب الحوالة والكفالة) وقال هذا
 استحسان وفي القياس لا يلزمهما الثمن لانهما ملتزمان الثمن لمنفعة لغيرهما فكان هذا منهما
 بمنزلة الكفالة وكفالة الصبي المأذون والعبد المأذون لا تصح وإن كانت بأمر المكفول عنه
 ولكن استحسن فقال هذا من صنع التجار لأن التعارف بين التجار في التصرفات ظاهر
 فإذا لم يتوكل هو عن الغير لا يتوكل الغير عنه في ذلك وفيما هو من صنع التجار المأذون
 منك المجر عنه بخلاف الكفالة فلها ليست من صنع التجار * توضيحه أن المشتري
 يكون في يده فيجبه حتى يستوفى الثمن من الأمر فلا يتضرر به بخلاف الكفالة حتى لو
 وكل بالشراء لنفسه يقول لا يلزمه الثمن لأنه ليس له أن يجبس المبيع بالثمن فيكون ذلك
 بمنزلة الكفالة منه . قال وإذا أذن لبيده أو لابنه في التجارة ثم ذهب عقله وأطبق عليه
 انقطع اذنه لأن صحة تصرف المأذون برأى الآذن والجنون المطبق قد قطع رأيه فيكون
 ذلك بمنزلة موته . ولو حان بطلاق أو عتاق أو جعل أمر امرأته يدها ثم أصابه الجنون بعد
 ذلك لم يبطل ما فعل من ذلك لأن حكم ذلك التصرف قد لزمه في حال عقله وكفاله فلا يبطل
 بجنونه وهنا بالآذن في التجارة لم يلزمه شيء حتى لو كان مالكا للعبير على المأذون لبطل اذنه
 بجنونه لأن صحة تصرف المأذون باعتبار انه يتقوى رأيه برأى ولله فيكون ذلك كالبلوغ في
 حقه ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله يملك التصرف بالثمن الفاحش وقد انعدم ذلك العبي
 بجنون المولى فلا ينفذ تصرفه بعد ذلك ولو وكل وكيلاً يبيع أو شراء ثم ذهب عقل الوكيل
 واختلط ثم اشترى وباع لم يلزم الوكيل الثمن ولزم الأمر أما في نقوذ تصرفه على الأمر
 فروايتان في هذه الرواية قال ينفذ لأن جنونه بهذه الصفة لو اقترنت بالوكالة لمع صحتها وإذا
 طرأ عليها فلا لأن يمنع بتمامها كان ذلك بطريق الأولى وفي غير هذا الموضع يقول لا ينفذ
 تصرفه على الأمر لأن الأمر إنما رضى بتصرفه في حال كمال عقله فلا يكون ذلك منه رضا

بتصرفه بعد اختلاط عقله بخلاف ما اذا وكله ابتداء في هذه الحال لانه رضى بتصرفه مع
اختلاط عقله فاذا ثبت نفوذ التصرف على هذه الرواية قلنا المهدة تكون على الامر لان
اوان لزوم المهدة وقت مباشرة التصرف لا وقت التوكيل وهو ذاهب العقل فكان التوكيل
وجدا في هذه الحال وان كان العبد المحجور عليه وكل رجلا ليشتري له شيئا فاشترى له لزم
الوكيل لان العبد لا يملك الشراء لنفسه بنفسه فلا يصح توكيله به واذا لم يصح التوكيل به
صار الوكيل مشتريا لنفسه كما لو لم تسبق الوكالة . واذا وكل الرجلان رجلا يبيع عبد لهما
فباع نصفه وقال هذا نصف فلان فهو جائز لانه صار وكلا من جهة كل واحد منهما يبيع
النصفين والوكيل معبر منافعه للموكل فيملك تعيين من يعبر عنه وان لم يبين عند البيع أى
النصفين يبيع جاز يبيع من نصيب كل واحد منهما نصفه في قياس قول أبى حنيفة رحمه الله
ولا يجوز في قولهما لانه سمي النصف مطلقا عند البيع فليس صرفه الى نصيب أحدهما بأولى
من صرفه الى الآخر فيشيع في النصفين جميعا واذا شاع فيها بحكم المارضة لم يجوز في شيء
عندهما لان الوكيل يبيع النصف لا يملك بيع نصف النصف عندهما كما أن الوكيل يبيع
الكل من واحد لا يملك بيع النصف وفي قول أبى حنيفة رحمه الله الوكيل يبيع العبد يملك
بيع نصفه فيمكن تنفيذ يمينه هنا في نصف نصيب كل واحد منهما وان لم يختصوا في ذلك
حتى باع النصف الآخر جاز كله لانه قد حصل مقصود كل واحد منهما فلا ينظر الى تفرق
الصفتين مع ذلك واذا باع الوكيل العبد بخمسمائة درهم فقال الأمر أمرك بالف درهم أو قال
أمرك بدنانير أو بمحطة أو بشمير أو باعه بنفسه فقال الأمر أمرك بالحال فاقول قول
الأمر لان الأمر مستفاد من جهته ولو أنكر الاذن كان القول قوله مع يمينه فكذلك اذا
أمر بنصفه وكذلك الخلع والنكاح والمكاتبه كله على هذا واذا قال الأمر للوكيل قد أخرجتك
عن الوكالة فقال الوكيل لقد بتمت أمس لم يصدق الوكيل لان الموكل أمر بمنزل الوكيل
بمحضر منه وانما أمر بالبيع بعد ما صار ممزولا وهو لا يملك انشاء البيع في هذه الحال فلا
يصح اقراره أيضا ولو أمر الوكيل بالبيع لانسان بيمينه فقال الأمر قد أخرجتك من الوكالة
جاز البيع اذا ادعى ذلك المشتري لان الوكيل أمر به في حال بقاء الوكالة لانشاء العقد في
هذه الحال فصح اقراره ولا يبطل ذلك بالنزل بعده واذا اتصل التصديق بالاقرار كان
كالوجود يومئذ ولو وكله يبيع عبد له فباعه من نفسه لم يجوز لان يبيع العبد من نفسه اعتاق

والاعتاق غير البيع فانه ابطال للملك والبيع نافل أو موجب للملك للغير أو لأن المتق
يوجب الوكالة للموكل وهو لم يرض بذلك وليس للوكيل ان يلزمه الولاء بنفسه رضاه ولو
باعه من قريب المبد جاز لان هذا بيع مطلق ثم العتق يقتضي عليه ثبوت الملك للقريب بالشراء
فلا يخرج به البيع من أن يكون مطلقا في حق البائع (ألا ترى) انه لا يملك الرجوع عن
الاجاب هنا قبل قبول المشتري بخلاف بيع المبد من نفسه ولانه لا يلزم الموكل هنا ولان
وانما يلزم ولاؤه للمشتري وان وكله ان يبيعه وأمره أن يشهد على بيعه فباعه ولم يشهد فهو
جائز لانه أمره بالبيع مطلقا وأمره بالشهاد كان معطوفا على الامر بالبيع فلا يخرج به الامر
بالبيع من أن يكون مطلقا (ألا ترى) أن الله عز وجل أمر بالشهاد على البيع فقال تعالى
(وأشهدوا اذا تبائعتم) ثم من باع ولم يشهد كان بيعه جائزا ولو وكله أن يبيعه برهن ثقة
بنسبة فباعه بغير رهن لم يجوز لان حرف الياه للالصاق والصاق البيع بالرهن لا يكون الا
بالشرط فانما أمره ببيع مقيد بشرط فاذا لم يأت بذلك الشرط كان مخالفا وكذلك لو أمره
بأن يبيعه من فلان بكفيل ثقة فباعه من غير كفيل لم يجوز لانه أمره ببيع مقيد والذي
أتى به بيع مطلق والمطلق غير المقيد وفي شراء الكفيل والرهن متفعة معتبرة للموكل وهو
التوثق بحقه فليس للوكيل ان يفوت عليه هذه المنفعة (ألا ترى) ان التوكيل بالبيع ومن أوجب
لغيره فيما بشرط رهن أو كفيل لم يكن له ان يقبل بدون ذلك الشرط فهذا مثله فان قال
الوكيل لم يأمرني بذلك فاقول قول الأمر لما بينا ان الادب مستفاد من جهة ولو وكله ان
يبيعه من رجل سماه فباعه منه ومن آخر جاز في النصف الذي باع لذلك الرجل في قول أبي
حنيفة رحمه الله ولم يجوز عندهما لانه في الذي باعه للآخر مخالف (ألا ترى) أنه لو باع
الكل من الآخر لم يجوز بيعه فاذا باع من الذي سمي له الموكل والوكيل يبيع النصف عند
أبي حنيفة رحمه الله فلهذا جاز في ذلك النصف قال واذا وكله ببيع عبد فباعه واشترط الخيار
لنفسه أو للامر فهو جائز لانه قائم مقام الموكل وكل يملك البيع بشرط الخيار واشترط
الخيار للموكل كاشترطه للاجنبي وذلك يجوز عندنا خلافا لغيره رحمه الله وهي مسألة
معروفة ثم لا ضرر على الأمر في هذا الشرط بل فيه نفع له والوكيل لا يصير مخالفا بما يراد
فيه منفعة الأمر واذا قبل الوكيل المبد بغير قضاء قاض بخيار شرط أو رؤية فهو جائز على
الامر لان الرد بهذا نسخ من الاصل (ألا ترى) ان المشتري يفرد به وكذلك لو رده

المشتري عليه بمب قبل القبض بغير قضاء قاض فهو جائز على الأمر لأن الرد هنا فسخ من الأصل حتى ينفرد به المشتري وهذا بخلاف الاقالة قبل القبض على ماسبق بياه لأن المشتري لا ينفرد بالاقالة فكان ذلك التصرف معتمده التراضي فينفذ على الوكيل دون الأمر وإذا باع الوكيل العبد من أب الأمر أو ابنته أو مكاتبه أو عبده التاجر المدبون جاز لانه لانهمة بين الوكيل وبين هؤلاء اذ ليس بينهما صلة وكان بيع الوكيل من هؤلاء كبيع الموكل بنفسه ولو باعه من عبده المأذون الذي لا دين عليه لم يجوز كما لو باعه الموكل بنفسه وكذلك لو كان العبد مأذونا فباعه الوكيل من هؤلاء فهو جائز ان كان على العبد دين وان لم يكن دين فالبيع مردود باعتبار البيع الوكيل يبيع الموكل بنفسه وهذا لان البيع عقد شرعي فيعتبر اذا كان مفيدا ولا يعتبر اذا لم يكن مفيدا واذا كان على العبد دين فبيعه الكسب من هؤلاء مفيد واذا لم يكن عليه دين فلا فائدة في هذا البيع لان المولى يتمكن من اخذ كسبه من غير بيع قال واذا أمر الرجل رجلا ببيع عبده له وودعه اليه فقال الوكيل قد بعته من هذا وقبضت الثمن وهلك عندي وادعى المشتري ذلك فهو جائز والوكيل مصدق فيه مع يمينه لانه مسلط على البيع وقبض الثمن وقد أجبر بما جعل مسلطا عليه في حال قيام التسليط ولا يتمكن التهمة في جبره وهو أمين بما دفع اليه فاذا أخبر بإداء الامانة فيه كان القول قوله مع يمينه وان كان الأمر قد مات وقال ورثته لم نسمع وقال الوكيل قد بعته من فلان بالف درهم وقبضته وهلك عندي وصدقه المشتري فان كان العبد قائما دعيته لم يصدق الوكيل بالبيع لانه أخبر به في حال لا يملك انشاء فانه قد يمزل بموت الأمر ولان العبد صار ملك الوارث في الظاهر ولم يسلطه الوارث على ازالة ملكه فلا قول له في ذلك بخلافه حال حياة الأمر ولكن ان أقام المشتري البينة على الشراء في حياة الأمر كان العبد له والا فهو للورثة مع يمينهم على العلم فاذا أخذت الورثة العبد ضمن الوكيل المال للمشتري بإقراره بقبضه منه عوضا عن البين وقد استحق العبد من يد المشتري فكان ضمانا له ما قبض من الثمن وان كان العبد مستهلكا فالوكيل يصدق بصدقه ان يحلف استحسانا وفي القياس لا يصدق لما بينا من الممنين انه قد انزل بموت الأمر وان بدله وهو القيمة صار ملكا للوارث على المشتري بقبضه العبد أو باستهلاكه فلا يقبل قول الوكيل في ابطال ملكهم ووجه الاستحسان أن الوكيل بما يخبر هنا يبنى الضمان عن نفسه وهو كان آمينا في هذا العبد فيكون قوله مقبولا مع يمينه فيما ينق

الضمان به عن نفسه بخلاف قيام العبد فانه يزول ملكا طاعرا للوارث في العبد وهو ليس
بامير في ذلك فلا يقبل قوله لهذا ولو وكله ببيع أمة له فباعها الموكل أو كاتبها أو وهبها
وسلمها فذلك نقض للوكالة لان الوكالة تملكت بملك الموكل وعند زوال ملكه بالبيع والهبه والتسليم
فلا تبقى الوكالة بدون الحل وكذلك بالكتابة خرجت عن أن تكون محلا للبيع فلا تبقى الوكالة
بعد خروج الحل من أن يكون محلا للتصرف كمالا يثبت ابتداء ولو استخدمها الموكل أو
وطئها ولم تلد ولذا ماله فلو وكيل على وكالته لانه باقية على ملكه محل للتصرف الذي وكل
الوكيل به وكذلك لو أجرها أو رهنها الموكل فان الوكيل على وكالته لانها باقية على ملكه
محل للبيع وان كان يحتاج الى رضا المرنين والمستأجر لازوم البيع فيهما (ألا ترى) أن ابتداء
التوكيل من الأمر صحيح بعد الرهن والاجارة وهذا لانه يملك بيعها بنفسه فانه لو باعها نفذ
في حقه واما توقف الحق الغير حتى اذا سقط حق المستأجر والمرن كان بيعه جائزا نافذا
فكذلك توكيله ببيعها يصح في هذه الحال ويبقى صحيحا ولو باعها الوكيل أو الأمر ثم ردت
بميب قضاء فاص فلو وكيل أن يبيعها لان الرد بالميب بقضاء القضا فيفسخ من الاصل
فعادت الى قديم ملك الموكل وانتقاض الوكالة كان حكما لزوال ملك الموكل فاذا عاد ملكه
عادت الوكالة وكذلك لو كان الرد بخيار الشرط كان للبائع أو للمشتري أو بفساد البيع أو بخيار
الرؤية لان هذه الاسباب تقضي المقتضى من الاصل وان قبلها الموكل بميب بغير قضاء
القاضي بعد قبض المشتري لم يكن للوكيل بيعها وكذلك لو تعايلا البيع فيها لان هذا السبب
كالمقتضى المبتدئ في حق غير المتعاقدين والوكيل غيرهما فكان في حق الوكيل كالموكل
اشتراها ابتداء وكذلك ان رجعت الى الموكل بميراث أو هبة أو غيرها بملك جديد لم يكن
للوكيل بيعها لان الوكالة تملكت بالملك الاول وهذا ملك جديد سوى الاول فلا يثبت
فيه حكم الوكالة الا بتحديد توكيل من المالك ولو وكله ببيع عبده ثم أذن له في التجارة أو
جنى عليه جناية كان على وكالته لان الحل لم يخرج من أن يكون محلا صالحا لهذا التصرف
بما أحدثه الموكل ولم يخرج الموكل بهذا العمل عن صحة تصرف الوكيل بقاء الوكالة أولى واذا
باع الوكيل العبد ثم قطع يده قبل ان يقبضه المشتري فله المشتري ان يؤدي جميع الثمن
ويأخذ العبد ويتبع الوكيل بنصف القيمة ويتصدق بالفضل لان قطع اليد ليس بما انفقت
الوكالة فكان الوكيل فيه كأجنبي آخر فان قيل أليس أن الوكيل بالبيع يزل منزلة الماقد لنفسه

ولو كان باعه لم يجب عليه القيمة بقطع يده فلو كان هو في حقوق العقد ينزل منزلة الماقد لنفسه
وقطع اليد ليس من حقوق العقد في شيء فكان هو فيها كأجنبي آخر وكذلك لو كبّله أو
استخدمه فأت من ذلك فله المشتري أن يضمن الوكيل القيمة وبطية الثمن لأن هذا العمل
ليس مما تضمنته الوكالة وهو من حقوق عقد الوكيل فيكون الوكيل فيه كأجنبي آخر وإذا
وكل رجلا يبيع عبده هذا وكل آخر به أيضا فأيهما باعه جاز لانه رضى برأى كل واحد
منهما على الأفراد حين وكله بيّمه وحده وهذا بخلاف الوصيين إذا أوصى كل واحد منهما
في عقد على حدة حيث لا ينفرد واحد منهما بالتصرف في أصح القولين لأن وجوب الوصية
بالموت وعند الموت صار الوصيين حجة واحدة وهنا حكم الوكالة يثبت بنفس الوكيل فإذا
أفرد كل واحد منهما بالمقد استبد كل منهما بالتصرف فإن باعه كل واحد منهما من رجل فإن
علم الأول منهما كان العبد له لأن يبيع الأول منهما حصل في حال قيام الوكالة فنفذ وصار يبعه
كبيع الموكل بنفسه فالعبد له الوكيل الثاني وأما باعه بعد ما أنزل فلم يصح يبعه وإن لم يعلم
الأول منهما فلكل واحد منهما نصفه بنصف الثمن لانه ليس أحدهما بشقوذ تصرفه بأولى من
الأخر ولأن المشتريين قد استويا في استحقاق العبد للمساواة بينهما في السبب فكان العبد
بينهما نصفين ويجوز كل واحد منهما لتفرق الصفة عليه حيث لم يسلم له إلا نصف العبد
وقد اشتراه كله وإن كان العبد في يد أحد الوكيلين أو في يد الموكل أو في يد المشتريين فهو
سواء لأن يد الوكيل فيه كيد الموكل فلا يظهر اعتبار ترجيح لأحد المشتريين فاما إذا كان في
يد أحد المشتريين فهو له ترجيح جانبه بتأكد شرائه وتمكنه من القبض دليل سبق شرائه ولأن
بالآخر حاجة إلى استحقاق يده عليه وبشرائه من الوكيل الآخر لا يظهر عند الاستحقاق
وأما يظهر بأقامة البيّنة بسبق عقده فإن أوهم لبسة على ذلك أخذه والا فلا سبيل له على العبد
وإذا وكل رجل رجلا يبيع عبده فباعه مع عبد آخر بثمن واحد فهو جائز وللأمر حصّة
عبده لانه حصل مقصود الأمر إذا لا فرق في حقه بين أن يبيعه وحده وبين أن يبيعه
مضموم إليه عبد آخر إلا أن عند أبي حنيفة رحمه الله يجوز يبعه سواء قلت حصّة عبد الموكل
من الثمن المسمى أو كثرت وعندهما إنما يجوز إذا كان بحصّة من الثمن بقدر قيمته أو أقل بما
يتفان الناس في مثله بمنزلة ماله باعه وحده ولو كان قال له ببع عبدي هذا بخمسة فباعه مع
عبد آخر بألف درهم لا يجوز يبعه في عبد الموكل عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يجوز إذا

كانت حصة عبد الموكل من المسمى خمسمائة أو أكثر لانه حصل مقصود الأمر بتصرفه
ولكن أبو حنيفة رحمه الله يقول أمره بالبيع بشئ مقطوع على مقداره يمين ولم يأت بذلك
لان انقسام الثمن على العبدین باعتبار القيمة وطريق معرفة ذلك الحزر والظن فكان هذا غير
التصرف المأمور به فهذا لا ينفذ ولو وكله بشراء عبد بيمينه فان لم يسم له الثمن فاشتراه مع
عبد آخر جاز اذا كان حصة المشتري للأمر مثل قيمته أو أكثر بما يتقارن الناس فيه وان
كان سمي له خمسمائة فاشتراه مع عبد آخر بالف لم يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله على الأمر
ويجوز في قولهما اذا كان حصة المشتري للأمر من الثمن خمسمائة أو أقل ولو كان الأمر
الموكل حين أمره ببيع عبده قال له هو يقوم على بعائتي درهم فضم الوكيل عبدا آخر معه
يقوم عليه عاتني درهم فباعهما مباحجة على ثمانمائة درهم فهو جائز والثمن بينهما على رأس المال لان
يسع المباحجة يسع بالثنى الأول وزيادة مضمومة اليه وبها فكان هو مسميا بمقابلة عبد الأمر
مانص عليه وزيادة فلمذا نفذ يمينه وكان الثمن بينهما اثلاثا واذا باع الوكيل البديع فاسدا
فهلك عند المشتري فعليه قيمته كما لو باعه الموكل بيمينه يما فاسدا وهذا لان الضمان الأصلي
في المبيع هو ضمان القيمة وانما يتحول الى المسمى عند صحة التسمية ولم نصح التسمية للفساد
فيبقى مضمونا بالقيمة والوكيل لا يصير ضامنا شيئا لانه لم يخالف وانما يضمن هو بالخلاف
بالفساد وهذا لان أسباب الفساد قلما يمكن التعمد عنها عادة والناس كلهم لا يكونون
كأبي حنيفة رحمه الله في معرفة الأسباب المفسدة للبيع فلو قلنا يضمن الوكيل بالفساد لتعزز
الناس عن قبول الوكالة وفيه قطع هذا الرفق عن الناس فلا يجوز القول به والوكيل هو الذي
يقبض القيمة من المشتري لانه وجب بمقده والفاقد من المقد معتبر بالصحيح فاذا كان
عقد القبض للوكيل فيما يجب بالمقد الصحيح فكذلك فيما يجب بالمقد الفاسد فيقبض القيمة
ويدفعها الى الموكل وليس للموكل ان يطالب المشتري بها الا أن يوكله الوكيل بذلك في
البيع الفاسد والصحيح جميعا وان دفعه المشتري الى الأمر يرى استحسانا وفي القياس لا يبرأ
لان الأمر في حقوق المقد كاجنب آخر فقبضه لا يوجب براءة المشتري ولكنه استحسن
فقال الوكيل يعمل به في القبض فليس في قبضه بنفسه تقويت شيء على الوكيل بل فيه إسقاط
قوته بالقبض والدفع عنه «توضيحه انه لو لم يبرأ المشتري كان له ان يسترده من الموكل
ولا فائدة في نقض قبضه لحاجتنا الى اعادته في الحال فانه لو نقض قبض الوكيل ودفعه الى

ثم لكان هذا اشتغالا عما لا يفيد وان كتب الوكيل الصك باسم رب العبد فليس له ان يطالب
 بشيء الا ان يوكله الوكيل بذلك لان كتبه الصك باسمه المراد بان الثمن ملك له واقاراه
 لك نصا لا ينافي كون القبض حقا للوكيل ولا يتضمن توكيل الوكيل اياه بالقبض فلهذا
 يكون له ان يقبضه واذا قال الرجل للرجل بعت عبدي هذا وهذا او بعت أحدهما فأيهما باع
 وهذا استحسان وفي القياس التوكيل بالبيع معتبر فأعجاب البيوع في أحدهما بغير عينه
 يصاح فكذا التوكيل به ولكنه استحسن فقال مبنى الوكالة على التوسع لانه لا يتناقض
 وم بنفسها لان هذه جهالة مستدركة لا تقضى الى المنازعة فلا يمنع صحة التوكيل •
 نبيه ان الموكل قد يحتاج الى هذا لانه لا يدري أى العبد ين يروج فيوكله ببيع أحدهما
 مئة للآمر عليه ونحصيلا لمقصود نفسه في الثمن واذا باع الوكيل العبد ثم قتله المولى بطل
 مع لان الوكيل نائب عنه في البيع فكأنه بنفسه باعه ثم يقتله بطل البيع لقوات القبض
 تحقق بالمقد وهذا لان القيمة لم تجب عليه لانه مضمون عليه بالثمن للمشتري أن يأخذ
 من الثمن ان شاء كما لو باعه بنفسه قال ولو وكله ببيع عبد زطى فباعه وقبضه المشتري
 به على البائع بخيار الرؤية فقال الأمر ليس هذا عدلى فالقول قول الوكيل مع عينه لانه
 أمينا فيه وبعد ما رد عليه بخيار الرؤية عاد أمينا كما كان فالقول في تعيين الأمانة قوله ولو
 الوكيل منه ثوبا ولم يبع ماسوا جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله ولم يجز عندهما ان كان
 ذلك بالمدل بمنزلة الوكيل يبيع العبد اذا باع نصفه وقد بيناه فيما سبق ولو وكله ببيع
 مما يكال أو يوزن فباع بمضه دون بعض جاز لان هذا مما لا يضره التبعض فلا ضرر
 الموكل في بيع بمضه بخلاف الدار والعبد عندهما وضمان الوكيل ثمن ما باعه للأمر باطل
 حق القبض في الثمن للوكيل فلو صح ضمانه عن المشتري كان ضماننا لنفسه اذ لاحق
 كل على المشتري وضمان المراء لنفسه باطل ولانه أمين فيما يقبض من الثمن فيما بينه وبين
 رفق وصحت كفالته للأمر صا ضماننا وبين كونه أمينا وبين كونه ضماننا في الشيء الواحد
 وكذلك المضارب وكل مال أصله الامانة واذا أقام المشتري البيعة على الوكيل انه
 وفاء الثمن والوكيل يجهل ذلك فقد برئ المشتري من الثمن والوكيل ضامن له لان
 ت بالبيعة كالنائب بالمعينة ولو عايناه قد قبض الثمن ثم جحدنا كان ضماننا له واذا وكله ببيع
 زطى له فعمد الوكيل الى المدل وقصره فهو ضامن لما هلك عند القصار لانه غيره أمور

بالدفع اليه لاعتباره فيكون بهذا الدفع مخالفا ضامنا ما هلك عند القصار فان رجع الى يد الوكيل
برئ من ضيائه لانه أمين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يكون ضامنا لما هلك واجرة القصار
تكون على الوكيل لانه هو الذي استأجره وان باعه بعد القسارة فالتمن كله للموكل ولا
شيء منه للوكيل باعتبار الأجرة للقسارة لان القسارة ليست بين مال قائم في الثوب وانما
هي ازالة امدن والرسوخ عن الثوب فان اللون الاصلى للقطن انما هو البياض ويتغير ذلك
بالوسخ فاذا أزيلت عند القسارة عاد اللون الاصلى فاذا لم يكن للوكيل عين مال قائم باعتبار
القسارة لا يكون له من الثمن حصة وكذلك ان قتل الثياب قاتما اذا صبغها بمصرأ وزعفران
فهو مخالف بما صبغ لان صاحب الثوب لم يأمره به فهو كودع أو غاصب صبغ الثوب فلصاحب
الثوب ان يضمه قيمة ثوبه أبيض وان شاء أخذ الثوب منه ورد عليه ما زاد المصغر والزعفران
فيه وان شاء باعه الوكيل وضارب الآمر في الثمن بقيمة الثوب أبيض وضارب الوكيل بما زاد
الصبغ فيه لان المصبغ عين مال قائم في الثوب فيسلم للوكيل ما يخصه من الثمن وكان الخيار للمالك
لانه صاحب الاصل فان المصبغ تبع لان قيامه بالثوب وقيام البيع يكون بالاصل ولان
الثوب قائم من كل وجه والمصبغ مستهلك من وجه دون وجه فلهذا كان الخيار لصاحب الثوب
ولو صبغه اسود فلي قول أبي حنيفة رحمه الله السواد نقصان في الثوب لازادة فللموكل
ان يأخذه ولا يهطى الوكيل شيئا وان باعه الوكيل فالتمن كله للآمر وعندهما السواد بمنزلة المصغر
والزعفران وقيل هذا الاختلاف عصر وزمان فان لبس السواد لم يكن ظاهرا في زمن أبي حنيفة
رحمه الله فعده نقصانا في الثوب وقد ظهر في عهدهما فقلا لازادة وقيل بل هذا يختلف باختلاف
الثياب فن الثياب ما ينقص السواد من قيمته كالنصب ونحوه فيكون ذلك نقصانا فيه كما
قال أبو حنيفة رحمه الله ومن الثياب ما يزيد السواد في قيمته فيكون الجواب فيه كما قال
وكان أبو يوسف رحمه الله يقول بقول أبي حنيفة قلما تلد القضاء وكلف السواد احتاج فيه
الى مؤنة فرجع وقال السواد زيادة ثم الوكيل في هذا كله على وكالته في يمه لان ما عرض
لابناني ابتداء التوكيل ولا يخرج الحل من أن يكون صالحا للتصرف واذا دفع اليه جراب
هروى يبيعه وهو بالكوفة فبأي أسواق الكوفة باعه جاز وان خرج الى البصرة فباعه
هناك ضمنه استحسانا ولم يحزم يمه على الأمر وفي القياس يجوز لانه أمره بالبيع مطلقا فلا
يتقيد بمكان من غير تقيد في كلامه وأكثر ما فيه أن مقصوده البيع بالكوفة والتقيد

بالمقصود لا يحصل خصوصاً عند أبي حنيفة رحمه الله ولكنه استحسن فقال لو لم تنقيد الوكالة
 بالكوفة كانت مؤنة النقل الى موضع آخر على الموكل لان الوكيل في القل ممشل أمره
 فيرجع عليه بما يلحقه من المؤنة فربما تبلغ المؤنة قيمة المتاع أو تزيد فيكون في ذلك نفوت
 منسود الموكل وهذا دليل صالح لتقيد مطلق الوكالة فاذا تقيدت بالمصر كان هو بالخراج
 مخالفاً فلا ينفذ يمه ويكون ضامناً ولم يذكر في الكتاب ما اذا لم يخرج المتاع مع نفسه ولكن
 باعه بالبصرة ومشايناً رحمهم الله يقولون يمه يجوز هنا لان التسليم في بيع العين اما يجب في
 موضع البيع فلا يلحقه مؤنة النقل والاصح انه لا يجوز لان التقيد ثبت بالدلالة كما ذكرنا
 فكان كالثابت بالنص والوكالة تقبل التقيد بالمكان والزمان ولو قال بعه بالكوفة ففي أي
 أسواق الكوفة باعه جاز لان مقصوده بهذا التقيد سمر الكوفة وفي أي أسواق الكوفة
 باع فانه اما باع بسمر الكوفة وان حمله الى مصر آخر فباعه لم يجز يمه فكان ضامناً له قياساً
 واستحساناً لتقيد الامر بالكوفة نصاً واذا كان للرجل عدل زطى فقال لرجلين أيكما باعه
 فهو جائز وان باعه أحد هذين فهو جائز أو وكلت هذا أو هذا يبيعه فباعه أحدهما ففي القياس
 لا يجوز لجهالة من وكل بالبيع وفي الاستحسان يجوز لان هذه جهالة مستدركة فيحصل
 فيما هو مبنى على التوسع ثم قد نص على القياس والاستحسان هنا ولم ينص فيما سبق من توكيل
 الواحد ببيع أحد العبدین حتى تكلف بمضمهم كما ينافي الاقرار أن جهالة المقر به لا تمنع
 صحة الاقرار وجهالة المقر له تمنع من ذلك ولكن الاصح أن القياس والاستحسان في
 الفصلين فإنه قال هنا وكذلك لو قال لواحد بيع أحد هذين العبدین أو بيع ذاوذا فهذا بيان
 أن القياس والاستحسان سواء واذا أمره أن يبيعه ويشترط الخيار للأمر ثلاثة أيام فباعه بغير
 خيار أو بخيار دون الثلاثة فدفعه فيمه باطل وهو له ضامن لانه أتى بمقد هو أضمر على الأمر
 فانه أمره بالبيع على وجه يكون الرأي في هذه الثلاثة الى الموكل بين أن يفسخ العقد أو يعضيه
 وقد أتى بمقد لا يثبت فيه هذا التقدير من الرأي للأمر فكان مخالفاً كالفاسب ولو قال بعه
 واشترط الخيار لي شهراً فباعه وشرط الخيار له ثلاثة أيام جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله
 استحساناً ولم يجز في قولهما لان من أصلهما أن الخيار يثبت في مدة الشهر ويصح البيع معه
 فانما أمره بمقد يكون فيه الرأي الى الأمر في هذه المدة وهو لم يأت بذلك فكان ضامناً وان
 من أصل أبي حنيفة رحمه الله أن اشتراط الخيار في البيع لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام فانما هذا

وكيل بالبيع الفاسد عنده والوكيل بالبيع الفاسد اذا باع فيما جائزا نفذ على الامر استحسانا
فهذا مثله ولو قال به فيما فاسدا فباعه فيما جائزا كان هذا استحسانا في قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهما الله وفي القياس وهو قول محمد وزفر رحمهما الله لا يجوز لأن أمره بالنقد لا يزال
ملكه بنفس العقد فكان كالمأثور وبالجملة اذا باع أو لانه أمره ببيع لا يتقطع به حق الموكل في
الاسترداد أو أمره ببيع يكون المبيع مضمونا بالقيمة على المشتري اذا قبضه فكان كالمأثور
بشرط الخيار للامر اذا باعه بغير خيار ووجه الاستحسان أنه من جنس التصرف الذي أمره به
وهو خير للامر مما أمره به فلا يكون مخالفا كالوكيل بالبيع ألف اذا باع بالغين ويأنه أنه
أمره بأن يطمسه الحرام بالتجارة وهو أطمسه الحلال والتجارة مشروعة لا كتساقط الحلال
بها دون الحرام بخلاف المضمون المأثور بالجملة اذا باع لأن ما أتى به ليس من جنس ما أمره
به وبخلاف بيع المأثور بشرط الخيار اذا لم يذكر الخيار لأن ما أتى به ليس بانفع للامر
به بل هو أضر عليه * يوضحه أنه لو أمره بالبيع الجائز فباع فيما فاسدا لم يكن مخالفا فرفيا
أن الامتناع بأصل العقد لا بصفة الجواز والساد في الامالي عن أبي يوسف رحمه الله
أنه لو أمره بأن يزوجه امرأة بغير شهود فزوجها اياه بشهود لم يجز عند أبي يوسف رحمه الله
وهذا لأن التوكيل بالنكاح لا يتناول النكاح الفاسد عنده بخلاف البيع ولأن النكاح
الفاسد لا يوجب الكل أصلا وهو غير مأثور من جهة بانيات الحل له فلهذا لا يصح
مباشرة العقد الصحيح بخلاف البيع ولا اشكال على قول محمد رحمه الله أنه لا يجوز فاما
عند أبي يوسف رحمه الله فقال ينبغي ان يجوز لأن الاذن في النكاح عنده يتناول الجائز
والفاسد وما أتى به انفع للموكل مما أمره به ولو قال به بمبد إلى أجل فباعه بدراهم حالة
في القياس لا يجوز وهو قول محمد رحمه الله ولم يذكر قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله وقيل على قولهما ينبغي ان يجوز لانه مأثور بالعقد الفاسد وقد أتى بالنقد
الصحيح والاصح انه لا يجوز هنا لانه سمي جنسا خلاف ما أمره به الامر وعند اختلاف
الجنس في المسمى يكون مخالفا وان كان ذلك انفع للامر كالتوكيل بالبيع بألف درهم اذا
باعه بألف دينار لا ينفذ على الامر ولو قال به بالف نسيئة فباعه بالف أو أكثر من الف بالنقد
فهو جائز لانه حصل مقصود الامر وزاده خيرا بزيادته في قدر المسمى أو في صفة الحلول وان
باعه بأقل من الف بالنقد لم يجز لانه خالف مقصوده وما سمي له فانه أمره بأن يدخل في

ملكه بمقابلة العبد الفاء وقد أدخل في ملكه دون ذلك وإن باعه بالعين نسيئة جازلانه
خالف إلى خير بزيادة الثمن وإن باعه بالعين نسيئة شهرين والموكل إما أمره بألف نسيئة شهرا
لم يجوز أيضا لانه خالف ماسى له في مدة الاجل إلى ما هو أضر عليه والحاصل أن مقابلة
زيادة القدر بالقصان المتمكن بزيادة الاجل إما يكون بطريق المقايضة وليس لوكيل ذلك
بل عليه مراعاة ماسى له الأمر فإذا خالف إلى ما هو أضر عليه لم ينفذ تصرفه عليه ولو دفع
إليه منطلقه فيها مائة درهم ففقه فقال بها بخمسين فباعها بمائة درهم وعشرة دراهم نقدا فهو
جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله لانه زاده خيرا من كل وجه وفي
قول محمد رحمه الله لا يجوز لانه أمره بالمقد الفاسد وقد أتى بالمقد الصحيح وكذلك لو قال
بها بخمسين درهما نسيئة فباعها بخمسين نقدا فهو على اختلاف الذي ذكرنا وإن دفع إليه جراب
هروي فقال به نسيئة أو نقدا فما باعه من شيء من دراهم أو دنائير أو شيء مما يكال أو يوزن
فهو جائز أما عند أبي حنيفة رحمه الله فلا يشك وأما عندهما فلانه وسع الأمر عليه بقوله به
نسيئة أو نقدا فينصرف إلى كل ما يثبت دينا في الذمة نبوتا صحيحا وإن باعه بعبا فاسدا ودفعه
إليه لم يكن مخالفا لما بينا ولو قال به نسيئة فباعه إلى الحصاد والدياس أو إلى العطاء أو إلى
البيروز فالبيع فاسد بجهالة هذه الآجال عند المتعاقدين كما لو باعه الموكل بنفسه إلا أن يقول
المشتري أنا أعجل المال وأدع الاجل فيثبت يجوز حذف الشرط المفسد قبل تقررده وهي
زفرية معروفة في البيوع ولو وكله بطعام فقال به كل كر بخمسين فباعه كله فهو جائز لأن
حرف كل جامع لكل ما يضاف إليه وقد أضافه إلى الطعام فيجمع كل كر منه وإن قال به
بمثل ما يباع به فلان الكر فقال فلان بمت الكر بأربعين فباع الوكيل بأربعين ثم وجد فلانا
باعه بخمسين فالبيع مردود لانه تبين أنه باعه بأقل مما سعى له وإن فلانا أخبر بالبطل والخبر
به إذا كان كذبا فبالاخبار به لا يصير صدقا وجهل الوكيل لا يبطل حق الموكل ولا يحصل
الوكيل موافقا وإن كان فلان باع كرا بخمسين فباع هذا كرا بخمسين خمسين ثم باع فلان
بعد ذلك بستين فهو جائز ولا ضمان على الوكيل لانه أمره بالبيع بمثل ما يباع به فلان في
الماضي لا بمثل ما يبيع به في المستقبل وقد امتثل أمره في ذلك وإن كان فلان باع كرا بأربعين
وكر بخمسين فباع الوكيل طعامه كل كر بأربعين وأربعين في القياس لا يجوز بيع الوكيل لأن
جوازها يستمد رضا الموكل وفي رضاه بأربعين شك لما كان فلان باع تارة بخمسين وتارة

بأربعين فالظاهر أن مراد الأمر بهذا بيع على ما باع به فلان لا أدناه ولكنه ترك التباس
 واستحسن فقال يجوز لانه امتل ماسى له فانه سعى له البيع بمثل ما باع به فلان وإذا كان قد
 باعه بأربعين فهذا قد باع بمثل ما باع به فلان وهذا لان في المنصوصات يعتبر أدنى ما يتناوله
 الاسم لا مهابته (ألا ترى) أنه إذا شرط صفة الجودة في المبيع يعتبر أدنى الجودة لأعلاها ولا ما
 لو لم تنفذ يمه لم نجد بدا من أن نجعل الوكيل ضامنا وبالشك لا يجب عليه الضمان ولو وكله
 بشراء عبد بعينه قبل الوكالة وخرج من عنده فاشهد أنه يشتريه لنفسه ثم اشتراه فهو للموكل
 لانه قصد عزل نفسه فيما يوافق أمر الامر وعزله يكون بالخلاف لا بالموافقة فلا يعمل
 قصده هذا وكذلك لو وكله آخر بعد ذلك بشرائه فاشتراه فهو للاول لانه بعد قبول
 الوكالة منه صار بحيث لا يملك شراءه لنفسه فكذلك لا يملك شراءه لغيره وإذا وجد الوكيل
 بالعبد عيبا فله أن يرد ولا يستأمر فيه لان الرد باليب من حقوق العقد وهو مستبعد بما
 هو من حقوق العقد لان العبد مادام في يده فالوكالة قائمة غير منتهية فهو متمكن من رده
 بيده فلا حاجة الى استثمار الأمر وان كان دفعه الى الأمر فليس له أن يخاصم في عيبه الا
 بأمر الامر لان الوكالة قد انتهت بالتسليم الى الأمر ولانه لا يتمكن من رده الا بإبطال يده
 واليد حقيقة فيه للأمر ولا سبيل له الى ابطال يده الا برضاه والدليل على الفرق أن الوكيل
 لا يكون خصما لمن يدعى في هذا العبد شيئا بعد ماسله الى الامر بخلاف ما قبل التسليم فانه
 خصم باعتبار يده ما لم يثبت أنها لغيره وإذا أمره أن يشتري له هذا العبد بصنف المكمل
 أو الموزون فاشتراه بغير ذلك الصنف لم يلزم الأمر لانه لم يحصل مقصود الأمر فان مقصوده
 تحصيل العبد له بهذا الصنف الذي ساء فإذا لم يحصل مقصوده كان مشتريا لنفسه ولو لم
 يسم له الثمن لم يجوز له أن يشتريه للأمر الا بدراهم أو بدنانير لما بينا أنه يتمذر اعتبار اطلاق
 الوكالة في العوض فيحمل على أخص الخصوص وهذا الشراء بالتقصد فان اشتراه بدنه
 بعينها تبرأ واناء مصوغ أو ذهب أو تبر أو عكيل أو يجوزون أو عرض ثم المشتري دون
 الامر لان أمره لما قيد بالشراء بالتقصد صار كأنه نص عليه والتبر والمصوغ ليسا بتقصد فكان
 فيما صنع مخالفا أمره فلذا صار مشتريا لنفسه دون الأمر ولو وكله بشراء عبد بعينه بثمان
 مسمى فوكل الوكيل وكلا آخر فاشتراه ثم الأمر الثاني دون الاول لان الاول إنما
 رضى برأى وكيله بالشراء وما رضى بتوكيله فهو في التوكيل مخالف وان كان قد سعى

الثمن له لان تسمية الثمن تمنع الزيادة دون التقصان واذا صار مخالفا نقذ شراء وكيله عليه كما
 لو اشتراه بنفسه على وجه يكون مخالفا فيه يصير مشتريا لنفسه ولو اشتراه الوكيل الثاني
 بمحض الوكيل الاول ثم الامر الاول لان تمام المقدر رأى الوكيل الاول فكانه هو الذي
 باشر المقدر في هذا خلاف زفر رحمه الله وقد بيناه وان قال الوكيل امرتني أن اشتريه لك
 بألف درهم وقال الامر امرتك بخمسمائة فالقول قول الامر لان الاذن مستفاد من جهته ولو
 أنكر أصل الاذن كان القول قوله فكذلك اذا أنكر الزيادة ولان تصرف كل انسان يكون
 لنفسه باعتبار الأصل الى أن يظهر كونه نائبا عن غيره فكان الامر متمسكا بالأصل ولو
 أقام اليقينة فاليقينة بينة الوكيل لانه يثبت لنفسه ديناً في ذمة الامر ويثبت خلاف ما يشهد به
 الظاهر وهو وقوع الملك بشرائه للامر وكذلك لو قال الامر للوكيل امرتك بغير هذا العبد
 وقوله اشترى عبد فلان بمبدك هذا فاشترآه جاز للامر وعليه قيمة عبد الوكيل لانه صار
 كاستقرض لعبد الوكيل حين أمره ان يشتري به له عبداً واستقرض الحيوان وان كان
 فاسداً فاذا تم كان مضموناً بالقيمة ولان الشراء يوجب الثمن للبائع على الوكيل وللوكيل على
 الموكل فاذا صح التوكيل هنا واشترى بمبدك وجب للبائع على الوكيل تسليم العبد اليه وللوكيل
 على الموكل مثله ومثل العبد قيمته وانما صح التوكيل لانه أقر بالشراء له بموض يلتزمه في ذمة
 نفسه كان صحيحاً وكذلك اذا أمره بالشراء له بموض يلتزمه في مال نفسه وان اختلفا في مقدار
 القيمة فالقول قول الوكيل مع يمينه أو يترادان لان الوكيل مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري
 على معنى ان الموكل يملك السلعة بمقدار الوكيل بموض يستوجبه الوكيل عليه والبائع مع
 المشتري اذا اختلفا في الثمن فالحكم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان
 فالقول ما يقوله البائع أو يترادان ثم حاصِل الجواب في هذه المسئلة ان يقال هنا معنيان أحدهما
 ما بينا وذلك موجب للتخالف والثاني ان الوكيل أمين مخبر بما يحمل مسلطاً عليه وفي مثله القول
 قوله مع يمينه فيكون للموكل الخيار ان شاء مال الى هذا الجانب ورضى أن يأخذ بما قال
 الوكيل فينثذ بحلف الوكيل على ما يدعى من مقدار الثمن كما هو الحكم في بين الأمين فاذا
 حلف أخذه بذلك وان شاء مال الى الآخر ولم يرض ان يأخذه بما قال الوكيل فينثذ بتحالفان
 والذي يبدأ به في البين الامر لانه بمنزلة المشتري فكما أن البائع والمشتري اذا اختلفا في
 الثمن يبدأ يمين المشتري لان أول التسليمين عليه فكذلك هنا يبدأ يمين الامر ويحلف

على علمه لانه استحلاف على فعل النير وبمد ما عاقفا فالعبد المشتري يلزم الوكيل لانفساخ
 السبب بين الوكيل والموكل قال واذا وكل رجل رجلا ان يشتري له أمة يتخذها أم ولد
 ويطؤها بألف درهم فاشترى له أمة رتقاء لا توطأ أو مجوسية أو أمة لها زوج لم يلزم الأمر
 لانه صرح بمقصوده عند التوكيل بمحل صالح لما صرح به وهذا المحل غير صالح لذلك وكان
 الوكيل مشتريا لنفسه وكذلك كل ما وصفه بصفة فاشترى بصفة بخلاف تلك الصفة كان مشتريا
 لنفسه لما لنا بخلاف ما اذا أطلق فان ما ليس بيمين يختلف باختلاف الصفة قال واذا وكله أن
 يشتري له عبدا بيمينه بألف درهم فاشترى الوكيل وتقبضه وطلب الأمر أخذه فأبى الوكيل
 أن يعطيه حتى يستوفي الثمن فله أن يئتمه عندنا سواء تعد الوكيل الثمن أو لم يتعد وليس له
 حق المنع عند زفر رحمه الله وهذه معروفة في البيوع بفروعا إلا أن هنالك لم ينص على
 اختلاف اذا هلك بعد المنع وانما نص عليه هنا فقال عند أبي يوسف رحمه الله يكون مضمونا
 بالاقول من قيمته ومن الثمن كالمهر من وعد أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله يكون مضمونا بالثمن
 قلت قيمته أو كثرت كالمبيع اذا هلك في يد البائع فان الوكيل مع الموكل لبائع مع المشتري
 فان مات في يد الوكيل قبل أن يئتمه مات من مال الأمر لان الوكيل في القبض عامل للأمر فيصير
 الأمر بقبض الوكيل قابضا حكما ما لم يئتمه منه فاذا هلك هلك من مال الأمر وللوكيل أن
 يرجع عليه بالثمن بخلاف ما اذا منعه لانه صار مستردا ليداه أو لان بالمنع بين أنه كان في القبض
 عاملا له لا للأمر وان كان البائع أخر المال عن المشتري لم يكن للمشتري أن يأخذه من
 الأمر بمنزلة مالوا اشتري ثمن مؤجل فانه لم يرجع على الأمر قبل حلول الاجل وهذا لان
 الوكيل انما يستوجب على الأمر مثل ماوجب للبائع عليه بصفته وهذا بخلاف الشفيع مع
 المشتري فان الاجل الثابت في حق المشتري لا يثبت في حق الشفيع لان الشفيع انما يملك
 المبيع بعقد جديد سوى عقد المشتري والاجل المذكور في عقد لا يثبت في عقد آخر وهنا
 الموكل انما يملك بذلك العقد الذي يباشره الوكيل والاجل ثابت في حق الوكيل بحكم ذلك
 العقد فيثبت في حق الموكل أيضا ولو حط البائع شيئا من الثمن عن الوكيل ثبت ذلك
 للأمر لان حط بعض الثمن يلحق بأصل العقد ويخرج قدر المحطوط من أن يكون غما
 بخلاف ما لو وهب البائع الثمن كله للوكيل كان له أن يرجع على الموكل بالثمن لان حط
 الشكل لا يلحق بأصل العقد اذ لو التحق بأصل العقد فسد البيع لانه بقي فيما يغير ثمن وهو

فاسد فكان ذلك مقصودا على الحال وبراء الوكيل لا يمنع من الرجوع على الأمر لأن ثبوت
حق الرجوع له بالشراء لا بالولاء بخلاف الكميل إذا برى حيث لا يرجع على الأصل لأن
ثبوت حق الرجوع له بالأداء أو بملكه ما في ذمته وذلك لا يحصل بالأداء ولو أمره أن
يشترى له عبدا بعينه بألف درهم ومائة ثم حط البائع المائة عن المشتري كان العبد للمشتري
دون الأمر لانه في أصل المقد مخالف فوقع الشراء له ثم لا يتحول الى الأمر بعد ذلك الا
بتجديد سبب ولم يوجد وبهذا يحتج ذفر رحمه الله في الوكيل بشراء العبد اذا اشترى نصفه
ما عند ذفر رحمه الله هناك وان اشترى الباقي قبل الخصومة كان العبد للوكيل دون الأمر
لانه في أصل الشراء مخالف ولكننا نقول هناك عرضت الموافقة بفعل يكون من الوكيل فيما
تناولته الوكالة قائم ففتح تحقق الخلاف وهنا عرضت الموافقة بفعل يحدده الوكيل فيما تناولته
الوكالة غير موجود فتحقق الخلاف بنفسه. ولو ان رجلا اشترى عبدا واشهد انه يشترى به
أقلان فقال فلان قد رضيت كان للمشتري أن يمنعه منه لأن الشراء نفذ على العاقد حين لم
يكن مأمورا من جهة غيره ورضا الغير انما يمتنع في عقد موقوف على اجازته وهذا المقد
غير موقوف على اجازته فرضاه فيه وجوده كعدمه وان سلمه له وأخذ الثمن كان ذلك بمنزلة
بيع مستقبل منهما فان البيع بالتعاطي ينتقد عندنا لان المقصود تمام الرضا قال الله تعالى الا
أن تكون تجارة عن راض منك وذلك يحصل بالعمل كما يحصل بالقول واذا وكلاه بأن يشترى
له أمة بألف درهم فاشتراها بالعين فبعت بها الأمر فاستولدها ثم قال الوكيل اشتريتها بالعين
فان كان حين بعت بها اليه قال هذه الجارية التي أمرتني فاشتريتها لم يصدق في أن ثمنها ألعان
ولم تقبل بيته على ذلك لانه بالكلام الأول صار مقرا انه اشتراها للأمر وانما يكون مشترى
للأمر اذا اشتراها بالثمن الذي سعى الأمر له فكان هو في قوله بعد ذلك اشتريتها بالثمن
مناقضا والمناقض لادعوى له ولا تقبل بيته وان لم يكن قال ذلك حين بعت بها اليه فالقول
قوله لانه يقول اشتريتها لنفسى وانما بعتها اليه وديعة أو لينظر انما تعجبه بالثمن الذي اشتريتها
له به أولا فلم يسبق منه ما يناقض قوله فلمذا جعلنا القول قوله ثم يأخذ القيمة وعقرها
وليبة ولدها لان الأمر مفروض فيها فانه استولدها باعتبار سبب ظاهر لو كان حقيقة كانت
الجارية له وهو ان الوكيل اشتراها له بما أمره به فاذا تبين الأمر بخلافه كان مفرورا ولو
وكلاه ان يشترى له كر حنطة من المرات فاشتراها واستأجر بعير الحمله عليه لم يكن الكراء

على الأمر في القياس لأن وجوب الكراء بمقد آخر سوى العقد الذي أمره به فكان متبرعا
 في حمله بمنزلة أجنبي آخر (ألا ترى) أنه لو أمره بالشراء من السوق فاشتراه ثم حمله إلى منزله
 بكراء كان متبرعا فيه فكذلك هنا وفي الاستحسان يرجع على الأمر بالكراء لأنه مأثور
 بحمله دلالة فانه أمره بالشراء من الفرات ولا يمكنه أن يتركه هناك بعد الشراء فان الحنطة
 تحمل في السفن إلى بغداد فاشتري ثمة وتنقل إلى المنازل اذ لا يبقى هناك بالليل احد يحفظها
 وليس هناك حابوت تحفظ فيه فلما أمره بالشراء مع علمه بهذا صار الأمر أمرا له بالنقل دلالة
 والنقل لا يتأني إلا بالكراء وكانه أمره بهذا الاستحجار بخلاف ما لو أمره بالشراء من السوق
 به توضيحه أن الوكيل مضطر في هذا النقل فانه لو تركه هناك يكون مضيقا له فلم يكن متبرعا
 في هذا النقل بخلاف ما إذا اشتراه من السوق فانه غير مضطر إلى نقله لتمكنه من الترك في حابوت
 البائع وإن كان الأمر أمره أن يشتجر الكر بدوهم فاشتجر له بدوهم ونصف لم يكن على
 الأمر من الكراء شيء لأن الوكيل صار مخالفا له فكان مستأجرا لنفسه فحمله على من
 استأجره لنفسه كحمله على دابة نفسه ولو استأجره بدوهم جاز على الأمر ولم يكن للوكيل
 حبس الطعام حتى يستوفي الكراء لأن الكراء ليس بدووس عن الطعام وإنما يحبس الطعام
 يبدله وبذل الكراء هنا منفعة الدابة في الحمل وقد تلاشت وليس للحمل أثر قائم في الحصول
 فلا يحبس الحصول به بخلاف الخياطة والفصادة فان أثر فعل الخياط والقصار قائم في الثوب
 فله أن يمنه حتى يستوفي الاجرة ولو وكله أن يشتري له طعاما بشرة دراهم ولم يدفعها إليه
 فاشتراه الوكيل نسيئة فهو جائز لأنه مأثور بالشراء مطلقا وقد بينا نظيره في الوكيل بالبيع
 وعن أبي يوسف رحمه الله في الفصلين جميعا أنه انما يبيع ويشترى للأمر بالنسيئة إذا أمره
 بالتصرف على وجه التجارة لأن كل واحد من النوعين من صنع التجار فاذا أمره بالبيع
 لا على وجه التجارة لا يملك البيع بالنسيئة ويان هذا في كتاب الرهن ثم للأمر أن يأخذ
 قبل أن يتقد الثمن لأن حاله مع الوكيل كحال الوكيل مع البائع وللوكيل أن يقبض المبيع
 قبل أن يتقد الثمن إذا كان مؤجلا فلا أمر ذلك أيضا فان مات الوكيل غفل عليه الثمن
 يحل على الأمر لأن حلول الثمن على الوكيل لتوقيع الاستفتاء عن الاجل وعدم انتفاع
 أو لأن ما عليه من الدين صار كالاستحقاق في تركته وهو ميت وهذا لا يوجد في حق الأمر
 ما بقي حيا وكذلك لو أمره بأن يشتري له إلى أجل وهذا أظهر من الاول ولو كان أعطاه

دنائير وأمره أن يشتري بها ثم لم يتقدمها حتى دفع الطعام الى الأمر وأتفق الدناير في حاجته وقد التزم غيرهما فهو جائز لانه امتثل الأمر في الشراء بتلك الدناير وهي لاثنتين في الشراء بالثنتين فكانت باقية على ملك الأمر وقد وجب الثمن للبائع ديناً في ذمة الوكيل والوكيل في ذمة الأمر فالوكيل حين أتفق دنائير الأمر في حاجته صار مستوفياً دين نفسه فبقى دين الأمر عليه بغيره وفي ماله وإن اشترى بدناير غيرها ثم تقدمها فالطعام للوكيل لانه كان مأموماً بالشراء بتلك الدناير فإذا اشترى بغيرها صار مخالفاً فكان مشترى نفسه ثم تقدم دنائير الأمر في قضاء دين نفسه فصار ضامناً له فإن قيل الشراء لا يتعلق بتلك الدناير فشراء الوكيل بها وبغيرها سواء قلنا لا نقول يتعلق الشراء بتلك الدناير وإنما تنقيد الوكالة بما تنقيد به المال المضاف إليها (ألا ترى) انه لو هلك المال قبل الشراء به بطلت الوكالة وإذا تملكت الوكالة بتلك الدناير لم يكن الشراء بغيرها من موجبات الوكالة على أن الشراء قد بطل يتعلق الدناير المضافة اليها نوع تلقى (ألا ترى) أن من اشترى بالدناير المفضوعة وتقدمها لم يطلب له الفضل بخلاف ما إذا اشترى بغيرها وتقدمها وإن اشترى الوكيل طعاماً الى أجل وهو ينوي الشراء به لم يصدق على ذلك ولم يلزم الأمر لان تلك الدناير عين وصفة المينة تلقى الاجل فبين شرائه بالثمن المؤجل وبين شرائه بتلك الدناير منافاة بينة فينته مخالفة لما صرح به ودعواه غير معيبة لما ظهر منه فلا يصدق على ذلك وكان هذا ومالوا اشتراء بدناير غير تلك الدناير سواء وإن كان اشترى طعاماً بمال فنوى الشراء بتلك فهو جائز على الأمر لانه ما صرح بخلاف ما أمره به نصافان إضافة الثمن الى ذمته والى ما في يده من الدناير سواء وكان تعيين تلك الدناير في قلبه كتمينها بإشارته في المقد إليها وهذا لان الوكيل قد يتلى بهذا بأن يجد ما يوافق الأمر في السوق ولا تكون تلك الدناير معه فلو رجع الى بيته ليحضرها فانه فلم هذا يجوزنا اشتراءه للأمر بمطلق الدناير وإن تقدم بعد ذلك تلك الدناير نصاً وكذلك لو أمره أن يشتري له عبداً وسعى جنسه وتمنه ووكله آخر بمثل ذلك ودفع اليه الثمن فاشترى على تلك العنة وقال نوبته لفلان فالقول قوله لان ما في ضميره لا يبره غيره فيوجب لبول قوله في ذلك وهو أمين مسلط على ما أخبر به من جهة كل واحد منهما وإن مات في يديه مات من ماله الذي سعى له لانه يقبضه له بصير من وقع له الشراء قابضاً ولو وكله أحدهما أن يشتري له نصف عبد معروف بشمن مسمى ووكله آخر بأن يشتري له نصف عبد بمثل ذلك الثمن

فاشترى الوكيل نصفه وقال نويت ان يكون للآخر فالقول قوله لان وكالة الثاني صحيحة
وصار هو مالكا ثلثا النصف لكل واحد منهما فكان قوله مقبولا في تعيين من المشتري له
وان كان كل واحد منهما سعى له ثلثا مخالفا لما سعى الآخر فاشترى احد الثنتين بذلك
التمن وقال نويته لفلان الآخر فالقول قوله لما يئنا ان ما في ضميره لا يمرنه غيره فاذا قلنا
قوله في ذلك صار مخالفا مشتريا لنفسه لانه اشترى بتمن غير الثمن الذي نواه له بالشراء ولا
يكون هذا النصف للذي أمره بالشراء بهذا الثمن لانه لم ينوه له وفيما ليس بعين لا يصير
مشتريا للامر الا ان ينوي ان يتقدموا معه قال واذا وكله ان يشتري له جارية بعينها فقال
الوكيل ثم ثم اشتراها لنفسه ووطئها فجلت منه فانه يدوأ عنه الحد وتكون الامة ولدها
للأمر ولا يثبت النسب لانه صار مشتريا للأمر فان نيته لنفسه لقو في الجارية المينة الا انها
في يده بمنزلة الجارية المينة في يد البائع على ما بينا ان الوكيل مع الموكل كالبايع مع المشتري
ووطء البائع للامة المينة لا يوجب عليه الحد تمكن الشبهة ولكن لا يتمكن الفرور بهذا لانه
استولدها مع العلم بلتها لغيره ولهذا كانت مع ولدها للأمر ولا يثبت النسب قال ولو وكله
بأن يشتري له أمة وسى جنبها فاشترى أمة وأرسل اليه بها فاستولدها الأمر ثم قال
الوكيل ما اشتريتها لك فان كان حين بعت بها اليه قال اشتريتها لك أو قال هي الجارية التي
أمرتني بأن اشتريتها لك لم يسمع دعواه بذلك ولا تقبل بستانه على الاشهاد عند الشراء انه
اشترى لنفسه لكونه منافضا في هذه الدعوى وان لم يذكر شيئا من ذلك فالقول قوله مع
يمينه وبأخذها وعقرها وقيمة ولدها لما بيناه فيما سبق قال ولو وكله بأن يشتري له دار فلان
بألف درهم فاشترى صحراء ليس فيها بناء فهو جائز لان الدار اسم لما يدار عليه الحائط مبنيًا كان
أو غير مبني والرب يطلقون اسم الدار على الصحراء التي لم يبق فيها الأثر قال القائل
يا دار مية فالعلياء فالسند (وقال الآخر) عفت الديار ومحلبها فقامها
وهذا بخلاف ما لو أمره بأن يشتري له بيتا فاشترى أرضا لم يكن فيه بناء لم يميز على
الامر لان البيت اسم لما يبات فيه وذلك في المبني خاصة ثم الانسان قد يشتري الدار
غير مبنية لينبها على مراده فلم يكن فيما اشترى الوكيل معنى المخالفة لمقصود الأمر بخلاف
البيت فانه يشتره لينتفع به ولا يحتاج الى تمثلق بنائه وهذا المعنى لا يحصل في غير المبني فاذا

صح شراء الدار الآمر وملك المال عند الوكيل فقال الآمر هلك قبل أن تشتري وقال الوكيل
هلك بعد ما اشتريتها فالقول قول الآمر لا نكاره بقاء الوكالة عند الشراء بمنزلة ماله أنكر
التركيب أصلا ولأن الوكيل يدعى لنفسه الثمن في ذمة الموكل وهو منكر لذلك فالقول قوله
مع عيته وبخلاف على العلم لأنه استخلاف على فعل المير وهو الشراء به قبل الهلاك أو بعده
ولو لم يهلك ونقده البائع فاستحقه رجل فضمن الوكيل رجوع به على الآمر لأنه كان حاملا له
فيا لبض من الثمن ونقده وإن ضمن البائع رجوع به على الوكيل لأن المقبوض من الثمن لم
يسلم له رجوع الوكيل على الآمر لكونه حاملا له ولو لم يستحق ولكن جعده البائع أن
يكون القبض قبض الثمن فالقول قوله مع عيته فإذا حلف رجوع به على الوكيل ولم يرجع به
الوكيل على الآمر لأنه مقر أنه استوفى الثمن من الآمر ونقده البائع ثم طالعه البائع بشتره
الثمن مرة أخرى فليس له أن يظلم الآمر أن طالعه غيره ولو لم يتقده البائع حتى هلك عند
الوكيل فآخذوه من الآمر ثانية فملك عدله لم يرجع به على الآمر ويضمن الثمن من عنده للبائع
لأن بالشراء وجب الثمن للبائع على الوكيل والوكيل على الآمر فإذا قبضه الوكيل بعد الشراء
صار به مستوفيا دين نفسه فدخل المقبوض في ضمانه وكان هلاكه عليه بخلاف ماله قبضه
قبل الشراء فإنه ما استوجب على الآمر شيئا بعد وكان في ذلك القبض حاملا للآمر لالفسه
والبرق بين هذا وبين المضاربة قد بيناه فيما أملىناه من شرحه قال ولو وكله أن يشتري له
سيما بشن مسمى فاشترى نصلا أو سيفاً على كان جائز إلا أن اسم السيف للصل حبة
وشراؤه معتاد فقد يشتري المرء نصلا ليركب عليه الخيل على مراده قال ولو وكله أن
يشتري له ثوبا يهوديا ليقطعه قميصا فاشترى له ثوبا لا يكفيه لم يلزم الآمر لأنه بين له
مقصوده فتبعت الوكالة بنوب يصلح لمقصوده وكذلك لو وكله أن يشتري له دابة يسافر
عليها وبركها فاشترى ناقصا مقطوعا ليد أو عياء أو ميرا لا يركب عليه لأنه غير صالح لما قيد الآمر
التركيب به قال ولو وكله أن يشتري له عشرة أرطال لحم بدرهم فاشترى أكثره لم يلزم الآمر عشرة
منها نصف درهم والباقي للآمر ولا به أمره بشراء قدر مسمى فإراد على ذلك لم يتناوله أمره
فكان مشتريا لنفسه وفي التندر الذي تناوله أمره قد حصل مقصوده وزاده منفعة بالشراء
أقل مما سعى له فكان مشتريا للآمر ولكن هذا الجواب إنما يستقيم فيما إذا اشترى ما يساوي
عشرة أرطال بدرهم أما إذا اشترى ما يساوي عشرين رطلا بدرهم فيصير مشتريا لكل

لنفسه لان الامر تناول اللحم السمين الذي يشتري منه عشرة أروطال بدرهم وقد اشترى
المزول فلم يكن محصلا مقصود الامر فكان مشريا لنفسه والله أعلم بالصواب

باب الوكالة في الصرف والسلام

(قال رحمه الله) رجل وكل رجلا بأن يشتري له ابريق فضة بعينه ولم يسم الثمن فاشتراه
بقيته دناير أو بمثل وزنه دراهم فهو جائز لانه مطلق للتوكيل بالشراء بالنقد وكل واحد
من الجلسين من النقود وشراء الابريق بكل واحد منهما متاد لو اشترى الموكل بنفسه يجوز
فكذلك اذا اشترى الوكيل له وفي حكم التقابض المعتبر بقاء المتعاقدين في المجلس وغية الموكل
لا تضر هذا غير مشكل فيما اذا كان الوكيل ممن يتعلق به حقوق المقد لانه بمنزلة العائد لنفسه
وكذلك ان كان ممن لا يتعلق به حقوق المقد لان قبضه وتسليمه صحيح وان كان لا توجبه
عليه المطالبة ففي حكم صحة التقابض هو بمنزلة وكيل يتعلق به حقوق المقد فان قال الموكل لم
تشره وقال الوكيل اشتريته بكذا وكذا فصدقه البائع فانه يلزم الموكل بذلك الثمن لان الوكيل
أقر بالشراء في حال تملك الانشاء فيكون اقراره صحيحا وكذلك لو قال الموكل أخذته بثمان دون
الذي قلت لان تصديق البائع مع الوكيل على الشراء بذلك الثمن بمنزلة مباشرهما المقد فيكون
لازما للموكل فالموكل يدعى عقدا سوي الذي ظهر بتصادقهما فلا يقبل قوله ذلك الا بحجة
وكذلك هذا في الوكالة بشراء دار بعينها أو عبده بعينه لان في المعين الوكيل يملك الشراء
للموكل ولا يملك الشراء لنفسه اذا كان بمنزلة قيمته فطلق شرائه محمول على ما يملكه دون
ما لا يملكه ولهذا كان لازما للموكل قال ولو وكله بخاتم ذهب فصدقه بثمانية ببيع فباعه بفضة أو
ذهب أكثر مما فيه أو بخاتم من ذهب أكثر وزنا منه وليس فيه فص فهو جائز كما لو باعه
الموكل بنفسه وهذا لان المثل من الذهب يصير بازا المثل والباقي بازا النقص وان نفى قائل
قبض أحدهما صد البيع لان المقد في حصة الذهب صرف وان باعه بخاتم ذهب أكثر مما
فيه من الذهب أو أقل وفيه فص وتقابض الجواز كما لو باعه الموكل بنفسه وهذا لان الجنس
يصرف الى خلاف الجنس أحيانا لا تصحيح المقد وعلى هذا قول أبي حنيفة رحمه الله ظاهر
لان عنده الوكيل بالبيع يملك البيع بالنبي والسير والمأشع وعندهما انما لا يملك البيع بالنبي
القاحش لانه خلاف المتاد ولما فيه من الضرر على الموكل وهذا غير موجود هنا وان صرفنا

الجنس لصحيح المقد واذا وكله بدراهم صرفها له وصرفها الوكيل عند أيه أو عند ابنه أو عبده أو مكاتبه كان باطلا في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو جائز عندهما الا في عبده أو مكاتبه وقد ينأ هذا ثم زاد فقال فان باعه بالقيمة دنائير جاز ذلك كله ما خلا عبده اذا لم يكن عليه دين وهذا اشارة الى أن الخلاف في البيع بالنهن اليسير دون البيع بعنل القيمة وقد ينأ اختلاف المشايخ رحمهم الله فيما سبق قال ولو دفع اليه عبدا فقال به بالف درهم وزن سبعة فباعه بالني درهم وزن خمسة فهذا جائز لانه باعه باكثر مما سعى له من جسده فاز الف درهم وزن سبعة تكون سبعمائة مثقال والني درهم وزن خمسة يكونان الف مثقال فلم يكن هذا مخالفا لما سعى له الا أمر قال وان دفع اليه عشرة دراهم يسلمها في ثوب ولم يسم جنسه لم يجوز لان اسم الثوب يتناول اجناسا مختلفة فلم يصير مقصود الموكل بتسمية الثمن معلوما فان أسلمها للوكيل في ثوب موصوف فالسلم للوكيل لان الوكالة لما بطلت تمتز تنفيذ المقد على الموكل تنفيذ على الوكيل ثم للموكل أن يضم دراهمه أيها شاء لانه قضى دين نفسه بدراهم الموكل فكان هو ضامنا بالدفع والمسلم اليه بالقبض فان ضمنها الوكيل فقد ملكها بالقبضان وتبين انه قد دفع دراهمه بمينها فكان السلم له وان ضمنها المسلم اليه بعد ما افترقا بطل السلم لاستحقاق رأس المال من يد المسلم اليه فان ذلك يقتضى القبض من الأصل وان سعى ثوبا يهوديا جاز التوكيل لبيان الجنس والسلم نوع شراء فالتوكيل بشرائه سلما معتبرا بتوكيله بشرائه والله أعلم بالصواب

باب الوكالة في الدين

(قال رحمه الله) رجل وكل رجلا يتقاضى دينه وبقبضه لم يكن للوكيل ان يوكل غيره بذلك لان الناس يتفاوتون في التقاضى فقد يعل الغريم من تقاضى بعض الناس والموكل انما رمى بتقاضيه بنفسه لا بتوكيله والقبض باعتبار الاثمان والناس يتفاوتون فيه فلا يكون رضا الموكل بقبض الوكيل رضا منه بقبض غيره فان قبضها الوكيل الثاني لم يبرأ المطلوب لانه في حق الطالب كاجنبى آخر فلا يبرأ المطلوب بقبضه الا ان يصل المال الى الوكيل الاول لان يد الوكيل كيد الموكل فوصوله الى يده كوصوله الى يد الموكل ولان وصوله الى يده من جهة وكيله كوصوله الى يده ان لو قبض بنفسه وكذلك ان كان الآخر مما في عيال الاول فينشد يكون قبضه مبررا للمطلوب لان يد من في عيال الوكيل كيد الوكيل (ألا ترى) انه ان قبضه

بنفسه ثم دفعه الى من في عياله لم يصير ضامنا وهذا لان الوكيل أمين في المقبوض والأمين يحفظ
 الامانة تارة بيده وتارة يد من في عياله قال وان وكله بتقاضي كل دين له ثم حدث له بعد ذلك
 دين فهو وكيل في قبضه استحسانا وفي القياس لا يكون وكلا في قبضه لانه سمي في الوكالة
 كل دين له والدين اسم لما هو واجب قائما بتناول ما كان واجبا عند الموكل دون ما يحدث
 ولكنه استحسن للمادة فان الداس هذا التوكيل لا يقصدون تخصيص الواجب على ما يحدث
 وجوبه (ألا ترى) أنه يوكل الغير بقبض غلاته ومراده في ذلك ما هو واجب وما يحدث
 وجوبه بعد ذلك وهذا لان مقصوده في هذا التوكيل صيانة هذا النوع من ماله بقبض الوكيل
 فانه لا يتفرغ لذلك بنفسه لكثرة اشتغاله وفي هذا المعنى لا فرق بين ما هو واجب وبين ما
 يحدث وجوبه فان جحد التريم الدين قد يئنا أن عند أبي حنيفة رحمه الله الوكيل بالتقاضي
 والقبض وكيل بالخصوصة فيثبت الدين بالبيعة وعندهما لا يكون وكلا بالخصوصة فيتوقف
 الامر حتى يحضر الطالب قال ولو وكل رجلين بالقبض قبض أحدهما لم يبرأ التريم حتى
 يصل ذلك الى الآخر ويقع في أيديهما جميعا لانه رضى باماتهما جميعا فلا يكون راضيا بامانة
 أحدهما ولكن اذا وقع في أيديهما تم مقصود الموكل الآن فكأنهما باثرا العقد بالقبض من
 التريم واذا قال لغيره وكلتك بدني فهو وكيل بقبضه استحسانا وفي القياس لا يكون وكلا
 بجمالة ما وكله به من استبدال أو صلح أو قبض أو ابراء وهذه جمالة غير مستدركة ولكنه
 استحسن للمادة فالمراد بهذا اللفظ في المادة التوكيل بالقبض ومعنى كلامه وكلتك بدني لتبينه
 وتعيينه بالقبض يكون ولان القبض متيقن به اذ ليس فيه تغيير شيء من حق الموكل وهو
 موجب الدين باعتبار الاصل فينصرف التوكيل اليه وهذا نظير الاستحسان الذي قال فيما اذا
 وكله بعاله يكون وكلا بالحفظ لانه هو المتيقن به قال واذا وكله بقبضه فإني أن يقبل الوكالة
 ثم ذهب قبض لم يكن وكلا ولم يبرأ التريم من الدين لان الوكالة قد ارتدت رده فكان هو
 في القبض كاجنبي آخر فلهذا لا يبرأ التريم ويرجع الطالب بماله على التريم ثم ان كان المقبوض
 قائما في يد الوكيل استرده التريم منه لانه عين ماله سلمه اليه ليستفيد منه البراءة من الدين
 وهو لم يستفد وان هلك المال في يد الوكيل رجع عليه التريم فضمه ان كان كذبه في الوكالة
 لانه قبض منه المال بشرط أن يستفيد للبراءة عما في ذمته أو علك ما في ذمته فاذا لم يستفد
 هذا لم يكن راضيا بقبضه بل هو في حقه كالمأصوب وكان له أن يضمنه وكذلك ان لم يصدقه

ولم يكذبه أو صدقه وضمنه لانه اذا كان ما كتبا فاما دفع المال بزمه وزعمه أن يستفيد النريم
البراءة بما يدفعه اليه فيفيد رضاه به وان صدقه وضمنه فقد قال أنت وكيلي لا آمن أن يجحد
الطالب اذا تصرف ضمن له ما يقبضه الطالب في وهذا ضمان صحيح لانه مضاف الى سبب
الوجوب لان الطالب في حقهما غاصب فيما يقبضه ثانيا فكانه قال أنا ضامن لك ما يقبضه فلان
منك وهذا اضافة الى سبب الوجوب فكان صحيحا فان صدقه في الوكالة ولم يضمنه لم يرجع به
عليه لانها تصادقا على أنه في المقبوض أمين وان الطالب في قبضه من النريم ثانيا غاصب
ظالم ومن ظالم ليس له أن يظلم غيره قال ولو قبل الوكالة ثم أخرجه الموكل من الوكالة ولم يعلمه
ذلك فهو على وكالته لما يثبت أن العزل حجب عليه في القبض فلا يثبت حكمه في حقه ما لم يعلم
به وان أخرجه بذلك حر أو كافر أو مسلم صغيرا أو كبيرا برسالة من الأمر لم يكن له أن
يقبض شيئا ولم يبر النريم منه ان اعطاه لانه كمباراة المرسل وارسال الصبي والعبد في مثل
هذا معناد بين الناس فان كل واحد لا يجحد عدلا ليرسله في حوائجه قال وان كان رب
الدين وكله بمحض من المطلوب يبرأ بالدفع حتى يأتيه الخبر انه قد أخرجه من الوكالة لان
توكيله اياه بمحض من المطلوب أمر للمطلوب بالدفع اليه ثم الاخراج نهى له عن ذلك فبعد
ما علم بالأمر لا يثبت حكم النهي في حقه ما لم يعلم به قال واذا ارتد الوكيل ولحق بدار الحرب
أو ذهب عقله ثم أسلم أو رجع اليه عقله فهو على وكالته أما عند ذهاب عقله فلا نه لم يوجد
ما ينافي الوكالة ولكه في حال الجنون عاجز عن القبض وأداء الامانة في المقبوض فاذا زال
ذلك صار كأن لم يكن فهو على وكالته أما في الردة فان لم يكن القاضي قضى بالحاقه فهو بمنزلة
التيبة وان كان القاضي قضى بلحاقه فهذا الجواب قول محمد رحمه الله وقد بينا الخلاف فيما
سبق قال والوكيل يقبض الدين اذا وهبه النريم أو أبراه منه أو أخره أو أخذ به رهنا
لم يجز لان هذا تصرف غير ما أمر به (ألا ترى) أن الموكل غير مجبر على شيء من هذا
وهو مجبر على القبض اذا أتاه المطلوب بالمال وهذا قول هو الاصل في هذا الجنس أن
الوكيل بالقبض انما عليك القبض على وجهه لا يكون للموكل أن يتمتع منه اذا عرضه عليه
المطلوب فليس للوكيل بالقبض ذلك كالشراء بالدين والاستبدال وان قال الوكيل قد برأ الى
منه أو قامت عليه ينة بهذا القول يبرئ النريم لان هذا اللفظ اقرار بالقبض والوكيل
بالقبض يصح اقراره في براءة النريم قال وان أخذ منه كفيلا بالمال جاز وله أن يأخذ به

أيهما شاء لان الكفالة بالمسال توثق به وأمره اياه بالتبض لتحقيق معنى الصيانة وذلك يزداد بالتوثق به ولا ضرر فيه على الموكل الا أن يكون أخذ كفيلة على ان أبرأه حينئذ لا يجوز البراءة عليه لما فيه من الضرر على الأمر وهذا بخلاف الرهن لانه وان كان توثقا لجانب الاستيفاء لكن فيه نوع ضرر على الأمر على معنى أنه لا يتصرف في المرهون فيها كما يصير مستوفيا ويستقط حقه فلماذا لم يصح في حق الأمر قال واذا وكله في كل قليل وكثير هو له فهو وكيل بالحفظ وليس بوكيل في تقاض ولا شراء ولا بيع الا في قول ابن أبي ليلى رحمه الله فانه يقول ظاهر لفظه يتضمن ذلك كله فانه من القليل والكثير الذي له أن يباشره بولايته في ماله ولكننا نقول قد عرفنا يقينا انه لم يرد بهذا اللفظ جميع ماله أن يملكه واما ثبت بهذا اللفظ القدر المتيقن والتيقن به هو الحفظ فلا يملك الا ذلك بمنزلة قوله وكذلك على قال واذا وكله بتقاضى دينه بالشام وليس له أن يتقاضى دينه بالعراق لان الوكالة تنقيد بتقيد الموكل وتقيده بموضع كتيده بشخص بأن يوكله بتقاضى دينه على فلان فكما أن هناك الوكالة لا تمدد الى غيره فكذلك هنا وهذا لانه انما يستمين بغيره فيما يجز عن مباشرته بنفسه وقد يجز عن مباشرة القبض لديونه في موضع دون موضع قال واذا وكل ذى مسلما بتقاضى خمر له على ذى كرهت للمسلم أن يقبض ذلك لان المسلم مأمور بالاجتناب عن الخمر ممنوع من الاقتراب منها وفي القبض اقتراب منها ولان التوكيل بقبض الدين من وجه توكيل بتملك الدين لان الدين يقضى بأتمالها فالوكيل يملك المطلوب ما في ذمته بما يقبضه وتوكيل الذي المسلم تملك الخمر لا يجوز الا أن هنا يجوز ان قبض في حق براءة التريم لانه من وجه تمين لما كان مملوكا للطالب ديننا فكان كالوكيل بقبض المين ومن وجه يتضمن التملك ولكن لا يتوقف هذا على فعل الوكيل (ألا ترى) أن المطلوب اذا أتى بالدين فوضعه بين يدي الطالب أو وكيله برئ فلما كان انباه لا يستدعى فعلا من الوكيل قلنا يجوز ولمكان أن فيه تملك الخمر من وجه فلما يكره توكيل المسلم به قال واذا قال الرجل للرجل انقض عني فلانا من مالك ألف درهم ثم أقضيكها فقال المأمور قد دفعتها الى فلان وصدقه الامر فان الطالب يأخذ الأمر بما له لان دعوى المأمور للقضاء كدعوى الأمر بما له بنفسه وهو غير مصدق فيما يدعى من قضاء الدين الا بحجة فكذا المأمور لا يصدق ولكن اذا حلف الطالب أخذ ماله من التريم ولا شيء للمأمور على الأمر لانه أمره بدفع يكون مبرثا له عن

حق الطالب ولم يوجد ذلك حين لم يستفد البراءة ولأنه وكله بأن يملكه ما في ذمته يبدل
 بمطيه من مال نفسه ولم يكن ذلك حين رجع عليه الطالب بدينه فهو نظير ما لو وكله بأن
 يملكه عينا في يده بنسبه بشرائه له وهناك لو قال اشتريته وشقت الثمن من مالي وجعد
 ذلك صاحب الدين وأخذ مناعه لم يكن للأمر أن يرجع على الأمر بشيء فكذلك هنا قال
 وإذا وكل الرضى وكسلا بدفع دين على الميت أو وصية إلى صاحبها فهو جائز لأنه يملك
 مباشرة الدفع بنفسه فيستعين فيه بنسبه أيضا ولو وكل وكسلا وسماه في هذا الكتاب فدفع بنسبه
 يثبت ولم يكتب براءة فلا ضمان عليه لأنه أمين في المال المدفوع والقول قول الأمين في براءة
 ذمته مع الجمين إلا أن يكون مما لا يدفع إلا بشهود فحينئذ يضمن إذا دفع بنسبه شهود لأنه
 نهاه عن الدفع واستثنى دفعا بصفة وهو أن يكون بشهود فإذا دفع بنسبه شهود فهذا الدفع
 لم يكن مأمورا به فصار غاصبا ضامنا وإن قال الوكيل قد أشهدت وجعد الطالب أن يكون
 قبض ولم يكن لالوكيل شهود إلا قوله أشهدت كان الوكيل برئنا من الضمان بعد أن يحلف
 على ذلك لأنه أخبر بإداء الأمانة فالقول قوله مع يمينه (ألا ترى) أن فيما تقدم جعل إخباره
 بأصل الدفع مقبولا براءته لأنه مسلط على ذلك فكذلك خبره بالدفع بالصفة التي أمر بها
 يكون مقبولا لكنه محتمل فقد يشهد على الدفع ثم ينسب الشهود أو يموتون فلا يقدر على
 إحضارهم وعلى هذا لو قال لا تدفع إلا بمحض من فلان فدفع بنسبه محضر منه كان ضامنا لما
 قلنا قال ولو وكله بدفع مال لفلان عليه له فارتد الوكيل ثم دفعه إليه جاز لأن المدفوع مال
 الوكيل والدفع تصرف من الوكيل من مناع نفسه لافي ماله ولا حق لورثته في ذلك فكان
 دفعه بعد الردة كدفعه قبلها فإن ارتد الوكيل قبل ردته أو لحق بدار الحرب فقال الوكيل دفعت
 المال قبل أن يرتد فالقول قوله لأنه أخبر بما كان مسلطا عليه وكان خبره مقبولا في براءته عن
 الضمان وإن دفع الوكيل المال إلى صاحبه ثم دفع الوكيل المال الذي أمر بدفعه إليه وهو لا يعلم
 بدفع الأول فلا ضمان عليه قال وهذا مثل إخراج من الوكالة وقد بينا أن إخراج من الوكالة
 لا يصح في حقه ما لم يعلم به دفعا للضرر عنه فهذا مثله فإن قيل هذا إخراج حكما لأن الدين
 لا يبق بعد قضاء الموكل فيكون قضاؤه تفويتا للمحل وذلك عزل حكيم فلا يتوقف على العلم قلنا
 لا كذلك فإن دفع الموكل بنفسه ليس موجب العزل حكما ولكن يتضمن منع الوكيل عن
 الدفع لأنه لا يحصل المقصود بدفعه بعد ذلك (ألا ترى) أن الطالب لو وجد المقبوض ذبونا

فرد على المطلوب كان الوكيل على وكالته فتبين أن هذا بمنزلة عزله قصد الاحكام فيتوقف على علمه به وكذلك لو وهب الطالب المال للمطلوب أو أبرأه منه فهذا بمنزلة العزل قصدا ولا يثبت في حق الوكيل إذا لم يعلم به ولا يصير ضامنا للمال بدفعه بل يرجع المطلوب بالمال على الطالب أن بين هو لكونه مالكا وانشاء الوكيل لكونه دافعا وقد تبين أنه لم يكن للتناض حق القبض منه ولودفعه اليه الوكيل وهو يعلم بذلك فهو ضامن له لانه انعزل عن الدفع حين علم بسقوط الدين عن المطلوب فاذا دفعه كان ضامنا ويرجع به على الذي قبضه منه لانه ملك المقبوض بالضمان وقد قبضه منه بغير حق وكان له أن يرجعه عليه وقد فرق أبو حنيفة رحمه الله بين هذا وبين الوكيل بإداء الزكاة وهذا فرق قد بيناه على أصل الكل في كتاب الزكاة فلم يكن شيء من ذلك ولكن الطالب ارتد ثم دفع الوكيل اليه بالمال ما كان قتل على رده أو لحق بدار الحرب فدفع الوكيل اليه باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله لانه تصرف منه في كسب اسلامه وقد تعلق به حق ورثته فكان تصرفه فيه موقوفا عند أبي حنيفة رحمه الله ولكن الوكيل لا يصير ضامنا الا ان يعلم ان قبضه لا يجوز بسد رده فاذا علم ذلك لم يثبت يضمن لان دفع الضرر عن الوكيل واجب واذا علم اندفع الضرر عنه ودفع المال على وجه لم يحصل منصوص الآمر فصار ضامنا واذا لم يعلم فهو محتاج الى دفع الضرر عنه وقد استل أمره في الدفع ظاهرا فلا يصير ضامنا كما بيناه وهذه المسائل المدونة التي يضر العلم فيها وهي خمس جماعها في غير هذا الموضع قال واذا ضمن الوكيل لعلنه وجع في مال المرئ الذي اكتسبه في الردة لانه قبضه منه بغير حق حين لم يحصل للمطلوب البراءة بهذا القبض فكان دينا عليه في كسبه رده ولا يجوز أن يكون الواحد وكلا للمطلوب في تضائه ووكيلا للطالب في الانتضاء كما لا يجوز أن يكون المطلوب وكيلا للطالب في قبض الدين من نفسه وهذا لان في القمص معنى المبادلة من وجهه فلا يتولاه الواحد من الجانبين كالبيع والشراء قال والوكيل بالتقاضي والقبض جائز ان كان الموكل حاضرا أو غائبا صحيحا أو ورثا لانه تفويض الى غيره ماهر من خالص حقه ولا ضرر فيه على الغير فان القبض معلوم بمنس حقه لا يتفاوت فيه الناس وعلى المطلوب أن يقضى الدين ولا يخرج الوكيل ولا الطالب الى القاضي مع أن للتقاضي حقا معلوما اذا جاوزه متع منه بخلاف الوكيل بالخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله فان مات المطلوب فالوكيل على وكالته في تقاضي ذلك من مال الميت فان الدين لم يستطع

بموت المطالب بل قضاؤه من تركته مستحق وابتداء التوكيل بالتقاضي بعد موته صحيح
 فتقاضاه أولى ولو كان الموكل هو الميت بطلت الوكالة لان المال صار ميراثا لورثته ولم يوجد
 التوكيل منهم بقبضه فان قال قد كنت قبضته في حياة الموكل ودفعته اليه لم يصدق في ذلك
 لانه أخبر بما لا يملك انشاءه فكان منهما في الاخبار وقد انزل بموت الموكل والدين قائم
 طاهرا فلا يقبل قوله في ابطال ملك قائم للوارث وان لم يمت الطالب ولكنه احتال بالمال على
 آخر وأبرأ المطالب منه لم يكن للموكل ان يقبضه من المحتال عليه ولا من الأول لانه لم يبق
 في ذمة الأول شيء والتوكيل كان مقيدا بالتقاضي والقبض منه فلا يملك به القبض من غيره
 وهو المحتال عليه فان نوى ما على المحتال عليه ويرجع على الأول فالتوكيل على وكالته لان الحوالة
 لم تبطل الوكالة ولكن تمدد على التوكيل بمطالبة المحيل كما كان متى التوكيل على وكالته وكذلك
 لو اشترى الموكل بالمال عبدا من المطالب واستحق العبد من يده أو رده بسبب هو مسخ من
 الأصل فعدمه دينه كما كان فبقيت الوكالة وكذلك لو كان قبض الدراهم فوجد ما زبوا لان
 بالرد بسبب الريافة انتقض القبض من الأصل فبقى التوكيل على وكالته ولو أخذ الطالب منه
 كفيلا لم يكن للموكل ان يتقاضى من الكفيل لان التوكيل مقيد بالتقاضي من الأصل فلا
 يملك به التقاضي من غيره فلو قل الطالب لرجل ادا حل مالي على فلان فتقاض أو قل ادا قدم
 مقاضاه أو اقبض ما عليه كان جائزا لان التوكيل اطلاق وهو يحتمل التعليق بالشروط والاضافة
 الى وقت وكذلك لو قال اذا أدبته شيئا فانت وكيلي في قبض ما عليه فقد أضاف التوكيل بالقبض
 الى حال وجوب الدين كالمستثنى للموكيل في ذلك الوقت ولو قال انت وكيلي في قبض كل
 دين لي وليس له دين يومئذ ثم حدث له دين كان وكيلاه في قبضه أما على طريقة الاستعانة
 فغير مشكل لما بينا وعلى طريقة القياس فكذلك لان الدين اسم للواجب في الحال حقيقة ولما
 استجيب مجاز ولم تكن الحقيقة مرادة هنا فتبين المجاز وفيما تقدم كانت الحقيقة مرادة فانتمى
 المجاز ولو قال اذهب فتقاض ديني على فلان فله ان يقبضه لان المقصود من التقاضي القبض
 والمأمور بالشيء يكون مأجورا بتحصيل المقصود به ولا يكون وكيلاه في الخصومة لان قوله
 اذهب فتقاض ديني بمنزلة قوله اذهب واقبض وهذا اللفظ بمنزلة الرسالة بالقبض فلا يصير
 به وكيلاه بالخصومة الا ان يصرح بالنقطة التوكيل قال ولو كتب في ذكر الحق ومن قام بهذا
 الذكر فهو ولي ما فيه أو وكيل بقبضه لم تكن هذه الوكالة شيئا لانه توكيل لمجهول

بالقبض وهو باطل قال ولو كتب فيه ان قلنا وكأني وكلا في قبض هذا الحق كان جائزا
 لانه توكل المداوم وذلك صحيح يتم للموكل في حقه ولا يتوقف على حضرة الوكيل قال ولو
 وكله قبض دينه على رجل قبضه كان بمنزلة الوديعة عند الوكيل لانه في القبض عامل للموكل
 مكان الموكل قبضه بنفسه ثم دفعه اليه ليحفظه فان وجده الوكيل زيوا أو ستوقا فرده فانه
 يبنى في القياس ان يقض ولكن استحسن ان لا أضمنه فقد جمع في السؤال بين التفصيلين
 والمراد بالجواب أحدهما وهو الزبوف فاما في السئوق فلا يضمن بالرد قياسا واستحسانا لانه
 وكيل قبض دينه والسئوق ليست من جنس دينه فلا يصير به قابضا دينه حتى لو تجاوز به
 في الصرف والسلم لا يجوز فرد المقبوض لانه باق على ملك من قبضه منه وهو على وكالته
 في قبض دينه وجه القياس في الزبوف انه من جنس دينه فصار به قابضا ويجعل في الحكم كان
 الموكل قبضه بنفسه ثم دفعه اليه ليحفظه فاذا رده على غيره صار ضامنا وهذا لان الوكالة
 انتهت بالقبض فهو في الرد كأجنبي آخر ووجه الاستحسان انه أمور بقبض أصل حقه بصفته
 وقد تبين انه لم يقبض الصفة ولا يتوصل الى قبض الصفة الا برد الزبوف فصار مأمورا به
 من جهة الموكل دلالة توضيحه ان قبض الدين فيه معنى التمليك من وجهه والزيادة عيب في
 الدراهم والوكيل بالتمليك بدو يملك الرد باليب كالوكيل بالبيع والشراء قال وان وكله
 بتقاضي حنطة له على رجل فتبضها ووجد بها عيبا ردها فهو جائز لانه تبين انه مما قبض
 حقه فبرد المقبوض ليقبض الحق بصفته وفيه منفعة للأمر لانه لو هلك المقبوض قبل الرد
 بطل حقه من الصفة فكان في الرد احياء حقه وان لم يكن بها عيب فاستأجر لها من يحملها
 لم يجب الأجر على الأمر لانه متبرع بالحمل فأداء الكراء عليه فان الأمر لم يأمره بذلك
 قال الا أن يكون في المصر فاستحسن ان أجمله عليه وفي القياس هو متبرع هنا كما في الأول
 وفي الاستحسان قال الظاهر هنا انه يأمره بالقبض في المصر ليحمله الى منزله لانه ان أراد
 الاكل جملة الى منزله وان أراد البيع فكذلك لان قيمة الحنطة في المصر لا تختلف بالسوق
 وغيره فاما خارج المصر فان كان مراده البيع فرعا يبيعه هناك ولا يحمله الى المصر اذا كان
 أقنع له من التزام الكراء فلا يكون أمره بالقبض أمرا بالحمل الى منزله ولان المؤنة في الحمل
 الى المصر ثقل فلا يكون على الأمر فيه كثير ضرر لو عدينا حكم الأمر الى الحمل فاما خارج
 المصر فالمؤنة تكثر فرعا يتضرر به الأمر فلهذا لا يمتد حكم الوكالة الى الحمل وعلى هذا لو

وكله قبض رقيق أو غنم فقبضها وانفق عليها في رعيها أو في كسوة الرقيق وطعامهم فهو متطوع
 في ذلك لأن الأمر بالقبض لا يمتد إلى هذه الأشياء فهو متبرع فيها كسائر الأشياء قال
 ولو وكله قبض دين نه على أبي الوكيل أو ولده أو مكاتبه أو عبده فقال الوكيل قد قبضته
 وهلك في يدي وكذبه الأمر فالحق قول الوكيل لأن الوكالة لما صححت بالقبض من هؤلاء
 صار هو مسلطاً من جهة الأمر على الإقرار بالقبض لأن من ملك مباشرة الشيء يملك الإقرار
 به وتأويله في حق العبد إذا كان مديوناً أما إذا لم يكن مديوناً فتوكيله بالقبض يصح كتوكيله
 بالقبض من نفسه ولا يصح إقراره بالقبض لأن وجوب الدين فيها هو ملك المولى وفي بعض
 النسخ قال أو مكاتب ولده أو عبده يعني عبد الولد وهذا الجواب واضح وإن كان الوكيل
 عبداً فإتقال قد قبضت من مولاي أو من عبد مولاي وهلك مني فهو مصدق أيضاً لأنه صح
 التوكيل وملك إبراء التريم بمباشرة القبض منه فكذلك بإقراره بالقبض منه قال وإن كان
 الوكيل أبا الطالب أو المطلوب فكذلك لأنه لا نية في إقرار الوكيل بالقبض منه وقد صح
 توكيله إياه بالقبض ولو وكل غيره أن يلزم رجلاً بماله عليه لم يكن وكيلاً بالقبض بخلاف
 الوكيل بالتقاضى فإن هناك التوكيل مضاف إلى المطلوب دون الدين لأنه يقول وكلك فإن
 تلازم فلانا فلا يمتد ذلك إلى قبض الدين ولهذا يختار للملازمة أسفه الناس ومن يتأذى
 المطلوب بملازمته ومصاحبته ويختار للقبض الامتلاء فلماذا لا يمتد التوكيل بالملازمة إلى
 القبض قال ولو وكل المسلم مرتداً قبض دينه قبضه أو أقر قبضه وهلك كدمه ثم قتل على رده
 جاز قبضه لأن قبول الوكالة صحيح فإنه يتصرف به في منافعه لأنما يتعلق به حق ورثته وكذلك
 إن كان الوكيل حريياً فقبضه ثم لحق بدار الحرب لأنه قبض بحكم وكالة صحيحة فبرئ التريم
 وصار كأن الموكل قبضه بنفسه ثم دفعه إليه ليحفظه قال ولو وكل رجلاً قبض دينه
 من فلان وأمره أن لا يقبضه إلا جميعاً فقبضه كله إلا درهما لم يجز قبضه على الأمر لأنه قيد
 الأمر بوصف مرغوب فيه فإن التجار يرغبون في قبض الحق جملة واحدة ويمتنعون من القبض
 متفرقاً فإذا لم يقبض الكل جملة لم يكن هذا القبض هو المأمور به فلا يستفيد التريم من البراءة
 وللطالب أن يرجع عليه بجميع حقه وكذلك لو قال له لا تقبض درهما دون درهم فإن معنى
 هذا لا تقبضه متفرقاً فإذا قبض شيئاً دون شيء لم يبرأ التريم من شيء قال وإذا ادعى الرجل
 أن فلانا وكله قبض دين له على هذا فلم يقر التريم به ودفع المال إليه على الإنكار ثم أراد أن

يسترده منه لم يكن له ذلك لانه دفع اليه على وجه القضاء فاما لم يتبين الأمر بحالائه لا يكون
 له حق الاسترداد فان قاضي الدين يقطع حقه عن المقتضى به من كل وجه (ألا ترى) انه
 لو قضى الطالب دينا على دعواه لم يسترده ما لم يتبين انه لا دين له عليه فكذلك اذا قضاه
 الوكيل بدعواه الوكالة وان أقر بالوكالة ثم أود أن لا يدفع المال اليه فان القاضي يقيمي عليه
 بالمال للوكيل على ما يما ان المديون يقضى الدين بملك نفسه وهو انما أقر بثبوت حق القبض له
 في ملكه وذلك جسد عليه إلا على قول ابن أبي ليلى رحمه الله فانه يقول لا يجبره القاضي على
 الدفع اليه ولكن يقول له أنت أعلم ان شئت فاعطه وان شئت فاركه لانه لم يثبت كونه نائبا
 عن الطالب في حق القاضي وولاية الاجار بعد ثبوت كونه نائبا عنده ولكننا نقول قد ثبت
 ذلك بجبر الوكيل وتصديق المطلوب اذ ليس هنا مكذب لهما وكل خبر عند القاضي محمول
 على الصدق ما لم يأت له معارض ولكن اذا حضر الطالب وانكر الوكالة رجع على التبريم عاله
 لان الوكالة لا تثبت في حق الطالب لانكاره ولم يحكم ببراءة التبريم في حق الطالب أيضا لان
 حجة الاجار قاصرة على المطلوب والوكيل وثبوت الحكم بحسب الحجة قال وان أنكر
 المطلوب الوكالة فقال الوكيل استعافه انه ما وكلني ليستعافه على ذلك فان حلف برئ وان
 نكل عن اليمين قضيت عليه بالمال للوكيل لان نكوله كاتفراره ولم يصدق على الطالب حتى
 اذا أنكر الطالب ونكل عن اليمين وحلف ذلك كان له ان يأخذ ماله من التبريم وذكر الخصاص
 رحمه الله هذا الفصل في كتابه وقال لا يحلف المطلوب على الوكالة في قول أبي حنيفة رحمه الله
 وفي قولهما يحلف على العلم وجه قولهما ظاهر وذلك لانه ادعى عليه ما لو أقر به لزمه فاذا أنكر
 حلفه ولكيه استعلاف على فعل الغير فيكون على العلم وأبو حنيفة رحمه الله يقول الاستعلاف
 يسى على صحة الدعوى وما لم يثبت كونه نائبا عن الأمر لا تصح دعواه على المطلوب فلا يكون
 له ان يحلفه وهذا نظير الاختلاف فيما اذا ادعى المشتري عيب الاباق في البديل للحال ويجدهم
 البائع ان عندهما يحلف البائع على العلم وعند أبي حنيفة رحمه الله لان الخصومة في العيب لا تكون
 إلا بعد ثبوته في الحال وبدون سبب الخصومة لا يستحلف وان أقر المطلوب بالوكالة وأنكر
 الدين فلي قول أبي حنيفة رحمه الله يستحلف المطلوب وعنهما لا يستحلف لان الوكيل
 قبض الدين عنده بملك الخصومة وقد ثبت الوكالة في حقه باقراره قال واذا دفع لرجل الف
 درهم وقال ادفعها الي فلان قضاء عني فدفع الوكيل غيرها واحتبسها عنده كان القياس ان

يدفع الألف التي احتسبت عنده الى الموكل ويكون متطوعا فيها أمره لأن أمره بالدفع كان متبعا بالمال المدفوع ففي دفع مال الأمر هو كاجنبي آخر فيكون متبرعا في القضاء، قال نفسه لدن الغير، على المطلوب ماله لانه ملكه دفعه اليه لمقصوده وقد استغنى عنه وجه الاستحسان أن مقصود الأمر أن يحصل البراءة لنفسه ولا فرق في هذا المقصود بين الألف المدفوعة الى الوكيل وبين مثله من مال الوكيل والتقييد اذا لم يكن مقيدا لا يمتنع ثم الوكيل قد يتلى هذا بأن يجد الطالب في موضع وليس معه مال المطلوب فيحتاج الى أن يدفع مثله من مال نفسه ليرجع به في المدفوع اليه وقد بينا أن هذا توكيل بالمبادلة من وجه وهذا القدر يصح من الوكيل بالمبادلة ولا يكون متبرعا فيها يدفع على ما سبق بيانه. قال واذا دفع رجل الى رجلين ألف درهم يدفعها كلها الى رجل فدفعها أحدهما فهو ضامن للنصف في التماس لأن كل واحد أمين في النصف ما يور بدفعه الى الطالب فاذا دفع أحدهما الكل كان متديا في نصيب صاحبه فيكون ضامنا ولكنه استحسن فقال لا ضمان عليه لأن دفع المال الى الغير لا يحتاج فيه الى الرأي فينفرد كل واحد من الوكيلين ولأن صاحب الحق اذا طفر به كان له أن يأخذه من غير دفع أحدهما والذي دفعه كانه يمينه على حقه وصاحب الحق هو القابض في الحقيقة وهو قبض في الحقيقة لحق فلا يوجب الضمان على أحد فان قال خذ أنت يا فلان هذا الألف فاقضها فلانا أو أنت يا فلان فادفعها الى فلان فليهما قضي جاراته رضى بدفع كل واحد منهما على الآخر اذ حين خيرا ولو قال لرجل اقض عني هذه الألف درهم فلانا أو فلانا فليهما قضي جاز لانه رضى بدفعه الى أيهما شاء والحاصل أن الوكالة تحكمها اباحة التصرف للوكيل وفي المباحات حرف أو يتناول كل واحد من المذكورين على سبيل التخيير بينهما كقول الرجل لغيره كل هذا الطامام أو هذا والله أعلم بالصواب .

باب الوكالة في الرهن

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى رجل متاعا فقال به أو ارهن به لي فقبل فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله سواء كان الرهن مثل الثمن أو أقل بما لا يتباين الناس فيه لأن الأمر بالارتها مطلق فيجرى على إطلاقه ما لم يقم دليل التقييد وعندهما لا يجوز إلا أن يرهن رهنا هو مثل الثمن أو أقل بما يتباين الناس فيه بناء على أصلهما أن التقييد

يحصل بدلالة العرف ولو باعه ولم يرتن به رهنا لم يجز البيع لان الآمر قيسد التوكيل بما
 فيه منفعة له وهو الارتهان بالثمن ليكون حقه مضمونا وليندفع عنه ضرر الثواء عند موت
 المشتري مفلسا فاذا باعه ولم يرتن به لم يحصل مقصوده الذي صرح به فلا ينفذ تصرفه فيه كما
 لو قل بعه واشترط الخيار ثلاثة أيام فان قيل قوله وارتهن أمر مبتدأ معطوف على الأول
 فلا يقيده به الامر الاول كما لو قال بع واشهد قلنا لا كذلك فان هذه الواو بمعنى الحال
 أي بعه في حال ما يرتن بالثمن مع أنا نقول قوله وارتهن يقتضي الامر بما يستقيد به وذلك
 برهن مشروط في البيع ليصير ذلك حقا له فانه قال بعه بشرط أن يرتن بالثمن رهنا وما
 لنا في قوله واشترط الخيار بخلاف الاشهاد فان ذلك لا يكون شرطا لازما في البيع وان
 ذكر فلا يقيده به الامر بالبيع ولو قال بعه برهن ثقة وارتهن رهنا أقل منه بما يتقايئ الناس
 فيه جاز وان كان أقل منه بما لا يتقايئ الناس فيه لم يجز لانه قيد الارتهان هنا بأن يكون
 ثقة وهو عبارة عما يكون في ماله وفاء بالدين فيتيقده به الا أن قدر ما يتقايئ الناس فيه لا
 يمكن إلتعزز عنه فكان عفوا قال وان ارتن رهنا ثقة وقبضه ثم رده على صاحبه جاز رده في
 حق نفسه لانه بمنزلة الماقد لنفسه والارتهان لاستيفاء الثمن وحق القبض الى الوكيل حتى
 لو أبرأ المشتري منه كان صحيحا فاذا رده عليه الراهن بسبب كان صحيحا أيضا ولكنه يصير
 ضامنا له ولم يذكر خلاف أبي يوسف رحمه الله هنا قيل علي قوله لا يصح رد الرهن بناء على
 الاصل الذي ذكرنا وقيل لا يصح هنا لانه ليس فيه ابطال شيء من الثمن وهو من صبح
 التجار فيملكه قال وان وضعه على يدي عدل فهو جائز لان كون الرهن على يدي عدل
 أو على يدي الوكيل سواء في حق الموكل وهو اختصاصه الرهن عند تعذر استيفاء دينه من
 محل آخر ولم يقيده الامر بيد الوكيل فلا يقيده به وليس للموكل قبض الرهن لان المشتري
 ما رضى بقبضه انما رضى بقبض المثل أو قبض الوكيل ورضاه معتبر في ملكه وكذلك
 الجواب في القرض برهن في جميع ما ذكرنا قال واذا دفع الى رجل مائة درهم فقال له انت بها
 فلانا وقل له ان فلانا أقرضك هذه على أن تعطيه بها رهنا وأمرني أن أقبض الرهن منك
 فأتيه به فقبل وقبض الرهن فهو جائز والرهن مقبوض والآمر أن يقبضه من الوكيل لانه
 جملة رسولا حين أمره أن يضيف ما يقول له الى الآمر وقد بلغ الرسالة وليس على الرسول
 الانبليغ الرسالة فأما شيء من الحقوق لا يتعلق بالرسول فكان للآمر أن يقبض الرهن من

الوكيل وان يطالب المستقرض بدبته الا ان لهن يتم قبض الرسول لانه نائب عن
 الرسول في قبضه لما ثبتتم الرهن بقبضه واذا هلك في يده هلك من مال الامر وان قال اقرض
 انت وخذ بها رهنا لم يكن للامر ان يأخذ الرهن من الوكيل لانه بمباشرة المقدم كاذبا
 لا رسولا وقد اضاف المقدم الى نفسه فتعلق حقوقه به وانما رضى للمستقرض بكون الرهن
 في يده دون غيره فلم هذا لا يكون للامر ان يأخذه بخلاف ما سبق وان هلك في يد الوكيل هلك
 من مال نفس الامر ايضا لانه عامل له فيما صنع فقبضه كقبض الامر قال وان دفع اليه
 ثوبا يساوي عشرة دراهم ووكله ان يره به بشرة ففعل وقبض البشرة فان كان قال للذي
 اعطاه المال ان فلانا ارسالي اليك بهذا الرهن لتقرضه عشرة دراهم وترهن هذا الثوب منه
 بدراهم فالدرهم للامر والوكيل فيها أمين لانه اخرج الكلام مخرج الرسالة حين اضافه الى
 الامر فان المقدم للمرتهن مع الامر حتى لا يكون للرسول ان يسترد هذا الثوب ولا
 يكون هذا مطالبا بالبشرة وان كان قال للمقرض اقرضني عشرة دراهم وارهن هذا الثوب
 مني بالبشرة لالوكيل لانه اضاف المقدم الى نفسه فلم يكن رسولا ولا يمكن ان يحمل وكيلا
 لان التوكيل بالاستقراض لا يجوز فان المستقرض يلتزم بمل القرض في ذمته ولو قال بع
 شيئا من ماله ان يكون عنه لي لا يصلح فكذلك اذا قال التزم العشرة في ذمتك علي
 ان يكون عوضه لي وكان التوكيل بالاستقراض قياس التوكيل فكان باطلا والعشرة لالوكيل
 وله ان يعبأ من الامر وان هلك من ماله وليس هذا الخلاف منه للامر وان كان قال
 استقرض لي ما بينا ان التوكيل لما لم يصلح فاستقرضه لنفسه ولنيره في الحكم سواء وهذا
 تعبد غير مفيد فلا يكون معتبرا قال وان قال له صاحب الثوب قل فلان يقرضني
 واعطه هذا الثوب برسالي رهنا عني فاضاف الوكيل المقدم الى نفسه كان مخالفا لما للثوب
 ولا يجوز رهنه لان صاحب الثوب جعله رسولا وكيلا ههنا فيكون ذلك اذا منه له في اضافة
 المقدم الى نفسه قال ولو دفع اليه عبدا قتال له ائت فلانا وقل له ان فلانا يستقرضك الف
 درهم وبرهنك هذا العبد ففعل ذلك واخذ الألف واعطاها الامر ثم جاءه بالمال فأمر
 الرهن فضاء لم يكن له ان يقبض العبد الا ان يوكله رب العبد بقبضه لانه فيما صنع كان
 رسولا وقد انتهت الرسالة بالتبليغ فيكون هو في استرداد العبد كأجنبي آخر فلا يملكه إلا
 بأمر جديد وارساله بالمال على يده لا يتضمن الامر له قبض العبد فان قبض العبد فمط

عده فهو ضامن كما لو قبضه أجنبي آخر قال فان كان المرهن هو الذي دفعه اليه فلما لك الخيار
يضمن أيهما شاء قيمته بالغة ما بلغت لان كل واحد منهما ساقب في حقه وان أخذته بغير أمره
فالمرهن لا يصير ضامنا بهذا شيئا ولكن صاحبه بالخيار ان شاء ضمن القيمة القابض وان شاء
رجع على المرهن بما قضاؤه وجعل الرهن تأديا فيسقط الدين به ويسترد منه ما قضاؤه وهذا
بمنزلة ما لو غصب المرهون من المرتهن غاصب فللمرهن الخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته
وان شاء جعله تأديا فلا يرجع المرتهن عليه بشي اذا كان في قيمته واه بالدين وان قضاؤه
استرده منه فهذا مثله قل ولو وكله ان يرهن ثوبا له بدراهم قرضا فذهب الوكيل فقال ان
فلانا يقول لك اقض هذا الثوب رها واعطه كذا وكذا درهما فإراد على ما سعى له أو تضمن
فجعل ذلك المقرض لم يكن الثوب رهنا في الوجهين لان الوكيل خالف أمره على وجهه هو وأضر
على الموكل لانه ان تقص عما سعى له فمقصود الموكل لم يحصل ولم يرض هو أن يكون ثوبه
مضمونا بأقل مما سعى له وان زاد على ما سعى له فالموكل لم يرض بأن يكون ثوبه محبوسا
عنده بأكثر مما سعى فرفنا انه مخالف في الوجهين قال وان جاء الوكيل الى الموكل بدراهم
مثل ما سعى له فاعطاها اياه فهو دين له عليه لانه لما خالف صار مستقرضا لنفسه وان أضاف
العقد الى غيره ثم اعطاء الموكل على سبيل القرض فيكون ذلك ديناً للوكيل على الموكل ولا
يكون الثوب رهنا بها وانما يصير رها عند الوكيل والموكل لم يرض بذلك والوكيل في أصل
العقد كان محالفا فلما لم يكن الثوب رهنا والمرتهن ان يرجع على الوكيل بما قبض منه
والوكيل ضامن له لما بينا أنه صار كالمستقرض لنفسه أو كالقابض لما له بغير حق فان كان
أكرهن صدقه في الرسالة فالوكيل مؤتمن ان هلكت الدراهم في يده لم يضمن للمرتهن شيئا
لانها تصادقا على انه غير مخالف بل هو مؤد للرسالة على وجهها أمين في المقبوض وان قال
دفعها الى رب الثوب فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان ولا يصدق في إيجاب الضمان
على رب الثوب لانهما لا يصدقان في حق رب الثوب بزعم أن الرسول خالف ما أمره به
وان لم يدفع اليه شيئا فهذا لا ضمان عليه وان قال الوكيل اما أمرتني أن أرهنه بخمسة عشر
وقال رب الثوب أمرتك بمشرة أو بشرين ففي الوجهين القول قول رب الثوب لانه لو
أنكر الارسال كان القول قوله فكذلك اذا أقر به مقيدا بصفة فالقول قوله مع يمينه فاذا
حلف كان هذا والمصل الأول سواء قال واذا وكله أن يرهن له ثوبا بشي ولم يسم ما يرهنه فما

رهنه به من شيء فهو جائز لان التوكيل مطلق فيجوز على اطلاقه اذا لم يتم دليل التقييد فيه
 ودله عندهما في غير هذا الموضع الرف ولا عرف هنا فالرهن قد يكون بالقليل والكثير
 عادة قل وليس للتوكيل بالرهن ان يוכל غيره به لان هذا عقد يحتاج فيه الى الرأي والموكل
 رضى برأيه دون غيره وليس للتوكيل المرتن يمه لان ذلك ليس من موجبات عقد الرهن
 (الانري) أنه لا يملكه بمطلق عقد الرهن والتوكيل بالرهن لا يمدف ما هو من موجبات
 العقد فقيا وراء موجب العقد التوكيل كاجنبي آخر قال ولو وضعه على يدى عدل جائز لان
 يد العدل كيد المرتن في انعام الراهن به والتوكيل بالمقد يتضمن التوكيل بما هو من انعامه
 وربما يكون كونه في يد العدل انفع للراهن من كونه في يد المرتن فلهذا يملكه بمطلق
 التوكيل فان كان قال له الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز فان التوكيل ان يוכל غيره بأن
 رهنه وان رهنه بنفسه وان يسلط المرتن على يمه عند حلول المال لانه أجاز يمه على العموم
 وهذا مما يقصد بمقد الرهن لانعام المقصود فان المقصود استيفاء الدين منه واذا تمسخر
 استيفاءه من محل جائز استيفاءه من محل آخر وذلك يكون بالبيع عند قيام الدين قال وان وكل
 التوكيل وكلا فرمه فليس للثاني أن يسلط المرتن على البيع لان الثاني وكيل بالرهن مطلقا
 وتوكيل الاول اياه بذلك عند تفويض الامر اليه على العموم بمنزلة توكيل المالك اياه بذلك
 قل الا أن يفوض رب الثوب ذلك اليه ومراده ان تفويض التوكيل الاول الامر الى الثاني
 عام لا يطلق له لان هذا يسرى غيره بنفسه في حق الغير وذلك لا يجوز فيحتاج الى تفويض
 الموكل ذلك اليه قال واذا وكل الرجل رجلا أن يمتين له دراهم في شراء شيء معلوم وأعطاه
 رهنا برهنه وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز فمتين لرجل ورهن لرجل فان العينة
 للموكل وبيع العينة ما ورد الار بالنم فيه اذا اتبعتم اذ ناب البقر وقصدتم عن الجهاد ذلتم حتى
 يقطع فيكم وتفسير ما ذكر في الجامع الصغير ان الرجل اذا استقرض من آخر شيئا فاني أن
 بقرضه الا ببيع وعلم أن ذلك ربا فيبيع المقرض من المستقرض شيئا يساوي عشرة بخمسة عشر
 فيدفع المقرض بمشرة فسلم له مقصوده وهو عشرة ويكون للمقرض عليه خمسة عشر فاعا أراد
 بما ذكر في الكتاب التوكيل بهذا النوع من الشراء والرهن وفعل التوكيل كفعل الموكل
 بنفسه فلهذا العينة للموكل فان كان قال للتوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز كان له أن يبيع
 ما اشترى ليحصل الدراهم التي هي مقصود الموكل لانه أجاز صنعه على العموم والبيع من صنعه

وان لم يكن قل ذلك قيس له أن يبيع ما اشترى لانه وكيل بالشراء فلا يتك بعد الشراء
البيع ععلق التوكيل وهو نظير المستصنع ذلك وان حل الثمن فالمأخوذ به هو الوكيل لانه
مباشر لمتد الشراء قابض للمشتري فيكون مطالبا بثمنه فاذا قضى الثمن من مال نفسه كان
له أن يقبض الرهن ويكون آمنا فيه ان ملك قبل رده على الأمر ويرجع بما قضى به على
الأمر لان شرائه أوجب الثمن للبائع على الوكيل وللوكيل على الأمر وقد قضى ماوجب
للبيع عليه فيرجع على الأمر بما استوجبه عليه ولو قال انت فلانا وقل له ان فلانا يقول لك
بعضي خادك فلانا الى سنة بألف درهم فألفه الوكيل ذلك فقال قد فعلت فرجع الوكيل
الى الأمر فألفه ذلك فقال قد قبلت فرجع الوكيل الى البائع فأخبره بذلك فقال قد أجزت
وقد وقع البيع بينهما لان عبارة الرسول كعبارة الرسل وأكثر مشايخنا رحمهم الله على أن
توله فرجع الوكيل الى البائع فأخبره فقال قد أجزت فصل غير محتاج اليه بل يتم البيع بقول
البائع بعد تبليغ الرسالة فقلت وقول المرسل قبلت لان انعقاد البيع بتنظيمهما عبارة عن
الماضي وقد وجد ذلك كما لو كانا حاضرين فلا حاجة الى اجازته بعد ذلك قال رضى الله عنه
والصحيح عندي أن الصواب ما ذكره محمد رحمه الله لان البائع وان قال قد فعلت ما لم يحمل
هذا المبلغ رسولا يقبضه والمرسل الاول ليلفقه فاذا بلغه فقال قد قبلت يوقف هذا التبليغ
على اجارة البائع وما لم يتم ذلك التبليغ باجازه لم يتم البيع بقول المشتري قبلت فلهذا ذكر
هذه الزيادة قال فان قبض الأمر الخادم فالل عليه الى سنة ولا شيء على الوكيل من ذلك
وايسر للوكيل أن يقبض الخادم لانه كان رسولا فتبليغ الرسالة يخرج من الوسط فصار
كان المرسل عبر بنفسه أو كتب قال واذا وكل رجلين أن يرهنا له شيأ بكذا فرهته أحدهما
بذلك لم يجوز لانه عند محتاج فيه الى الرأى في تعيين من يرهن عنده والوضع على يدي مرتين
أو على يدي عدل وقد رضى الأمر أيهما فلا يفرد به أحدهما وان رهناه جميعا وشريط له
أحدهما ينع الرهن جاز الرهن لاجتماع رأيهما فيه ولم يجوز ما يفرد به أحدهما وهو التسليط
على البيع حتى اذا باعه المرنهن لا يجوز قل وان كان الموكل قد أمرهما بذلك فان كانا قالا ان
فلانا يستقرضك كذا فأقرضه وقال أحدهما انه قد أمرنا أن يملك مسلطا على يمينه اذا
بدالك وسكت الآخر فلمقرض أن يمينه لاهما كما رسولين والرسول مبر عن المرسل
ويفرد كل واحد منهما بتبليغ الرسالة فلهذا صح ما بلغه أحدهما من التسليط على البيع وان

كانا استقرضا له المال وقال أحدهما هذه المقالة لم يجوز للرهن ان يبيع لما بينا أهمما يكونان
 مستقرضين لانفسهما فان التوكيل بالاستقراض لا يجوز واذا عملا لانفسهم لم يصح تسليط
 أحدهما للرهن على البيع من جهة نفسه لان صاحبه لم يساعده على ذلك وعندهما مباشرتهما
 القدر لا يفرد أحدهما بالتسليط على البيع ولا يصح ذلك من جهة الأمر لان الرهن لم يثبت
 من جهة الأمر وهو ما رضى بالتسليط على البيع اذا لم يكن الرهن من جهته قال فان وكاه
 أن يرهن له ثوبا بدواهم مساة فرهنه عند نفسه ودفع الدراهم الى الأمر ولم يبين له الأمر
 لم يكن الثوب رهنا لانه أمره بأن يرهنه لا بأن يرهنه واذا رهنه عند نفسه كان مرتهنالا رهاها
 وهو أمين في هذا الثوب والتبض بحكم الرهن قبض ضمان فلا يصلح ان يحمل بده التي هي
 أمانة يد ضمان بحكم القدر ولكنه بقي آمينا في الثوب وان هلك لم يضمه لانه لم يصنع في الثوب
 شيئا هو مخالف لما أمره به بل هو حافظ للثوب وبذلك أمر والدراهم قرض له على الأمر
 وكذلك ان رهنه عند ابن له صغير لانه هو القابض لهذا الرهن فهو وما لو رهنه عند نفسه
 سواء وكذلك ان رهنه عند عبده ولا دين عليه لان كسب العبد مملوك للمولى فهذا وما
 لو رهنه عند نفسه سواء قال ولو كان رهنه عند ابنه وهو كبير أو عند مكاتبه أو عند عبده له
 تاجر وعليه دين كان جائزا لانه لا ضرر فيه على رب الثوب معناه ان حكم الرهن واحد
 وهو انه مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين سواء رهنه من أجنبي أو من هؤلاء ولا تتمكن
 قيمة الاضرار بالأمر في تصرفه مع هؤلاء فلهذا صح فان كان الوكيل في ذلك عبدا تاجرا
 أو غير تاجر أو مكاتب أو صبي فان قال ان فلانا يقول لك أقرضني كذا وامسك هذا رهنا
 فهو جائز لانه أخرج الكلام مخرج الرسالة وهو أهل للعبادة فيكون صالحا لتبليغ الرسالة
 وان كان قال أقرضني وامسك هذا رهنا لم يجوز في حق الصبي والعبد المحجور لهما يكونان
 مستقرضين لانفسهما والاقرض من الصبي والعبد المحجور لا يصح لانه التزم الضمان بالعند
 وليس من أهله وجاز في حق غيرهما لان المكاتب والعبد التاجر يملكان الاستقراض وان
 كانا لا يملكان الاقرض قال ولو كان تاجرا وعليه دين فرهنه فان قال له اقرض فلانا فهو
 جائز لان العبد يصلح ان يكون مبرا بين مولاه وبين الأمر وقد أخرج الكلام مخرج
 الرسالة وان قال أقرضني وامسك هذا رهنا لم يكن رهنا لان المولى لا يستوجب على
 عبده شيئا اذا لم يكن العبد مديونا فاذا لم يجب الدين لم يثبت حكم الرهن في الثوب قال واذا

وكل الذي المسلم ان يرهن له عبدا ذميا بخدر أو يرهن له خيرا بدراهم فان أضافه الوكيل الى
الامر وأخبر به على وجه الرسالة صبح لان صحة تبليغ الرسالة يبنى على صحة العادة ولا
يصبر الرسول عاقدا وكان هذا وما لو ملكه كتابا كتب به الامر سواء وان قال أقرضني
لم يكن رهنا لانه عاقده لنفسه والمسلم لا يعتمد على الامر بالحر استقراضا ولا رهنا بها بالدين
لان الرهن يكون مضمونا للراهن على الرهن ولا يجوز ان تكون الخمر مضمونة للمسلم
على الذي واذا قال لرجل ائت فلانا وقل له أقرضني الف درهم وامسك هذا العبد عندك
رهنا بها فما خرج من عنده أشهد أنه قد أخرجه من الوكالة فلم يبلغ ذلك الوكيل حتى رهن
العبد فان الرهن جائز لما بينا ان حكم الخطاب لا يثبت في حق المخاطب حتى يبلغه وهو
حاطبه بالزل والنهي عن تبليغ الرسالة فلما لم يبلغه لم يثبت ذلك في حقه فلهذا تجاز رهنه وان
أرسل اليه بذلك رسولا أو كتب اليه كتابا فرهنه بذلك لم يجز يبنى اذا وصل اليه لان
حكمه يثبت في حقه بالوصول اليه فان لم يصدقهما الرهن بذلك فالقول قوله لانه متمسك بما
هو الاصل وهو ثبوت الوكالة حتى يظهر الغزل الا أن يقيم اليقينة على أن الرسول قد أبلغه
اخرجه من الوكالة قبل ان يرهنه حينئذ يجعل الثابت باليقينة كالثابت بالمعينة قال وان كان
رب البعد باعه أو أعتقه أو دبره أو كاتبه أو رهنه أو سلمه ولم يعلم به الوكيل حتى رهنه فالرهن
باطل لانه بما أحدث من التصرف خرج المحل من أن يكون محلا للرهن أو أخرج نفسه
من أن يكون مالكا فيه التصرف الذي فرضه الى الوكيل فيتضمن عزل الوكيل حكما والغزل
الحكمي لا يتوقف على العلم بل ثبوته لضرورة ثبوت ذلك الحكم قال وان كان الموكل رهنه
ثم افشكه ولم يعلم به الوكيل حتى رهنه لم يجز رهنه لان مقصود الموكل قد تم بما باشره بنفسه
وبالانفكاك لا يفسخ رهنه من الاصل بل يشترط حكمه لان الرهن انما يعتمد الى وقت
العكاك فكان الفكك قد دبروا لافسحا فلهذا لا يملك ان يرهنه بعد ذلك بخلاف ما اذا وكل
بيعه ثم باعه بنفسه ثم افسخ بيعه من الاصل بسبب فالوكيل على وكالته لان مقصود الامر
لم يتم بما صنع ولان بافساخه من الاصل صار ذلك المقدم كان لم يكن وكذلك اذا وكل الامر
آخر برهنه فرهنه قد خرج الاول من الوكالة لان فعل وكيله له كفعله بنفسه وان كان
الاول رهنه ثم وكل المولى برهنه رجلا ثم افشكه المولى ثم رهنه الثاني فهو جائز لان التوكيل
لما حصل في حال لا يملك مباشرة الرهن بنفسه عرفنا ان مقصوده اضافة التوكيل الى حال

الفكاك من الرهن الأول بخلاف الفصل الأول فإن هناك حضر الوكيل في وقت هو مستمكن
 من أن يرهنه فإذا رآل تمكنه من ذلك تضمن عزل الوكيل وهو بمنزلة من وكل وكيلاً أن
 يزوجه امرأة ويحت أربيع نسوة صارت هذه الوكالة مضافة إلى ما يبد مقارنة أحدها من إذا
 فارق أحدها من ثم زوجها الوكيل صح ومثله لو تزوج بنفسه بعد التوكيل أربيع نسوة أنزل
 الوكيل والذي يوضح الفرق ما بينا أنه إذا كان التوكيل بعد ما رهنه فقد علمنا أن المقصود
 الأمر بما صنعه بعد التوكيل عزل الوكيل به قال وإذا رهن الوكيل عبداً للموكل ثم أنه
 ناقض الرهن أو أجره إياه أو باعه فالإجارة والبيع باطل لأنه أنشأ تصرفاً سوى المأمور به
 أما نفاضة الرهن فإن كان قال أن فلاناً يستقرضك وقد رهنك هذا فنفاضة باطلة لأنه بائع
 الرسالة خرج من الوسط وليس هو من المقدم في شيء فمناقضته كمنافضة أجنبي آخر
 فيكون باطلاً ويكون ضامناً للبدل أن قبضه على هذا وإن كان المستقرض هو أو الرهن
 فالنفاضة جائزة لأنه هو المباشر للمقد والإحاجة في المناقضة إلى رضا الرهن وقد رضى به
 (الآ ترى) أنه لو أراد رد الرهن لم يكن للرهن أن يأتي ذلك فإذا صح منقضته كان هو
 مؤثماً في المقدم لأنه قبضه بحق وعادت يده فيه كما كانت وليس له أن يرهنه ثانية لأن
 المأمور بالشئ لا يملك أن يكرره فإن الأمر المطلق لا يقتضي التكرار ومناقضة الرهن مقصورة
 على الحال فلا يتبين أن الرهن الأول لم يكن حكماً قال وإن وكله أن يرهنه فله أن يرضى ثم كتب
 عليه الشراء فأقر الوكيل والمشتري أنه رهنه وأنه إنما كتب الشراء سمة في القياس هذا
 لا يكون رهنًا وهو ضامن لأنه خالف أمره فيما أظهر وجعل ملكه في العين بدرض الملاك
 بما كتب به من حجة الشراء أو لأنه مأمور بتصرف باطله كما ظهر وقد أبي بتصرف باطله
 بخلاف ظاهره فصار ضامناً ولكنه استحسن فقال هذا ظاهرًا فيما بين الناس أنهم يفتقدون
 الرهن بهذه الصفة وقد أمره بالرهن مطلقاً فيملك به ما هو متعارف بين الناس والضرر
 الموهوم الذي قلنا في وجه القياس قد اندفع بالشهاد على إقرار المشتري أنه رهن وليس
 بشراء قال وإن وكله أن يرهن عبداً له بألف درهم فقال رهنه عند فلان وقبضت منه المال
 وهلك ودفعت إليه العبد وأما قلت له أقرض فلاناً فإنه أرسلني إليك بذلك وبذلك أنه
 الموكل وصدقه الرهن وقال الموكل لم يقبض هذا القرض ولم يرهن العبد فالقول قول الموكل
 مع يمينه لأن المال بهذه الطريق يجب للمترض على الأمر لا على الوكيل كما لو عابنا هذا

النصرف فانما حصل اقرار الوكيل بوجوب المال للمقرض على الامر واقراره ليس بحجة عليه في الزام المال في ذمته لانه انما سلطه على مال عين يقبضه له ولم يحصل ذلك بحجبه فلماذا كان القول قوله لا نكاهه مع عينه قالوا ولو كان الوكيل الذي استقرض المال هو الذي اقرض العبد وبذلك اقره رب العبد كان المال ديناً عليه دون الموكل لما ينشأ أن التوكيل بالاستقراض باطل وكان العبد رهناً بالمال لان صاحب العبد قد رضى بأن يرهنه بما يستقرضه فصار في معنى المعير للعبد منه ليرهنه بدينه واعارة العبد من غيره ليرهنه بدينه صحيحة قال واذا اذن الوكيل للمرتهن في ركوب الرهن واستخدامه فعمل فهو ضامن له لان الوكيل لا يملك ذلك بالتوكيل بالرهن فادنه فيه واذن أجنبي آخر سواء ويكون المرتهن مستعلاً ملك غيره بنيران اذن صحيح فلماذا كان ضامناً قال وطعام الرهن وعلقه على الموكل وان كان الوكيل استقرض المال لنفسه لان النفقة على المالك وهو الموكل ولان النفقة له فانه لو هلك في يد المرتهن حتى صار قاضياً لدينه رجع عليه الموكل بمثله فلماذا كانت النفقة عليه بخلاف المستعار للاشتماع فان النفقة هناك للمستعير دون المعير فيقال اما ان تنفق لينتفع به واما ان ترده على صاحبه لينفق على ملكه وكذلك المكان وأجر رعى النعم على الموكل لما ينشأ انه هو المالك المنتفع به بخلاف أجر الحافظ فان الحفظ على المرتهن فكان أجر الحافظ عليه والمكان الذي يحفظ فيه عليه أيضاً فاما الرعي فليس على المرتهن فلا يكون أجر الراعي عليه أيضاً فيكون ذلك على المالك والله أعلم بالصواب

باب الوكالة في قبض الوديعة والمارية

(قال رحمه الله) رجل وكل رجلاً بقبض أمانة له في يدي رجل فقال ذو اليد قد دفعتها الى الموكل فالتول قوله مع يمينه لان مطالبة الوكيل اياه بالرد كطالبة الموكل ودعوى الامين الرد على الموكل أو على الوكيل مقبولة لانه سلط على ذلك ولانه مجبر باداء الامانة الا أنه يقبل قوله في ابرائه عن الضمان الا في ايجاب الضمان عن العير حتى اذا ادعى الرد على الوكيل وحلف لم يضمن شيئاً وكذلك لا يضمن اذا جعد وحلف وان وكل رجلين بقبض عبده ودية قبضه أحدهما بغير أمر الآخر لم يجز وهو ضامن لانه رضى برأيهما وأمانتهما فلا يكون راضياً بأمانة أحدهما ولو قبضه ثم أودعه أحدهما من

آخر جاز لانهما مثلاً أمره في القبض ثم لا يقدران على الاجتماع على حفظه آتاء الليل
 لهار وهو لا يحتل التبعض ليحفظ كل واحد منهما نصفه ولما استحفظها على علمه
 لك فقد صار راضياً بترك أحدهما عند صاحبه ولكن انما يعتبر هذا فيما يطول وهو
 تدامة الحفظ فأما في ابتداء القبض فيتحقق اجتماعهما عليه من غير ضرر فهذا لا ينفرد
 احدهما وكما يجوز لاحدهما أن يودع من الآخر يجوز لهما أن يودعا عيال أحدهما لأن
 عيال المودع في الحفظ كيد المودع كما اذا كان المودع واحداً وهذا لأن المرء انما
 يظن المال بيد عياله عادة وان وكل بقبضه رجلاً أجنبياً فالذي كان عنده الوديعة ضامن
 أن يصل الى الوكيلين لأن الحفظ يتفاوت فيه الناس لتفاوتهم في أداء الامانة فلا يملك
 وكيل الاجنبي وصار تسليم المودع الى الاجنبي بعد هذا التوكيل كتسليمه قبله
 كان المودع ضامناً الى أن يصل الى الوكيلين فينتد وصوله الى يدهما كوصوله الى يد
 وكيل في براءة الدافع له عن الضمان ولو وكل رجلاً بقبض وديته فقبض بمضها جاز لأن
 دية قد تكون بحيث لا يمكن حمل كلها جملة واحدة فيحتاج الى أن يحملها شيئاً فشيئاً ولا
 رد على الموكل في قبض الوكيل بمضها الا أن يكون أمراً أن لا يقبضها الا جميعاً فينتد
 يجوز له أن يقبض بمضها أو يصير ضامناً له لأن الموكل قبض أمره ونهاه عن القبض الا
 لغة فشكل لبض لا يكون بتلك الصفة فهو قبض بغير اذن المالك فكان موجبا للضمان وان
 من مابق قبل أن يهلك الاول جاز القبض عن الموكل لانه قد اجتمع الكل عند الوكيل
 بدفع ضرر التفريق عن الموكل فكانه قبض الكل دفعة واحدة ولو وكله بعبده يدفعه الى
 ن ودية فانه قتال ان فلاناً استرد عليك هذا فقبله ثم رده على الوكيل فهلك فلرب العبد أن
 من أيهما شاء لأن الوكيل حين أضاف الابداع الى الأمر فقد جعل نفسه وسو لا ويبلغ
 سالة يخرج فكان هو في الاسترداد كالجنبي آخر فيصير المودع بالدفع اليه غاصباً وهو
 بض كذلك فله أن يضم أيهما شاء ولو قال له الوكيل قد أمرت فلان أن تستخدمه أو
 نه الى فلان ففعل فهلك العبد فالمستودع ضامن ان كان كذب الوكيل لانه باستعمال ملك
 ر بغير اذن المالك أو بدفعه الى غيره يصير غاصباً ولا يضم الوكيل شيئاً لانه لم يوجد منه
 متعل بالعين انما غره بخبر ما أو أخبره زوراً وذلك غير موجب للضمان عليه كمن قال لنفريه
 الطريق آمن فملكه فأخذ متاعه لم يضم الخبر شيئاً ولو وكله بقبض ودية له عند فلان

أو عارية ثم مات الموكل فقد خرج الوكيل من الوكالة لا تنقل الملك الى الوارث ولم يوجد
من الوارث الرضا بقبضه وان قل الوكيل قد كنت قبضتها في حياته وهلكت عندي أو
دفعتها الى الميت فالقول قوله بخلاف الدين لأن المودع لو ادعى هنا الرد على الوكيل كان
القول قوله وان لم يصدقه الوكيل فإذا صدقه أولى وفي الدين لو ادعى المدينون قضاء الدين
وجحد الوكيل لم يقبل قوله فكذلك اذا صدقه الوكيل لأن قول الوكيل ليس بحجة في حق
الوارث فتصديقه كتكذيبه في الفصلين قال ولو وكل رجل عبد رجل بقبض وديعة له عبد
مولاه أو عبد غيره فباع المولى العبد أو اعتقه أو كاتب أمة فاستولدها فالوكيل على وكالته
لأن ما عترض لا ينافي ابتداء التوكيل فلا ينافي بقاءه بطريق الأولى قل واذا وكل رجلا
قبض عبد له عند رجل فقتل العبد خطأ كان المستودع ان يأخذ قيمة العبد من عاقلة القاتل
لأنه مأمور بالحفظ وحفظ الشيء بامساك عنه في حال قيامه وبإدله بعد هلاكه ولأن بدل المودع
كانت ثابتة على العبد والقاتل جان على حقه بتحويل يده فكان له أن يأخذ القيمة من عاقلة
وهو مذهبنا فاما عند الشافعي رحمه الله فليس للمودع أخذ القيمة لأنه مودع في العين فتعذر
ولابته على العين ولا تعدى الى عمل آخر فاما دامت العين بأية بملك أحد يجوز له استردادها
فاما بعد هلاك العين فلا يكون له ان يخاصم في القيمة ثم فرق علماء مازهم انه بين المودع
والوكيل قالوا ليس للوكيل بالقبض ان يقبض القيمة لأنه نائب في القبض وانما أتابه الموكل
في قبض العبد دون القيمة وقد يختار المرء قبض شيء دون شيء لادائه في الاعيان دون النقود
فاما المودع فقد كانت له يد ثابتة على العين فأزالها القاتل بمجانبته فله ان يسترد القيمة من عاقلة
بحكم يده المتبرة شرعا حتى لو كان الوكيل قبض العبد ثم قتل عنده كان له ان يأخذ القيمة
أيضا لأنه بعد القبض صار مودعا فيه ولو جنى على العبد قبل ان يقبضه الوكيل فأخذ المستودع
الارث فالوكيل ان يقبض العبد ولا سبيل له على الارث لأنه أمين من جهة المالك في قبض
العبد وذلك لا يتعدى الى قبض الارث اعتبارا للجزء بالكل وكذلك لو كان المستودع أجره
بأذن مولاه لم يكن للوكيل ان يقبض الأجر ولو كانت أمة فوطئت بالشبهة لم يكن للوكيل
ان يقبض المهر ما بينا ان المالك انما أتابه نائب نفسه في قبض العبد فلا يصير به نائبا في قبض
ما اقلب من العين دراهم قل ولو وكله قبض أمة أو شاة فولدت كان للوكيل ان يقبض الولد
مع الأم لأن الولد جزء من عينها وقد ثبت له حق القبض في جميع اجزائها بالوكالة فلا يستقطب

من هذا الجزء بالاتصال بخلاف ما اذا ولدت قبل الوكالة لان حق القبض يثبت له بالوكيل
 وعنده ذلك الولد شخص وليس بمجزء ثم يقول الولد من جنس الأصل ولا يبقى محفوظا لامع
 الأم ومقصود الموكل من هذا التوكيل صيانة ماله فهذا يتعدى أمره الى ما يلد بعد ذلك ولا
 يتعدى الى الارش والمقد لانه ليس من جنس الأصل ويبقى محفوظا منفصلا من الأصل فان
 قيل فلي هذا ينبغي ان يقبض المنفصل قبل الوكالة فلما لم ولكن هناك لو كان مقصوده قبض
 الولد مع الأصل أمكنه ان ينص في التوكيل عليها لكون الولد موجودا عند التوكيل فاما ما
 ينفصل بعد ذلك فما كان الموكل يعلم به لينص في التوكيل على قبضه فهذا يتعدى حكم الأمر
 اليه وثمرة البستان بمنزلة الولد لانه متولد من الأصل ولو كان المستودع باع الثمرة في رؤس
 النخل بأمر رب الأرض لم يكن له أن يقبض الثمن لان اثمائه اياه في قبض البستان لا يكون
 اثمائه في قبض الدراهم بخلاف الثمار فان اثمائه اياه وقبض للبستان يكون اثمائه في قبض الثمار
 التي تتولد من الاشجار حادة (الأنرى) أن ما يحدث بعد قبضه من الثمار يكون أمانة عنده
 باعتبار رضا المالك به وكما لا يقبض ثمن الثمار لا يقبض ثمن ولد الجارية ولا قيمته اذا اختلفت
 قل واذا كانت الودعية بما يكال أو يوزن فوكله يقبضه فاستهلكها رجل وقبض المستودع
 مثلاً من المستهلك في القياس ليس بالوكيل ان يقبض المثل لان المثل في ذوات الامثال كاقية
 فيمالا مثل له وهذا لانه أذن له في قبض الدين فلا يتعدى اذنه الى غير أخرى ومثل الشيء غيره
 ولكنه استحسنت فقال له أن يقبض المثل لان رضاه بأمانته لا يختلف باختلاف الدين وانما
 يختلف باختلاف الجنس فقد روى الانسان الأمانة من الجنس والقيمة ليست من جنس
 الدين فاثمائه اياه في الدين لا يتعدى الى ما ليس من جنسه فاما المثل من جنس الثياب فاثمائه
 اياه في تلك الدين يقتضي الاثمان في المثل الذي هو من جنسه وهذا لان التبيين معتبر فيما
 فيه دون ما لا يفيد (الأنرى) أن تعيين القود في المقود معتبر في تعيين جنس النقد ولا
 يثبت في استحقاق تلك الدين حتى كان للمشتري ان يقبض مثله ولم يكن له ان يتعده من جنس
 آخر فهذا مثله قال أرايت لو أكلها المستودع أما لو كبل ان يأخذ منه مثلاً والجواب فيما
 استشهد به وفيما استشهد له سواء قال واذا وكله يقبض ودية له عند وجل ثم قبضها الموكل
 ثم استردعها اياه ثانية لم يكن وكلا يقبضها علم بذلك أو لم يعلم لان قبض الموكل ثم مقصوده
 فانزل الركيل ولان ايداعه ثانيا عقد جديد والتوكيل باسترداد ودية بحكم عقد لا يتعدى

الى استرداد ودية بتمه آخر كما لا يمتدى من عين الى عين أخرى وكذلك لو قبضها الوكيل
أولا ودفعها الى الموكل ثم استردعها الأول لم يكن للوكيل ان يقبضها منه لان الوكالة قد
انتهت باسترداد الوكيل اياها فكان هو في استردادها في المرة الثانية كأجنبي آخر فرب الودية
أن يضمن أيهما شاء فان ضمن الوكيل لم يرجع على المستودع لانه في قبضها ما كان عاملا
للمستودع وان ضمن المستودع رجع على الوكيل لانه مكنها بالضمان وما رضى بقبض الوكيل
له وحالها كحال فاصب الماصب مع الأول وهذا اذا لم يصدقه على انه وكيل في المرة الثانية
وقد بينا وجوه هذه المسئلة فيما سبق ولو وكله بقبض الودية وقال اقبضها اليوم في القياس
ليس له ان يقبضها غدا لان الوكالة تنوكت بالتوقيت فاذا وقتها باليوم انتهت الوكالة بمضي
اليوم كالموكل جمل أمر امراته يدها اليوم لم يكن لها أن تختار نفسها غدا ولكنه استحسن فقال
ذكر اليوم ليس لتوقيت الوكالة بل للتعجيل في قبضه بمنزلة قوله اقبضها الساعة ولو قال ذلك
كان له أن يقبضها بعد تلك الساعة فكذلك هنا توضيحه انه لو قال اقبضها كان له ان يقبضها
متى شاء فتوله اليوم سكوت عما بعده وذلك لا يكون عز لاعما كان ثابتا له بطلاق الأمر
بخلاف توله لامرانه أمرك اليوم بيدك لانه لو قل أمرك بيدك اليوم كان مقصورا على
المجاس فتوله اليوم لم تحكم الأمر الى آخر اليوم فاذا مضى اليوم خرج الأمر من يدها
لانه ليس في المد أمر ثابت لها ولو قال اقبضها بمحض من فلان قبضها وهو غير حاضر جاز
لما قلنا انه لو قال اقبضها كان له أن يقبضها سواء كان فلان حاضرا أو لم يكن فتوله بمحض
من فلان سكوت في غير هذه الحال فيبقى ما كان على ما كان (الآرى) انه لو قال اقبضها
بشهود كان له ان يقبضها بتغير شهود بخلاف ما لو قال لا تقبضها الا بمحض من فلان فانه
هناك نهاء عن القبض واستثنى قبضا بمحض من فلان وكل قبض لا يكون بمحض من فلان
فهو مما يتناوله الهى لعمومه دون الاذن قال واذا قبض رجل ودية وجل قتال رب الودية
ما وكلتك وحاف على ذلك وضمن المستودع رجع بالمال على القابض ان كان عنده بعينه لانه
ملكه باداء الضمان وان قل هلك منى أو دنته الى الموكل فهو على التقسيم الذي قلنا ان
صدقه المستودع بالوكالة لم يرجع عليه بشئ وان كذبه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وضمنه
كان له أن يضمنه لما قلنا ولو وكل رجلا يقبض دابة استأجرها من رجل فقبضها الوكيل
وركبها فهو ضامن لها لأن المالك انما رضى بركوب المستجير دون الوكيل والركوب يتفاوت

فيه الناس فرب ركب يروض الدابة وركوبه والآخري تالف الدابة ركوبه فلهذا كان الوكيل
مضامنا ولا يرجع به على الموكل لانه في الركوب ما كان حاسلا له ولا كان مأمورا به من
جبرته قالوا وهذا اذا كانت الدابة بحيث تنقاد للسوق من غير ركوب فان كانت لا تنقاد
ولا ضمان على الوكيل لان صاحب الدابة لما دفعها الى الوكيل ليأتي بها المستجير مع عليه اهما
لا تنقاد الا بالركوب فقد صار راصيا بركوبه قال واذا وكل المكاتب وكيلا قبض وديعة
أو دين له على رجل ثم رد المكاتب في الرق قبضها الوكيل جاز وكذلك لو كان الموكل
عبدا تابعا ففجر عليه مولاه لانه فيما بانثر الايداع بنفسه أو العاملة حق القبض اليه بعد
الحجر حتى لو قبضه بنفسه جاز فكذلك يبقى الوكيل على واكلته ولو أن رجلا وكل رجلا وكل رجلا
قبض وديعة له وجعل له أجرا مسمى على أن يقبضها فيأتيه بها فهو جائز لانه استأجره لعمل
غير مستحق عليه وهو حمل الوديعة اليه وذلك عمل معلوم في نفسه فيجوز الاستنجار عليه
فان كان دينيا يتقاضاه لم يجز الا أن يوقت له أياما لان عمل التقاضي ليس بمعلوم المقدار في نفسه
فلا يجوز الاستنجار عليه إلا ببيان المدة كالبيع والشراء ولو وكله بالخصومة وجعل له أجرا
كان فاسدا الا أن يوقت أياما لانه استأجره لعمل غير معلوم في نفسه فلا يصح الا ببيان المدة
وأن وكل الوصي وكيلا بدفع وديعة أو دين أو قبضهما كان جائزا لان الوصي في التوكيل
قائم مقام الوصي والله أعلم

باب الوكالة في الهبة

(قال رحمه الله) ويجوز للواهب أن يوكل وكيلا بالتسليم لانه عمل تجزي فيه اليانة واذا
وقع فيه التلطف يمكن تداركه فيقوم فعل الوكيل فيه مقام فعل الموكل وكذلك يجوز للموهوب
له أن يوكل بالقبض والمصدقة نظير الهبة في ذلك فان التسليم والقبض في ذلك بمنزلة الايجاب
والقبول في البيع والشراء والتوكيل به يصح واذا وكل الواهب بالتسليم والموهوب بالقبض
وقاما جميعا فامسح وكيل الواهب من التسليم نفاصه وكيل للموهوب له وأقام اليانة صاحب
الدين وكلا بدفعها اليه قبلت اليانة وأجبر الوكيل على دفعه لان الثابت بالينة كالثابت بانفراد
الخصم فراده من هذا الاخبار انه لا يمكنه أن يمسح الدين لأن يجبره على مباشرة فعل فان وكيل
للموهوب له أن يقبضه بأمر الواهب اذا لم يمنه أحد من ذلك فهو بهذه اليانة ثبت عليه

انه ليس له حق النفع فاذا ثبت ذلك قبضه وكيل الموهوب له بنفسه واذا ادعي مدع في ذلك دعوى لم يكن واحدا من هذين الوكيلين خصما في خصومته لان كل واحد منهما أمين في هذه العين والأمين لا يكون خصما لمدعي الامانة ما لم يحضر صاحبها وليس لو كبل الواهب أن يرجع في الهبة سواء كان وكلا بالتسليم أو بمقد الهبة لانه سفير ومعتبر فانه لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل وتكون هذه الهبة تبرعا من جهة الموكل دون الوكيل فكما باشر عقد الهبة وسلمت انتهت الوكالة والتحق بأجنبي آخر فلا يملك الرجوع لان ثبوت حق الرجوع في الهبة لقوات ما هو المقصود وهو الوض وهذا هو المقصود للموكل دون الوكيل قال ولو اراد الواهب أن يرجع في الهبة وهي في يد وكيل الموهوب له لم يكن له أن يرجع ولم يكن الوكيل خصما له فيه لان يد الوكيل كيد الموكل والوض مقصود من جانب الموكل دون الوكيل فالقبض ثابت محض فانتهت الوكالة بقبضه (ألا ترى) أنه لا يستغنى عن الاضافة الى الموكل فيقول سلم الى ما وهبت لفلان ولا يقول ما وهبت لي وكذلك الوكيل يقبل الهبة لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل بأن يقول هب لفلان كذا حتى او قال هب لي كان العقد للوكيل دون الموكل بخلاف الوكيل بالشراء اذا قال بع مني لان الانتقال الى الموكل هناك بوجب ضمان المدين على الموكل للوكيل وليس في عقد الهبة ضمان الثمن فلماذا جعل ملتصقا بالعقد لنفسه اذا لم يصفه الى الآخر قال ولو وهب رجلا لرجل شيئا ثم وكلا رجلا بأن يدفعه اليه جاز وكذلك لو وكلا رجلين أو وكل كل واحد منهما رجلا على حدة لان كل واحد من الوكيلين نائب عن موكله ويجوز نيابة الواحد عن الواحد وعن الاثنين فان دفعه أحدهما اليه أو قبضها من غير دفع جاز لانهما حين وكلا هذين بدفعها فقد سلطا الموهوب له على قبضها وقد بينا أنه ينفرد بالقبض عند وجود التسليط من الواهب نصريحا أو دلالة قال واذا وهب الذي للذي خيرا أو خنزيرا فوكل الموهوب له بقبضها مسلما أو وكل الواهب بدفعها الى الموهوب له مسلما فهو جائز لان الوكيل غير تملك ولا يملك بل هو نائب في القبض أمين في التبعض والمسلم يجوز أن يكون نائبا عن الذي أمينا له في قبض الخبز والتزير قال ولو وكل الموهوب له رجلا في قبض الهبة قبضها أحدهما لم يجز لانه رضي بأمانتهما فلا يكون راضيا بأمانة أحدهما لان الموهوب له يملك القبض بنفسه من غير دفعها وكذلك عند دفع أحدهما وعلى هذا لو وكل الوكيل غيره بدفعها جاز ولو وكل وكيل الموهوب له

يقبضها لم يجز الا أن يكون الوكيل قد قل له ما صنعت من شيء فهو جائز فيشذ له ان يوكل غيره
 بذلك لانه اجاز صفة على العموم والتوكيل من صفته قل واذا وكل رجل رجلان يرب
 الذوب لفلان على عوض يقبضه منه فعلى ذلك غير ان الدوس أقل من قيمة الهبة فهو جائز
 في قول أبي حنيفة رحمه الله بناء على أصله في اعتبار اطلاق اللفظ فان اسم الدوس يتناول
 القابل والكثير ولا يجوز في قولها الا أن يكون الدوس مثل الموهوب أو دونه بما يتناوب
 الناس في مثله بناء على أصلهما في تقييد معاني اللفظ باعتبار المادة قال واذا وكل الموهوب له
 وكلا بأن يدوس ولم يسمه فدفن عوضه من عروض الموهوب له لم يجز لان ما أمر به دفعه
 مجزول جملة مستدركة لا يقدر الوكيل على تحصيل مقصود الموكل فكان التوكيل باطلا بمنزلة
 قوله بيع شيء من مالي واستبدل شيئا الا ان يكون قال له عوض له من مالي ما شئت فخذ
 يكون له أن يدوس ما شاء لانه عوض الامر الى رأيه على العموم وان قال له عوض على
 من مالك على اني ضامن له فوضه عوضا جاز ورجع بمثله على الامر ان كان له مثل وبقيمته
 ان لم يكن له مثل لانه باشتراط الضمان على نفسه يصير مستقرضا منه بدوس له من ملك
 نفسه والمستقرض مضمون بالكل ان كان من ذوات الأمثال أو بالقيمة ان لم يكن من ذوات
 الأمثال وجهالة ما يدوسه هنا لا تمنع صحة الامر لانه في أصل التمريض متصرف في ملك
 نفسه وتعيينه في ملك نفسه صحيح وانما يرجع عليه بحكم الضمان والجهالة لا تمنع صحة الضمان
 اذا كان المضمون له والمضموه عنه معلومين والموض وان كان مجزولا الا أن ذلك لا يمنع
 صحة الاستقراض اذا كان عند الاقراض معيّنا معلوما فان هناك هو في أصل التمريض نائب
 فلا يملك التبيين الا على وجه ان يكون موافقا لمقصود الموكل وذلك لا يحصل مع جهالة الجلس
 قال ولو أمره ان يدوسه من ملك نفسه ولم يشترط الضمان على نفسه فعوضه لم يرجع على
 الامر بشيء لان التمريض غير مستحق عليه فلا يكون هو مستقلا عنه بهذا التمريض ما
 هو لازم عليه بخلاف المأمور بقضاء الدين من ملك نفسه فان الدين مستحق على الامر هناك
 فاذا أمره ان يسطع عن ذمته ما هو مستحق عليه ثبت له حق الرجوع عليه بما يؤدي من ملك
 نفسه ولان المدين يملك ما في ذمته بقضاء الدين والموض عن الهبة لا يملك بالتمريض شيئا
 فلهذا فرقنا بين الفصلين قل والواهب أن يوكل وكلا في الرجوع بالهبة لانه يملك المطالبة به
 بنفسه وبحكم به الحاكم عند طلبه فكذلك عند طلب وكيله له قال ولو وكل رجلين بذلك لم

يكن لاحدهما أن يتقدم به دون صاحبه لانهما وكيلان بالقبض فان الرجوع في الهبة لا يتم
الا بأبواب اليد على الموهوب وقد يتأان الوكيلين بالقبض لا يتقدم أحدهما به دون صاحبه قال
ولو وكل رجلا أن يقبض له دينان فلان يدفعه الى فلان هبة منه له فهو جائز لانه وكله
بشئين قبض الدين ثم بمقد الهبة في المقبوض ويجوز التوكيل بكل واحد منهما على الانفراد
فكذلك يجوز التوكيل بهما وتوكيله بهبة دين يقبضه من مديونه كتوكيله بهبة عين يدفعها
اليه فيصح كل واحد منهما لانه يضيفه الى ملك نفسه وكذلك لو أمر المديون أن يدفع اليه فدفعه
فهو جائز لان أمره اياه بالدفع يكون تسليطا للآخر على القبض فان قال الغريم قد دفعت اليه
فصدقه الموهوب له فهو جائز وان كذبه لم يصدق الغريم لان دعواه الدفع الى الموهوب
بمقتضى دعواه الدفع الى الواهب فان صدقه ثبت الدفع وان كذبه لم يثبت لان الدين مضمون
في الذمة لا يستفيد البراءة عنه بمجرد قوله قال ولو وكل وكلا يقبضه منه ودفعه الى الموهوب
له فقال الغريم قد دفعه الى الوكيل وقال الوكيل قد دفعته الى الموهوب له فالغريم والوكيل
برشان فتصديق الوكيل لاختياره باء الامانة ولكن لا يصدق الوكيل على الموهوب له لان
قول الامين انما يقبل في برائه عن الضمان لانه ادعى ثبوت وصول شيء الى غيره فلا يثبت
بقوله وصول الهبة الى الموهوب له حتى لا يرجع الواهب عليه وكذلك الرجل يهب ماعلى
مكاتبه لرجل ويأمر آخر بقبضه ودفعه الى الموهوب له فان دين الكتابة في هذا بمنزلة غيره
من الديون في الحكم واثقه أعلم بالصواب

باب الوكالة في المتق والكتابة

(قال رحمه الله) رجل وكل رجلا بمتق عبده على مال أو غير مال فله أن يمتقه في
ذلك المجلس أو يمدده لان التوكيل مطلق وهذا بخلاف ما لو قال لعمده أعتق نفسك لان
ذلك تعليق وليس بتوكيل لان العبد في المتق عامل لنفسه فلا يكون نائباً عن غيره وجواب
التعليق يقتصر على المجلس (ألا ترى) أن هناك لا يملك الرجوع عنه قبل أن يمتق العبد
نفسه وهنا يملك اخراج الوكيل مثل الوكالة قبل أن يمتقه ثم ليس للوكيل أن يقبض المال
هنا لان المتق تبرع وان كان بمال (ألا ترى) أن الاب والوصي لا يملكانه في عبد اليتيم
وقد يبا أن الوكيل بالتبرع نائب تحض وان للمتق هو المولي دون الوكيل (ألا ترى)

أن الولاء ثبت للمولى والشرح إنما أثبت للولاء لمن أعتق ولأنه إنما يطالب بقبض البدل من توجه عليه المطالبة بتسليم البدل والوكيل بالعتق لا يكون مطالباً بشيء من جهة العبد ولا يكون إليه قبض البدل بل المولى هو الذي يقبض لأن مباشرة نائبه كباشرة نفسه قال ولو وكله أن يشتقه فدبره لم يصح لأنه تصرف سوى ما أمر به فإن التدبير إضافة العتق إلى ما بعد الموت أو تليق العتق بالموت والمأمور بالتعجيل لا يملك التعليق ولا الإضافة وعلى هذا لو قال أنت حر غداً أو إن دخلت الدار أو أعتقه على مال لأنه تليق بشرط قبوله فيكون بمنزلة تليقه بشرط آخر ولأنه مأمور بالتبرع المحض وربما يكون له فيه مقصود فيفوت ذلك باشتراط الموضع وهو الجواز عن كفارته وكذلك لو كاتبه فإن الكتابة عقد آخر سوى ما أمر به ولهذا لم يصح منه وكذلك لو وكل آخر باعتائه لأن مطلق التوكيل لا يثبت للوكيل ولاية توكيل الغير به فانه يساوي تأثيره بنفسه في حق الغير وذلك لا يصح ولأن التوكيل بالعتق ليس باعتناق وهو إنما أنابه مناب نفسه في الاعتناق خاصة قال ولو وكله أن يشتقه غداً فأعتقه اليوم كان مخالفاً لأنه أضاف وكالته إلى وقت في المستقبل فلا يصير وكيلاً قبل مجيء ذلك الوقت قال ولو وكله أن يشتقه اليوم فأعتقه غداً جاز استحقاقاً وقد تقدم نظيره وقد يمان المقصود بذكر اليوم التمهيل وهو لا يفسد الوكالة بالوقت بمنزلة قوله أعتقه الساعة فإنه يصير وكيلاً بعتقه ما لم يزل عنه قال ولو وكل صبياً أو عبداً أن يعتق عبده على مال أو غير مال أو كاتبه فهو جائز لأنه من أهل المباداة ومباشرة هذا العقد إنما تكون بالمباداة قال ولو وكله أن يشتقه أثبتة على مال أو غير مال ثم دبره المولى فالوكيل على وكالته وكذلك لو كانت أمة فاستولدها للمولى لأن التدبير والاستيلاء لا يعمان صحة الاعتناق بجعل أو غير جعل فأم يخرج المحل بتصرف المولى من أن يكون محالاً فوضه إلى الوكيل قال ولو وكله أن يعتق أمته فولدت قبل أن يعتقها لم يكن له أن يعتق ولدها لأنه أمره بعتق شخص واحد ولا يملك عتق شخصين ولأن الوكالة بالعتق ليست بحق مستحق في الأم وإنما يسرى على الولد ما كان مستحقاً في الأم قبل الانفصال للولد عنها (ألا ترى) أن الوصية لا تسرى إلى الولد المنفصل قبل موت الموصي لهذا المعنى والكتابة والبيع على هذا فإن التوكيل بهما ليس بحق مستحق في الأم فلا يسرى إلى الولد المنفصل قبل ثبوت الاستحقاق في الأم قال ولو وكله أن يعتق عبده أو مكاتبه أو يبيعه ثم باعه المولى فقد خرج الوكيل من الوكالة لأن الموكل بعد

البيع لا يملك فيه مباشرة التصرف الذي وكل الوكيل به فاقدامه على البيع يتضمن خروج
 الوكيل من الوكالة حكما فان رجع الى مالك المولى فان كان رجوعه بسبب هو فسخ للبيع من
 الأصل فقد عاد اليه قديم ملكه وكان الوكيل على وكالته لان رجوعه من الوكالة كان حكما
 لروال ملكه فلا يظهر بعد عود ذلك الملك اليه وان كان بسبب هو تملك فقد من وجه
 كارد بالسبب بعد القبض بغير قضاء قاض أو بالاقالة أو الميراث لم تعد الوكالة لان تملكها كان
 بذلك الملك والمائد ملك غير ذلك الملك قال ولو باشره أهل الحرب فادخلوه دارهم ثم رجع
 الى الموكل بملك جديد بأن اشتراه منهم لم تعد الوكالة ولو اخذه المشتري منهم بالثمن أو ممن
 وقع في سهمه من الغنائم بالقيمة فهو على وكالته لا به بالأخذ بهذا الطريق يعيده الى قديم
 ملكه وقد كانت الوكالة متمثلة بذلك الملك فاذا عادت الوكالة قال ولو وكله ان يقتل امته
 ثم اعتها المولى فارتدت وحلفت بدار الحرب فاسرت وملكها المولى لم يجر عتق الوكيل فيها
 لانه كان مأمورا بإزالة رق كان فيها وقد زال ذلك باعناق المولى وهذا الحادث رق متجدد
 السبب فلا يكون هو وكيلا بإزاله الا بتوكيل مستأنف قال ولو أمره أن يعتق عبده فقال
 الوكيل اعتقته أمس وجحد ذلك رب العبد لم يصدق الوكيل على ذلك لان الوكالة بالعتق
 تنهى بالعراغ منه فكيف يقبل اقراره وليس هو بوكيل في الحال بخلاف البيع والشراء فان
 الوكالة تبقى بعد المباشرة لتعلق حق العقد بالوكيل فوضيحه ان الوكيل بالعتق معبر عن الموكل
 واعا أمره بأن يعبر عنه انشاء العتق دون الافراد وكان هو في الافراد كأجنبي آخر سوى
 المأمور به فلا يصير به ممثلا للأمر ويقي المأمور على وكالته قال ولو وكله أن يعتق فقبل ذلك
 ثم أبى أن يعتقه لم يجبر عليه لان الوكيل معبر لمافيه والمعبر غير معبر على تسليم ما أعاره ولو
 قال له الوكيل أنت حران شئت فقال قد شئت لم يمتق لانه مأمور بالنجيز وقد أتى بالتطبيق
 بمشيئة أو بملك الآمر من العبد وكل واحد منهما غير مأمور به ولكه يبقى على وكالته فاذا
 اعتقه بعد ذلك كان صحيحا منه قال وان اعتقه بغير لسان العربية جاز لان المقصود ائصال
 العبد الى شرف الحرية وذلك يحصل بأي لسان كان وماي لفظ من العربية يكون كقول
 أنت عتق او معتق وحررتك وكما يحصل ذلك باللسان يحصل بالكلام أيضا حتى اذا كتب
 يعتقه جاز (الأثرى) انه يشترطه مكفرا فكذلك الوكيل يصير به ممثلا قال وان قال له اعتق

نفسك بما شئت فاعتق نفسه على درهم فهو جائز ان رضى المولى بذلك لان تفويضه في حق
البدل غير معتبر لانه محمول الجنس والقدر فلا يقدر العبد على تحصيل المقصود للمولى يبقى
قول العبد اعنت نفسي مدرهم فيوقف ذلك على رضا المولى به كما لو ابتداء العبد بهذا الكلام
وكذلك لو قال بيع نفسك من نفسك بما شئت فباع نفسه من نفسه جاز ذلك اذا رضى
المولى به والطلاق في هذين الوجهين قياس المتق ولا يقال انه فوض الامر في البدل الى
رأيه وهو لا يصلح نائباً عن المولى في قول البدل على نفسه فكيف يصلح نائباً في تعيين جنس
البدل ومقداره قال وان وكله ان يتق عبده على مال فاعتقه على درهم جاز في قياس قول
أبي حنيفة رحمه الله بقاء على أصله في اعتبار اطلاق اللفظ ما لم يعم دليل التقييد ولا يجوز
عندهما الا بمثل القيمة أو بمقصر يسير بقاء على أصلهما في ثبوت التقييد دليل العرف قال
وان وكله ان يتقه على شيء فاعتقه عليه من أصناف المال فهو جائز ما عند أبي حنيفة رحمه
الله فظاهر كما هو أصله في الركيل بالبيع وعندهما هناك يتقيد مطلق اللفظ بالبيع لا اعتبار
العرف ولا عرف هناك فان الاعتاق يغير التقود من الأموال متعارف كالاعتاق بالنفود
فلماذا جاز له ان يشتبه على أى صنف من المال يسميه وان اختلف المولى والركيل في جنس
مأمره به من البدل أدنى مقداره فالقول قول المولى لان الاذن يستفاد من جهته فلا يثبت
في حقه الا ما يقر به قال وان وكله ان يشتبه على حمل فاعتقه على خمر أو خنزير فالمتق جائز
وعلى العبد قيمة نفسه لانه امثل أمره بما صنع فان المتق بالخر لو باشره المالك كان عتقا
بإعوض لقيام شبهة المسالية في الخمر وعلى العبد قيمة نفسه لعدم التسمية فكذلك اذا باشره
الركيل ولو اعتقه على ميتة أو دم لم يجوز لان هذا المتق لو باشره المالك كان عتقا بغير عوض
اذ ليس في الميتة والدم شبهة المالية بتسميته لا بصير ممثلاً لاعدام الرضا بالمتق مجازاً والموكل
إنما أمره بعتق بدو فليس له أن يتق بغير عوض قال ولو اعتقه على حكم العبد أو على
حكم الركيل حاز المتق وعليه قيمته لان هذا المتق لو باشره الموكل كان عتقا بموضع فكذلك
اذا باشره الركيل غير ان ما يحكم به العبد أو الركيل محمول الجنس والقدر فلا تصح التسمية
وعند فساد التسمية يجب على العبد قيمة نفسه ولكن لا شرط أصل المال هذا اللفظ ينعدم
لرضا بالمتق مجازاً قال ولو قال اعتقه على هذا العبد فاعتقه عليه فاذا هو حر جاز المتق وعليه
قيمة نفسه لان فعل الركيل كفعل الموكل نفسه حين امثل أمره فيما صنع وقد سمي ما هو

مال وهو العبد فاذا ظهرت حرية تبين به فساد النسبة فليه قيمة نفسه واو اعنته على عبد واستحق جاز العتق وعليه قيمة نفسه في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو قول أبي يوسف رحمه الله وفي قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله قيمة العبد المستحق وهي مبرورة في كتاب البيوع ان في قوله الآخر يبيع العبد من نفسه بمال عند الاستحقاق ثم حكم بمبادلة المال بالمال وفي قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله في حكم مبادلة المال بمال ليس بمال عند الاستحقاق او رد باليب قال وان وكله أن يمتعه على جعل فاعتقه على شاة مذبوحة بعينها أو على دن خل بعينه فاذا الشاة ميتة وانخل خمر فالعتق جائز في الحر وعلى العبد قيمة نفسه والعتق باطل في الشاة لانه ليس في الميتة شبهة المالية فلا يصير بها العتق بموضع بخلاف الحر ففيها شبهة المالية فيكون العتق بموضع عند ذكر الحر فليس في تسمية الشاة ما يوجب اشتراط الدوز لان اسم الشاة يتناول الميتة كما يتناول المذبوحة بخلاف تسمية العبد فان اسم العبد لا يتناول الا ما هو مال فبذلك يثبت اشتراط الموضع ويصير الوكيل ممتثلاً أمره قال واذا وكل الكافر المسلم بعتق عبده على جعل فاعتقه على خمر أو حنزبر جار لان الوكيل بالعتق مال نائب محض لا يتعلق به شيء من الحقوق ولا يثبت له حق المطالبة بالبدل فيكون المتبر فيه دين من وقع له العتق وهو المولى كما في السكاح والخام والحر والحنزبر مال ممتوم في حق الكافر فلماذا صححت التسمية والكتابة في هذا قياس العتق بالجعل لان الوكيل بالكتابة سفير ومعبّر أيضاً قال واذا وكل العبد رجلاً ان يشتري له نفسه من مولاه ويسأله له العتق على مال ففعل ذلك الوكيل والمولى فالعتق جائز والمال على العبد وليس على الوكيل شيء هكذا ذكرها وذكر في موضع آخر من هذا الكتاب ان المال على الوكيل وهكذا أجاب في الجامع الا أن هنا في بعض النسخ قال ويسأله العتق وفي بعض النسخ قال يسأله له الحق فقال بعض مشايخنا رحمهم الله اما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فقوله يسأله العتق تفسير لأول كلامه وبأن أنه جعل رسولاً الى المولى والمطالبة بالبدل لا تنجز على الرسول في شيء من العقود فلما اذا وكله العبد فالجواب على ما قال في الجامع ان الوكيل هو المطالب بتسليم البدل وفي المسئلة روايتان وعيسى بن ابان رحمه الله قال في الصحيح ما ذكر هنا دون ما قاله في الجامع لان الوكيل من جانب العبد في العتق يحمل يكون سفيراً ومعبراً بمنزلة الوكيل من جانب المولى (الأنرى) انه لا يستغنى عن اضافة العتق الى الأمر

وانه ليس اليه من قبض الموقوف عليه شيء فلا يتوجه المطالبة بتسليم البديل كأوكيل من جانب
 المولى وجه رواية الجامع أن توكيله بشراء العبد لنفسه بمنزلة توكيله بشراء العبد لغيره فكما
 أنه هناك بصير المطلوب بتسليم البديل فكذلك هنا بخلاف التوكيل من جانب المولى ما الذي
 في جانب المولى اعتاق بمال يشترطه والذي في جانب العبد التزام المال فأوكيل في جانب
 المولى يكون وكيلاً بالاعتاق فكان مبرراً لا تتناق به حقوق العقد والتوكيل في جانب العبد
 وكيل بالتزام المال فيكون بمنزلة الوكيل في البيع والشراء فزاد على هذا من البيان فقد أملىناه
 في شرح الجامع قل ولو وكله (٢) وهذا بناء على أصليين أحدهما أن العتق يتجزأ عند أبي حنيفة
 رحمه الله وعندهما لا يتجزأ والثاني أن عند أبي حنيفة رحمه الله تسمية النصف غير تسمية الكل
 والتوكيل متى زاد على ما أمر به وأتى بغيره كان مخالفاً فاما الموكل أمره باعتاق النصف وهو
 له سمي الكل نصراً مخالفاً فلمذا لا يمتنع منه شيء وعلى قولهما العتق لا يحتمل التجزئ والتوكيل
 باعتاق النصف وانما يتاق الكل سواء ويكون هو ممثلاً أمر الموكل في اعتاق الكل فلهذا عتق
 كله قل ولو وكله أن يعتق العبد كله فاعتق نصفه عتق النصف في قول أبي حنيفة رحمه الله
 كما لو أعتق الموكل بنفسه نصفه وهذا لأن الوكيل أتى ببعض ما أمر به فلم يكن مخالفاً فيعتق
 نصفه وعلى العبد أن يسجد في نصف قيمته وعندهما يعتق كله ولا يسمى في شيء لأن العتق
 عندهما لا يتجزأ قل وإذا وكله أن يعتقه على جمل ولم يسم شيئاً فاعتقه على ألف جاز ذلك
 استحساناً وعليه ألف درهم إن كان مثله يعتق على مثل ذلك وفي القياس لا يصح اعتاقه لأن
 البديل المسمى مجزول جهالة متفاحشة فإن اسم الألف يتناول كل ممدود مالا كان أو غير ماله
 فلم يصح التسمية وإن لم تصح كان هذا بمنزلة عتق بغير جمل فيكون باطلاً من الوكيل ولكما
 استحساناً فلما الوكيل بمثل أمره فإن الموكل بنفسه لو أعتقه على هذا كان عتقاً بعوض وكان
 صحيحاً فكذلك الوكيل إذا فعله وهذا لأن مطلق التسمية محمول على المتعارف فيما بين الناس
 كما أن مطلق تسمية القدر معروف فكذلك مطلق تسمية الألف فإذا كان قيمة العبد الب
 درهم أو مثله الظاهر أن المراد بذلك الألف هو الألف درهم لأن المتاد هو الاعتاق بمثل
 القيمة أو أقل فنصار الثابت بالمادة كالثابت بالنص قال ولو وكله أن يكاتب عبده فكاتبه لم يكن
 للوكيل أن يقبض المكاتب لانه في العتق سفير وممير وهو لا يستثنى عن الاضافة الى
 الوكيل ولا يتوجه عليه المطالبة بتسليم العوض فلا يكون اليه من قبض البديل شيء وإن دفعها

إليه المكاتب لم يبرأ لأن وكالته قد انتهت بمباشرة العقد فكان هو في قبض البذل كاجنبي آخر فلهذا لا يستفيد المكاتب البراءة بالدفع إليه قال ولو وكاله أن يكتب عبده فكاتبه على شيء لا يتغلب الناس في مثله جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله بناء على أصله في اعتبار الإطلاق ما لم يبق الدليل المقيد كما لو وكاله بيعة ولم يجر عندهما لأن التقييد عندهما ثبت بدلالة العرف وإن كاتبه على غم أو صنف من الثياب أو الموزون أو من المكيل جاز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يشكل بناء على مذهبه في التوكيل بالبيع وعندهما الاختصاص بالعقد هناك بدليل العرف ولا يوجد ذلك هنا فلا عتاق بغير العقد من الأموال متعارف وكذلك الخلع والكتابة قال ولو وكاله أن يكتب عبيد له فكاتب أحدهما جاز لأنه أتى ببيع مأمربه ولا ضرر فيه على الموكل فيكون هذا بمنزلة الوكيل ببيع العبيد يبيع أحدهما فإنه يجوز على الأمر فكذلك هنا قال ولو وكاله أن يكتبها مكتابة واحدة ويجعل كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فكاتب أحدهما لم يجر لأنه ترك شرطاً فيه متفعة للدوكل وهو أن يصير كل واحد منهما مطالباً بجميع البذل ولأن العقد بهذه الصفة لا يصح إلا أن كاتبها ما فكان للموكل بالتصيص على هذا الوصف كالشارط عليه أن لا يفرق العقد فإذا فرق كان مخالفاً (ألا ترى) أنه لو قال بعه من فلان رهن فبإيه بغير رهن لم يجر وكذلك لو قال بعه من فلان بكفالة فبإيه من غير كفالة لم يجر بخلاف ما لو قال بعه بشهود فبإيه بغير شهود حيث يجوز لأن الرهن والكفالة إنما يشترطان في العقد ويصير مستحقاً بالشرط وحرف الباء لا وصل فأنما أمر أن يصل شرط الكفالة والرهن بالبيع فإذا لم يفعل كان مخالفاً لأمره فأنما الشهود فلا يتحقق اشتراطهم في البيع فلا يخرج هو بهذا اللفظ من أن يكون مأموراً بمطلق البيع قال ولو وكاله أن يكتب عبده ثم كاتبه المولى فمجز فليس للوكيل أن يكتبه لأن ما قصده الموكل بتصرف الوكيل قد حصل له بمباشرة فتكون مباشرته عزلاً للوكيل ثم بجز المكاتب لا تنسخ الكتابة من الأصل ولكن ترتفع في الحال لأن السبب مقصور على الحال وهو العجز عن تسليم البذل بعد توجه المطالبة به فلهذا لا تعود وكالة الوكيل قال ولو وكاله أن يكتبه أو يبيعه ثم قتل العبد رجلاً خطأ ثم فعل الوكيل ذلك وهو يعلم أو لم يعلم جاز ما صنعه الوكيل لأن استحقاق العبد بجنايته لا يمنع الموكل من التصرف فيه بالبيع والكتابة فلا يوجب عزل الوكيل أيضاً ابتداء التوكيل صحيح بعد جناية العبد فلا ينبغي أولى ثم على المولى قيمته ولا يصير مختاراً للدية وإن علم بذلك

لان التوكيل قبل الجناية وهو لا يصير مختارا بل منه سبق جناية العبد ولم يوجد به الجناية
 من المولى فعمل يصير به مختارا ولكنه صار مستهلكا للعبد فعليه قيمته كما لو دبره قبل جنيته
 وأشار في موضع من الرادات الى أن استمرار الوكالة بعد العلم بالجناية بمنزلة اثناء التوكيل
 لكونه متمكنا من الزل فيصير به مختارا للفداء وقد بينا هذا فيما أمليناه من شرح الزادات
 ولو قال بع عبدي هذا أو كاتبه أو أعنته على مال فأبى ذلك فدل الوكيل جارا لانه خيره بين
 التصرفات الثلاثة وان قال كاتب عبدي هذا أو هذا فله ان يكتب أيهما شاء لان المولى خيره
 بينهما بحرف أو فان كاتب كل واحد منهما على حدة جازت مكاتبه الاول لانه وكيل بكاتبه
 أحدهما فاذا كاتب الاول انتهت وكالته وليس له أن يكتب الآخر بعد ذلك وان كاتبهما معا
 فكاتبهما باطله اذا جعل النجوم واحدة لان هذا بمنزلة عقد واحد (الآ ترى) انه لا يقبل
 أحدهما دون الآخر وهو خير مأمور بمكاتبتهما جميعا فاذا تمفر تنفيذ العقد فيهما ولا وجه
 لتصحح واحد منهما لانهما في حكم هذا المتد كشخص واحد تعينت جهة البطالان في هذا
 العقد وان لم يجعل النجوم واحدة فالتخير الى المولى يختار أيهما شاء بحصته من ذلك وبحبس
 الآخر لان تصحيح العقد في أحدهما ممكن فان العقد متفرق فهو في كتابة أحدهما يمثل أمر
 المولى وفسخ العقد في أحدهما ويكون الخيار الى المولى لان الوكيل مبرر عنه فلا يكون اليه
 من خيار البيان شيء كالطلاق والعناق وهذا لان الكتابة في حكم الاسقاط دون التمليك لانه
 فك الجبر واسقاط حقه من ملك اليد حتى يصير للمكاتب كما ان في الاعناق اسقاط الحق عن
 أصل مملكه لان يكون تملك من العبد والجمالة انما تمنع الصحة في التمليكات لا في الاسقاطات
 ولما في النكاح لو وكله أن يزوج أي هاتين فزوجهما منه لم يصح نكاح واحدة منهما لان
 النكاح من عقود التمليكات فلا يمكن تصحيحه فيهما لانه مأمور بتزويج أحدهما ولا يمكن
 تصحيحه في أحدهما بينهما لانه ليست أحدهما بأولى من الاخرى ولا في أحدهما بغير غيرها
 لان النكاح لا يثبت في المحرول وعن أبي يوسف رحمه الله انه جعل النكاح كالكتابة فقال يجوز
 في أحدهما بغير غيرها والبيان الى الزوج وهو قوله الاول وقد رجع عنه فأما في البيع اذا باعها
 جميعا فلا يجوز البيع في واحد منهما لان البيع تمليك لا يثبت في المحرول ولا يمكن تصحيحه
 فيها لانه لم يكن مأمورا ببيعها قال ولو وكله ان يكتب عبده يوم الجمعة فقال الوكيل يوم
 السبت لانه كاتبه أمس بعد الوكالة علي كذا وكذب المولى فالقول قوله في القياس لانه أقر

بالمقد في حال لا يملك استثناءه فان غضى يوم الجمعة قد اشترت وكالته ولكن استحسن فجز
اقراره فكان مسلطا على مباشرة المقد في وقت معلوم وقد اخبر بما سلطه عليه وأدى الإمامة
على وجهها وهذا لان الوقت من المول كان في مباشرة المقد لا في الاقرار به فجعل في
حق الاقرار كان التوكيل كان مطلقا فاذا أقر به كان اقراره صحيحا وعلى هذا البيع والإجارة
والخلع والعتق على مال قل ولو وكله أن يكتبه فقال الوكيل وكلي أمس وكاتبته آخر الدار
بمد الوكالة وقال رب المبد اعا وكلتلك اليوم فلتول قول رب المبد لانه لو أنكر التوكيل
أصلا كان القول قوله فكذلك اذا أنكر التوكيل أمس واذا لم يثبت التوكيل في الوقت الذي
أضاف الوكيل مباشرة المقد اليه كان المقد باطلا ولو قل أي هذين الرجلين كاتبه فهو جائز
فأيهما كاتبه جار وهذا استحسن وقد تقدم بانه ان الوكالة مدية على التوسع والجهالة المستدركة
فيها نعم الجواز وكذلك لو قال وكلت أحد هذين الرجلين أن يكتبه فهذا والاول سواء
وأيهما كاتبه جاز قال ولو وكل رجلا أن يكتب عبده فأنى المبد أن يقبل ثم بدله في قبول
ذلك فكاتبه الوكيل جاز لان بابا المبد في الابتداء لا ينزل الوكيل فان المبد لا يملك عزل
الوكيل عن كتابته واذا بقيت الوكالة نفذت الكتابة بقبول المبد كما لو قبل في الابتداء
والله أعلم بالصواب

باب وكالة المضارب والشريك فيه

(قال رحمه الله) وتوكيل المضارب بالبيع والشراء والقبض والحصول وغير ذلك من
أسباب المضاربة جائز لان للمضارب إقامة الاعمال كلها بنفسه فيحتاج الى الاستعانة بغيره
في بعض الاعمال ولما دفع رب المال اليه المال مضاربة على علمه بذلك فقد صار أذنا له في
الاستعانة بالغير فيما يمجز عن مباشرته بنفسه قال ولو وكل المضارب رجلا أن يشتري له
عبدا بالمضاربة فاشترى له أخا رب المال فالشراء جائز على المضارب دون رب المال لان شراء
وكيل المضارب بمنزلة شراء المضارب بنفسه وهو لو اشترى أخا رب المال كان مشترقا لنفسه
لان رب المال انما أمره أن يشتري بمال المضاربة ما يمكنه ان يبيعه ليحصل الربح بتصرفه وهو
لا يحصل شراء أخى رب المال لانه لو جاز شراؤه على رب المال عتق عليه وهذا إجماعا مشترقا
لنفسه ويضمن مال المضاربة اذ هو في يمينه قال وان اشترى أخا المضارب فان لم يكن فيه فضل

فهو جائز على المضاربة لان شراء الوكيل كسراء المضارب بنفسه ولو اشترى أحاضره
 بمال المضاربة جاز على المضاربة ان لم يكن فيه فضل لانه شريك في الربح فاذا لم يحصل الربح
 لا يملك المضارب شيئاً منه فيتمكن من بيعه بعد الشراء وان كان فيه فضل كان الشراء على
 المضارب خاصة لانه لو جاز على المضاربة عتق عليه حصته من الربح فلا يملك بيعه فلهذا كان
 مباشره لنفسه قال واذا وكل المضارب وكيلاً في الخصومة في دين المضاربة فأمر الوكيل عند
 القاضي أن المضارب قد قبض ذلك الدين فهو جائز الا على قول زفر رحمه الله لان الوكيل
 بالخصومة مطلقاً يملك الأقرار ويكون أقراره كأقرار الموكل بنفسه ولو أقر المضارب بين
 يدى القاضي بقبض الدين الواجب بأدائه صح أقراره فكذلك أقرار وكيله وان قال المضارب
 لم أقبضه منه برئ الغريم ولا ضمان على المضارب لان أقراره الوكيل انما يصح باعتبار أنه
 وكيل بجواب الخصم وذلك فيما بين الوكيل والخصم وليس من ضرورة براءة الغريم وصول
 المال الى المضارب فلهذا لا يقبل أقرار الوكيل في إيجاب الضمان على المضارب لانه ما وكل
 بذلك قال وهذا بمنزلة قول الوكيل قد أخذته مدفعتك اليك وقال المضارب لم ندفعه الى
 وكذا أقرار الوكيل بالقبض صحيح في براءة الغريم غير مقبول في إيجاب الضمان على المضارب
 فكذلك هنا قال ولو وكل المضارب رجلاً يقبض مال المضاربة من رب المال أو يدفع شيء من
 المال الى رب المال كان جائزاً لانه وكله بما يملك مباشرته بنفسه فيصير الوكيل قائماً مقامه
 في مباشرته قال واذا أمر رب المال المضارب ان يتفق على أهله فوكل المضارب وكيلاً بالنفقة
 عليهم فهو جائز لانه مأمور بإسالة مقدار حاجتهم من المال الذي في يده اليوم فلا فرق بين
 ان يوصل ذلك بنفسه أو بنائبه وهذا لان من له النفقة له ان يعيده الى هذا المال ويأخذ
 منه مقدار حاجته اذا ظهر به ولان أمر رب المال بالدفع الى أهله بمنزلة أمره بالدفع اليه ولا
 فرق بين ان يدفع بنفسه أو بوكيله فان قال الوكيل أنفقت مائة درهم عليهم وقال المضارب
 أنفقت مائتي درهم في مدة يتفق مثلها على مثلهم وقال رب المال ما أنفقت عليهم شيئاً فالتقول
 قول المضارب وقد ذهب من المال مائة درهم كما لو ادعى انه أنفق بنفسه وهذا لان المال
 في يده وهو أمين فيما في يده من المال فلو ادعى الرجل على رب المال كان القول قوله
 فكذلك اذا ادعى الاتفاق على أهله بأمره ولا يضمن الوكيل شيئاً لانه كان أميناً فيما أمره
 به ولم يوجد منه سبب يوجب الضمان عليه فلهذا لا يصير ضماناً شيئاً وكذلك كل وكيل يدفع

إليه المال ويؤمر بالنفقة على شيء من الأشياء فهو جائر وهو مصدق في النفقة على ذلك بالمروف لأنه أمين أخير بأداء الأمانة بطريق محتمل قال وإن وكل المضارب وكلا يشق على رقيق من المضاربة ولم يدفع إليه مالا فقال الوكيل اغتت عليه كذا وكذا وكذبه المضارب فإن الوكيل لا يصدق لأنه يدعي لنفسه ديناً ذمة المضارب فإن المال لم يكن في يده ليكون أميناً فيما يخبر به من الاتفاق ولكنه يزعم أنه أنفق من مال نفسه ليكون ذلك ديناً في ذمة من أمره وهو غير مصدق في مثله إلا بينة وكذلك لو وكله في مال نفسه ينفق على رقيقه فهذا والاول سواء قال وإن وكل المضارب رجلاً يشترى له متاعاً بعينه من المضاربة ولم يدفع المال إليه فجاءه بالمال وأخذ المال وناقض المضاربة لا يمنع ابتداء التوكيل فلا يمنع بقاء التوكيل أيضاً بالطريق الاول وإذا بقيت الوكالة كان شراء وكيل المضارب كشراء المضارب بنفسه فاعسا بهذا العقد على المضارب خاصة لأن عقد المضاربة قد انفسخ باسترداد رب المال ماله قال ولو وكل المضارب عبداً من رقيق المضاربة ثم إن رب المال نهى المضارب عن البيع وتنقض المضاربة ثم باعه الوكيل وهو لا يعلم أو يعلم فيبعه جائز لأن المال بعد ما صار عروضاً يملك رب المال فيه نهى المضارب عن التصرف فكان وجود النهى كعدمه وكذلك لو مات رب المال ثم باعه الوكيل أو وكله المضارب بعد موته فباعه لأنه يملك مباشرة البيع بنفسه بعد موت رب المال فإنه شريك في الربح والربح إنما يظهر ببيع المشتري فكان تصرفه من وجهه بنفسه فلذلك لا يمنع بموت رب المال ولا يبيعه قال ولو وكله بشراء عبد بألف درهم من المضاربة ثم مات رب المال ثم اشترى العبد لزوم المضارب خاصة لأن عقد المضاربة انفسخ بموت رب المال حين كان المال مقدراً حتى لا يملك المضارب بعد ذلك التصرف فيه فيكون هذا بمنزلة استرداد رب المال ماله وقد بينا أن هناك الوكالة تبقى ولكن الوكيل يصير مشترياً للمضارب خاصة فكذلك هنا قال وإذا اشترى أحد المتفاوضين عبداً فوجد به عيباً فركل وكسلاً في رده أو كان شريكه هو الذي يخاصم فيه لم يكن بد من أن يحضر الذي اشترى حتى يعلف ماضى باليب وقد بينا فيما سبق أن القاضي لا يقضى بالرد إلا بعد هذه اليمين ولا يمكن استخلاف الوكيل ولا الشريك إذا كان يخاصم بنفسه لأن النيابة لا تجرى في اليمين وإن كان الذي اشترى حاضراً يخاصم فطلب البائع يمين شريكه ماضى باليب لم يكن له عليه يمين لأن الاستخلاف يفتى على توبه الخصومة ولا خصومة للبائع مع الشريك

لأنه لم يامله بشئ وكذا ان وكل أحدهما وكيلًا بالخصومة في عهده باعه وطس المشتري فيه بسبب ورده لم يكن على الوكيل فيه عيب لان الوكيل فيه نائب ولا نيابة في البيع وان أراد المشتري ان يخاصم الشريك الآخر ويعلمه على علمه لان كل واحد من الشريكين في المفاوضة قائم مقام صاحبه فيما يدعى عليه فانهما في الحكم كشخص واحد ولكن الاستعلاف على قبل الغير يكون على العلم ولا يكون على البتة قال واذا وكل أحد المتفاوضين وكيلًا بشئ هو بينهما ثم نقضاها وانقضا واشهدا انه لا شركة بينهما ثم اغضى الوكيل ما وكل به وهو يعلم أولا يعلم جاز ذلك عليهم لان توكيل أحدهما في حال بقاء تقدم المفاوضة كتوكيلهما فصار وكيلان جهمتهما جميعا فلا ينزل بنقضهما الشركة بينهما قال واذا وكل أحد شريكي الثمن وكيلًا ببيع شئ من شركتهما جاز عليه وعلى صاحبه استحسانا وكان يذني في القياس ان لا يجوز لان كل واحد من الشريكين وكيل من جهة صاحبه بالتصرف وليس للوكيل ان يوكل غيره اذا لم يأمره الموكل بذلك ولكنه استحسن فقال كل واحد من الشريكين في حق صاحبه بمنزلة وكيل فوض اليه الأمر على العموم لان مقصودهما تحصيل الربح وذلك لا يحصل بتصرف واحد فصار مأذونا من جهة صاحبه بالتوكيل فيما يجوز عن مباشرته بنفسه كما ينه في المضارب وهذا لان كل واحد منهما رضى بتصرف صاحبه فيما هو بصدد من التجارة والتوكيل من التجارة فلها نفذ من كل واحد منهما على صاحبه قال وان وكاله ببيع أو شراء أو اجارة أو تقاضي دين ثم أخرجه الشريك الآخر من الوكالة فكان له أن يخرج من الوكالة في جميع ذلك الا في تقاضي الدين خاصة لانه كما جعل توكيل أحدهما التصرف بمنزلة توكيلهما فكذلك عزل أحدهما عن التصرف بمنزلة عزلهما الا في تقاضي الدين فان سبب وجوب الدين هو الذي يختص بقبضه على وجه لا يملك شريكه منه عن ذلك فكذلك نهى وكيله توضيحه أن الشريك الآخر لما جعل في هذا الدين بالقبض منزلة سائر الاجانب فكذلك في عزل الوكيل يجعل بمنزلة سائر الاجانب فلها لا يصح منه النهي قل وان كان الموكل هو الذي ادانه لم يصح اخراج هذا الآخر الوكيل من التقاضي لما يتناوان كان الذي ادانه هو الشريك الآخر فتوكيل الشريك بقبضه لا يصح لانه لا يملك مباشرة القبض بنفسه فكذلك لا يوكل به غيره والله أعلم بالصواب

باب ما لا تجوز فيه الوكالة

(قال رحمه الله) وإذا وكل الرجل وكيلًا بطلب قصاص في نفس أو في فيء دون النفس لا يجوز ما وكله بأقامة البينة على ذلك جاز التوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله عند رضا الحنفي أو مرضه أو غيبته وعند محمد رحمه الله على كل حال وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز التوكيل بذلك وجه قوله أن الوكيل يقوم مقام الموكل في دعوى القصاص والقصاص لا يثبت ما يقوم مقام المير كما لا يثبت بالشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال وهذا لأن هذه عقوبة تندري بالشهادات وفيما يقوم مقام المير ضرب شبهة في المادة وهو إنما يوكل ليحتمل لو وكل لاتبائه وفي القصاص إنما يحتل لاسقاطه لا لاتبائه (ألا ترى) أن التوكيل باستيفاء القصاص لا يجوز ما أشار به يندري بالشبهات فكذلك باتبائه وقد ذكر في بعض المواضع قول محمد رحمه الله كقول أبي يوسف رحمه الله وجه قول أبي حنيفة رحمه الله أنه وكل بما يملك مباشرة بنفسه وإذا وقع الغلط أمكن التدارك والتلافي فصح التوكيل كما في الأموال بخلاف استيفاء القصاص فإنه إذا وقع فيه الغلط لا يمكن التدارك والتلافي فاما إثبات القصاص وكاينات سائر الحقوق من حيث أنه إذا وقع فيه الغلط أمكن التدارك والتلافي وعلى هذا الخلاف إذا وكل المطالب بالقصاص وكيلًا بالخصومة في دفع ما يطالب به وكلام أبي حنيفة رحمه الله في هذا الفصل طاهر لأن دفع القصاص جائز بمن يقوم مقام المير (ألا ترى) أن الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال في النقو صحيحة ولكن هذا الوكيل لو أقر في مجلس القضاء بوجوب القصاص على موكله لم يصح إقراره استحسانا وفي القياس يصح لأنه قام مقام الموكل بعد صحة التوكيل (ألا ترى) أن في سائر الحقوق حمل إقراره كإقرار الموكل وكذلك في القصاص وفي الاستحسان يقول إقرار الوكيل فتم مقام إقرار الموكل والقصاص لا يستوفي بحجة قائمة مقام غيرها توصيحه إنما حمل التوكيل على الجواب لأن جواب الحنفي من الخصومة ولكن هذا نوع من المجاز فاما في الحقيقة فالإقرار ضد الخصومة فيصير ذلك شبهة فيما يندري بالشبهات دون ما ثبتت مع الشبهات وكذلك في التوكيل بإثبات حد القذف أو دية من حمة القاذف فاما الوكيل بإثبات المال في السرقة فتد طلب بالامتناع لأن المقصود إثبات

المالك والمال يثبت مع الشبهات (ألا ترى) أن بالشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال
 ثبت فأما التوكيل بأبواب الحد فهو على الخلاف الذي بينا قال وإذا قتل العبد عند المستودع
 أو عند المستعير فليس لهما أن يستوفيا القصاص وإن وكلهما بذلك صاحبه لأن من الجائز أن
 صاحب العبد عني فلو استوفينا القصاص كان استيفاء مع تمكن الشبهة وذلك لا يجوز بدل
 عليه أن وجوب القصاص باعتبار الدم والمستودع والمستعير ليسا بمخصصين في الدم وإنما
 خصوصهما فيما يتناولوه الإبداء والإعارة وكذلك عبد من الضاربة أو عبيدات شريك
 شركة عتاق أو مفوضة قتل عمدا وأحدهما غائب فليس للحاضر أن يقتل قاتله وإن وكله
 الغائب بذلك لتحكم شبهة القتل من رب المال أو من الشريك الغائب قال وإذا كان للرجل
 عبيد في يده رجل فقال الرجل انطلق فاشتر عبيد من فلان لنفسك فذهب فاشترى
 ولم يكن رب العبد وكل البائع بالبيع فإن هذا البيع يجوز ويكون أمره للمشتري بالشراء
 وكالة البائع بالبيع وذكر بعد هذا أنه لا يجوز وتقبل إنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع
 فالمراد هنا أنه لما أنه أخبره بما قال له المالك فيصير ذو اليد ويلا علمه بوكالة المالك أياه ومراده
 بما ذكر بعد هذا أنه لم يخبره بذلك واكتفى قال له بع هذا العبد مني فلا يصير ذو اليد ويلا
 بالم يعلم بتوكيل المالك أياه وإن حملنا المسئلة على الرويتين فيما إذا لم يخبره فوجه الرواية التي
 قال لا يجوز البيع أن البائع لم يرض بالترام المدة حين لم يعلم بالوكالة (ألا ترى) أنه لو وكله
 بالبيع مقصودا لا بخبرته لا يصير ويلا مالم يعلم به فكذلك إذا كان التوكيل ضمنا لامر
 المشتري بشرائه ووجه هذه الرواية أن رضا المالك قد تم بهذا العقد والمشتري إنما أتم على
 الشراء باعتبار تمام الرضا من المالك فلو لم ينفذ البيع صار مفرورا من جهة المالك وبلغته
 الضرر فيه والضرر مدفوع في الشرع وما زاد على هذا البيان قد بيناه بما أبلغناه من شرح
 الزيادة قال وكذلك إذا قال قبض ديني من فلان كان جائزا وليس لأنني عليه الدين إن
 تمتع من دفعه وهذا ظاهر فانه وكل القابض بالقبض ها وقد علم القابض مكانه ولا
 مشعر يعلم المديون بعد أن ثبت مكانه وكذلك لو وكله بقبض الديمة والاربة وما أشبههما
 فلأرأيت لو قال للعبد انطلق إلى فلان حتى يكتبك فكتبه فلان أما كان يجوز أو قال
 انطلق إليه حتى يمتك فاعتمه أما كان يتق أو قل لأمراه انطلي إلي حتى يطلتك وطلتها
 فلان أما يقع الطلاق عليهما والفرق بين هذه القصول وبين البيع على الرواية الأخرى ظاهر

لان حقوق المقد لا تتعلق بالماتد في هذا الموضع بخلاف البيع قل ولو أمر رجلاً أن يطلق امرأته أو يعتق عبده ثم قل للمرأة والعبد قد نهيت فلانا عن ذلك فلم يعلم الوكيل بالشيء حتى طلق أو أعتق وقع وان علم بالشيء لم تقع وكذلك في الفصل الاول ان نهياهما بعد ذلك لا يعمل الشيء في حق فلان مالم يعلم به ولا فرق بين أن يثبت التوكيل بخطاب خاطب به الوكيل وبين أن يثبت ضمنًا بخطاب خاطب به المرأة والعبد فإنه بعد ما صار وكيلًا لا ينزل مالم يعلم بالذلل قال واذا قال الرجل لرجل اذهب بشئني هذا الى فلان حتى يبيعه أو اذهب الى فلان حتى يبيعك ثوبي الذي عنده فهو جائز في الوجهين وهو اذن منه لفلان في بيع ذلك الثوب ان أسلمه المخاطب بما قاله المالك جازيئه رواية واحدة وان لم يلمه فيه روايتان وكذلك لو قال اذهب بهذا الثوب الى القصار حتى يقصره أو الى الخياط حتى يخيطه قيصا فهذا اذن منه للقصار والخياط في ذلك العمل حتى لا يصير ضامنا بطله بعد ذلك والله أعلم بالصواب

باب وكالة العبد المأذون والمكاتب

(قل رحمه الله) وكل ما جاز لها ان يفعله جاز لها أن يوكلها به من ينسب له لان الحجر قد انفك عنهما فيما هو من عمل التجارة أو سبب اكتساب المال والتوكيل من هذه الجملة فيصح منهما وبعد صحة الوكالة فعل الوكيل كفعل الموكل بنفسه وكل ما يجوز للموكل أن يفعله جاز لو كيله أن يفعله قال وليس للعبد المأذون أن يتزوج ولا يكتب عبده لان هذا من عقود التجارة وانفك الحجر في حقه مقصور على التجارة فاذا أذن له المولى في ذلك فوكل به وكيلًا لم يجوز لانه نائب عن المولى في هذا المقدر بمنزلة الوكيل (ألا ترى) أنه يعمل بهية عنه مع بقاء الاذن له في التجارة والوكيل لا يملك أن يوكل غيره بمباشرة ما وكل به فاذا حجره مولاه أو عجز المكاتب عن كتابته انقطعت وكالة وكيله في البيع والشراء ونحوهما لانه عجز عن مباشرة التصرف في نفسه وصحة التوكيل كانت باعتبارها ولو وكله ابتداء بعد الحجر لم يجوز فكذلك اذا طرأ الحجر على الوكالة لان المقصود بنفس التوكيل لا يحصل والطارئ قبل حصول المقصود بالسبب كالقترن بأصل السبب فاما اذا كان التوكيل بقضاء الدين أو التقاضي لم يبطل ذلك التوكيل بالعجز ولا بالحجر على المأذون لانه في كل شيء ولاه العبد

لا يستقط المطالبة عنه بالحجر عليه بل يبقى هو مطالباً بإيفائه وله ولاية المطالبة باستيفاء ما وجب له لأن وجوبه كان بمقتده فإذا بقي حقه بقي وكيله على الوكالة فيه قال ولو وكله ابتداء بعد الحجر صح أيضاً فإن باعته بأذن الغرماء أو مات بطلت وكالة الوكيل في جميع ذلك لأنه حين خرج عن ملكه لم يبق له حق المطالبة بالاستيفاء ولا يبقى هو مطالباً بإيفاء شيء في حالة الرق فتبطل وكالة الوكيل حكماً بخروج الموكل من أن يكون مالكا لذلك التصرف قال وليس لمولى العبد أن يتقاضى دينه كان عليه دين أو لم يكن لأنه إن كان عليه دين فكسبه حق غرمائه والمولى منه كسائر الأجانب ما لم يفرغ من الدين وإن لم يكن عليه دين فوجوب المال بمقتد العبد ولا يكون هو في هذا دون الوكيل وما وجب من الثمن بمقتد الوكيل لا يملك الموكل المطالبة به فمأولى وكذلك ليس للمولى أن يوكل بذلك وكذا لأنه لا يملك المباشرة بنفسه ولا يوكل به غيره أيضاً فإن اقتضى هو شيئاً أو وكيله جاز أن لم يكن على العبد دين لأنه خالص حق المولى لو قبضه العبد سلمه إلى المولى فإذا قبضه المولى أو من وكله جاز كما في الموكل إذا قبض الثمن بتسليم المشتري إليه وإذا كان على العبد دين لم يجوز لأن حق الغرماء متناق بكسبه فالمولى كاجنبي آخر (ألا ترى) أنه لو قبض شيئاً من أعيان كسبه كان ضامناً بمنزلة أجنبي آخر فلهذا لا يبرأ التريم بالدفع إليه والوديعة والبضاعة في هذا قياس الدين قال ولو أذن له المولى في التزويج فوكل العبد وكذا بذلك فرجع المولى عن الأذن في التزويج فإن علم به الوكيل خرج عن الوكالة وإذا لم يعلم به فهو على وكالته لأن العبد في هذا التوكيل نائب عن المولى حتى لا يملك التوكيل إلا بأذن المولى فهذا الوكيل بمنزلة الوكيل من جهة المولى ثم نهى العبد عن أن يتزوج عزل لو كيله لأنه يظهر بهذا أنه غير راض بسبب العبد بالسكاح وتمان المهر والنفقة بما ليته وفي هذا لا يفترق الحال بين عقد العبد وعقد الوكيل ففرقنا أنه بمنزلة المنزل للوكيل فصداً فإن علم به صار معزولاً وإن لم يعلم به لا يصير معزولاً قال ولو وكل العبد بتقاضى دينه وكذا ثم باعه المولى بأذن الغرماء أو مات العبد خرج وكيله من الوكالة سواء علم به أو لم يعلم كان على العبد دين أو لم يكن لأن العزل هنا ثبت حكماً بخروج موكله من أن يكون مالكا لذلك التصرف وفي مثله لا يشترط علم الوكيل ولو لم يكن على العبد دين فالمولى يتقاضاه لأن الحق مختص له وإن كان عليه دين نصب القاضي وكذا بتقاضى الدين ليقضى به حق الغرماء لأن الحق للغرماء ولكنهم عاجزون عن التقاضى

بأنفسهم فينصب المتأخي عنهم وكلا بمنزلة التركة اذا كان على الميت دين وله دين على انسان
 فاما اذا أعتق المولى العبد فلو كفل على وكلته لان حق العبد في المطالبة والقبض لا يبطل بعتقه
 بل يتقوى وكذلك لو كاتبه باذن الترماء لان حق القبض اليه بمد الكتابة كما كان قبلها واذا
 قل الوكيل قبضته قبل الحجز أو قبل موته لا يصدق لانه أخير بما يملك استثنائه وقد صار
 الحق للمولى بمد الحجز اذا تحقق ذلك يبيعه فهو بهذه الدعوى يريد ابطال حق المولى فلم
 يكن مصدقا في ذلك قال ولو أن عبدا تاجر له دين على رجل وله به كفيل فوكل رجلا
 بتقاضى دينه ليتقاضى دينه على فلان كان له أن يتقاضاه من الكفيل أيضا لانه أقامه مقام نفسه
 في المطالبة بذلك الدين وله أن يطالب الكفيل والاصل جميعا وكذلك لمن قام مقامه وهذا
 الاصل معروف في كتاب الكفالة أن اصل الدين في ذمة الاصيل وانما يطالب الكفيل بما على
 الاصيل والوكيل صار مالكا المطالبة بالدين على الاصيل سواء طالب الكفيل أو الاصيل
 فانما طالب بذلك الدين قال ولو ادعى دارا في يدي رجل فوكل رجلا بالخصومة فيها وقبضها
 فباعها ذواليد وقبضها المشتري كان للوكيل أن يخاضم المشتري لان وكلته بالخصومة
 كانت مقيدة بالدار لا بالبائع ففي يد من وجدت الدار يكون له أن يخاضمه لانه انما يخاضم في
 العين التي وكله بالخصومة فيها قال ولو وكله بخصومة فلان في هذه الدار لم يكن له أن يخاضم
 المشتري لانه قيد الوكالة بخصومة البائع وهذا تقييد مفيد فتد يقاوم الانسان اناسا في
 الخصومة ولا يقاوم غيره وهو نظير ما لو وكله بأن يبيع عبده هذا كان له أن يبيعه ممن يينا
 وان قال له به من فلان لم يكن له أن يبيعه من غيره وهذا بخلاف ما اذا وكل ذواليد
 وكلا بالخصومة معروفا بين الناس فلما وكله بالخصومة مع ذى اليد مع علمه ان ذاليد قد
 يوكل غيره بالخصومة فيه كان هذا رضا منه بالخصومة مع وكيله وهذا لان القضاء اذا توجه
 على الوكيل يكون على الموكل خاصة والوكيل نائب عنه فلم يملك ان يخاضم وكيله وهذا
 لا يوجد في حق المشتري لانه بالشراء يصير مالكا فانما يخاضم عن نفسه ولا يكون نائبا عن
 البائع فلم يفرقا بينهما قال ولو وكله أن يخاضم فلانا في هذه الدار فاذا الدار في يدي غير
 فلان لم يكن له أن يخاضم غير فلان ولا فلانا لان الدار ليست في يديه والخصومة في دعوى
 الملك المطلق انما تكون مع ذى اليد والوكالة كانت مقيدة بالخصومة مع فلان فلا يملك ان
 يخاضم في هذه الوكالة غير فلان وان لم يضم له أحدا كان له أن يخاضم من وجد الدار في يده

لان الوكالة هنا مقيدة بالخصوصة في المين فاذا خاصم فيه ذا اليد فاما يخاصم في تلك المين
 فلها سمت خصومته قال ولو كانت الدار في يدى العبد فوكل وكيل بالخصوصة فيها لكان
 المدعى مادعاها آخر لم يكن الوكيل وكلا في خصوصة هذا الثاني وهو وكيل في خصوصة
 الأول وخصوصة وكيله لانه قيد الوكالة بالخصوصة مع فلان فلها يملك ذلك قال واذا وكل
 العبد التاجر وكيله يبيع أو شراء أو رهن وغير ذلك فأخرج المولى الوكيل من الوكالة فليس
 ذلك بشئ وهو على وكاله ان كان على العبد دين أو لم يكن لانه حجر خاص في اذن عام
 وذلك باطل (ألا ترى) ان المولى بنفسه لو نهى العبد عن ذلك التصرف ولم يحجر عليه
 لا يملك نفيه فكذلك اذا منع وكيله منه أو هذا بمنزلة النهي عن التوكيل وكما لا يملك نفيه
 عن تصرف آخر مع بقاء اذنه فكذلك لا يملك نفيه عن التوكيل لان ذلك من
 صميم التجار لا يملك اخراج وكيله قل ولو ان العبد وكل مولا بشئ من ذلك كان جائزا كما
 لو وكل غير المولى به وليس للمولى بمطابق التوكيل ان يوكل به غيره ولكن لو وكل به غيره
 فباشره الوكيل فان لم يكن على العبد دين جازلا بالتوكيل السابق من العبد ولكن ما تصرف
 فيه خالص ملك المولى لان المولى لو باشره بنفسه صح وان لم يسبق التوكيل من العبد
 فكذلك اذا وكل به غيره وان كان عليه دين لم يجوز لانه لا يملك مباشرة هذا التصرف بنفسه
 اذا لم يسبق التوكيل من العبد فان كسبه حق غرمائه والوكيل لا يملك ان يوكل غيره قال
 وإذا وكل العبد وكلا بخصوصة في شئ له ثم حجره مولا بطلت وكالة الوكيل لما بينا فان أذن
 له في التجارة لم يكن الوكيل وكلا في ذلك وكذلك البيع والشراء وما أشبههما لان هذا اذن
 حادث غير الأول ووكاله كانت بحكم الاذن الأول فان لم يمد ذلك لم يمد هذا (ألا ترى) انه
 لو كان تصرف بنفسه قبل الاذن لا ينفذ بالاذن الحادث فكذلك اذا كان الوكيل في الأول
 لا يملك التصرف به في الاذن الثاني قال ولو كان العبد التاجر بين رجلين وكل وكيل بشئ
 من ذلك ثم حجره عليه أحدهما وعلم به الوكيل كان على وكاله ويجوز ما صنع في حصة الذي لم
 يحجر عليه لانها لو حجرا عليه لم يجوز تصرف الوكيل في حقهما بعد ذلك فكذلك اذا حجرا
 عليه أحدهما جملا في حقه كأنهما حجرا عليه وفي حق الآخر كأنه لم يحجر عليه واحد منهما
 ولان في الابتداء لو كان اذن له أحدهما جاز توكيله بالتصرف في حصة الذي اذن له فكذلك
 بين الوكيل باعتبار بقاء مأذونه في نفسه فاما في تقاضى الدين فيجوز قبضه في نصيبهما جميعا

لانهما لو حبرا عليه لم يؤثر الحجر في منع الوكيل من قبض الدين بالقاضي وكذلك اذا حبر
 عليه أحدهما قال واذا وكل العبد ووليه بيع شيء أو شرائه ثم حبرا عليه ثم ادنا له في التجارة
 وعليه دين ثم باعا ما كان وكلاهما يبيعه لم يحر ذلك إلا بوكالة مستقلة لان المولى في هذه
 الوكالة كثيرهما من الأجناب فان كسب العبد اذا كان مشغولا بالدين لا يملك المولى التصرف
 فيه إلا بتوكيل وقد يبا أن الوكالة في الاذن الأولى لا تكون سببا لفوذ تصرفه في الاذن
 الثاني في حق الأجناب فكذلك في حق المولى قال وليس للعبد ان يوكّل وكلا بخصوصية
 أحد يدعى رقبته أو يدعى جراحة جرحها اياه العبد أو جرح هو العبد ولا بالصانع في ذلك
 لانه ليس بخصم في هذه الاشياء بنفسه بل الخضم فيها ولاء وانما يملك التوكيل بالخصومة
 فيما يملك مباشرة الخصومة فيه بنفسه فلما فيما لا يملكه بنفسه فلا يملك اياه الوكيل فيه مناب
 نفسه وله أن يوكّل بذلك في خصومة آخر جنى على عبده من كسبه أو جنى عبده عليه
 أو يدعى رقبته لانه في كسبه خصم يملك مباشرة الخصومة بنفسه فيملك ان يوكّل غيره به
 قال واذا أذن المولى ان لا يبيع في التجارة فوكّل وكلا يشرأ أو غيره فباع أحدهما من آخر
 فأذن له المشتري في التجارة فانه يدعى في القياس ان تكون للوكالة جائزة في الصف الذي
 لم يبيع لان الحجر قد ثبت منه في نصيب من باع نصيبه وانما صار مأدوما باذن حاد يمد
 ذلك وان ثبت الحجر في الكل بطات الوكالة ثم لا يسود بمد ذلك بسبب الاذن الحاد
 فكذلك اذا ثبت الحجر في النصف اعتبارا للبعض بالكل ولكن في الاستعسان الوكالة
 جائزة في جميع ذلك لان بيع النصف لم يصير العبد محجورا عليه (ألا ترى) أن ابتداء
 التوكيل يصح منه بمد بيع البعض فلان بقي أولى وهذا لان الحق بهذا الشراء انما خلاص
 لمن هو راض يتصرف العبد أو خلاص الحق لمن هو وكيل وخلاص الحق له لا يجوز أن
 يكون مبطلا لحقه فلها بقي الوكيل على وكالته في الكل قل واذا كانت الامنة وجرة
 عليها دين فأذن لها مولاها بالتزوج فهو جائز لان المرئى لو زوجها بميراث العرء جاز
 فان فيه منفعة للعرء لانها تتحكم من قضاء ديونها من مهرها والروح يدينها على الاكتساب
 لتفضي به ديونها فكذلك اذا زوجت نفسها باذن المولى ولو وكلت وكلا بذلك فان زوجها
 وكلا وهي حاضرة جاز وان زوجها وهي غائبة لم يحز الا أن يخبره بمد ذلك لانها بمنزلة
 الوكيل للمولى والوكيل ليس له أن يوكّل غيره بما وكل به ليعقد الا بحضوره فاذا كانت

حاضرة كانت مباشرة وكيلها كباشرتها وان كانت غائبة لم يتم عقد الوكيل الا برأيهما وانما يحصل رأيهما بالاجازة قال واذا وكل البعد المحجور عليه وكيله بشراء شيء ثم أعتق أو كوتب أو أذن له المولى في التجارة فاشتري ذلك في القياس لا يصير مشتريا للبعد لان سبق ثبوت حق التصرف للبعد فكان باطلا بمنزلة سائر تصرفاته والعتق والكتابة والاذن بعد ذلك مقصور على الحال ولا يستند الى وقت التوكيل باطلا فكان الوكيل مشتريا لنفسه ولكن في الاستحسان تجوز هذه التصرفات على البعد لان التوكيل غير مقصور لعينه لما نفذ من التصرفات ووقت التصرف الأمر أهل أن يباشره بنفسه فيجوز مباشرة وكيله له إما لانه لا ضرر على المولى في مباشرة تصحيح الوكالة أو لان الاستدانة بعد العتق والكتابة والاذن بمنزلة إنشاء التوكيل وفرق بين هذا وبين الصبي بوكيل بالبيع أو بالشراء ثم يدرك أو يأذن له أو يوثقه فيمضيه الوكيل عليه فانه لا يجوز الا أن يحجزه الصبي فيما يحتمل التوقيت لان وكيله قبل الاذن غير متبر في حق نفسه فانه محجور عن التصرف لحق نفسه والاذن والادراك لا يستند حكمه الى وقت التوكيل فاما توكيل البعد في نفسه فصحيح لكونه أهلا لذلك والمحجور عليه عن التصرف لحق المولى فاذا سقط حق المولى بالكتابة والعتق والاذن نفذ تصرف الوكيل عليه توضيحه ان امتناع توكيل الصبي كان لمعنى لا يزول ذلك المعنى بالاذن ولا بالادراك لان التوكيل نفع له في الحالين فاذا كان قبل الاذن والادراك لم يحجز تصرفه له بحكم الوكالة فكذلك بعده وأما امتناع نفوذ تصرف وكيل البعد في حق العتق والكتابة والاذن كان لمعنى يزول ذلك بهذه الاسباب وذلك المعنى هو أن حكم تصرف الوكيل يلاقى حق المولى وذلك يزول بهذه الاسباب فيجوز استدانة الوكالة كأنشاءها بعد هذه الاسباب قال ولو وكل البعد وكلا أن يكاتب مولاه عليه في عمل لم يكن على الوكيل من المال شيء وان ضمنه ولو وكله أن يشتري له نفسه من مولاة فاشتراه وبينه لمولاه عتق والمال على الوكيل وهذا مرافق لرواية الجامع وقد ذكر هذا الفصل فيما سبق وأجاب بخلاف هذا وقد بينا وجه الرايتين ثم على ما ذكر هنا وفي الجامع الفرق بين الكتابة والعتق أن يقول مولا يوجب للبعد مالا بعدد الكتابة وأما يوجب له ملك اليد والمكاسب فلم يكن هذا التصرف في حق وكيل البعد بمنزلة مبادلة مال بمال فلهذا لا يجب على الوكيل شيء من ذلك المال فاما في العتق فلان المولى يزول عن ملكه ما هو مال بأزاء مال يستوجه على البعد فكان هذا في حق وكيل البعد

بمنزلة مبادلة مال بمال ثم في باب الكتابة وان ضمن الوكيل البذل لا يكون مطالباً به
بمباشرة العقد لانتوجه عليه المطالبة ببذل الكتابة فلو لم يلزمه انما يلزمه بحكم الكفالة ببذل الك
وهو لا يصح كما لو كفّل به غيره وفي المتق بمال اذا أداه وكيل العبد غرضه نائبه اذا كان ا
في يده قبل المتق لان ذلك المالك المولى فلا يسقط به ما وجب له على الوكيل بالمقدول
يطالب الوكيل ليؤديه من مال نفسه ثم رجع به على العبد لانه التزمه بأمره فحصل مقص
له وان كان الوكيل وكيل المولى لم يكن له أن يتبض المال من العبد وقد بينا الفرق
وكيل المولى ووكيل العبد أن الذي من جانب المولى اعتاق والمتق هو المولى دون الو
حتى كان الولاء له فلا يكون الوكيل في حكم المستحق للبذل فأما في جانب العبد فهو اذ
المال ويمكن أن يحمل الوكيل ملتزماً للمال قال واذا وكل العبد وكلاً في خصومة أو بيع أو
ثم أبق العبد خرج الوكيل من الوكالة لان الاباق من المأذون حجب عليه وبالحج
العبد من أن يكون مالكاما وكل الوكيل به فيكون ذلك موجبا عزل الوكيل كما لو
عليه المولى وان كان الوكيل عبداً فابق فهو على الوكالة غير انه لا يلزمه عهدة في شيء
صيرورته محجوراً عليه لا تنبي صحة التوكيل في الابتداء وانما تنقي لزوم الهدية فكذلك
صار محجوراً عليه بعد التوكيل وعزل المطالب يبطل وكالة وكيله في المقود والخصومات
في تقاضي الدين الذي ولّاه المكاتب أو قضائه لان عجزه يوجب الحجب عليه عن أس
التصرفات فيخرج وكيله من الوكالة ولا يوجب الحجب عليه عن قضاء الدين واقتضائه فكذلك
لا يوجب عزل وكيله عن ذلك فان كتب بعد ذلك لم تعد الوكالة التي بطلت لان
كانت باعتبار ملك المولى التصرف عند التوكيل وقد زال ذلك بعد العجز ولم يعد باله
الثانية وقد بينا نظيره في الاذن بالتجارة فكذلك في الكتابة وهذا بخلاف المحجور عليه
وكيلاً ثم يكاتب أو يأذن له على طريقة الاستعسان لان صحة التوكيل هناك لم تكن باء
ملك التصرف الذي هو نائب للأمر وقت الوكالة وانما ذلك باعتبار ما يحدث له عند التصر
باعتبار الكتابة أو الاذن وقد وجد ذلك وهذا نظير رجل تحت أربعم نسوة فوكل رجلاً
يزوجه امرأة فزوجه بعد ما فارق احداً من جاز ذلك ولو كان تزوج أربعا بعد الوكال
فارق احداً من لم يكن للوكيل ان يزوجه بحكم تلك الوكالة والفرق ما ذكرنا قال وتو
المكاتب وكيلاً بالخصومة في جناية خطأ أو عمداً لا نصاص فيما يدعي قبله أو قبل عبده

لأنه هو المحرم في ذلك كله وإن موجب جنائته في كسبه فيلزمه الأقل من قيمته ومن أدرش
الجناية فلهذا صح توكيله به بخلاف المأذون فإنه ليس بمخضم في جنائته نفسه لأن موجبها على
مولاده لا في كسبه فلا يصح توكيله بالخصومة في الخصومة وتوكيل المكتاب بمخاصمة المولى
في الكتابة أو غيرها جائزة لأنه مالك للخصومة بنفسه معه فيجوز توكيله به كما في الخصومة
مع غيره قال عبد بين رجلين كاتبه أحدهما في نصيبه بغير إذن شريكه فوكل المكتاب ببيع أو
شراء أو خصومة فهو جائز في نصيب الذي كاتبه لأن كتابته في نفسه صحيحة ما لم يفسخ
شريكه ذلك ولو كان مكان الكتابة إذا ما منه للعبد في نصيبه جاز توكيله باعتبار ذلك في نصيب
الأذن فلان يجوز بعد الكتابة كان ذلك بطريق الأولى فإن كاتبه الآخر بعد ذلك جاز فعل
الوكيل في نصيبهما استحساناً أما في نصيب المكتاب الأول فلا اشكال فيه وأما في نصيب
المكتاب الثاني فلأنه لو كان محجوراً عليه حين وكل ثم كاتبه مولاه جاز تصرف المولى استحساناً
فكذلك هنا لأن أكثر ما في الباب أن يكون نصيبه كعبد على حدة ولو كان مكتاباً لهما فوكل
وكيلاً بشيء من ذلك ثم عجز عن نصيب أحدهما ففعل ذلك الوكيل فملا جاز في نصيبهما جميعاً
وكان ينبغي أن لا يجوز في نصيب الذي عجز بمنزلة ماله عجز في نصيبهما ولكنه قال بمساعدة
كل واحد منهما صاحبه على الكتابة تكون إذا ما منه له في كتابة نصيبه ولهذا لا يملك فسخه
في نصيب شريكه بعد ذلك فلما عجز عن نصيب أحدهما بقيت الكتابة في نصيب الآخر بأذن
الشريك فهو بمنزلة عبد بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه بأذن صاحبه ثم وكل العبد بشيء من
أنواع التجارات فيكون ذلك صحيحاً من الوكيل في جميع ذلك كما يصح في المكتاب نفسه فإن
قبل هذا لا يشبه ذلك لأن هناك أذنه لشريكه من الوكيل في أن يكتب نصيبه يتضمن الأذن
للعبد في التجارة في نصيب نفسه وهنا بعد العجز لا يبقى نصيبه مأذوناً فينبغي أن لا ينفذ
تصرف الوكيل ولا تصرف العبد في نصيبه فلنا ليس كذلك بل من ضرورة بقاء الكتابة
لازمة في نصيب الشريك كون نصيبه مأذوناً وليس من ضرورة فسخ الكتابة في نصيبه
المعز عليه عن التصرفات لاحتالة فيبقى نصيبه مأذوناً كما كان في الابتداء لو أذن له أن يكتب
نصيبه قال وإذا وكل المكتاب وكيلاً بقبض هبة له قبضها الوكيل بعد عجز المكتاب أو بعد
عقته جاز لأن عجز الموكل لا يمنع صحة التوكيل بقبض الهبة كما لا يمنع صحة مباشرته بنفسه
فكذلك لا يمنع بقاء الوكالة فإن قبضها بعد موته لم يجوز لأن موته يخرجها من أن يكون أهلاً

للقبض بجميع الهبة ويكون مبطالا لعقد الهبة فيوجب اخراج الوكيل من الوكالة أيضا قال ولو
 كان المسكاتب بين رجلين فوكلاه أحدهما بقبض دين له على آخر أو على غيره أو ببيع أو شراء
 من الآخر أو من غيره فهو جائز لانه ما في عقد الكتابة فكل واحد من المولين ينزل منزلة
 أجنبي آخر وكذلك ان وكلاه أحدهما ببيع عبد من الآخر أو من غيره أو بالخصومة مع الآخر
 أو غيره فهو جائز لانه معنى الذي قلنا وكذلك لو كانت الخصومة بينه وبين مولاه جميعا فوكل
 ابن أحدهما بذلك أو عبده أو مكاتبه أو وكلاه بالبيع أو الشراء فهو جائز كما يجوز مع سائر
 الأجناب لانه ملك الخصومة معه بنفسه فيجوز ان يستعين في ذلك بابن الخصم أو بعبده أو
 مكاتبه ليكون ثابتا عنه في هذه الخصومة قال ولو وكل هذا المكاتب وكيلا بدفع لصيب
 أحدهما اليه وغاب لم يكن للآخر ان يأخذ من الوكيل شيئا لانه في نصيبه ليس بوكيل من
 جهته في الدفع فلا يكون له أن يطالبه بشيء كما لا يطالبه به قبل التوكيل وكذلك لو كان وكل
 وكيلا بقضاء دين عليه ودفع المال اليه فأراد مولاه أو غيرها ان يقبضوا ذلك من الوكيل لم
 يكن لهم ذلك لان التوكيل كان مقيدا بالدفع الى صاحب ذلك الدين ففي المولين أو غيرهم آخر
 يكون الحال بعد التوكيل كالحال قبله (ألا ترى) ان مطالب المسكاتب بنفسه لو قضى دين هذا
 الرجل لم يكن للمولين على ما قبضه سبيل فكذلك اذا دفعه الى رجل ليقضي به دينه قال واذا
 أمر المسكاتب رجلا أن يشتري له عبد فلان من فلان فاشتراه الوكيل من فلان أو من وكيله
 أو من رجل اشتراه منه فهو جائز لان مقصوده سلامة العبد له وقد قيد الوكالة بذلك العبد
 وهو مشتر لذلك العبد بمن اشتراه فصل مقصوده فنفذ تصرفه عليه قال ولو أمر رجلا ان
 يبيع عبدا له من فلان فباعه من غيره وليس بوكيله لم يجوز لانه قيد الوكالة بالبيع من فلان
 وله في ذلك غرض لا يحصل ذلك النرض بالبيع من غيره اما لان الناس يتفاوتون في الملاة
 والمماطلة في قضاء الدين أو لانه أراد أن يؤثر على نفسه بذلك العبد لعله انه يتمكن من
 الاسترداد منه بالاقالة أو الشراء المبتدئ الذي أراد ذلك ولا يتمكن منه اذا باعه من غيره ولم
 بين أنه اذا باع من وكيل فلان يجوز أم لا وعلى قضية الطريقة الأولى لا يجوز لان المطالبة
 بالتمن تكون على الوكيل دون الموكل وعلى الطريقة الثانية يجوز لان الملك في العبد اعم يحصل
 بشراء الوكيل للموكل وهذا هو الأصح قال واذا وكل المسكاتب وكيلا بتقاضي دين له على
 رجل ثم عجز المسكاتب ورد في الرق فقال قد قبضت ما عليك غيرها فهو مصدق في ذلك أيضا

لأنه في الدين الواجب بعمده بمنزلة الحر فكما أن إقرار الحر ببيان مقدار الدين صحيح فكذلك إقرار الكاتب به بعد عجزه عن أداء الكتابة أو قبله وإقرار وكيله انما يصح بما فوضه الموكل اليه وهو القبض والله أعلم بالصواب

باب الوكالة في النكاح

(قال رحمه الله) رجل وكل رجلا بأن يزوجه امرأة بعينها فزوجها إياه بأكثر من مهر مثلها جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله ساء على أصله أن المطلق يجري على إطلاقه حتى يقوم دليل التقييد وعندهما لا يلزمه السكاح إذا زاد أكثر مما يتقايان الداس فيه لأن التقييد عدلها بثبت بدليل العرف وفرق أبو حنيفة رحمه الله بين هذا وبين أوكيل بالشراء فإن هناك إذا زاد يصير مشتريا لنفسه لأنه لم يضاف أصل العقد إلى الموكل وإنما أضافه إلى نفسه فتمكن التهمة في تصرفه من حيث أنه قصد الشراء لنفسه ولما علم بفلاء الثمن حوله إلى الأمر وفي النكاح يضيف العقد إلى الموكل فلا يتمكن فيه التهمة ولو أضاف العقد إلى نفسه بأن تزوجها كانت امرأته دون الموكل بخلاف الشراء فإن هناك يجوز أن يثبت حكم العقد لغير من يضاف إليه العقد ولا يجوز مثله في السكاح بل يثبت الملك لمن يضاف إليه العقد (ألا ترى) أن ملك العبد يثبت للمولى بسبب مضاف إلى عبده ولا يثبت ملك النكاح بمثله قال ولو وكله أن يزوجه امرأة ولم يسمها فزوجها إياه وليست بكفولة فلي قول أبي حنيفة رحمه الله هو جائز لا مطلق التوكيل وعندهما في القياس يجوز أيضا لأن التقييد بدليل العرف والعرف مشترك هنا قد يتزوج الرجل من ليست بكفولة لأن الكفاءة غير مطلوبة من جانب النساء فإن أسب الأولاد إلى الأب فيبقى مطلق التوكيل عند تمارض دليل العرف ولكنهما استحسننا فقالا لا يجوز لأن المرء مندوب شرعا أن يتزوج من يكافئه دون من لا يكافئه قال صلى الله عليه وسلم تخيروا لنطفكم إلا كفاءا والغالب أن مراده بهذا التوكيل نكاح من يكافئه لأنه غير حاجز بنفسه عن الزوج إذا كان يرضى بمن لا يكافئه قال أرايت لو كان الموكل من لربش فزوجه الوكيل أمة أو نصرانية أو حبشية أو كتابية أن يجيزه عليه أم لا قال وبهذا الاستشهاد أشار إلى الخليفة قال ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها فزوجها إياها على عبد للزوج فإنه لا يجوز أن يهرما البعد إلا أن يسلمه الزوج لأنه ماسطه على إزالة الملك عن عين العبد إذا

ليس من ضرورة ما أمره به زوال ملكه عن شيء من أعيان ماله ثم في القياس لا يجوز
النكاح لانه خالف حين سعى مالم يأمره بتسمية فكانه أمره بالتزويج فستقد بأنفين ولكنه
استحسن فقال يجوز النكاح لانه لم يخالف ما أمره به نصافانه كما لم يؤمر بتسمية العبد صداقا
لم يته عن ذلك ولكن امتت صحة التسمية في حق العبد لما قلنا وذلك لا يمنع جواز أصل
النكاح كن تزوج امرأة على عبد للغير يصح النكاح ولها قيمة العبد ان لم يرص صاحب
العبد وهذا مثله بخلاف الاتيين حيث خالف هناك ما أمره به نصافا وان زوجه على وصف
بغير عينه جاز لان هذه التسمية باعتبار مائة الوصف ولهذا لو آتاه بالقيمة أجبرت على القبول
ووجوب المال على الزوج من ضرورة ما أمر به الوكيل وهو النكاح قال الله تعالى أن يتنوا
بأموالكم ولان فيه تحصيل ملك النكاح للزوج من غير زوال شيء من أعيان ماله من ملكه
ثم هذا عند أبي حنيفة رحمه الله لا يشكل وعندهما كذلك فان التوكيل عندهما يتقيد بالقد
بدليل الدف والعرف في الصداق مشترك فيصح تسمية القند وغير القند حتى اذا زوجه
على بيت وخادم أو على عشرة أكرار حنطة موصوفة أو غير موصوفة فذلك جائز كما لو
بأمره الموكل بنفسه وكذلك لو زوجه على جراحة جرحها الزوج ولها ريش جاز لان الواجب
من الارش دراهم أو دنانير فتسمية ذلك كتسمية الدراهم ثم يصير قصاصا بارش الجراحة قال
ولو وكله ببيع عبده فزوجه امرأة على رقبته لم يجوز لانه باشر عقدا غير ما أمر به بمقد يكون
العبد معتوقا عليه مقصودا حتى لا ينقض العقد بهلاكه وقد أتى بمقد يكون المقصود فيه ملك
البضع دون العبد حتى لا ينقض العقد بهلاكه قبل التسليم ولان البيع اسم خاص لمبادلة مال
بمال ولان تعادل العبد في النكاح ليس بمال وعلى هذا لو صالح به عن جراحة فيها قصاص أو
استأجر به له دارا لم يجوز لما قلنا قال وان وكله أن يزوجه امرأة لم يسماها فزوجه ابنته لم يجوز
في قول أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يرضى الزوج وعندهما يجوز اذا كانت كبيرة ورضيت بذلك
للأصل الذي قلنا ان بمطابق التوكيل عند أبي حنيفة رحمه الله لا يملك التصرف مع ولده للأهنة
فالأهنة دليل تقييد للمطابق وعندهما يملك ذلك ولو كان الولد صغيرا لم يجوز ذلك بالاتفاق لانه
هو الواجب والتأويل فكان ذلك بمنزلة عقده مع نفسه وبمطابق التوكيل لا يملك المقدم مع نفسه
وان زوجه اخته جاز لانه غير منهم في حقها قال ولو زوجه امرأة عمياء أو متهمة أو رتقا
أو ذمية أو مغلوحة جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهذا على أصل أبي حنيفة رحمه

انه غير مشكل لانه في التوكيل سعى المرأة مطلقا وانما الاشكال على قولها وقد بينا مثله في
الشراء انه لا يجوز عندهما وكذلك في النكاح ولكنها قالا النكاح لا يحتل بهذه العيوب وانما
يحتل صفة المالية ولهذا ثبت له بالشراء حق الرد بهذه العيوب ولا يثبت في النكاح فلهذا صح
من الوكالة لان هناك لو لم يجوز المقدم على الآخر جعلنا الوكيل مشتريا لنفسه شراء صحيحا وهنا
لو لم يجوز على الآخر بطل أصل المقدم فلا يمكن اثبات هذا الحكم بالقياس على ذلك قال ولو
أمر رجلا أن يزوجه امرأة من قبيلة أو من بلدة فزوجه امرأة من قبيلة أخرى أو من
بلدة أخرى لم يجرز لتقييد الوكالة بما سعى وبما نيرة الوكيل بخلاف ما سعى قال ولو وكله أن
يزوجه امرأة وجعلها الوكيل مطلقا أن أحرجها الزوج من الكوفة فالنكاح جائز والشرط
باطل لانه امتثل أمره ثم تصرف تصرفا لم يأمر به وهو تليق طلاقها بالاخراج ولئن جعل
هنا شرط في النكاح فهو شرط باطل من الوكيل والشرط لا يهدم النكاح كما لو تزوج بشيء
وشرط شرط باطلا وكذلك لو شرط لها الوكيل أن لا يخرجها من الكوفة جاز النكاح وبطل
الشرط كما لو تزوجها الموكل بنفسه بهذا الشرط الا ان حطت من مهر مثلها لان رضاها
بالتقصان لمنفعة مشروطة فاذا لم يقبل كان لها مهر مثلها ولو قال زوجني فلانة على مائة درهم فان
أبت فاعطها ما بين مائة ومائتين فأبت المائة فزوجها اياه على مائتين فذلك لازم للزوج لان
الوكالة لا يتعاقب بها الا لزوم والمائة تدخل في مثله بالاتفاق كما في الاباحات اذا قال خذ من
مالي من درهم الى مائة فله ان يأخذ المائة قال وان وكله أن يزوجه امرأة على بيت وخادم
فقبل وقال الزوج عنيت أوصا ميتة لم يصدق لان مطلق التسمية في عقود الماوضات ينصرف
الى المتعارف والمتعارف من تسمية البيت في الصداق متاع البيت وان زوجها الوكيل على
بيت من داره فقال لزوج عنيت أئنا البيت قال قول له لانه هو المتعارف وقد سعى الوكيل
غير ما أمر به نصا فلا يجوز النكاح بينهما أصلا قال وان أرسل رجلا رجلا لمخطب عليه امرأة
بهم فذهب الرسول وزوجها اياه فهو جائز لانه أمر الرسول بالمخطبة وتام الخطبة بالمقد وقد
بنا أن المأمور بالشئ مأمور باتمام ذلك الشئ والمأقد في باب النكاح سفير ومعد كالرسول ولو
وكله أن يزوجه امرأة فزوجها اياه على خمر أو خبز أو على غير مهر أو على حكمها فالنكاح
جائز لانه لم يخالف ما أمر به نصا وانما فسدت التسمية شرعا وذلك لا يمنع صحة النكاح كما لو
زوجها الموكل بنفسه وان زوجها اياه على دار رجل أو على عبده جاز النكاح ولها قيمة ذلك

لانه غير مخالف لما أمره به نصا ولكن صاحبه استحق عين ملكه فيكون لها قيمته صداقا على الزوج كما لو زوجها بنفسه قل وان زوجها امرأة ممتدة أو لها زوج قد دخل بها الزوج ولم يلم بذلك فرق بينهما وعليه الاول من مهر المثل ومما سمي لها لان الدخول حصل باعتبار صورة المقتد فسقط به الحد ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل وهو الحكم في النكاح الفاسد ولا ضمان على الوكيل في ذلك لان ما لم يزوج انما لم يزوج به وهو الدخول لا بقصد الوكيل فان المقد الباطل لا يوجب شيئا ولا كذلك ان كاتب أم امرأة الزوج والوكيل يعلم بذلك ولا يعلم لما يئنا ان ما يلحق الزوج من الأقل من مهر المثل ومما سمي للوطوء من فساد نكاح امرأته وغير ذلك وكان كل ذلك باعتبار فعل الزوج لا بقصد الوكيل فلا يرجع على الوكيل بشيء قال واذا وكله أن يزوجه امرأة بمئنتها على ألف درهم فزوجها اياه بألف درهم وكرامتها فان كان مهر مثلها أكثر من الألف لم تر النكاح لانه لو جاز النكاح كان لها تمام مهر مثلها كما لو باشرة الموكل بنفسه فهذا في معنى تسمية الزيادة على الألف لها فيكون مخالفا لما سمي له نصا ويستوى ان ضمن الوكيل الكرامة أو لم يضمن لها لانه لو سمي لها الزيادة قدوا معلوما ضمنها من مال نفسه لم يجز النكاح فهذا أولى وكذلك ان شرط مع ذلك طلاق امرأة أخرى ففي هذا الشرط منقعة لها فهو قياس ما لو شرط كرامتها قال ولو وكله أن يزوجه أمة فزوجه حرة لم يجز لانه مخالف للمأمور نصا وفي هذا التشديد منقعة للزوج وهو ان لا يزوي الحرة التي تحتها في القسم وكذلك مؤنة الأمة دون مؤنة الحرة وان زوجته مكاتبه أو مدبرة أو أم ولد جاز لان هؤلاء في حكم النكاح كالأمة الا أنه يصير محصنا بالدخول من بالنكاح كما في الأمة قال وان وكله أن يزوجه امرأة فزوجه صغيرة لا يباح مثلها فهو جائر لان اسم المرأة اسم جنس يتناول الصغير والكبير وملك النكاح يثبت على الصغيرة حسان يثبت على الكبيرة وانما كان مقصود المجامعة متأخرا لصغرهما ولو كان فائتا بأن كانت رتقاء أو قرواء لم يكن الوكيل به مخالفا فهذا أولى قال وان وكله أن يزوجه امرأة بمئنتها على ألف درهم ومهر مثلها العنان فزوجها الوكيل بألف وشرط أن لا يتزوج عليها أولا يخرجها من الكوفة لم يجز النكاح لانه لو جاز كان لها كمال مهر مثلها باعتبار ما سمي لها اذا لم يف الزوج بالشرط والوفاء بهذا الشرط لا يلزمه كما لو التزمه بنفسه وكان هذا في معنى تزويجه اياه باكثر مما سمي له قل ولو وكله أن يزوجه امرأة فزوجه امرأة قد حلفت الزوج بطلاقها أن لا يتزوجها أو كان آلى منها أو

ظاهرها أو كانت في عدة منه والنكاح جائز لانه أطلق اسم المرأة في التوكيل وذلك يتناولها
 كما يتناول غيرها قال ولو وكله أن يزوجه امرأة فزوجه امرأتين في عقد لم يلزم الزوج
 واحدة منهما وكان أبو يوسف رحمه الله يقول أولا يلزمه واحدة منهما يختار أيهما شاء ثم رجع
 إلى قولهما وجه قوله الأول انه في العقد على احدهما ممثل أمر الزوج فينفذ عليه ذلك اذ
 لا يبعد أن يكون ملك النكاح له في امرأة بمبر عنها ويتمين باختياره كما لو طلق إحدى
 امرأته بنفي عنها ثلاثا وجه قوله الآخر أن عقد النكاح عقد تمليك فلا يملك إثباته في
 المجهول ابتداء لانه إنما يثبت في المجهول ما يحتمل التعلق بالخطر فإن الثابت في غير المعنى في
 الحكم كالماتى به نظير البيان ولا يمكن إثباته في احدهما بعينه لانه ليست احدهما بأولى من
 الاخرى ولا فيهما لأن الموكل لم يرض بنكاح امرأتين ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينه
 فزوجه تلك وأخرى معها لزمته تلك دون الاخرى لانه في ملك المرأة ممثل أمره فحصل
 مقصوده فإن حكم النكاح لا يختلف بضم الاخرى اليها قال ولو وكله أن يزوجه امرأة
 فاختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتي هذه وقال الوكيل لابل زوجتك هذه فالقول
 قول الزوج اذا صدقته المرأة لأن الوكيل في النكاح مبرر والزوج إنما يملك عليها لأعلى
 الوكيل وقد تصادقا على النكاح فيثبت تصادقهما ولا قول للوكيل في ذلك قال ولو وكله أن
 يزوجه فلانة أو فلانة فإتيهما فزوجه جاز لأن التوكيل مبني على التوسع فهذا القيد من الجهالة
 لا يمنع صحته وإن تزوجهما جميعا لم يجوز نكاح واحدة منهما لانه مأمور بنكاح احدهما
 بنفي عنها فلا يمكن تصحيح نكاحهما للزوج ولا نكاح احدهما بعينه اذ ليست احدهما
 بأولى من الاخرى ولا احدهما بنفي عنها لأن النكاح في المجهول لا يثبت ابتداء قال ولو وكل
 رجلا أن يزوجه امرأة ووكل آخر بمثل ذلك فزوجه كل واحد منهما امرأة واذا هما اختان
 جاز نكاح الاولى منهما لانه ممثل أمره ولم يجوز نكاح الثانية لانه مخالف ولكن لأن الموكل
 لو فعله بنفسه لا يجوز لانه يصير به جامعا بين الاختين وإن وقع النكاحان معا فالنكاح باطل
 لأن الجمع بين الاختين حرام وقد حصل بهما ما وليس تصحيح نكاح احدهما بأولى من
 الاخرى كما لو تزوجهما الموكل بنفسه في عدة واحدة وكذلك لو وكل خمسة رجلا أن يزوجه
 كل واحد منهم امرأة فالجمع بين ما زاد على الأربع بالنكاح حرام كالجمع بين الاختين فكان
 هذا مثل الأول قال ولو زوج رجلا رجلا من غير وكالة أختين في عقدتين أو خمس نسوة في

عقد منفردة كان له أن يختار إحدى الاختين أو أى أربع شاء من الخمس لأن المقود كلها توقوف على إجازته فإن الجمع بين نكاح الاختين لا يكون نافذا بل موقوفاً والمقد الموقوف لا يوجب الحل ولا يثبت الفراش فلا يكون من ضرورة توقف المقد الأول امتناع توقف الثانى ولا من ضرورة توقف المقد الثانى بطلان الأول فإذا توقف الكل كان له أن يختار ما شاء من ذلك على وجه لا يحصل به الجمع بين الاختين ولا بين خمس نسوة وإن كان ذلك في عقد واحد لم يكن له أن يختار نكاح شئ منهن لأنه إنما يتوقف على إجازته ما يتصور نفوذه بالإذن السابق وهو لا يجوز لو مباشره بنفسه وهذا المقد لا ينفذ بمباشرة ولا بإذنه سابقاً فلا يتوقف على إجازته بخلاف المقود المنفردة فإن كل عقد من ذلك مستبر على حده وهو مما ينفذ بمباشرة وإذنه السابق فيتوقف على إجازته أيضاً قال وإن وكله أن يزوجه من النساء ما شاء وكيف شاء فزوجته أمة مسلمة أو كناية أو أربع أماء جازلانه فوض الأمر إلى رأيه على العموم فبإشرته فيما يكون من جنس التزويج كباشرة الموكل بنفسه قل وإن وكله أن يزوجه امرأتين في عقدة فزوجته واحدة جازلانه امتثل أمره في بعض ما أمر به وحكم نكاح هذه لا يختلف بضم نكاح الأخرى إليها فلا يكون هذا التفريق من الوكيل خلافاً للأصل الذى ينشأ أن التقيد إنما يستبر إذا كان مفيداً وهذا التقيد غير مفيد ولو كان قال لا يزوجنى الا اثنتين في عقدة واحدة لم يلزمه نكاح امرأة واحدة لأنه نهى عن المقد هنا واستثنى عقداً واحداً فما لا يكون بصفة المستثنى فهو داخل في عموم النهى بخلاف الأولى فإنه مأمور عن شئ نصاً بل أمره وقيد الأمر بما ليس بمقيد وهو نظير ما سبق إذا قال لا تبع الا بشهود فباع بنير شهود لا يجوز بخلاف ما لو باع وقد قال له بيع بشهود قال ولو وكله أن يزوجه امرأة بمنها ما إذا لمزوج فأتى بها أو طلقها وانقضت عدتها ثم زوجها إياه الوكيل جازلانهما لم تكن محلاً عند الوكيل لما أمر به الموكل صار التوكيل كالمضاف إلى ما بعد صيرورتها محلاً فإن التوكيل يحتمل الإضافة ويحصل مقصود الموكل في ذلك ولو تزوجها الموكل ثم أباهم لم يكن للوكيل أن يزوجه إياه لأن ما قصد تحصيله بتصرف الوكيل قد حصل له بمباشرة فواجب ذلك عزل الوكيل ثم لا بد من التوكيل بالإبادة لأنه ليس بفسخ لذلك المقدم من الأصل قال ولو تزوجها الوكيل ودخل بها ثم أباهم وانقضت عدتها ثم زوجها إياه جازلانه مقصود الموكل لم يحصل بمباشرة الوكيل المقد الأول مع نفسه ولا منافاة بين ذلك المقد وبين الوكالة (الأنرى) أن ابتداء التوكيل

بعده صحيح حتى اذا فارقا زوجها منه فبقاؤها أولى ولو ارتدت المرأة ولحقت بدار الحرب
 ثم سبت وأسلمت فزوجها اياه الوكيل جاز في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله ولم يميز
 عند هملان من أصلهما أن تسمية المرأة مطلقا في التوكيل ينصرف الى الحرة دون الأمة
 ومن أصل أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يتقيد بالحرة فكذلك التوكيل في المرأة الميعة وعندهما
 يتقيد بحال حررتها فبعد ما صارت أمة لا يجوز تزويجها منه وعد أبي حنيفة رحمه الله لا يتقيد
 فتي زوجها منه كان ممتلا أسره قال ولو كان الموكل تزوج أمها أو ذات رحم محرم منها
 أو أربابا سواها خرج الوكيل من الوكالة لانه صار بحال لا يملك مباشرة العقد عليها بنفسه
 بما أحدث من التصرف وذلك عزل منه للوكيل وقد سبق نظائره قال ولو كان الموكل
 قال ان تزوجتها فهي طالق فليس هذا باخراج له من الوكالة لانه ما صار بحال لا يملك مباشرة
 العقد عليها بما أحدث فانه ان تزوجها بعد بيمه صح السكاح فينبغي الوكيل على واكلته أيضا قال
 واذا وكلت المرأة رجلا أن يزوجه فزوجها من غير كفؤ لها لم يميز قيل هذا قولها وهو
 قياس رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى في أن المرأة لا تملك ان تزوج نفسها
 من غير كفؤ وأما على ظاهر الرواية فينبغي أن يجوز نكاح الوكيل عنده لأنها لو زوجت
 نفسها من غير كفؤ كان جائزا وان كان للأولياء حق الاعتراض عليها والاصح قولهم
 جميعا لأنها ممنوعة من أن تزوج نفسها من غير كفؤ ومطلق التوكيل ينصرف الى ما يجوز
 للموكل أن يفعله بنفسه شرعا دون ما يكون ممنوعا عنده فيقيد مطلق التوكيل بهذا الدليل
 ولأن مقصود هالم يتم بالتزويج من غير كفؤ لأن للأولياء حق الاعتراض عليها وإنما ينصرف
 مطلق التوكيل الى عقد يتم لها به مقصود النكاح وان كان كفؤا لها غير أنه أعمى أو مقعد
 أو صبي فهو جائز لأن مقصود النكاح يتم لها بما صنع الوكيل وكذلك ان كان غيبا أو خصيا
 فالسكاح جائز ويؤجل كما لو زوجت هي نفسها ثم علمت بهذا العيب من الزوج قال وان
 زوجها الوكيل من نفسه لم يميز لأنها أسرتها أن يكون مزوجا لامتزوجا ولانه في حق نفسه
 متهم والهمة دليل التقيد ولو زوجها ابنه أو أباه لم يميز عند أبي حنيفة رحمه الله وجاز عندهما
 إلا أن يكون الابن صغيرا غيبثا لا يجوز لانه لا يباشر العقد مع نفسه وقد بينا هذا في
 جابه قال واذا وكلته أن يزوجه فزوجها على مهر صحيح أو فاسد أو وهبها الرجل بشهود
 أو تصدق بها على رجل وقبل ذلك الرجل فهو جائز لانه ما ورى بالتزويج وقد أتى به فان

لفظ الحب والصدقة عبارة عن التزويج مجازا وترك تسمية الصداق لا يمنع حصول المقصود
بالنكاح ولا وجوب الصداق وكذلك فساد التسمية كما لو باشرته هي بنفسها قال وإن
زوجها إياه على ألف درهم على أن زاد عبدا لها فالنكاح جائز ولها أن تمنع العبد لأنها ما رضيت
بزوال العبد عن ملكها ولكن الزوج سمي الألف بمقابلة نكاحها والعبد فإذا لم تسلم له العبد
فبينهما بطلت حصته من الألف وجاز النكاح بحصتها من الألف قال ولو تزوجت هي قبل
أن يزوجه الوكيل فقد أخرجته من الوكالة لأنها حصلت ما هو مقصودها بالتوكيل وكذلك لو
ارتدت لأنها خرجت من أن تكون عبدا بما أحدثت فيكون ذلك منها عزلا لو كيلها سواء
لحقت بدار الحرب أو لم تلحق قال ولو كانت امرأة لها زوج فقالت لرجل اني اختلعت من
زوجي فإذا فعلت ذلك وانقضت عدتي فزوجني فلانها جاز ذلك على ما قالت لأنها أضافت
الوكالة الى ما بعد انقضاء العدة فيجمل كباشرتها بالتوكيل بعد انقضاء عدتها قال ولو وكتته بأن
يزوجهها وقالت ما صنعت من أمرى في شيء فهو جائز فغضر الوكيل الموت فأوصى بوكالتها
الى رجل فزوجها الوكيل الثاني بعد موت الأول كان جائزا لأنها فوضت الأمر الى رأيها
على العموم وهذا من جملة رأيها فهو بمنزلة التوكيل في حياته والبيع والشراء في هذا قياس
النكاح قال ولو وكتته بأن يزوجه رجل فزوجها منه واشتراط عليه أنه إذا تزوجه كان أسرها
بيدها فالنكاح جائز وأمرها بيدها حين تزوجه لان هذا شيء يستبد به الزوج ولا ضرر
عليها فيه ولا هو حاصل لقبول الوكيل ولو كان هذا وكيل الرجل كان النكاح جائزا والشرط
باطلا لان الزوج لم يأمره بذلك وهو يتضرر به ولو قال الزوج زوجني امرأة وأمرها بيدها
فزوجها الوكيل ولم يشترط لها فأمرها بيدها حين يقع النكاح لان الزوج يستبد بذلك مضافا الى
النكاح كما يستبد به منجزا بعد النكاح ولو قال زوجني امرأة واشتراط لها على اني اذا تزوجهها
فأمرها بيدها لم يكن الأمر بيدها إلا أن يشترطه الوكيل لان الزوج ما باشر ذلك بنفسه
بل فوضه الى الوكيل فلم يباشره الوكيل لا يصير الأمر في يدها وليس في ترك الوكيل هذا
الشرط ضرر على الموكل بل فيه منفعة قال ولو وكتته أن يزوجه فزوجها على عبد علي ان زادته
مائة درهم فالنكاح جائز فان أبت أن تعطى الدراهم بطلت حصتها من العبد لانه امتثل أمرها
في النكاح وزاد تصرفا آخر وهو الشراء فان ما يخص المائة من العبد يكون مبيعا وما يخص
البضع يكون صداقا فلا تنفذ حصة الشراء الا برضاها اذا الوكيل لا يتسدد على ان يلزمها

المائة بنسب رضاها فإن قيل كان ينبغي أن يكون مشتريا لنفسه ما يخص المائة من البسملان
 الشراء لا يتوقف بل ينفذ على العاقد إذا تمرد بتقصيد غيره ويكون المباشر مبرا لا يلزم شيئا
 بنفسه فكذلك فيما ثبت تبعا (ألا ترى) أن هذا الشراء يحصل بغير القبول إذا قالت تزوجني
 على هذا البسمل على أن أزيدك مائة درهم فقال قلت يتم من غير قبولها والشراء مقصورا
 لأنهم بهذا اللفظ بدون القبول ففرقا أن ما هو بيع ليس نظير ما هو مقصود قال ولو كانه
 على أن تزوجها على دم عمد في عتقها فزوجها بمض أولياء ذلك الدم بطلت حصصة الزوج من
 الدم كما لو باشرت هي المقدم وهذا لأن زوج الزوج أياها على القصاص يكون عفوا منه عنها
 وذلك صحيح في نصيبه وانقلب نصيب الآخرين مالا فليها حصصة الورثة من الدية ولها مهر
 مثلها لأن القصاص ليس بمال فلا يصلح أن يكون صداقا فهذا والنكاح بنسب تسمية المهر سواء
 قال ولو وكلت المرأة أو الرجل وكيلين بالتزويج أو الخلع فعمل ذلك أحدهما لم يجز لأنه فوض
 إليها فتحتاج فيه إلى الرأي ورأى الواحد لا يكون كراي الشئ قال ولو وكل رجلين
 بطلاق أو عتق بنسب مال فعمل ذلك أحدهما جاز لأن هذا لا يحتاج فيه إلى الرأي والتقدير
 بل الحاجة فيه إلى العبارة وعبرة الواحد والثني سواء والله أعلم بالصواب

باب توكيل الزوج بالطلاق والخلع

(قال رحمه الله) رجل وكل رجلا أن يطلق امرأته ثلاثا فطلقها واحدة وقت واحدة
 لأنه أتى بمض ما فوض إليه ولا ضرر على الموكل في هذا التبعيض بل فيه منفعة له ولأنه
 يمكنه من إيقاع الثلاث ومن ضرورته تمكنه من إيقاع الواحدة كما أن الشرع لما مكن الزوج
 من إيقاع الثلاث فلا بد أن يتمكن من إيقاع الواحدة أولى وإن وكله أن يطلقها واحدة فطلقها ثلاثا أو
 اثنين لم يقع شيء في قول أبي حنيفة لأن الثلاث غير الواحدة ولم يصرمتمكنا من إيقاع الثلاث
 بنسب الواحدة إليه فلا يقع الثلاث لعدم تمكنه من إيقاعها ولا الواحدة لأنه ما أوقعها
 وعند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقع واحدة لأنه أوقع ما فوض إليه وزيادة
 فيسل إيقاعه بقدر ما فوض إليه وهي خلافية معروفة قال وإن وكله أن يطلقها واحدة بائنة
 فطلقها واحدة رجعية طلقت واحدة بائنة لأنه لا غ في قوله رجعية فإن ذلك غير مفوض إليه
 بنسب قوله طالق فوقع على الوجه الذي فوض إليه لأن ثبوت الصفة بثبوت الأصل وهو

نظير ما لو قال لامرأته قبل الدخول بها أنت طالق تطليقة رجعية لانعدام علمها بيقى قوله أنت
 طالق فيقع الطلاق به بانثا كما هو مملوك له شرعا قل وان وكله ان يطلقها واحدة رجعية
 فطلقها واحدة بائنة طلقت واحدة رجعية لانه لا غنى في قوله بائنة لانه لم يقوض اليه تلك الصفة
 بيقى قوله أنت طالق فيقع به تطليقة رجعية وهذا على أصلها ظاهر وعلى أصل أبي حنيفة
 رحمه الله كذلك لانه بما ألحق كلامه من الصفة لا يخرج من ان يكون ممثلا في ايقاع أصل
 الطلاق فان الاصل لا يتغير بالصفة بخلاف ما اذا وقع ثلاثا فانه يصير مخالفا في أصل الايقاع
 لان الثلاث اسم لعدد مركب مؤلف والواحدة في ذوى الاعداد أصل العدد وليس فيه
 تأليف وتركيب وبينهما منارة على سبيل المضادة قال وان وكله ان يطلق امرأتين له فطلق
 احداهما طلقت لان بضم الثانية الى الأولى لا يتغير حكم الطلاق في حق الاولى فلا يخرج به
 من ان يكون ممثلا في حكمها بخلاف الطلقات الثلاث مع الواحدة فانه يتغير حكم الطلاق من
 حيث انه ثبت الحرمة التليظة وزوال الملك به لوجود المنافي في المحصل وهو الحرمة التليظة
 قل وان وكله ان يطلق امرأته للسنة فطلقها في غير وقت السنة لم يقع لانه أضاف الوكالة الى
 وقت السنة فان اللام لا وقت قال الله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس أى لوقت دلوك الشمس
 فلا يكون وكيفا في غير وقت السنة ومباشرته ما لم يقوض اليه لا يبطل الوكالة حتى اذا طلقها
 في وقت السنة بعد ذلك وقع الطلاق قال وان وكله ان يطلقها ثم طلقها الزوج أو خالها فان
 طلاق الوكيل يقع عليها ما دامت في المدة لان المملوك للزوج من الطلاق محصور بالعدد
 فلا يتغير ما أوقعه الزوج بما فوضه الى الوكيل ولكن ما بقى الزوج مالكا لا يقع الطلاق
 عليها يتي الوكيل على وكالته أيضا واذا انقضت عدتها لم يقع طلاق الوكيل عليها بعد ذلك لان
 الزوج خرج من ان يكون مالكا لا يقع بعد انقضاء المدة فبطلت الوكالة وكذلك ان تزوجها
 بعد ذلك لان تمكن الزوج من الايقاع بالسبب المتجدد والوكالة لم تتناوله فلا تعود الوكالة
 باعتباره وعلى هذا لو ارتدت أو ارتد الزوج فان طلاق الوكيل يقع عليها في المدة لبقاء تمكن
 الزوج من الايقاع بالسبب المتجدد ولو قال لرجل اذا تزوجت فلانة فطلقها فتزوجها الموكل
 فطلقها الوكيل جاز لان الوكالة تتحمل الاضافة كالطلاق وقد وقعت الاضافة الى ما بعد الزواج
 فبذلك يصير كالمتنتى للتوكيل ولو وكل عبدا بطلاق امرأته فباعه مولاه فهو على وكالته
 لان تمكنه من الايقاع لا يزول بينه وابتداء التوكيل يصح بعد بيعه وكذلك لو وكل مجنونا

قبل الوكالة في حال جنونه ثم أفق فهو على وكالته لأن بالأمانة يزاد التمكن من التصرف
 ولا يزول ما كان ثابتا قال ولو وكل مسلم مسلما بالطلاق فارتد الوكيل ولحق بدار الحرب ثم جاء
 مسلما كان على وكالته إذا لم يقض القاضي بلحاظه وهو بمنزلة الغيبة فلما بعد قضاء القاضي بلحاظه
 فهو قول محمد رحمه الله وقد يبا الخلاف فيه قال ولو وكل رجلا بطلاق امرأته والوكيل عائب
 لا يملك فطلقها فالطلاق باطل وكذلك سائر العقود لأن الوكالة لا تثبت قبل علم الوكيل بها كما في
 العزل لا يثبت قبل علمه وهذا للأصل الذي قلنا أن حكم الخطاب في حق المخاطب لا يثبت
 ما لم يعلم به وهذا لأن الوكيل نائب عن الموكل معبر عن منافعه في التصرف له ولا يتحقق ذلك
 إلا بدله بخلاف الوصي إذا تصرف بعد موت الموصي قبل علمه بالوصية فينصرفه استحسانا
 لأن الرصاية خلافة وهو النائب فيها ولأن أوانها بعد انقطاع ولاية الموصي وقد تحق ذلك
 بمرته وإنما جوز ذلك للحاجة فالحاجة بعد موت الموصي تصرف إلى من يتصرف بقياسية فلما
 هما لو وكالة أمانة والموكل قادر على التصرف بنفسه فلا حاجة إلى إثبات حكم الوكالة قبل علم
 الوكيل بها قال ولو وكله بطلاقها فأبى أن يقبل ثم طلقها لم يقع لأن الوكالة ارتدت برده
 فكما ارتدت برجع الموكل عنها وان لم يقل الوكيل قبلت وإن قال رددت حين طلقها
 وتم استحسانا وفي القياس لا يقع لما بينا أنه معبر لمنافعه والأعادة لا تثبت بمجرد السكوت فما
 لم يصبر وكلا لا يعمل إيقاعه ووجه الاستحسان أن دليل القبول وانعدامه على ما فوض إليه
 بعد علمه به من أدل الدلائل على قبوله الوكالة فقد يباشر بعد القبول وقد لا يباشر قال وإذا
 ركل الصحيح وكلا بطلاق امرأته ثلاثا ثم طلقها الوكيل في مرض الموكل ثم مات الزوج
 وهي في السدة وراثت لأن إيقاع الوكيل كإيقاع الموكل بنفسه فإن قيل بعد وقوع الثلاث
 بقاء مبرأها باعتبار الترار من الزوج ولم يوجد ذلك هنا فإن التوكيل كان في الصحة ولم يكن
 لها في ماله حق يومئذ ولم يوجد من الزوج صنع بعده قلنا لا معتبر بقصد الترار لأن ذلك
 لا يوقف عليه ولكن متى كان وقوع الثلاث عليها في مرضه باعتبار معنى مضاف إليه يجعل فارا
 وإن لم يقصد وقد وجد ذلك هنا مع أنه قادر متمكن من عزل الوكيل بعد مرضه فاستدامة
 الوكالة بعد نمكه من العزل بمنزلة انشاء التوكيل في أنه يثبت به حكم الترار وعلى هذا لو
 كان الموكل عبدا فاعتق بعد التوكيل ثم مرض فطلقها الوكيل أو وكل الذي بعد إسلام المرأة
 ثم أسلم الزوج ومرض فطلقها الوكيل كان له أن يستديم الوكالة بعد تعلق حقها بماله وكذلك

تتعلق المسلم الوكالة بمرضه لان المتعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمعز فكأنه انشاء التوكيل
بعد مرضه قال واذا شهد المولى ان على وكالة زوج أمتهما بالطلاق وان الوكيل قد طلق أو شهدا
على ذلك وأن الزوج طلقها بنفسه فإن كانت الامة تدعى ذلك فهو باطل لانهما يشهدان لها
وان كانت تجحد فكذلك الجواب في قول محمد رحمه الله وعلى قول أبي يوسف رحمه الله
الشهادة جائزة وهذا بناء على ما قدمنا في كتاب النكاح أن أبا يوسف رحمه الله يعتبر الدعوى
والانكار في شهادة الابن لابيها فكذلك في شهادة المولين لأمهما ومحمد رحمه الله يعتبر
المنفعة وعلى سبيل الابتداء في هذه المسئلة فمحمد رحمه الله يقول هما في معنى الشاهدين لانفسهما
لان ملك البضغ يدود اليهما بعد طلاق الزوج وشهادة لنفسه أو فيما فيه منفعة له لانه يكون
مقبولة وأبو يوسف رحمه الله يقول هذه الشهادة تقوم بطريق الحسبة وهذا لان كون
الانسان خصما في منافاة الشهادة أبلغ من منفعة له في ذلك وكل أحد خصم فيما هو حق
الشرع ومع ذلك كانت شهادته في ذلك مقبولة كالزنا ونحو ذلك فكذلك فيما له فيه منفعة
مع أنه لا منفعة لها في المشهود به لان موجب الطلاق سقوط ملك الزوج عنها أو حرمة
المحل عليه لا انتقال ذلك الملك الى المولين وكذلك اذا سقط ملك الزوج ظهر ملك المولين
لقرائح المحل عن حق النكير وبهذا لا يمنع قبول الشهادة كصاحبي الدين اذا شهدا للمدبون
بمال من جنس حقهما على انسان قبلت الشهادة وان كانا يتكلمان من استيفاء حقهما اذا قبض
المشهود له المال واذا قال الرجل للرجل طلق امرأتى ان شئت أو ان هويت أو أردت
فقام من المجلس بطل لانه تمليك للمشيئة منه وذلك يقتصر على المجلس كتمليك المشيئة في
القبول بإيجاب البيع له والوكيل هنا في معنى الخير وقد اتفقت الصحابة رضي الله عنهم على أن
الخيرة لها الخيار مادامت في مجلسها لانها مالكة للرأى والمشيئة متسكة من ذلك في المجلس
قيامها منه دليل الاعراض فكذلك بهذا اللفظ يصير متسكنا من الرأى والمشيئة وهذا بخلاف
قوله للاجنبي طلقها فان ذلك اناة واستارة لمنافعه فيقوم هو في الاتباع مقام الموكل وهذا
نفويض للمشيئة اليه لاستارة شيء منه ولو قال أنت وكيلى في طلاقها ان شئت أو هويت
أو أردت لم يكن وكيلا حتى تشاء هي ذلك في مجلسها لانه علق التوكيل بمشيئتها ولو علق
الوقوف بمشيئتها اقتصر ذلك على المجلس وتأخر الوقوع الى حين وجود مشيئتها فكذلك اذا
علق التوكيل واذا صار وكيلا فان قام الوكيل من المجلس قبل أن يطلق بطلت الوكالة قال

ميسى رحمه الله وهذا غلط لان عند مشيتها اما تثبت الوكالة بقول الروح أنت وكيلي في
 طلاقها وذلك لا يقتصر على المجلس كما لو نجز هذا اللفظ ولكن ما ذكر في الكتاب أصح
 لان معنى قوله ان شئت الطلاق وكان هذا بمنزلة قوله ولئن كان المراد ان شئت هذه
 الوكالة فنبت الوكالة بالايقاع بناء على ما فوض اليها من المشيئة ومشيئتها تقتصر على المجلس
 وهو لا يتأيد فكذلك ما يبنى عليه من تمكن الوكيل من الايقاع واليه أشار في الكتاب
 فقال لانها وكالة بالمشيئة وقمت بحيث لا يملك الزوج نسخها ولو جعل قوله أنت وكيل في
 طلاقها منحصرا عن المشيئة يملك الزوج نسخها وان قال أنت وكيل في طلاقها ان شئت
 فان شاء في ذلك المجلس فهو جائز وان قام قبل ان يشاء فلا وكالة لان تعليق الوكالة بمشيئته
 يكون ما كان للرأى والمشيئة منه كتعلق الايقاع بمشيئته على ما بينا وان قال أنت وكيل في
 طلاقها على أنى باختيار ثلاثة أيام فلو وكالة جائزة والختيار باطل وكذلك لو قال على أن ثلاثة
 بالختيار ثلاثة أيام وكذلك هذا في كل تصرف لان اشتراط الخيار بأشده في منع صفة اللزوم
 والوكالة لا يتحقق بها اللزوم محال فاشتراط الخيار فيما لا يكون مفيدا يكون باطلا ولا اشتراط
 الخيار ليمكن به من له الخيار من التردد بالمسح بغير رضا صاحبه وهذا في الوكالة ثابت
 بدون اشتراط صاحب الخيار وكما لا يصح اشتراط الخيار لنفسه في الوكالة لا يصح اشتراطه
 لغيره قال ولو وكله بطلاق امرأته فقال الوكيل أنت طالق غدا لم يقع وان جاء الغد لانه
 مفوض اليه التخيير والاضافة الى وقت والتعليق بالشروط غير التخيير قال وان وكله أن
 يطلقها ثلاثا بألف درهم أو على الف فطاعة واحدة أو انذنين لم يقع لانها لو وقعت وقت بمحضتها
 من الالب والزوج لم يرز زوال ملكه عنها الا بعد أن يجب له عليها جميع الالف وكان بما
 صنع محالما وفيه ضرر على الموكل بخلاف التوكيل بالايقاع بغير عوض وان بألف درهم أو
 أكثر جاز لانه حصل ما هو مقصود الزوج من المال ونفعه بقاء صفة الحل في المحل حين
 اقتصر على ايقاع الواحدة وليس للوكيل بالغلغلة قبض المال لان الذي من جانب الزوج في باب
 الغلغلة ايقاع الطلاق والوكيل مبرر عنه اما حقيقة بالاضافة اليه أو حكما لانه غير مالك للايقاع
 بنفسه فهو نظير وكيل المولى في التمسك بجعل أو لانه لا يتوجه عليه المطالبة بتسليم المقود عليه
 فلا يكون له قبض البذل قال وان وكله أن يطلق امرأته وله أربع نسوة ولم يسم له امرأة
 بينها فان أوقع الطلاق على إحدى نسائه جاز لانه يمثل أمره فانه أمره بإيقاع الطلاق على

امرأة غير مميّنة وقد قفل فانطلقن جميعا وقع الطلاق على واحدة منهن لانه في حق الواحدة
 ممثل أمره وفيما زاد عليه مبتدئ فيقع على الواحدة بنير عينها والبيان الى الزوج كما لو وقع
 بنفسه على احدها بنير عينها وليس الى الوكيل من البيان شيء لانه مبهر عن الزوج وقد
 انتهى حكمه وكله بإيقاعه قال ولو وكله أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا فان كان نوى
 الزوج ثلاثا فهو جائز لان قوله طلقها نفويض وهو يحتمل معنى العموم والخصوص فاذا نوى
 الثلاث فقد نوى العموم في التفويض وذلك صحيح منه ثم الوكيل ممثل أمره في إيقاع الثلاث
 وان لم يكن نوى ثلاثا لم يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قولهما تقع واحدة بمنزلة
 ما لو قال طلقها واحدة وطلقها ثلاثا وكذلك لو قال اخلعها فطلقها ثلاثا فهو على ما بدأ لان نية
 الثلاث تقع في الخلع ولو قال طلق احدها بنير عينها أو اخلعها كان ذلك جائزا بمنزلة ما لو قال
 طلق أيتها بنت وهناك يملك الإيقاع على واحدة بعينها وكذلك اذا طلق احدها (الأخرى)
 أنه لو قال بيع عبدا من عبيدي فباع واحدا منهم بعينه جاز ولو قال الموكل لم أعن هذا لم
 يصدق فكذلك في الطلاق فان قيل التعيين من ضرورة ما فوض اليه فان بدون التعيين
 لا ينفذ بيعه وهنا التعيين ليس من ضرورة ما فوض اليه فان بدون التعيين يقع الطلاق على
 احدها فينبغي ان لا يملك الوكيل الإيقاع على الميئة لما فيه من قطع خيار الزوج قلنا هذا
 أن لو شرط الزوج لنفسه خيارا وهما يشترط ولكن ثبوت الخيار له عند انعدام تعيين محل
 الطلاق وذلك لا يوجد اذا وقع على احدها بعينها وهذا لان المعتبر مانص عليه في التوكيل
 وهو انما نص على الإيقاع على واحدة وهذه واحدة منهن قد وقع عليها فكان ممثلا لما نص
 عليه الموكل وكذلك لو طلق واحدة منهن بنير عينها وقع لانه ممثل أمره بالإيقاع على واحدة
 منهن ثم الخيار الى الزوج لانعدام تعيين محل الطلاق ولا يملك الوكيل التعيين لان وكله قد
 انتهت بالإيقاع فاما قيل الإيقاع فوكلته قائمة فهذا ملك الإيقاع على واحدة بعينها قال واذا
 وكلت المرأة رجلا أن يخلعها من زوجها على مال أو على ما بداله فخلعها على المهر الذي أخذت
 منه فهو جائز عليها وهو دين على المرأة ولا يؤخذ به الوكيل لانه مبهر عنها فانه لا يستثنى
 عن اضافة العقد اليها فيقول اخلع امرأتك ولا يقول اخلعني ولانه ليس على الوكيل من تسليم
 الموقوف عليه شيء فلا توجه عليه المطالبة بالبدل أيضا قال واذا وكلته بالخلع فله أن يخلعها في
 ذلك المجلس وغيره ما لم تزل لان التوكيل مطلق فهو بمنزلة الوكيل في سائر التصرفات أو

التوكيل بالغلخ من جانب الزوج قال ولو وكل الرجل رجلا أن يخلع امرأته ووكلت المرأة
 ذلك الرجل أن يخلعها من زوجها تغلخها الوكيل من نفسه ولم يلق الزوج ولا المرأة فأنخلع
 باطل وهو في هذا بمنزلة البيع لأن الغلخ من جانبها التزام للام بعوض فيكون في حكم البيع
 وهذا لأن المال في الغلخ لا يجب الا بتسمية البدل فلو اُحد اذا تولاه من الجانبين يكون
 مستريدا أو مستندتا وذلك لا يجوز وكذلك ان كان البدل مسمى لان تسمية البدل من جانب
 الزوج يمنع الوكيل من التقصان دون الزيادة ومن جانب المرأة يمنع من الزيادة دون التقصان
 قال ولو وكلت المرأة زوجها أن يخلعها من نفسه بما شاء تغلخها من نفسه بخادما فهو باطل
 الا أن تجيز المرأة ذلك وكذلك لو وكل الزوج المرأة أن تغلخ نفسها منه تغلخت نفسها منه بمال
 أو عرض فان ذلك لا يجوز الا أن يرضى الزوج به وهذا بمنزلة البيع من الوجه الذي قلنا
 وهذا لان المرأة رضيت بالغلخ لا بزوال ملكها عن الخادم والزوج رضى بالغلخ لا بدخول
 ذلك المرض بعينه في ما ملكها فلماذا لا يجوز الا برضا من الجانبين ولو قال الرجل لامرأته
 اشترى طلاقك مني بما شئت فقد وكلتك بذلك فقالت قد اشتريته بكذا وكذا كان باطلا
 لما بينا أنها لا تصلح نائبة عن الزوج في تعيين جنس البدل وتسمية مقداره فيما يجب عليها
 لأنها بحكم النيابة تكون مستريضة في ذلك وباعتبار جانبها تكون مستنقصة ولو قال لها طلق
 نفسك مني بكذا وكذا ففعلت كان ذلك جائزا لان الزوج هنا قدر البدل بنفسه ثم جعلها
 نائبة عنه في الاتباع وهي تصلح منيرة عن الزوج في إيقاع الطلاق قال ولا نشئ الطلاق بالمال
 كالخلع بغير مال وقيل هذا غير صحيح فانه ذكر في الغلخ بمال انه جائز فاما معنى هذا الفرق
 الذي أشار اليه قيل معناه اذا قال لها طلق نفسك أو اختلى مني بغير مال فواقفته كان صحيحا
 ولو قال بما شئت لم يكن صحيحا إلا ان يرضى به الزوج قال واذا وكل الرجل رجلا أن يخلع
 امرأته تغلخها الزوج أو بانته منه بوجه ثم تزوجها في العدة أو بعدها لم يكن للوكيل أن يخلعها
 لان وقوع البينونة خرج الموكل من أن يكون مالكا للخلع فيتضمن ذلك عزل الوكيل ثم
 لو تزوجها بعد ذلك بسبب مستأنف لا يوجب إعادة الوكالة وكذلك لو وكلته هي سقطت برده
 أو بطلاق الزوج قال ولو وكلته أن يخلعها على عسدها على أن زادها مائة درهم فأبى الزوج
 ان يلتزم المائة بطلت حصتها من المبدل لان المقد في حصته المائة شراء ولم يفوض الزوج اليه
 ذلك وجاز له حصته المهر وقد بينا في النكاح نظيره قال ولو كان الوكيل ضمن المائة لها لزمته

بالضمان ولا يرجع بها على الزوج لانه ضمن بتسريح أمره وهذا لان ضمان البدل في باب الخلع من الوكيل صحيح فكذلك ضمان ما كان ثبوته نيبا للخلع والشراء في حصة المائة يثبت تبعا على ما قدرنا فيصح التزام الوكيل ذلك بالضمان ولا يملك الوكيل بمقابلته شيئا من العبد بل يكون العبد كله للزوج بدلا في الخلع قال ولو خلعها الوكيل على حر أو خمر أو دم أو خنزير فالخلع باطل لانه لو وقع الطلاق هنا وقع بتسريحه فصار كما لو أوقعه الزوج بنفسه والموكل بهذا لم يرض بخلاف السكاح فانه لو صح السكاح عند تسمية الخمر والخنزير كان بموضع كما لو ترك تسمية العوض أصلا قال ولو خلعها على درهم جار عند أبي حنيفة رحمه الله بناء على أصلها فيما يفسد الوكالة بالعرف وان خلعها على حكمها أو على حكم الوكيل جاز لان الطلاق بهذا الخلع يقع بموضع كما لو باشره الزوج بنفسه ثم الواجب عليها رد المقبوض من الصداق فان حكمت بذلك أو أكثر حار حكمها وان حكمت أو حكم الوكيل بأقل من ذلك لم يجز حكمه لان فيه إسقاط حق الزوج عن بعض ما صار مستحقا له فاما لا يملك ذلك قال واذا وكلت المرأة الذمية مسلما بخلعها من ذمي على خمر أو خنزير جاز وكذلك السكاح لان الخمر والخنزير مال متقوم في حقهم ولو كان أحد الزوجين مسلما والوكيل كافرا جاز الخلع وبطل الجعل لان الوكيل بمثل أمره حين سمي ما هو مال متقوم في حقه وامكن المسلم ممنوع من تملك الخمر وتملكها بالمقد فلماذا يطل الجعل وهذا على أصلها طاهر لانها يعتبر ان حال الموكل كما في التوكيل ببيع الخمر وشراؤها وعلى أصل أبي حنيفة رحمه الله هناك كذلك لان الوكيل سفير ومعبور لا يتعلق به شيء من حقوق المقد هنا بخلاف الوكيل بالبيع والشراء قال ولو وكل رجلا بأن يخلع امرأته وقال له ان أبت الخلع فطلقها فأبت الخلع فطلقها وقع بإيقاعه ثم هذا كإيقاع الموكل بنفسه وإيقاع الموكل بتسريح الطلاق لا يمنع بقاء الوكالة بالخلع فكذلك إيقاع الوكيل حتى لو قالت اما اخلع بخلعها وهي في العدة جاز لان الاول كان رجيا والطلاق الرجعي لا يمنع الخلع وقد بينا الوكالة بالخلع بعد ما أباهما فلماذا صح الخلع والله أعلم

باب الوكالة في الاجارة والمزارعة والمعاملة

(قال رحمه الله) واذا كانت الأرض بين رهط فوكل أحدهم وكيلا باجارة نصيبه فأجره من جميعهم جاز وان أجره من أحدهم لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله وجاز عندهما

بمنزلة مالو باشره الموكل بنفسه واصل المسئلة أرض بين رجلين اجر أحدهما نصيبه من صاحبه
يجوز بالاتفاق لتمكن المستأجر من استيفاء العقود عليه كما تناوله العقد ولو أجره من أجنبي
لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله وجاز عندهما لأن بيع المنفعة معتبر ببيع الدين فالشروع
لا يمنع صحته وأبو حنيفة رحمه الله يقول المستأجر لا يقدر على استيفاء العقود عليه كما تناوله
العقد لأن العقود عليه منصفة نصيب من العين شائع والاستيفاء جزء معين إذا عرفنا هذا فنقول
هنا إذا أجر نصيبه من جميع شركائه فهم يقدرون على الاستيفاء كما هو قضية العقد وإن أجره
من أحدهم لم يقدر على استيفاء العقود عليه كما تناوله العقد فلهذا لم يجز العقد عنده والوكيل
بالاجارة إذا أجره بمرض أو خادم بينهما فهو جائز وعند أبي حنيفة رحمه الله ظاهر وعندهما
تقييد التوكيل بالبيع بالمقد ليدل العرف ولا عرف في الاجارة بل العرف فيه مشترك ولأن
البيع بمرض بعينه شراء من وجهه وهنا نه ين الاجارة لا يخرج العقد من أن يكون اجارة
من كل وجه ولا نال وجهه لئلا يضر به الموكل لأن الأجر يكون للعائد ولا ضمان عليه
فإن المنافع لا تقوم بخلاف بيع العين والوكيل بالاجارة خصم في إثبات الاجارة وفي قبض
الأجر وجنس المستأجر به لأن الاجارة بيع المنفعة يبيع العين والوكيل وكيل في اضافة العقد
اليه وكان في حقوق العقد كالمقار لنفسه فإن وهب الأجر للمستأجر أو أبرأه منه جاز أن لم يكن
شيئا بعينه ويضمنه للآمر وإن كان شيئا بعينه لم يجز أبرأؤه ولا هبته لأن الغير صار مملوكا له
باستيفاء المنفعة واشترط التعجيل فتصرف الوكيل بالهبة يلاقى عينا هي ملك الغير بغير أمره فكان
باطلا في غير المعين وإنما وجب الاجر بمقدل الوكيل عند استيفاء المنفعة ديناً في ذمة المستأجر
فيكون بمنزلة الثمن في البيع وقد بينا أن الوكيل بالبيع إذا أبرأ المشتري عن الثمن صح أبرأؤه وصار
ضامنا للآمر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله خلافاً لأبي يوسف رحمه الله فهذا مثله وأما
إذا أبرأه عن جميع الاجر قبل استيفاء المنفعة فهو على الخلاف الذي عرف في المؤجر إذا
كان مالكا فأبرأه عن جميع الأجر قبل استيفاء المنفعة وفيه خلاف بين أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله مذكور في الاجارات وموت الوكيل لا ينقض الاجارة وموت رب الأرض أو
المستأجر ينقضها لأن الانتقاض بموت رب الأرض باعتبار أن العين قد انتقلت الى ملك
الوارث فالنافع بعد الموت تحدث على ملك الوارث وفي هذا لا يفترق الحال بين أن يكون
هو المؤجر بنفسه أو وكيله وبموت المستأجر إنما تنتقض لأن الارث لا يجري في المنافع المجردة

وعند موت الوكيل لا يتحقق واحد من هذين المعنيين فلا تنقض الاجارة وكذلك الجواب
في وصي اليتيم وقيم الوقف بمد ما أجرة المدين قال ولو أن الوكيل ناقض المستأجر الاجارة قبل
استيفاء المنفعة جازت مناقضته ان كان الأجر ديناً أو عيناً بخلاف الأقالة في بيع المدين وقد
قررنا هذا الترتيب فيما سبق (ثم زاد قتال) الا أن الوكيل قد قبض الأجر فحينئذ لا يجوز
مناقضته لان القبض صار مملوكاً للآمر بعينه فان الأجر يملك بالتحويل وفي هذه المناقضة
إبطال ملك الأمر عن العين وإبطال يده لان قبض الوكيل صار كالقبض للآمر فأمّا قبل
القبض وان كان الأجر عيناً فلم يصير مملوكاً فلا تثبت اليد أيضاً للآمر فهذا ملك الوكيل
نقض المدعي فيه وأما بمد استيفاء المنفعة فلا يتصور مناقضة الاجارة قال واذا وكله أن يؤجره
أرضاً وفيها بيوت ولم يسم البيوت فله أن يؤجر البيوت والأرض وكذلك لو كان فيها
رحى لان ما في الأرض من البناء وصف وتبع له حتى يدخل في البيع من غير ذكر فكذلك
في الاجارة لانه ما يصلح له الاصل بطريق الاجارة فكذلك إذا وكل الوكيل أن يؤجره
واذا أجرة الأرض صاحبها ثم وكل وكيلاً بقبض الأجر فهو جائز كالتركيب بقبض سائر
الديون فان آخر الوكيل الأجر عن المطلوب أو حطه عنه أو صالحه على نقض دينه لم يجوز
لانه غير مافوض اليه وهو نائب محض ولا يصح منه الا ما فوض اليه وان وكله أن يؤجرها
بدراهم فأجرها بدنانير لم يجوز لانه خالف ما أسره به نصاً ولو أجرها بأكثر مما سمي له من
الدراهم جاز الا على قول زفر رحمه الله وهو نظير الوكيل بالبيع بألف اذا باع بألفين فمند
زفر رحمه الله ظاهر لانه خالف اللفظ في الفصلين ونحن نقول اذا حصل تصود الأمر
وزاد خيراً لم يكن تصرفه خلافاً وكذلك الوكيل بالاستئجار مدة معلومة بدراهم مسجاة إذا
استأجرها بأقل من ذلك والوكيل بالاجارة والاستئجار بالدراهم ليس له أن يزرع لانه
خالف ما أسره به نصاً وكذلك الوكيل بالمزراعة ليس له أن يؤجر بدراهم ولا حنطة لانه
خالف ما أسره به نصاً أما في الاستئجار بدراهم فقير مشكل وكذلك بالحنطة لان الأمر
انما رضى بأن يكون حق صاحب الأرض في جزء من الخارج لاني ذمته والاستئجار بالحنطة
يوجب الأجر في ذمته وله في هذا منفعة قريباً يصيب الخارج آفة فاذا كان أجرها مزراعة
لم يضمن شيئاً واذا استأجره بحنطة في ذمته كان ضماناً للأجر قال واذا وكله أن يستأجرها
له فأخذها له مزراعة لم يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله لانه لا يرى جواز الزراعة أصلاً

ويجوز عندهما لان المزاوعة عقد وهي من صاحب اليد استئجار الارض بجزء من الخارج
 فاذا لم يسم له الامر بأي شيء يستأجرها له أن يستأجرها ببعض الخارج لان فيه منفعة
 لا لغيره فانه ان حصل الخارج يجب الاجر وان لم يحصل لا يجب شيء ولو استأجرها بأجرة
 مسماة يجب الاجر سواء حصل الخارج أو لم يحصل قال واذا وكله أن يستأجر له أرضا فاما
 استأجرها به من مكيل أو موزون بغير عينه فهو جائز على الأمر في قول أبي حنيفة رحمه الله
 وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله هو على الدراهم والدنانير وما يستأجر به الارض مما يخرج
 منها من الكيل والموزون ونحوه أما عند أبي حنيفة رحمه الله فلان التوكيل بالاستئجار مطلق
 فما استأجر به من مكيل أو موزون بغير عينه فهو جائز لانه استئجار مطلق وقيل هذا بناء
 على قوله الأول في التوكيل بالشراء انه يملك الشراء بمكيل أو موزون بغير عينه فاما على قوله
 الآخر كما يملك التوكيل بالشراء أن يشتري الا بالقدر فكذلك التوكيل بالاستئجار وقيل بل
 بينهما فرق لان في الشراء بالنقد عرفا ظاهرا فاذا تمدرج التوكيل على العموم حمل على
 المتعارف وليس في الاستئجار مثل ذلك الفرق قد يكون بمكيل أو موزون بالنسيئة كما
 يكون بالنقد فاما عندهما فالتوكيل بالاستئجار يملك أخذ الارض مزاوعة وذلك استئجار
 ببعض ما يخرج الارض فاذا استأجرها بالدراهم أو بشيء مما يخرجها تلك الارض كان
 ممثلا أمر الأمر فيجوز وان استأجرها بشيء من الجراب أو المكيل أو الموزون بهن كان
 محالاً لانه لو نفذ هذا التصرف منه خرج ملك العين عن ملك الأمر وهو مأمور من جهة
 بإدخال المنفعة في ملكه لا ينقل الملك بشيء من أعيان ماله الي غيره قال وللوكيل بالمزاوعة
 والماملة أن يقبض نصيب رب الارض من الخارج لانه وجب بعقده فان وهبه للعامل أو
 أبراه منه لم يجز في قول من يجوز المزاوعة والماملة لان رب الارض في نصيبه من الخارج
 عينا وقد بينا أن الاجر اذا كان شيئا بينه فليس للوكيل فيه ولاية الابرأ والهبة قال واذا وكله
 أن يدفع أرضه مزاوعة فأجرها بحيوان أو بدراهم لم يجز لانه مأمور بأن يؤجرها بجزء مما
 يخرجها الارض وقد خالف المأمر به نصا وان أجرها بخطة كيلا أو بشيء مما يزرع يجوز ذلك
 في قول من يجز المزاوعة لانه حصل مقصود الأمر بطريق هو أنفع له مما سمي له فانه لو دفعها
 مزاوعة ثم اصطلح الزرع آفة لم يستوجب الأمر شيئا واذا أجرها بخطة كيلا كان الأمر مستحقا
 للاجر وان اصطلح الزرع آفة وفيه يحصل مقصوده لان الاجر المسمى من جنس ما يخرجها

الارض فلذا كان صحيحا قال واذا وكله أن يدفعها مزارعة قدفها الي رجل وزرعها رطبة
أو شيأ من الحبوب كان هذا جائزا لان هذا كله من عمل المزارعة والضرر على الارض
فيه غير متفاوت فان دفعها الي رجل يفرس فيها شجرا لم يحز لان الفراسة ليست من
المزارعة في شيء والضرر على الارض في عمل الفراسة ليس من جنس ضرر عمل المزارعة
فلذا كان مخالفاتم فرق بين هذا وبين ما اذا أخذ الارض مزارعة ولم يبين الأمر ما يزرع
فيها لم يحز والتوكيل بدفعها مزارعة يجوز في هذا لان الوكالة مبنية على التوسع وتسمية
البدل في الوكالة ليس بشرط والجهالة المستدركة لا تمنع صحتها بخلاف المزارعة فالتعلق بها
صفة لازم على قول من يحجزها فلا بد أن يكون البدل معلوما فيها وإنما يصير الجنب معلوما
ببيان ما يزرع فيها قال ولو وكله بدفعها لمن يفرس فيها النخل بالنصف فدفعها له لم يحز قال
ولو وكله في أرض له ليدفعها الي رجل يبنّي فيها بيتا ويؤجرها بالنصف ويكون الاجر
بينهما نصفين فهو جائز في قول من يحجز المعاملة وليس هذا منسحب علما نثارهم الله بل هو
قول أهل المدينة رحمهم الله (يباه في مسألة الدسكرة في كتاب المضاربة) قال ولو وكل
رجل رجلا بأن يستأجر له أرضا فاستأجرها فالاجر اعما يجب لرب الارض على الوكيل
وللوكيل على الامر بمنزلة التوكيل بالشراء حتى لو وهب رب الارض الاجر من المستأجر
أو أبرأه منه كان للمسا أجر أن يأخذ من وهبها له ولو أراد المستأجر أن يأخذ من الامر الاجر
قبل أن يؤديه كان له ذلك كما في الوكيل بالشراء وكذلك لاسبيل لرب الارض على الأمر
له في المطالبة بالاجر لانه لم يعامله بشيء قال ولو مات المستأجر كان يرضى في القياس ان الاجارة
له لانه في حكم العقد بمنزلة العاقد لنفسه ولكنه استحسن فقال موت العاقد ليس يبطل للاجارة
بمينه بل لما في إبقائه من توريث المنفعة وذلك غير موجود هنا لان المنفعة كانت مملوكة
للأمر يستوفى قبل موت الوكيل وبمده بصفة واحدة قال ولو أن المستأجر تناقض رب
الارض الاجارة فان كانت الارض في يد المؤجر جازت المناقضة لان الأمر لم يملك بنفس
العقد شيأ من المقود عليه ولا ثبتت يده على شيء فصحت المناقضة من الوكيل كما في جانب
الوكيل بالاجارة وان كان قد دفعها الى الأمر أو المستأجر ثم تناقض في القياس يجوز أيضا
لان الأمر لم يملك شيأ من المقود عليه لكونها معدومة وكذلك لم تثبت يده على المقود عليه
حتى لو تلت آخر اب الدار كان في ضمان الاجر كذلك ولكنه استحسن فقال قبض محل المقود عليه

وهو الأرض أو الدار جعل بمنزلة قبض الموقوف عليه كما أن عين الدار والأرض جعل قائما مقام المقود عليه في جواز المقد (الآ ترى) أنه لا يملك التصرف قبل قبض الدار وملك بعد ذلك وقد ثبتت بدالته على الأرض حقيقة بقبضه وحكما بقبض المستأجر وصار استدامة اليد إلى انتهاء المدة مستحقا له فلا يملك الوكيل إبطال ذلك الحق عليه للمناقضة استحسانا قال وإذا وكله أن يستأجرها له سنة فاستأجرها سنتين فالسنة الأولى للآمر والسنة الثانية للوكيل لأن عقد الإجارة في حكم عقود منفردة تجدد انعقادها بحسب ما يحدث من التفتة في المدة التي سمي له الأمر بمنزلة أمر بالاستئجار له وحصل مقصوده وفيما زاد على ذلك إنشاء التصرف بغير أمره فيكون قائما لنفسه ويكون كالخفيف المقدر الذي يشره لنفسه إلى وقت في المستقبل ولأن التوكيل بالاستئجار كالوكيل بالشراء والوكيل بالشراء شيء بيّنه إذا اشترى ذلك الشيء مع غيره كان مشتريا ذلك الشيء للآمر وما سواه يصير مشتريا لنفسه قالوا وإذا وكله أن يستأجر له دارا فنفط بعض الدار قبل أن يقبضها أو بعد ما قبضها فقال المستأجر أنا أرضي بها فلها تلم المستأجر دون الأمر بمنزلة الوكيل بالشراء يعلم بالمصير فيرضى به وذلك يلزمه دون الأمر فهذا مثله إلا أن هنا يسوى أن من الانهدام قبل قبض الدار أو بعده لأن قبض الدار المقود عليه لا يدخل في ضمان المستأجر وانهدام بعض البيوت يمكن نقصانا في المقود عليه فيكون منشأ الخيار المشتري والمستأجر والأمر قال ولو وكل رجلين أن يستأجرا له أرضا فاستأجرها أحدهما لزم الوكيل لأن هذا عقد يحتاج فيه إلى الرأي وقد فوضه إليهما فلا يفرد به أحدهما وإذا تفرق مفيدته على الأمر بعد العقد على المباشر بمنزلة الوكيلين بالشراء فإن قال الأمر أنا أرضي بذلك فللمستأجر أن ينعمه منه لأنه صار قائما لنفسه فلا يملك استحقاقه عليه بغير رضاه فإن دفعها إليه فهو للآمر بإجارة مستقبلية ويجعل الوكيل عند التسليم إليه كأن يقول أجرتك هذه إلى كذا كذا فهو بالقبض يصير كأنه قال استأجرته منك والله أعلم بالصواب

باب الوكالة من أهل الكفر

(قال رحمه الله) وإذا وكل الذي الذي يقبض خمر له بعينها فصارت خلافا له أن يقبضها لأن البين بآية بعد التخلل والهيئة باقية وإنما اختلف الطم والوكالة إنما صححت لبقاء العين فما بقيت العين صححت الوكالة وبقيت وكذلك السلم وكل السلم يقبض عصير له بعينه فيصير العصير

خلافه أن يقبضه ولم يذكر ما إذا صار خيرا والصحيح أن له أن يقبضه أيضا لأن الموكل يملك قبضه بعد التخمير فيملك وكيله قبضه أيضا قال ولو وكل ذمي ذميا قبض جلود ميتة وداغها ففعل ذلك فهو جائز وهذا لا يختص بالذمي والجواب في المسلم هكذا لأن القبض إثبات اليد على العين ما لا كان أو غير مال والموكل يملك ذلك بنفسه وهو أحق به لأن ملكه لم يبطل ببطان المألية إلا أنه وضع هذه المسائل في أهل الذمة صيانة للمسلمين عن التداول لأعيان نجسة قال وإذا وكل الحربى مسلما أو ذميا أو حريا بتقاضى دين له في دار الاسلام وأشهد على ذلك شهودا من أهل الاسلام تخرج وكيله من دار الحرب وطلب ذلك فهو جائز لأنه خرج بنفسه مسلما أو ذميا أو مستأمنًا فطلب ذلك الحق جاز فكذلك إذا بعث وكيلًا لأنه وبما يعجز عن الخروج بنفسه والتوكيل استعانة بالنير فيما يعجز فيه عن مباشرته بنفسه وعلى هذا ولو وكل قبض ودبة له أو بيع شئ أو شرائه في دار الاسلام وعلى هذا توكيل المسلم أو الذمي أو الحربى المستأمن في دار الاسلام بخصومة أو بيع أو غير ذلك لأن المسلم والذمي من أهل دار الاسلام وهو يملك الخصومة بنفسه فيملك أن يوكل الحربى المستأمن بما قال فإن كان الحربى مستأمنًا فالحق بدار الحرب فإن كان الذمي وكاه مسلما أو ذميا انتقلت الوكالة لتباين الدارين حقيقة وحكما وذلك قاطع لا فوى أنواع الذممة وهو النكاح فلأن يقطع الوكالة بالخصومة أولى (الآثرى) إن ابتداء التوكيل بهذه الصفة لا يجوز فكذلك لا يبقى قال وإذا كان الذي وكله حريا من أهل داره في القياس تبطل الوكالة أيضا لما قلنا ولكنه استحسنت فقال اتفاق الدارين حكما قد ندم هنا لأن المستأمن وإن كان في دارنا صورة فهو من أهل الحرب حكما (الآثرى) أنه ممكن من الرجوع والظاهر أنه يرضى بتصرفه بعد رجوعه إلى دار الحرب لأنه على عدم اللحق بدار الحرب بخلاف المسلم والذمي قال وإذا وكل المستأمن مستأمنًا بخصومة ثم لحق الموكل بالدار وبقي الوكيل يخاصم فإن كان الوكيل هو الذي يدعي للحربى الحق قبلت الخصومة فيه لما بينا وإن كان الحربى هو المدعى عليه في الاستحسان كذلك اعتبارا لإحدى الجانبين بالآخر وتحقيقا للتسوية بين الخصمين وفي القياس تنقطع الوكالة حين يلحق بالدار وبالقياص نأخذ لأن المقصود من الخصومة القضاء وانما توجه القاضى للقضاء على الموكل دون الوكيل (الآثرى) أن فيما يقيم من الحجة عليه يراعى دين الموكل دون الوكيل وبعد ما رجع الموكل إلى دار الحرب حريا لا يبقى لقاضى المسلمين عليه ولاية

الزام القضاء ولهذا تبطل الوكالة فاما اذا كان الموكل هو المدعى فانما يوجه التأخرى القضاء على
 الخصم الذي هو في دار الاسلام لخصوصية وكيل الحربى وله هذه الولاية ولهذا بقيت الوكالة
 قال ولو وكل المستأمن ذميا ببيع متاع أو بتقاضى دين سوى الخصومة ثم لحق بدار الحرب
 فهو جائز لان ابتداء التوكيل وهو في دار الحرب صحيح فبقاؤه أولى قال وان كان الموكل
 ذميا والوكيل مستأمنا فلحق بالدار بطلت الوكالة لان المدعى من أهل دارنا كالمسلم ومن هو
 في دار الحرب حقيقة وحكما في حق من هو في دار الاسلام كالميت فكما لا يلقى بعد موت
 الوكيل فكذلك بعد لحاقه بخلاف ما اذا كان للموكل حربا لانه من أهل تلك الدار حكما فلا
 يصير الوكيل بالاحق بالدار في حقه كالميت قال وان وكل المرتد وهو في دار الحرب وكيلا
 ببيع شئ من ماله في دار الاسلام لم يجوز لان بلحقه بالدار زال ماله عن ملكه وصار في حكم
 الميت ولهذا يقضى بالمال لو ارثه لانه اعم وكل ببيع مالا يملك يعمه بنفسه فان أسلم بعد ذلك
 لم تجز الوكالة لانه لما لم يكن مالا عند التوكيل تسببت جرة البطلان في وكالته فلا ينقلب
 صحيحا بعد ذلك بمود الملك اليه (ألا ترى) انه لو باع بنفسه ثم أسلم لم ينفذ ذلك البيع قال ولو
 وكله وهو مسلم ثم ارتد ثم أسلم قبل لحاقه بدار الحرب فهو على وكالته في جميع ذلك لان ملكه
 لم يزل قبل لحاقه بل توقف وباسلامه قبل لحاقه بمود (ألا ترى) انه لو باع بنفسه ثم أسلم نفذ
 البيع فكذلك تبقى وكالة الوكيل في جميع ذلك ما خلا السكاح لانه بالردة خرج من ان يكون
 مالكا للسكاح بنفسه فبطلت الوكالة به أيضا ثم لا يمود الا بالتجديد قال ولو لحق بدار الحرب
 مر ثانياً جاء مسلماً فالوكيل على وكالته إلا أن يكون القاضى قضى بلحاقه وقسم ماله بين ورثته
 فحينئذ ينزل الوكيل ثم لا يمود وكيلا وان جاء مسلماً لان للقوق بدار الحرب اذا لم يتصل
 به قضاء القاضى فهو غيبة واذا اتصل به قضاء القاضى فهو كالمت ولما يذكر هذا التقسيم فيما
 اذا كان ابتداء التوكيل بعد ما لحق بدار الحرب فن أصحابنا رحمهم الله من قسمه على أحد
 الفصلين والاصح هو الاول والفرق بينهما أن تعيين اللقوق بدار الحرب لا يمنع ابتداء
 التصرف من المرتد فلا يمنع بقاءه ما لم يقض القاضى بلحاقه (ألا ترى) أنه لو باع بنفسه
 بعد ما التحق بدار الحرب شيئاً من ماله في دار الاسلام ثم جاء مسلماً لم ينفذ ذلك البيع
 فكذلك الوكالة بالافرق بينهما قال واذا وكل الرجلان رجلاً ان يشتري لهما جارية بعينها ثم
 ارتد أحدهما ولحق بالدار ثم اشتراها الوكيل لزم الوكيل نصفها والموكل الثانى نصفها لان

كل واحد منهما وكله بشراء النصف له ففى نصف الذى لحق بالدار جعل كأنهما لحقا فيكون
الوكيل مشترى لنفسه وفى نصيب الذى بقى يحمل كأنهما يتقيا فى دارنا فيكون مشترى له وهذا
نياس موت أحد الموكلين فإن قال ورثة المرتد اشتريتها قبل أن يرتد صاحبها وكذبهم الوكيل
فالقول قوله مع يمينه لأن الورثة يدعون الارث فيما لم يثبت الملك لمورثهم فيه ولأن الشراء
حادث فيحال بالحدوث الى أقرب الأوقات وهم يدعون فيه تاريخا سابقا ولأن الظاهر أن
المراء يكون متصرفا لنفسه حتى يقوم الدليل على أنه يتصرف لغيره ولو كان الوكيل تقدم مال
المرتد فاقول قول الورثة لأن الظاهر شاهد لهم فإن الانسان فى تصرفه لنفسه لا يتقدم مال
غيره فإن أقاما اليئنة قاليئنة بينة الورثة أيضا لانهم يثبتون الملك لمورثهم وسبق التاريخ فى
المقد الذى باشره الوكيل وعلى هذا لو كان المرتد هو الموكل وحده فالجواب لا يختلف ولو
قال الوكيل اشتريتها قبل لحاقه بدار الحرب وكذبه الورثة فاقول قول الوكيل اذا كان المال
مدفوعا اليه وهو ليس تعيين مال قائم فى يده أو يد غيره وإن لم يكن المال مدفوعا اليه فاقول
قول الورثة لانه يدعى عليهم وجوب ثمن المشتري وهم ينكرون ذلك وكذلك ان كان المال
المدفوع اليه بيمينه فى يده أو فى يد البائع لأن عينه صارت ملكا لهم فهو بقوله يبطل ملكهم
وقد بينا نظير ذلك فى موت الموكل قال واذا وكل الرجل رجلا ان يخلع امرأته على مال أو
يطلقها بتأخير مال ثم ارتد الزوج ولحق بالدار أو مات وخلفها الوكيل أو طلقها فقالت المرأة
فعل ذلك بعد موت زوجى أو بعد لحاقه وقال الوكيل والورثة كان ذلك فى حياته واسلامه
فالقول قول المرأة والطلاق باطل وماله مردود عليها ولها الميراث لأن الخلع والايقاع من
الوكيل حادث والورثة يدعون فيه سبق التاريخ وهو ينكر فاقول قولها الا ان تقوم اليئنة
فحينئذ يثبت التاريخ بينة الورثة قال ولو وكل وكيلاً بعتى عبده على مال أو غير مال أو
مكاتبته ثم ارتد الموكل ولحق بدار الحرب أو مات فقال الوكيل فعلت ذلك فى اسلامه
وكذبه الورثة فاقول قول الورثة لأن سبب ملكهم فى العبد ظاهر فالوكيل يخبر بما يبطل
ملكهم عن المين وهو لا يملك انشاءه فى الحال فلا يقبل قوله بخلاف ما تقدم فإن الورثة
لا يختلفونه فى ملك المرأة نكاحا فلماذا جعلنا القول قولها هناك وفى الحقيقة لا فرق وفى
الموضعين جميعا يحمل تصرفه محالاً به على أقرب الأوقات لانه لم يثبت فيه سبق التاريخ
ولهذا لو قامت لهم جميعا اليئنة أخذ بينة الوكيل والعبد لأن فيها اثبات سبق التاريخ ولو

دفع الى رجل ألف درهم فقال تصدق بها أو اقضها فلا نأخذ ثم ارتد الأمر ولحق بالدار فقال
 الوكيل فقلت ذلك في اسلامه فالقول قوله لانه أمين مسلط أخير بما سلط عليه فيوجب
 قبول قوله اذا لم يكن كذبه ظاهرا وإن أقاموا البينة فالبينة بينته أيضا لانه ثبت سبق
 التاربع في تصرفه بينته وكذلك لو وكله ببيع عبيد بعينه فقال قد بعته في اسلامه ودفعت
 اليه الثمن فإن كان مستمرا لكان القول قوله والبينة بينته لما بينا وإن كان العبد قائما بينته لم يصدق
 الوكيل لانه يخبر بزوال ملك الورثة عنه بتصرفه لا بملك انشاءه في الحال وكذلك هذا كله في
 المرتدة اللاحقة بالدار لان بعد الحقوق حال الرجل والمرأة فيه سواء قال وإن كان الموكل
 قد عاد مسلما من دار الحرب ثم اختلف هو والوكيل فالقول فيه مثل الأول كالخلاف الوكيل
 مع الورثة لما قلنا قال ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها ثم ارتد الأمر ولحق بالدار فقال
 الوكيل زوجته في اسلامه وكذبه الورثة والموكل بعد جاء مسلما فانه لا يقبل قول الوكيل
 أو المرأة لان الوكيل يخبر بما لا يملك استناده فقصه انزل بردة الأمر ولم يعد وكيلًا بعد
 ما جاء مسلما وليس في كلامه نفي ضمان عن نفسه بل فيه إيجاب الحق لها في تركته أو في ذمته
 اذا جاء مسلما وإن أقاموا البينة فالبينة بينة المرأة لانها تثبت الحق لنفسها بينتها وثبت سبق
 التاربع والورثة ينفون ذلك وإن لم يكن بينهما بيعة يستحلف الورثة على علمهم لانهم لو أقروا
 بما ادعت لرهم فإن قضى القاضي لهم بالميراث بعد ما حلقوا ثم رجع المرتد مسلما فارادت
 المرأة أن تستحلفه أيضا فلها ذلك لانها تدعى الصداق دينًا في ذمته واستحلاف الورثة
 لا يسقط اليمين عنه لانهم ما كانوا ناثقين عنه فالسبابة في الإيمان لا تجرى قال وتوكيل المرتدة
 بالامرافات التي تملك مباشرتها بنفسها صحيحة سواء وكلت بذلك مرتدة مثلها أو مسلما
 وكذلك ان كان التوكيل قبل ردتها بقي بعد الردة لانها تبقى مالكة لتصرف بنفسها الا ان
 توكل بتزويجها وهي مرتدة فان ذلك باطل لانها لا تملك ان تزوج بنفسها فلا يصح توكيلها
 بذلك حتى لو تزوجها الوكيل في حال ردتها لم يجز وإن لم يزوجه حتى أسلمت ثم تزوجها جاز
 لان التوكيل كالإضاف الى ما بعد اسلامها بمنزلة الممتدة أو المنكوحة اذا وكلت انسانا بأن
 يزوجه وهذا بخلاف ما اذا كان التوكيل في اسلامها ثم ارتدت ثم أسلمت فزوجها لم يجز لان
 ارتدادها اخراج من الوكالة فانها حين كانت مالكة للمقد وقت التوكيل ثبتت الوكالة في
 الحال ثم ردتها تخرج من أن تكون مالكة للعقد فيكون ذلك عزلا منها لو كملها فبعدها انزل

لا بدود وكيلها إلا بتجديد قال ولو وكلت المرتدة وكيلًا بخضرة أو قضاء دين أو تقاضيه ثم
لحقت بالدار انتقضت الوكالة لأن لحاقها بمنزلة رخصها حكمًا كالحاق الرجل لانها بالحق
صارت مستحقة لأن تسترق فيه اتلاف حكمًا فهذا تبطل الوكالة فان قال الوكيل فملت في
حياتها أو قبل لحاقها فهو مصدق في المستهلك غير مصدق في القائم بعينه لانه صار مملوكًا لورثتها
ولو قال قد قبضت دينًا لها من فلان لم يصدق على ذلك إلا بعينه وان كان قائمًا بعينه لأن
الورثة قاموا مقامها في الدين في ذمة التريم والوكيل بخبر بتحول حقهم الى العين في حال
تملك انشائها فلا يصدق في ذلك إلا بعينه ان قال قد قبضت المال الذي أعطيتي فلانة وقد
كانت أمرته بذلك فهو مصدق اذا كان المال عينًا قائمًا بعينه لانه يخبر بما كان مسلطًا عليه ويقصد
بذلك نفي الضمان عن نفسه فكان القول قوله قال واذا وكلت المرتدة وكيلًا بقبض وديعة
لها ثم مات فقال الوكيل قد قبضتها ودفعتها اليها وقالت الورثة قبضتها ببد موتها فالتقول
قول الوكيل لانه أخبر بما كان مسلطًا عليه والوديعة ما كانت مضمونة وهذا بخلاف الدين
فانه كان مضمونًا في ذمة التريم فلا يقبل قول الوكيل في قبضه اذا كان لا يملك انشاء القبض
في الحال لأن فيه اسقاط الضمان عن التريم ولو وهب لها هبة أو تصدق عليها بصدقة فوكلت
وكيلًا بقبضها ثم مات فقال الوكيل قد قبضتها ودفعتها اليها فالتقول قول الوكيل لانه يخبر
بما جعل مسلطًا عليه أمينًا فيه وان قال الواهب قبضتها ببد موتها فالتقول قول الوكيل أيضا
لأن الواهب يدعي الضمان لنفسه عليه فلا يصدق إلا بحجة فان كونه القبض حادثًا بحال محدوده
على أقرب الاوقات نوع من الظاهر ولا يكفي الظاهر لاثبات الضمان على الوكيل إلا أن
تكون قائمة بعينها فيكون الواهب أن يرجع فيها لانه يبقى استحقاق المرأة عنها والظاهر شاهد
له والظاهر يكفي لدفع الاستحقاق وكذلك لو وهبت هبة فوكلت بدفعها وكيلًا ثم مات
ودفعها الوكيل فقال دفعتها في حياتها فصدقه الموهوب له فلا ضمان على الوكيل لانه كان أمينًا
في الدفع ولكن ان كانت قائمة في يد الموهوب له فالورثة أن يأخذوها لأن الظاهر يشهد لهم
فانه انما بحال بالدفع على أقرب الاوقات وهو ما ببد موتها والوكيل يبطل ملك الورثة
باختياره بتصرف لا يملك انشاءه فان أقاموا البينة أخذت بيينة الموهوب له لانه يثبت الملك
لنفسه في الموهوب وسبق التاريخ في دفع الوكيل اليه قال واذا رهنتم المرتدة رهنًا أو ارتهانته
مع التسليط على البيع عند حل الاجل فهو جائز ولو وكيل أن يبيعه وان مات أو لحقت

بالدار ان كانت رهنت فليقيم حق المرتن وان كانت ارهنت فليقيم حق ورثتها وبقائه الوكيل
والركيل جميعا قال واذا وكل المكاتب المرتد وكيلا يبيع أو شراء فهو جائز بخلاف الحر على
قول أبي حنيفة رحمه الله لان المكاتب بعد الرد يملك التصرف بنفسه لقيام الكتابة فيوكل
به غيره بخلاف الحر وهذا لان كسب المكاتب دائر بينه وبين مولاه والمولى راض بتصرفه
بخلاف مال الحر فانه يوقف على حق ورثته وهم لا يرضون بتصرفه والمستسعى كالمكاتب
في قوله قال فان لحق المكاتب بالدار مرتدا كان الوكيل على وكالته وكذلك لو أسرا وسي
لان عند الكتابة بان بعد لحاقه (ألا ترى) أن لحاقه لا يكون أعلى من مونه ومونه عن ولاء
لا يبطل الكتابة فكذلك لحاقه قلنا بقي الوكيل على وكالته والله أعلم بالصواب

باب الوكالة في الدم والصلح

(قال رحمه الله) قد بينا فيما سبق ان وكيل من عليه القصاص اذا أقر بوجوب القصاص
على موكله لم يجز استحسانا الا ان يشهد هو وآخر معه ان ادعى المدعى عليه لان قبوله الوكالة
لا يجزعه من أن يكون شاهدا على موكله اما عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله فلا يشك لانه
عزل قبل الخصومة فشهادته لموكله تجوز فلي موكله أولى وعند أبي يوسف رحمه الله فقد صار
قائما مقام موكله فلم تجز شهادته له ولا يوجد هذا المعنى في شهادته عليه وهذا اذا لم يسبق من
الوكيل انكار فان سبق منه اسكار في مجلس القضاء ثم جاء بعد ذلك يشهد بمحضرة المدعى
عليه فهو مناقض والشهادة مع انتقاض لا تقبل قال والتوكيل بطلب دم جراحة خطأ أو عمدا
ليس فيها نود جائز مثل التوكيل في المال لان الممد الذي لا قود فيه موجه موجب الخطأ
وهو المال وهذا التوكيل لا يات موجب الفعل والاستيفاء وذلك مال قال ولو وكل رجل
رجلا ان يصلح عنه وجلا ادعى عليه دعوى من دين أو عين وان يعمل في ذلك برأيه فصالحه
الوكيل على مائة فهو جائز لانه فوض الأمر الى رأيه على السوم والمال على الأمر دون
الوكيل لان الوكيل يضيف المقد الى الموكل فيقول صالح فلانا من دعائك على كذا وفي
مثل الماند يكون سفيرا ويكون المال على من وقع له دون الوكيل قال والوكيل بالصلح ليس
بوكيل في الخصومة لان الصلح عقد ينبت على الموافقة والمسالمة وهو ضد الخصومة
(ألا ترى) أن الوكيل بالخصومة لا يملك الصلح ولو أقر ان ذلك باطل لم يجز اقراره على صاحبه

لان صحة اقرار الوكيل بالخصومة باعتبار أنه وكيل بجواب الخصم والوكيل بالصلح ليس
 بوكيل بالجواب وانما هو وكيل بمقد يباشره والافرار ليس من ذلك المقدر في شيء قل واد
 وكل المدعى عليه وكلا بالصلح فوكل الوكيل وكلا بالصلح وقيل لم يجوز لانه عتد محتاج فيه
 الى الرأي وانما رضى الموكل برأيه دون رأى غيره فان كانت الدراهم من مال الآمر رجع
 بها لان الصلح لا ينفذ في حقه حين لم يباشره من رضى برأيه وان لم يكن الآمر دفع المال
 فصالح الوكيل الآخر ودفع المال من عند نفسه لم يلزم الأول شيء وبجاز الصلح عن الموكل
 الآخر وهو الوكيل الأول لان الوكيل بآمره بأمر الأول بخلاف حق الأول ولكنه
 حصل على وجه لم تضمنه وكالة الموكل الأول فكانت توكيل الأول لم يوجد ولكن أمر
 أجنبي أجنبي بأن يصالح على مال ويدفع من عند الموكل أو من عنده فهذا الصلح يجوز
 ويكون الموكل متطوعا فيه فكذلك هنا الموكل الثاني يكون متطوعا وكذلك لو وكل اثنين
 فصالح أحدهما دون الآخر بماله دون مال الموكل جاز ذلك عليه وهو متطوع فيه ولا يجوز
 على الموكل لان الموكل رضى برأيهما فلا يكون راضيا برأى أحدهما وهذا الواحد اذا فرد
 بالصلح كان كالنضولي و صلح انفضولى صحيح اذا أضافه الى نفسه أو أدى المال أو ضمن المال
 ويكون متطوعا فيه لمعين وهو ان موجب الصلح في حق المصالح المديون البراءة عن الدين
 والمشتري ينفرد بذلك وانما محتاج الى رضاه لوجوب العوض عليه فإذا لم يكن عليه شيء من
 العوض سقط اعتبار رضاه وكذلك لو وكله ان يصالح عنه بألف وضمن المال فصالح بالالفين
 أو بمائة دينار ونقصه من ماله أو شيء من المروض أو المسكيل أو الموزون من عند الوكيل
 فالصلح جائز ولا يرجع على الموكل بشيء لانه خالف أمره حين صالح على غير ما سمي له
 كالنضولي في هذا الصلح ولو صالحه على أقل من ألف درهم وضمنه جاز على الموكل لانه
 امتثل أمره فان صالحه بأقل مما سمي من الدراهم يكون خيرا للموكل فهذا لا يبعد خلافا
 وقد وقع ضمن بدل الصلح بأمره فيكون له أن يرجع به عليه قال ولو وكله أن يصالح على
 كر حنطة فصالح على كر شير أو دراهم جاز على الوكيل دون الآمر لانه خالف ما
 أمره به نصا قال ولو وكله أن يصالح على عبد بينه فصالح على أمسة لوكيل جاز عليه ان
 ضمن أو دفع ولا يجوز على الموكل لخالفته أمره نصا قال ولو وكله أن يصالح على كر حنطة
 بعينها فصالحه على غيرها من حنطة أجود منها وضمنها جاز على الوكيل دون الموكل لانه

بخالف ما أمره به نصا حين أضاف الصلح الى غير المحل الذي أمره به الموكل وهو أضر على
 للموكل مما أمره به قال ولو صالح على كر حنطة وسط بغير عينه والكر الذي دفع اليه وسط
 ففي القياس لا يجوز على الموكل لانه لو جاز كان بدل الصلح دينافي ذمته وهو انما وكله بان
 يصالح على كر حنطة بعينه وكان بهذا منيرا المقد الى غير المحل الذي أمر به ولكنه استحسن
 وقال يجوز صلحه على الموكل لانه ما خالف أمره به بتسمية شيء آخر سوى المأمور به انما
 ترك التبيين ولا ضرر على الموكل في ذلك وقد بينا انه انما يعتبر من التقييد ما يكون مفيدا
 في حق الموكل دون مالا يكون مفيدا ولان الوكيل قد يتلى بهذا فقد يتفق الصلح في غير
 الموضع الذي فيه الحنطة ولو أضاف المقد الى عينه وهو غير مرتضى دخل فيه شبهة الاختلاف
 بين العلماء رحمهم الله في جواز شراء ما لم يره فتجوز عن ذلك بتسمية كر وسط مطلقا على
 أن يدفع اليه ذلك الكر ولما وكله الموكل مع علمه أنه قد يتلى بهذا فقد صار راضيا بترك
 التبيين قال ولو وكله المدعى أن يصالح على بيت من هذه الدار بعينه فصالح عليه وهو بيت
 وآخر فهو جائز لانه زاد خيرا بما صنع وحصل مقصوده قال ولو وكله أن يصالح عن هذا
 البيت بمائة درهم فصالح عنه وعن بيت آخر بمائة درهم والوكيل من جانب المدعى عليه جاز
 في حصة ذلك البيت لانه امتثل أمره حين صالحه عن ذلك البيت على أقل مما سعى له قال
 ولو وكله رب الدار أن يصالح عنه ولم يسم له شيئا فصالح على مال كثير وضمن فهو لازم
 للوكيل بحكم ضمانه ثم ان كان مما يتباين الناس فيه جاز على الموكل وان كان أكثر من ذلك
 لم يجوز على الموكل لانه بمنزلة الوكيل بالشراء وقد بينا أن تصرفه هناك يتقيد بما يتباين الناس
 في مثله فاذا زاد على ذلك لم يجوز على الموكل فان كان الوكيل وكيلا للمدعى فصالح على
 شيء يسير فهو جائز على المدعى في قول أبي حنيفة رحمه الله لانه بمنزلة الوكيل بالبيع والتوكيل
 مطلق فلا يتقيد بشيء من البدل كما هو مذهبه وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز
 الا أن يحيط عنه فيما يتباين الناس في مثله بمنزلة الوكيل بالبيع والشراء عندهما وان لم يعرف
 الدعوى فالصلح جائز على كل حال يريد به اذا كان الخصم منكرا ولا حاجة للمدعى أولا يعرف
 مقدار ما يدعيه من الدار فالصلح على البدل البسيط في مثل هذا الموضع متعارف والحط على
 وجهه يكون فيه اسقاط شيء من حق الموكل غير معلوم هنا فلماذا جاز الصلح على كل حال
 قال واذا وكل المشتري الطاعن بالعيب وكيلا بالصلح فأقر أن صاحبه قد رضى بالعيب فأقراره

باطل لان الوكيل بالصلح لا يملك الخصومة وصحة اقرار الوكيل باعتبار مباشرته أو كونه
وكيلا بالخصومة ولم يوجد ذلك قال ولو كان البائع عبدا فوكل مولاه وكيلا بالصلح لم يجوز
ان كان على العبد دين وجاز ان لم يكن عليه دين كما لو باشر المولى الصلح بنفسه وهذا لان
كسب العبد خالص ملك مولاه ان لم يكن عليه دين وحق غرمائه ان كان عليه دين فيكون
المولى منه كالاجنبي وكذلك لو كان العبد هو المشتري قال ولا يجوز توكيل المولى على المكاتب
بذلك لانه من كسبه كالاجنبي لا يملك مباشرة الصلح بنفسه فلا يملك أن يوكل به غيره
ولو كان ابن المكاتب ولدا من أمة له قباض أو اشتري فطمن بعيب أو طمن عليه فوكل المكاتب
بالصلح في ذلك جاز أن لم يكن على الاب دين وان كان دخل عليه دين لم يجوز لان كل من
في كتابته فكسبه يكون له بشرط الفراغ من دينه يأخذه فيستعين به في قضاء بدل الكتابة
فاذا لم يكن على العبد دين فالمكاتب يملك هذا الصلح بنفسه فكذلك يوكل غيره به بخلاف
ما اذا كان عليه دين قال ولو وكل المكاتب وكيلا بالخصومة في ذلك لم يجوز على أيه ان كان عليه
دين أو لم يكن لان الخصومة في العيب من حقوق العقد والعقد انما يباشره الابن والمكاتب
لا يملك الخصومة فيه بنفسه على كل حال فكذلك لا يملك أن يوكل به غيره بخلاف الصلح
فانه أنشأ عقدا في كسبه وهو يملكه اذا كان الكسب حقه وكذلك لو وكل المكاتب وكيلا
بتقاضي دين لابنه وبالخصومة في ذلك لم يجوز ان كان على العبد دين أو لم يكن لان الابن هو
الذي باشر المداينة فحق قبض وتقاضي اليه دون المكاتب والذي يباشر في المكاتب مع ابنته
فكذلك الجواب في المولى مع عبده قل واذا كان دين بين رجلين فوكل أحدهما وكيلا
وقضى منه شيئا كان نصف ما أخذ لشريكه لان أصل الدين مشترك بينهما وقبض وكيلا
أحدهما قبض الموكل بنفسه ولشريك أن يأخذ منه نصفه وان ضاع المقبوض من
الوكيل للشريك أن يضمن صاحبه نصف ما أخذ الوكيل لان الموكل صار قابضا بقبض
وكيله فكان هلاكه في يد الوكيل كهلاكه في يد الموكل فانما يرجع الشريك عليه بنصفه قال
وان كان وكله بقبض ماله كله قبضه فملك منه فللشريك أن يضمن شريكه نصف ذلك كما
لو قبضه بنفسه وان شاء ضمن الوكيل لانه في قبض نصيب الشريك متعدي حق الشريك
فكان له أن يضمنه فسيبه بتعديده ثم يرجع الوكيل بما ضمن لانه قائم مقام من ضمنه ولانه
حلقه غرم فيما باشره بأمر الموكل فيرجع به عليه وذكر في نسخ أبي حفص رحمه الله أن

للتشريك أن يضمن شريكه نصف ذلك إن شاء وإن شاء ضمن التريم ثم يرجع التريم بما
ضمن من ذلك على الشريك وهذا هو الأصح لأنه إذا لم يميز قبض الوكيل بقي حقه في
ذمة التريم على حاله وإنما يكون له أن يضمن التريم دون الوكيل لأن قبض الوكيل لم يصادف
ماله ثم قبض الوكيل في حق الموكل كقبضه بنفسه ولو قبض أحد الشريكين بنفسه جميع
الدين ثم إن الآخر رجس لحقه على التريم كان للتريم أن يرجع بذلك على القابض لأنه إنما
دفع إليه المال على أنه يستفيد البراءة من جميع الدين ولم يستفد ذلك فلماذا يرجع عليه ويستوى
أن أقر الوكيل بالقبض أو قامت به يئته عليه لأنه يملك مباشرة القبض بنفسه فيصح إقراره
به في حق الموكل قال وإن كان الوكيل وكيلًا بالخصومة فأقر عند القاضي أن صاحبه الذي
وكله به قد قبض حصته جاز ذلك على صاحبه ولم يضمن لشريكه شيئًا لأن صحة إقرار
الوكيل قبض موكله كان باعتبار أنه جواب الخصم وهو وكيل بالخصومة بينه وبين التريم
لا بينه وبين الشريك فلا يثبت قبضه في حق الشريك بهذا الإقرار فلماذا لا يرجع عليه بشيء
مخلاف الوكيل بالقبض إذا أقر أنه قبض لاه أقر بما سطره عليه فيكون إقراره بذلك كإقرار
الموكل فلماذا كان للتشريك أن يرجع عليه بصف المقبوض قال ولو كان دين بين اثنين وكل
أحدهما وكيلًا يتقاصاه فاشتري محصته ثوبًا جاز على الوكيل دون الموكل لأنه أتى بتصرف آخر
سوى مأسره به فلا ينفذ على الموكل وقد بينا أن الشراء ينفذ على الماقد إذا أتمد بتقيده على
الموكل فيصير مشتري الثوب لنفسه بما سعى من الثمن دينًا في ذمته ثم جملة قصاصا بدين الموكل
ولم يصح ذلك فبقى هو مطالبًا بالثمن وبقي المطلوب مطالبًا بحصة الموكل من الدين وكذلك
إن رضى الموكل بذلك لأن رضاه إنما يبرر فيما توقف على إجازته وهذا التصرف لم يكن موقوفًا
فلا يعتبر رضاه فيه قال وإذا كان الدين طعما فرضا بينهما فوكل أحدهما وكيلًا بقبض
حصته فباعها بدراهم لم يميز على الموكل لأنه تصرف بغير مأسره به وإن رضى به الموكل جاز
لأن بيع نصيبه من الدين كبيع نصيبه من الدين بغير مأسره فيتوقف على إجازته فإذا أجاز كانت
الدراهم له ويرجع شريكه عليه بربع الطمام إن قبض الدراهم أولم يقبضها بمنزلة مالو باع
نصيبه بدراهم وهذا لأنه صار متملكًا عوض نصيبه من الدراهم فيجوز نصيبه كالمالك له حكمًا
حين يملك بدله فلا شريك إن يرجع عليه بنصفه فقال ولو كان باعًا بثوب وقبض لم يميز على
الوكيل ولا على الموكل إلا أن يميزه الموكل بمنزلة مالو باع نصيبه بالدراهم فإن قيل ينبغي أن

يُنْفَذُ الشراء للثوب على الوكيل لانه في جانب الثوب مشتر والشراء يشذ على الباقي اذا
تمسك بتقيده على غيره فلما ولكنه في جانب الطعام بائع واطراف العقد الى الطعام هو دين
للموكل في ذمة المطلوب بمرة اضافته الى طعام هو عين له ومن باع طعام غيره بثوب لا ينفذ
عنده ما لم يميز صاحبه فاذا أجاز يكرن الثوب للباقي دون صاحب الطعام وهذا لانه مشترك
لثوب ومستقرض الطعام من صاحبه في جملة عوضا عن الثوب فيتوقف جانب الاستقراض
على اجازة صاحبه ولو جملا العقد ناديا قبل ايجازته لم يكن بالمسمى من الطعام لانه لا يجوز
اخرجه من ملك صاحبه بغير رضاه فاذا أجازته ثم رضاه الآن فينفذ العقد في الثوب للوكيل
ويكون على الوكيل حصه الموكل من الطعام بسبب استقراضه لانه صار قاضيا به عوض ما
اشتراه بنفسه فاذا قبضه الموكل أخذ منه شريكه نصف ذلك لانه وصل اليه الطعام الأول
فاما قبل القبض فلم يملك هو بدلا بمقابلته وانما تحول حقه من نصيبه في ذمة التبريم الى مثله
في ذمة الوكيل فكان بمنزلة قبوله الحوالة في نصيبه فلماذا لا يرجع عليه الشريك بشئ حتى
يقبضه بخلاف ما تقدم لان هناك يملك الدراهم بمقابلته نصيبه من الطعام وتوضيح الفرق ان
رجوع الشريك عليه بالطعام هناك لا يجوز ان يكون موقوفا على قبضه الدراهم وهنا هو
يقبض من الوكيل الطعام دون الدراهم فيكون رجوع الشريك عليه بالطعام موقوفا على قبضه
الطعام قال ولو وكله ان يصالح عنه في دم محمد ادعى عليه فصالح الوكيل على عشرة آلاف
درهم وضمنها فهو جائز لان التوكيل بالصلح عن الدم ينصرف الى بدل الدم وبذل الدم
مقدار الدية عشرة آلاف درهم أو ألف دينار أو مائة من الابل أو ألف شاة على قولها أو
ماثا ثوب فاذا صالح الوكيل على شئ من ذلك بعد صاحبه على الموكل بعد ان يكون ماسي
معلوما بان قال مائتي ثوب يم ودى فيكون هو في هذا الصلح والضممان ممتلئا أمره فيرجع
بذلك ويستوى ان كان أمره بالضممان أو لم يأمره بمنزلة الوكيل بالخلع وهذا لانه اذا ضمن
البذل فلا حاجة الى اعتبار أمره في جواز أصل الصلح لان ذلك جائز بدون أمره وانما الحاجة
الى ذلك في الرجوع بالضممان على الأمر فيجعل أمره معتبرا في ذلك جائزا فلماذا يرجع عليه وان
لم يأمره بالضممان ولان المباشر لهذا العقد قد يكون ملتزما اذا ضمن للبذل وقد لا يكون
ملتزما اذا لم يضمن فينصرف مطلق التوكيل اليهما بخلاف الوكيل بالنكاح اذا ضمن الهر ولم
يأمره الزوج بذلك لم يرجع عليه بشئ وقد قررنا هذا الفرق فيما أملينا من شرح الجامع

وكذلك لو صالحه على عشر وصفاء بنسب أعيانهم كان جائزا لان الدم ليس بمال والحيوان
يثبت دينه في الذمة بدلا عما ليس بمال فان كان قيمة الوصفاء أكثر من الدية يتقيد بمالا يتغابن
الناس في مثله فلو ضمن ذلك جاز عليه دون الموكل لانه في معنى الوكيل بالشراء فانه يلتزم
بالصلح البديل عما هو مستحق على موكله من القصاص وتصرفه في ذلك يتقيد بما يتغابن
الناس في مثله فاذا زاد على ذلك كان بمنزلة القضول فينفذ عليه اذا ضمن البديل ولا يرجع
على الموكل لانه التزمه بنسب أمره قال ولو وكله فان كان طالب الدم هو الذي وكل بالصلح
في ذلك فصالح على بعض ما سميا كان جائزا وان صالحا على مائة درهم جاز على الطالب في
قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يجوز عندهما إلا ان ينقص من الدية ما يتغابن الناس في مثله لانه
الآن بمنزلة الوكيل بالبيع وان صالح وكيل المطلب على عبد المطلب فالصلح جائز فان
شاء المطلب أعطى العبد وان شاء أعطى قيمته لانه أمره بالصلح وما أمره بإزالة ملكه عن
عين العبد وكان له حق امساك العبد فاذا امسكه كان هذا بمنزلة مالو صالح من الدم على عبد
فاستحق والصلح بهذا لا يبطل ولكن يجب قيمة المستحق بمنزلة الخلع فكذلك هنا وكذلك
كل شيء يمينه من العروض والحيوان والمقار وان كان مكيلا أو موزونا يمينه فان شاء
الموكل أعطاه وان شاء مثله لانه من ذوات الامثال فاذا حبس الممين باعتبار انه لم يرض
بزواله عن ملكه كان ذلك كالاستحق من يده فيلزمه مثله وان كان بنسب عينه وضمن ذلك جاز
على الوكيل والموكل لانه امتثل أمره فيما صنع فينفذ تصرفه على الموكل قال واذا وكل المطلب
وكيلا بصالح عنه وبضمن فصالح عنه على مال وسمى ذلك الى أجل وضمن فهو للوكيل على
الموكل الى ذلك الأجل لان بالصلح يجب على الضامن المال الى ذلك الأجل فيجب له على
الموكل أيضا الى ذلك الأجل بمنزلة الوكيل بالشراء اذا اشترى بشئ مؤجل وان كان بدل
الصالح حالا كان للوكيل ان يأخذه من الموكل قبل أن يوفيه بمنزلة الوكيل بالشراء اذا اشترى
بشئ غير مؤجل لان الوكيل حين ضمن البديل فالمطالبة للطالب انما توجه على الوكيل لا على
الموكل وكما توجه مطالبة الوكيل على الموكل بخلاف الكفالة فان الكفالة لم تسقط مطالبة
الطالب عن الأصيل فلا توجه مطالبة الكفيل على الأصيل مالم يوفد عنه وان اعطاه الوكيل به
كفيل لم يكن للكفيل اذا أدى ان يرجع على الموكل بشئ لان الموكل ما أمره بإدائه شيء
عنه ولا بالكفالة ولكن الوكيل هو الذي كفله فيكون رجوع الكفيل على الوكيل ورجوع

الوكيل على الموكل قال ولو ان الموكل اعطى الوكيل رهنا بالمال قيمته والمال سواء فهلك الرهن
 عند الوكيل صار مستوفيا بهلاك الرهن ما استوجبه على الموكل فكانه استوفاه حقيقة وعليه أن
 يودي المال للمطالب من عند نفسه كما التزمه ولا يرجع به على الموكل لانه قد استوفاه منه
 مرة قال ولو ان الوكيل صالح للمطالب على ألف درهم على ان يكون ذلك على المطلوب دون
 الوكيل كان ذلك جائزا على ما قاله لانه أخرج كلامه من خرج الرسالة وأضاف المقدر الى الموكل
 وهو المطلوب بالدم فكان على المطلوب وكذلك لو قال الوكيل أعف عني ألف درهم فمفا
 عنه على ذلك كان المال على المطلوب وفي غير الدم الحكم هكذا متى أضاف الوكيل المقدر الى المطلوب
 لا يكون عليه من البذل شيء إذا لم يضمن قال ولو ان طالب الدم وكل وكيل بالصلح والقبض
 فصالح كان له أن يقبض المال لانه مأور بذلك ولانه بمنزلة البائع ولو وكاله أن يقول قد عني
 فلاز عن ملاز بالف درهم وقبل ذلك المطلوب لم يكن للوكيل أن يأخذ ذلك المال لانه أضاف
 الفهر الى الموكل وحمل نفسه سفيرا ومبرا عنه فكان حق قبض المال الى الطالب ولاز الوكيل
 لا توجه عليه المطالبة بتسليم المبدل فلا يكون له قبض المبدل قال ولو ان المطلوب بالدم وكل
 وكيل بما يطالب به أو وكاله بالدم لم يكن له أن يصالح لان موكل به مجهول فانه لم يبين انه أراد
 الصلح أو الخصومة فهو عاجز عن تحصيل مقصود الموكل فلهذا لا يجوز صلحه حتى يبين
 مراده قال واذا وكل المطلوب بالدم وكيل يصالح عنه الطالب فالتق الوكيلان واصطالحا فهو
 جائز لان مقصود كل واحد من الموكلين يحصل بالصلح مع وكيل صاحبه مثل ما يحصل
 بالصلح مع صاحبه فلا يكون هذا خلافا من الوكيلين وعلى هذا لو أمر رجلا أن يشتري له
 خادما بيته فاشتراه من وكيله أو من رجل اشتراه منه فهو جائز لان المقصود قد حصل
 للمولى فان مقصوده ملك ذلك الخادم بالشراء بخلاف ما لو وكاله ببيع عبده من فلان فبأه
 من غيره لم يجز الا أن يكون ذلك الغير وكيل فلان بشرائه له وقد سبق بيان هذا الفرق
 قال واذا كان دم خطأ بين الورثة فز كل أحدهم بالصلح في حصته عن عشرة دراهم وقبضها
 فلبقية الورثة أن يشاركوا الموكل ويخاصموه فيما أخذ كما لو أخذ بنفسه وهذا لان ما وقع
 عليه الصلح بذل دين مشترك بينهم وهو الدية ولا سبيل لهم على الوكيل لان ما في يده من
 المال أمانة لمن وكاله ويده فيه كيد من وكاله فلا يكون لهم معه في ذلك خصومة كصاحب
 الدين فانه لا خصومة له مع مودع المديون وان كانت الوديعة من جنس حقه وان هلك المال

عند الوكيل فلا ضمان عليه لاحد ولكن سائر الورثة يأخذون الموكل فيضمنونه بقدر حصتهم
 مما أخذ وكيله لان هلاكه المقبوض في يد الوكيل كهلاكه في يد الموكل قال واذا قضي بالدية
 مائة من الابل على القاتل وعواقله فوكل الطالب وكلا يقبضها فقبضها وافق عليها في علمها
 وسبقها ورعيها حتى يبلتها الموكل فهو متطوع في ذلك لانه لم يؤمر بذلك فهو أمين أفتق
 على الامانة بغير أمر صاحبها ولا أمر القاضي قال ولو أمره الموكل ببيعها فوكل الوكيل عبدا
 له فباعها لم يجز لان الموكل رضى برأيه دون رأى عبده وهذا بخلاف الحفظ فان الانسان
 يحفظ المال يد عبده فلا يصير ضمانا بالدفع الى عبده ليحفظه ولكنه يباشر البيع بنفسه فاذا
 أمر به عبده لم يجز كما لو أمر به أجنبيا آخر قال وان تمرد استرداد عنها فرب الابل أن يضمن
 الوكيل لانه متعدد بتسليطه عبده على البيع والتسليم وان شاء ضمن عبده قيمة الابل في رقبته
 لانه متعدد بالبيع والتسليم في حقه قال واذا قضي بالدية من جنس فركله بقبضه فقبض به جنسا
 آخر لم يجز على الموكل لارحمة تميز في ذلك الجنس قضاء القاضي بقبض جنس آخر مكانه
 يكون استبدال الوكيل بالقبض لا يملك الاستبدال قال وان وكل المطلب وكلا يؤدي
 عنه ولد قضي عليه بالدية بالدرهم فباع بها وكيل الطالب دنانير أو عروضاً فهو جائز لانه باع
 ملك نفسه ثم قضي بالثمن دين المطلب فان آخر الدينين يكون قضاء عن أولهما ولا فرق في
 حق المطلب بين ان يقضى بهذه الطريق وبين ان يقضى بأداء الدراهم فلهذا جاز ورحم
 الوكيل بالدراهم على المطلب قل واذا وكل المطلب رجلا بالخصومة فأدى الوكيل من عند
 نفسه لم يرحم به على الموكل لانه مأمور بالخصومة لا بأداء المال فان الخصومة تكون في دفع
 دعوى المدعى فاما دفع المال فليس من الخصومة في شيء فكان تبرعا كاجني آخر قال واذا
 دفع الدية دراهم الى رجلين وقال أدبها عنى فصالحا الطالب من المال على دنانير أو عروض
 جاز ذلك لانهما عقدا على ملكهما فكانا متطوعين في ذلك لانهما باشرا عقدا غيرما امر به
 فلهما أمرا بحمل المال للمطلب والتسليم اليه ولم يفعل ذلك بل تبرعا بأداء المال من عندهما
 فبردان على الموكل دراهم ولو قضي الطالب الدراهم لهما لانهما في حق المطلب لا فرق بين
 أن يدفع تلك الدراهم أو مثلهما وقد يتلى الوكيلان بذلك بان يتفق رؤيتهما الطالب في موضع
 لا تكون دراهم المطلب معهما لانه يشق عليهما استحصال تلك الدراهم في كل وقت فلدفع
 الحرج عليه استحصالها أداء مثل الدراهم ليرجما فيها قال ولو وكل وكلا بأن يؤدي عنه دية

ودفع اليه المال فادى نصفه وحط الطالب نصفه فهذا الخط عن الاصيل وليس للوكيل منه شيء لان الخط اسقاط والاستقاط انما يكون عن عليه المال فان وهبه للوكيل وأمره بقبضه من الاصيل فهو جائز وهي مسألة المبة اذا وهب الدين من غير من عليه الدين وسلطه على القبض ثم للوكيل أن يقاصمه بما في يده حتى يستوفى منه ما في يده اذا حضر من عليه الدين لانه لو رده عليه كان له أن يستوفيه منه لتسليط صاحب الدين اياه على قبضه فكذلك اذا كان في يده فله أن يمسكه ولكن يحضر من عليه الدين لانه مأمور بقبضه منه والله أعلم بالصواب

باب الوكالة بالصلح في الشجاعة

(قال رحمه الله) رجل وكل رجلا بالصلح في شجرة ادعت قبله وأمره أن يضمن ما صلح عليه فصالح على أكثر من خمسمائة فان كانت الشجرة خطأ جاز من ذلك خمسمائة وبطل الفضل لان بدل الشجرة مقدر بالخمسمائة شرعا فالصلح على أكثر منه يكون ربا ولو باشره الموكل بنفسه بطل الفضل لهذا فكذلك إذا باشره الوكيل وان كانت عمدا جاز ذلك كله على الموكل اذا كان زاد ما يتناهى الناس في مثله لان الواجب في العمد القود وما يقع عليه الصلح يكون بدلا عن القود فلا يتمكن فيه الربا ولكن الوكيل بمنزلة الوكيل بالشراء وتعرف الوكيل بالشراء انما ينفذ على الموكل في الزيادة قدر ما يتناهى الناس في مثله وان مات المشجوع انتقض الصلح في الوجين جميعا (وفي مسألة كتاب الديات) أن القود عن الشجرة لا يكون عفوا عن السراية عند أبي حنيفة رحمه الله فكذلك الصلح عن الشجرة لا يكون صلحا عن السراية فاذا مات المشجوع بطل الصلح لانه يبين أن الحق كان في الدم دون الشجرة فكان أولياؤه على دعواهم قال وان كان الوكيل صالحا عن الجناية فان برئ من الشجرة فالجواب كما بينا لانه حصل مقصود الموكل في اسقاط الموجب للشجرة عنه بلفظ الجناية وان مات فيها فالصلح جائز على الوكيل ان كان ضمن البذل ولا يجوز على الموكل لانه يبين أنه صالح عن الدم فان اسم الجناية يتناول النفس وما دونها وانما كان هذا مأمورا بالصلح عن الشجرة فيكون هو في الصلح عن الدم متبرعا بمنزلة أجنبي آخر فيلزمه المال بالضمان ولا يرجع به على الموكل قال فان كان الوكيل صالحا عن الشجرة وهي خطأ وما يحدث منها على خمسمائة فان

المشجوع يجوز له من ذلك نصف المشر ويرد تسعة اعشار ونصف المشر ان كان قبض لان
 ما يحدث منها النفس وهو انما جعل الخمسة بالصلح عوضا عن جميع الدية وقد تبين ان الواجب
 كان بعد نصف عشر الدية فيمسك من بدل الصلح حصة حقه ويرد ما بقي منه ولو مات من
 مال الشجة وله مال كثير يخرج ماحظه من ثلثه جز ذلك على الوكيل ان كان ضمنه ولا
 يجوز على الموكل لما بينا انه امره بالصلح عن الشجة وهو اما صالح عن النفس والمشجوع
 انقطع من حقه ما اراد عن الخمسة وذلك بـ زلة الوصية منه ودا كان يخرج من ثلثه كان
 جـ راء وان لم يكن له مشجوع مال الا الدية جازت وصيته بقدر الثلث ثم يحاصم أولياء
 المشجوع المدعى عليه الشجة في مقدار الثلثين فثبت لهم عليه أخذ وانما ذلك منه لبطال وصية
 المشجوع فيما زاد على الثلث ولو ان المشجوع حط ما يتباين الناس فيه جاز على الموكل وان
 كان أكثر من ذلك لم يجوز قيل هذا قولها فاما عند أبي حنيفة رحمه الله فيذهب أن يجوز لان
 وكل المشجوع بمنزلة الوكيل بالبيع وقيل بل هذا قولهم جميعا لان بدل الشجة معلوم شرعا
 ولو وكيل بالصلح يتصرف مطلقا الى ذلك ولكن قدر ما يتباين الناس فيه يكون عفوا لان
 معنى الصلح على الانقضاء والتجاوز بدون الحق قال واو وكل وكيل بالصلح في الشجة خاصة
 فصالح غيرها وعلى ما يحدث منها على عشرة آلاف وضمن الوكيل ثم مات المشجوع فالصلح
 يلزم الوكيل دون الأمر في قول أبي حنيفة رحمه الله بناء على أصله ان اسم الشجة لا يتناول
 النفس فالأمر أمره بالصلح عن الشجة وهو قد صالح عن النفس وعند أبي يوسف ومحمد
 رحمه الله اسم الشجة ية اول الشجة وما يحدث منها فاذا وكاه بالصلح عما يحدث منها كان
 هو ممثلا أمره فيما صنع لا مبتدئا شيئا آخر قال ولو وكله بالصلح في شجة فصالحه عن الشجة
 وعن جرح آخر مثلها جاز على الموكل النصف لانه في حصة ذلك ممثلا أمره وفي الجراحة
 هو مبتدئ فهو كاجنبي آخر وان كانت الجراحة الاخرى أكبر أو أصغر جاز على الموكل
 بحساب تلك الشجة وما زاد على ذلك فهو على الوكيل اذا ضمنه لانه متبرع بالترام ذلك قال
 واذا وكله بالصلح في موضحة وما يحدث منها فصالح عن موضعتين وما يحدث منهما وضمن
 جاز على الموكل النصف ولزم الوكيل النصف سواء مات أو عاش لانه في أحد الموضعتين
 ممثلا أمره وفي الاخرى متبرع بالصلح كاجنبي آخر فان وكله بالصلح في موضحة ادعاها
 قبل فلان فصالح الوكيل عليها وعلى غيرها جاز عليها ولم يجوز على غيرها لان وكيل الطالب

مسقط الحق بالصلح وإنما يصح إسقاطه بقدر ما أمره صاحب الحق وفيما زاد على ذلك هو
 كاجتنبي آخر فلا يصح إسقاطه أصلاً قال وإذا وكل الرجل رجلاً بالصلح في شجرة تدعى قبله
 وإن يضمن البذل فصالح على صنف بغير عينه أو على عشرة من النعم أو على خمس من الأبل
 فهو جائز وعلى الوكيل من ذلك الوسط كما لو كان الموكل صالح بنفسه وهذا لأنه مال يلتزمه
 عوضاً عما ليس بمال وجهالة الوصف في المسمى لا يمنع صحة التسمية في مثله كما في النكاح
 والخلع ثم يرجع الوكيل به على الموكل لأنه التزمه بأمره حين أمره أن يضمن قال ولو وكل
 المطلوب وكيلاً بالصلح في موضحة عمداً فصالح الوكيل على خدمة عبد الموكل سنين فالصلح
 جائز لأن تسمية خدمة عبده كنسبة رقة عبده وذلك لا يمنع جواز الصلح إلا أن يكون
 الموكل لم يرض بزوال ملكه عن منفعة عبده فبخير في ذلك إن شاء رضى به وإن شاء لم
 يرض وعليه قيمة الخدمة وقد بينا نظيره فيما إذا سعى في الصلح عتياً من أعيان ماله وإن
 استحقاقه ذلك المسمى كاستحقاق غيره فلا تبطل به التسمية ولكن يجب قيمة المسمى قال
 ولو صالحه على خمر أو خنزير أو حر فهو عتو ولا شيء على الأمر ولا على الوكيل لأن
 القصاص ليس بمال وإنما يجب المال فيه بالنسبة وإذا كان المسمى ليس بمال لا يجب شيء
 كالطلاق فإن من طلق امرأته على خمر أو خنزير أو حر لا يجب عليها شيء وهذا بخلاف
 البضع لأن البضع عند دخوله في ملك الزوج مقنن (ألا ترى) أنه لو سكت هناك عن ذكر
 البذل يجب مهر المثل ولو سكت عن ذكر البذل هنا لا يجب شيء ولو قال الوكيل أصالحك
 على هذا العبد أو على هذا الخل فضنته له فإنا العبد حر والخل خمر فعلى الوكيل أرش الشجرة
 لأنه سمي مقننوماً فإذا ظهر أن المشار إليه ليس بمال تمكن التردد من جهته فيرجع بأصل حقه
 وهو أرش الشجرة وهو بمنزلة الخلع في هذا ثم الوكيل قد ضنته فيكون مطالباً بحكم الضمان
 ويرجع به على الموكل لأنه غير مخالف لأمره فيما التزم ولو صالحه على عبدين فإذا أحدهما حر
 فليس للمصالح غير العبد الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول أبي يوسف رحمه الله
 الآخر له العبد الباقي وقيمة الحر لو كان عبداً وفي قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله مع
 العبد الباقي تمام أرش الشجرة وهذا الخلاف في الخلع هكذا فحمد رحمه الله يقول المصالح
 سمي عبدين فإذا كان أحدهما حراً تحقق التردد من جهته فيكون حق الطالب في تمام أرش
 الشجرة هنا وحق الرجوع للزوج فيما ساق إليهما من الصداق في الخلع هكذا فيأخذ العبد الباقي

وما زاد علي قيمته الي تمام الشجة باعتبار التروك اذا كان الصلح علي عبد واحد فظهر انه حر
وأبو حنيفة رحمه الله يقول المثلج والصلح باعتبار تسمية الباقي صحيح وتسمية الحر معه لئلا يفار
ذكره والسكوت عنه سواء بخلاف ما اذا كان المسي عيدا واحدا لانه لا يمكن تصحيح
العقد هناك معاوضة باعتبار ما وقعت الاشارة اليه من العبد الباقي فلها جملها التسمية في العبد
الاخير لنوا (واصل مذهب أبي حنيفة رحمه الله في مسألة الجامع الصغير) اذا تزوجها علي
عبدین فاذا أحدهما حر فليس لها الا العبد الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول أبي
يوسف رحمه الله الاخر لها العبد الباقي وقيمة الحر لو كان عبدا وفي قول محمد رحمه الله لها
العبد الباقي والزيادة علي ذلك الي تمام مهر مثلها قال ولو صالحه علي عبد فاذا هو مدبر أو
مكاتب أو علي أمة فاذا هي أم ولد وضمن الوكيل تسليمه فليته قيمته في ماله ويرجع بها علي
الموكل لان المسي مملوك متقوم ولكنه استحق نفسه بالحرية الثابتة له فكأنه استحقه غيره
ولو وقع الصلح علي عبد فاستحق وجبت قيمته فهذا مثله قال واذا شح رجلان رجلا موصحة
فوكل وكيلا يصالح مع أحدهما بينه علي مائة درهم حاز كما لو ناسر الصلح بنفسه وعلي
الاخر نصف الارش لان الواجب بالجناية علي كل واحد منهما نصف الارش دون القود
فان الاشتراك في الفعل يمنع وجوب القود فيما دون النفس قال وان وكله ان يصالح مع
أحدهما ولم يبين أيهما هو فهو جائز لان هذه جملة مستدركة ومثلها لا يمنع صحة الوكالة ثم
الرأي الي الوكيل يصالح أيهما شاء وكذلك لو كان الشاح واحدا والمشجوع اثنين فوكل
وكيلا بالصلح عنهما فصالح عن أحدهما ولم يسمه ثم قال الوكيل هو فلان فالقول قوله لانه
ممثل أمره في حق من صالح معه وهو المباشر للعقد واليه تعيين ما يباشر من العقد لانه كان
مالكا للتعيين في الابتداء فكذلك في الانتهاء يصح تعيينه ويكون هو بمنزلة الموكل فيه قال
واذا اشترك حر وعبد في موضحة شجها رجلا فوكل الحر ومولى العبد وكيلا فصالح
عنهما علي خمسمائة فلي مولى العبد نصف ذلك قلت قيمة العبد أو كثرت وعلي الحر نصفه
لان كل واحد منهما كان مطالبا بنصف الجناية وانما وكلا الوكيل بالصلح عن الجناية فاذا كان
كل واحد منهما مطالبا بالنصف كان الوكيل نائبا عن كل واحد منهما في النصف فلي كل
واحد منهما نصف البذل كما لو كانا حريين أو كان المولي والاجنبي صالحا بنفسهما مع المشجوع
وهذا لان المولى بهذا الصلح صار مانعا دفع العبد فيكون مختارا للقضاء وعند اختيار القضاء

فوجب جناية العبد والحر سواء وكذلك لو كان ذلك في دم خطأ لما ذكرنا قال ولو أن رجلاً
قتل عبداً وحرّاً عمداً أو خطأً فوكل مولى العبد وأولياء الحر وكيلاً فصالح القاتل على عشرة
آلاف كانت بينهم يضرب فيها أولياء العبد بقيته وأولياء الحر بالدية كما لو صالحها بأنفسهما
وهذا لأن كل واحد منهم يضرب في بدل الصلح بجميع حقه وحق مولى العبد في قيمة
العبد وحق أولياء الحر في الدية وكذلك لو صالح على أحد عشر ألفاً وقيمة العبد خمسمائة
والقتل عمداً لأن الواجب هو القصاص دون المال والمال في الصلح من دم العبد لا يتقدر بشيء
شرعاً فأما إذا كان القتل خطأ فلورثة الحر من ذلك عشرة آلاف والباقي لمولى العبد لأن
دية الحر في الخطأ مقدرة شرعاً بمشرة آلاف لا تجوز الزيادة عليها فهذا كان لورثة الحر عشرة
آلاف قل ولو كان العبد قتل عمداً والحر خطأً فصالح على أحد عشر ألفاً كان لأولياء الحر
عشرة آلاف لما يتنا وما بقي لمولى العبد لآلة في حقه هذا صلح عن القود فيجوز على قدر
من البذل قال ولو كان الحر قتل عمداً والعبد خطأً كان الصلح جائزاً وهو مثل الباب الأول
لما قلنا قال ولو أن نصرانياً شح موصحة فوكل المطلوب وكيلاً مسلماً فصالح عنه بخمر وضمن
له لم يجز وكان الذي على حقه لأنه ملتزم بدله حين ضمنه بمقد الصلح والتزام المسلم الحر لا يكون
صحيحاً ولما وكله بأن يصلح وبضمن كان التوكيل باطلاً فيطل الصلح أيضاً والنصراني على
حقه قال ولو كان الطالب وكل مسلماً فصالح عنه على خمرة جاز لأن وكيل الطالب سفير عنه
لا يتعلق به شيء من الحقوق ولا إليه شيء من قبض البذل وهو قياس نصرانية وكانت مسلماً لأن
زوجها من نصراني على خمر وذلك جائز فهذا مثله قال ولو كان الطالب والمطلوب مسلمين
وقد وكل كل واحد منهما ذمياً فصالح على خمر لم يجز لأن الوكيلين سفيران عن المسلمين
فلا يكون اليهامن حقوق القصد شيء فيكون صلحهما كصلح الموكلين قال ولو أن عبداً قتل
خطأً فوكل موله وكيلاً بالصلح فصالح على عشرة آلاف درهم سار ذلك ويرد المولى من
ذلك عشرة دراهم لأن بدل نفس العبد في الخطأ لا يزداد على عشرة آلاف إلا عشرة فازيادة
على ذلك أخذ بتغير حق فيلزمه رده وعلى قياس ما روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا تقدر
نفس العبد بشيء ولكن تجب القيمة بالثمة ما بلغت لا يلزمه به شيء ولو كانت شجرة فصالح
على ألف درهم جاز لأن بدل الطرف من العبد في الجناية لا يتقدر بشيء بل تجب القيمة بالثمة
ما بلغت بمنزلة الجناية على الأموال وقد ذكر هنا على قول محمد رحمه الله أنه يسلم له من ذلك

خمسمائة درهم ويبطل ما بقى وهذا اشارة الى أن الجناية على العبد فيما دون النفس فلي هذه
 الرواية يسلم له باعتبار الموضوعة نصف عشر بدل نفسه وذلك خمسمائة الا نصف درهم ويلزمه
 رد ما بقى قال ولو كانت الجناية ثقب عين فصالحه على ستة آلاف جاز في ظاهر الرواية لما قلنا
 وعلى قول محمد رحمه الله يسلم له من ذلك خمسة آلاف الا خمسة ويبطل ما بقى وذكر في هذا
 الكتاب رواية أخرى عن أبي يوسف رحمه الله أنه اذا صالحه من هذه العين على عشرة آلاف
 نقصت منها احدى عشر درهما ووجه هذا ان بدل العرف وان كان لا يتقدر بشيء فلم انه لا
 يكون مساويا لبذل النفس واذا كان بدل نفسه يتقدر بعشرة آلاف الا عشرة ينقص من
 ذلك في بدل العين درهم فلماذا يسلم له عشرة آلاف الا احدى عشر درهما قال ولو كان وكيل
 هذا الصلح وكيل المطلوب فضمن ذلك جاز عليه وليكن ان كان زاد بقدر ما يتغابن الناس فيه
 ثم ذلك المطلوب حتى يرجع الوكيل عليه لانه ممثّل أمره في الالتزام وان زاد مالا يتغابن
 الناس فيه كان مخالفا لانه بمنزلة الوكيل بالشراء فيلزمه المال بالضمان ولا يرجع على المطلوب
 بشيء منه قال واذا وكل رجلا بشجرة موضوعة شجرا اياه رجل فليس له أن يصالح ولا ينفو
 ولا يخاصم لانه لم يبين عند التوكيل انه بماذا أمره فكان عاجزا عن تحصيل مقصود
 الموكل بما سمي له ولو أخذ ارشها تاما كان باطلا في القياس أيضا لما قلنا ان التوكيل باطل
 حين لم يعرف الوكيل مقصود الموكل وفي الاستحسان ان كان عمدا فكذا ذلك لان الواجب
 هو القصاص فأخذ الارش يكون صلحا وقد بينا ان الوكيل بالشجرة لا يملك الصلح وان
 كان خطأ جاز أخذه الارش لا بانتفاء أنه استوفى كمال حقه وذلك كان مقصود الموكل وهو
 نظير ما تقدم فيما اذا وكل وكيلاً بدبنة كان له أن يقبضه استحسانا فكذلك اذا وكل وكيلاً
 بشجرة لان المراد موجب الشجرة وهو الدبنة قال ولو وكله في كل شيء له لم يكن له أن يتقاضى
 ديبه ولا يخاصم وانما هو وكيل بالحفظ لان في قوله وكذلك باعيان ماله فانه نص على ما هو
 له على الاطلاق وذلك في المدين دون الدين ويعلم ان الحفظ مراده وليس في شيء آخر سوى
 الحفظ يثبت فلماذا لا يملك إلا اللينقن به قال ولو قال المشجورح ما صنعت في شجرتي من شيء فهو
 في حل فصالح عليها أجزت ذلك استحسانا لان هذا وقوله وكلته بالصلح عن شجرتي سواء
 فان قوله فهو في حل أي هو من التقصان في حل وذلك انما يكون بالصلح لان مبنى الصلح
 على الاغراض والتجوز بدون الحق ولو أبرأه منهم لم يحز لانه بهذا اللفظ صار وكيلاً بالصلح

ولفظ الصلح يحتمل اسقاط بعض البدل لا كله وفي الإبراء اسقاط الكل ولو قل ما صنعت فيها من شيء فهو جائز أجزأت البراءة والصلح وغيره لأنه أجاز صنعه مطلقا واسقاط البعض بالصلح أو الكل بالإبراء من صنعه فلهذا يجوز ولو قل قد جعلته وكيلا في الصلح وأمرته بالتبض فصالح عنه فله أن يقبض لأنه أمره بالتبض أيضا ولو صالح بنفسه ثم أمره بقبض بدل الصلح جاز فكذلك إذا أمره بالصلح والتبض قل وإذا وكل الشاح وكيلا بما يدعى قبله فليس له أن يصلح ولا يحامس ولا يصنع شيئا لأن الموكل لم يدين مراده عند التوكيل فكان عاجزا عن تحصيل مقصوده قال وإذا وكل المكاتب بالصلح عن جناية ادعت عليه أو على عبده ثم رد في الرق ثم صالح الوكيل وهو لا يعلم بجزئه وضمن بدل الصلح فإنه لا يجوز على المكاتب في رقبته كما لو صالح نفسه بعد العجز وعجزه يتضمن عزل الوكيل في حق المولى لا في حق المكاتب لأن ابتداء التوكيل بعد عجزه لا يصح في حق المولى ولكنه يصح في حق المكاتب وكذلك العجز بعد التوكيل فيكون الوكيل مطالبا بالمال لأنه قد ضمنه ويرجع به على المكاتب إذا عتق لأن التوكيل في حقه صحيح وعلى هذا توكيل العبد المأذون بالصلح عن جناية عبده إذا حبر عليه مولاة قال ولو وكل رجل رجلا بالصلح في شجة ادعت قبله ثم مات الموكل بطلت الوكالة لأن تصرف الوكيل كان على وجه النيابة عن الموكل وقد اقطع رأى الموكل بموته فإن صالح الوكيل وضمن جاز عليه في ماله خاصة لأنه متبرع في الصلح كأجنبي آخر وإن لم يمت ومات الطالب فصالح الوكيل ورثته جاز على الموكل لأن ورثة الطالب بد موته يقومون مقامه في المطالبة بموجب الشجة قال وإذا وكله بالصلح في موضعة شجها إياه رجل فصالح على الموضعة التي شجها فلان ولم يقل هي في موضع كذا فهو جائز لأنه عرفها بالإضافة إلى فلان وعمل فصل فلان معلوم ما بين فينفي ذلك عن الإشارة إليه وكذلك اليد واليمين والسن قال علي اليد اليسرى والمنطوعة هي اليمنى فالصلح باطل لأنه أضاف الصلح إلى ما ليس بحق له ولو صالح الموكل بنفسه عما ليس بحق له كان الصلح باطلا فكذلك الوكيل إذا صالح عن مثل ذلك وأمه أعلم

باب وكالة الوكيل

(قال رحمه الله) وإذا وكل الرجل الصبي الذي لا يمتل أو المجنون الذي لا يمتل ولا

يتكلم فهو باطل لان التوكيل امانة للوكيل مناب نفسه في العارة فاذا لم يكن الوكيل من
 أهل العارة كان التوكيل باطلا وان كان صبياً يعقل ويتكلم أو مجنوناً يعقل فهو جائز لانه من
 أهل العارة (ألا ترى) ان تصرفه في حق الموكل بأمره ينفذ ولكنه ليس من أهل التزام
 المهدة فمهدة التصرف تكون على الموكل قال ولو وكل وكيلاً بشي من التصرفات وقال ما
 صنعت فيه من شي فهو جائز فوكل الوكيل بذلك غيره فهو جائز لانه اخبارته على العموم
 والتوكيل من صنعه قال وان مات الوكيل أو جن أو ارتد وطلق بدار الحرب فالوكيل الثاني
 على وكالته لان الوكيل الثاني وكيل الأمر لا وكيل الوكيل فان فعل الوكيل الأول في
 توكيله كفعل الموكل بنفسه فصار هو بعبارة الوكيل الاول وكيلاً للموكل ورأى الموكل باق
 فلها بقي على وكالته ولم يذكر في الكتاب ان الموكل اذا عزل وكيله وجاء فضولي وأخبره
 بذلك هل ينزل أولاً والجواب فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله ان المخبر ان كان عدلاً انزل
 بخبره والا فلا وفي الفضولي اختلاف الروايات على قول أبي حنيفة رحمه الله في اشتراط
 المدالة وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله ينزل بخبر الواحد عدلاً كان أو فاسقاً وسفهاً
 هنا الفصل في المأذون ان شاء الله تعالى فان الحجة على العبد المأذون وعزل الوكيل في هذا
 سواء فمن أصلهما أن ما يكون من المماثلات لا يشترط المدالة في الاخبار به لاجل الضرورة
 فان المدل في الخبر لا يوجد في كل معاملة (ألا ترى) ان في التوكيل والاذن اذا أخبر به مخبر
 فوقع في قلبه انه صادق كان له ان يتصرف وان كان المخبر فاسقاً فكذلك العزل على أصل
 أبي حنيفة رحمه الله اذ كل خبر يتعلق به اللزوم فقول الفاسق لا يكون حجة فيه لان الشرع
 نص على التوقف في خبر الفاسق بقوله تعالى فتبينوا وذلك يمنع ثبوت اللزوم بخبره والاخبار
 بالعزل والحجر يلزمه الكذب عن التصرف فلها يشترط فيه ان كان فضولياً أن يخبر عن نفسه
 الا ان يكون رسولاً للموكل فيثبت هو معبر عنه فيكون اللزم قول الموكل لا قوله بخلاف
 التوكيل والاذن فانه غير ملزم شيئاً بل هو بالخيار ان شاء تصرف وان شاء لم يتصرف فلها
 لا تشترط المدالة فيه وذكرني نوادر هشام رحمه الله انه اذا وكل وكيلاً ببيع عبده وقيمة
 العبد ألف فباعه بأقل من ألف على ان الوكيل بالخيار ثلاثة أيام فصار يساوي القين في مدة
 الخيار ثم اختار الوكيل البيع ومضت الايام الثلاثة فنقد أبي حنيفة رحمه الله يجوز في الوجهين
 لانه يملك ابتداء البيع بأقل من قيمته فكذلك يملك الاجازة وعلى قول محمد لا يجوز في

الوجين لأن عنده لا يملك ابتداء البيع بأقل من قيمته بما لا يتباين الناس فيه فكذلك لا ينفذ
 بالاجازة سواء كانت الاجازة بفضله أو بمغضى المدة بل التسخ لأن سكونه عن التسخ حتى
 مضت المدة بمنزلة الاجازة منه وعلى قول أبي يوسف رحمه الله أن أجاز الوكيل في الثلاثة
 فهو باطل كما قال محمد رحمه الله وإن سكت حتى مضت المدة تم البيع غضى المدة ويجعل كان
 حصول الزيادة بعد مضي المدة قتل ولو وكله أن يشتري له فعلى قول زفر رحمه الله يجوز
 شراؤه على الموكل لأن المكيل والموزون ثبت في الذمة ثمة الشراء به كالشراء بالدرهم
 وفي قول أبي حنيفة الآخر رحمه الله وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يكون التوكيل
 مشتريا لنفسه لأنه لما لم يحمل التوكيل في الثمن على المسموم لما يناله حمل على أخص
 المخصوص وهو الشراء بالتقدي فاذا اشترى لغيره كان مشتريا لنفسه وذكر في اختلاف زفر
 وينتوب رحمهما الله أنه إذا وكله ببيع متاعه في سوق الكوفة فباعه في بيت في غير سوق
 الكوفة لا ينفذ يمه عند زفر رحمه الله لأنه خالف ما أمر به نصا وإجازة عند أبي يوسف رحمه
 الله لأن مقصود الموكل إنما هو سعر الكوفة لا عين السوق وقد حصل مقصوده وأما
 يراعي من الشروط ما يكون مفيدا على ما ينال ولو كان عبد بين رجلين فباع فضولى
 نصفه من رجل فإن أجاز المولى أن جاز في التصيين جميعا بالاتفاق وإن أجاز أحدهما فعلى
 قول زفر رحمه الله يجوز في النصف نصيبه ويبقى النصف نصيب الآخر موقوفا على إجازته لأنه
 هكذا يتوقف وعند الاجازة أنما ينفذ على الوجه الذي يتوقف وعند أبي يوسف رحمه الله
 يجوز في جميع نصيب المحيز وبصير عند الاجازة كأنه باشر بيع النصف بنفسه فينصرف إلى
 نصيبه خاصة ولو أراد صاحبه أن يميز به ذلك لا تصح إجازته في شيء والله أعلم بالصواب

كتاب الكفالة

(قال) الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة ونور الاسلام أبو بكر محمد بن أبي
 سهل السرخسي رحمه الله املاء الكفالة مشتقة من الكفل وهو الضم ومنه قوله تعالى
 وكفلها زكريا أي ضمها إلى نفسه وقال صلى الله عليه وسلم أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين أي
 ضام اليتيم إلى نفسه ومنه سميت الخشبة التي تجمل دعامة الحائط كفيلا لضما إليه فمضى نسبة
 العقد بالكفالة أنه بوجب ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الاصيل على وجه التوثيق (أحدهما)

النظم في المطالبة دون أصل الدين بل أصل الدين في ذمة الاصيل على سآله والكفيل بصير
مطالباً كالاصيل وكما يجوز أن تفصل المطالبة عن أصل الدين في حق من له ابتداء حتى
تكون المطالبة بالثمن للوكيل بالبيع وأصل الثمن للموكل فكذلك يجوز أن تفصل المطالبة
عن أصل الدين في حق من عليه فتتوجه المطالبة على الكفيل بعد الكفالة وأصل الدين في
ذمة الاصيل وكذلك تفصل المطالبة عن أصل الدين سقوطاً بالتأجيل فكذلك التزام
بالكفالة والمطالبة مع أصل الدين بمنزلة ملك التصرف مع ملك الغير فكما يجوز أن يفصل
ملك التصرف عن ملك العين في حق المطالبة وملك اليد عن ملك العين في حق الميراث
فكذلك يجوز أن يفصل التزام المطالبة بالكفالة عن التزام أصل الدين (والطريق الآخر)
أن تنضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في ثبوت أصل الدين لأن الكفالة أقراض للذمة
والتزام المطالبة يبنى على التزام أصل الدين وليس ضرورة ثبوت المال في ذمة الكفيل مع
بقاءه في ذمة الاصيل ما يوجب زيادة حق الطالب لانه وان ثبت الدين في ذمتها فلا أن لا يكون
إلا من أحدهما كالغاصب مع غاصب الغاصب فإن كل واحد منهما ضامن للقيمة ولا يكون
حق المفصوب منه الا في ذمة واحد لانه لا يستوفي الا من أحدهما غير ان هناك اختيار
تضمن أحدهما يوجب براءة الآخر لما فيه من التملك منه وهنا لا يوجب مالا توجد حقيقة
الاستيفاء فلهذا ملك مطالبة كل واحد منهما به (والحوالة مشتقة من التحول) ومنه الحوالة في
البرس بالنقل من موضع الى موضع وموجبه تحول الدين من ذمة المحيل الى ذمة الحال عليه على
سبيل التوثيق به والمقدان في الشرع (وأما الكفالة) فقلوله تعالى ولمن جاء به حل بغير وأما
به زعيم ومأبى في شريعة من قبلنا فهو ثابت في شريعتنا ما لم يظهر نسخه والظاهر هنا التقرير
فإن النبي صلى الله عليه وسلم بعث والناس يكفلون فآفرهم على ذلك وقال النبي صلى الله عليه وسلم
الزعم غارم والذليل على جواز الحوالة قوله صلى الله عليه وسلم من أحيل على ملي فليتبمع أى
فليتبمع من أحيل عليه والكفالة مع جوازها وحصول التوثيق بها فلا متناع من مباشرتها أقرب
الى الاحتياط على ما قيل انه مكتوب في التوراة الزعامة أولها ملامة وأوسطها ندامة وآخرها
غرامة واختلف العلماء رحمهم الله في وجوب المقدين فنحننا الكفالة لا توجب براءة الاصيل
والحوالة توجب وعند ابن أبي ليلى رحمه الله الكفالة توجب براءة الاصيل كالحوالة لانه
لا بد من وجوب الدين في ذمة الكفيل ومن ضرورته فراغ ذمة الاصيل منه لأن ما ثبت في

محل فإدام باتيا في ذلك المحل فرغ منه سائر المحال ضرورة وإذا ثبت في محل آخر فرغ منه
 المحل الأول ضرورة لاستحالة أن يكون الشيء الواحد شاغلا لمجلس وقد ثبت الدين في ذمة
 الكفيل فمن ضرورته براءة ذمة الاصيل وعلى قول زفر رحمه الله الحوالة لا توجب براءة
 الاصيل كالكفالة لان المقصود بها التوثيق لحق الطالب وذلك في أن تراد له المطالبة لا أن
 يسقط ما كان له من المطالبة ولكننا نقول كل واحد من العقدين اختص باسم واختصاص العقدين
 بموجب هو معنى ذلك الاسم كاختصاص الصرف باسم كان كاختصاصه بموجب هو معنى
 ذلك الاسم وهو صرف ما في يد كل واحد منهما الى يد صاحبه بالتقبض في المجلس (والسلم)
 اختص باسم لاختصاصه بموجب هو معنى ذلك الاسم وهو تمجيل أحد البدين في التقبض
 في المجلس وتأخير البديل الآخر بالتأجيل فكذلك هنا معنى الكفالة الضم فيقتضي أن يكون
 موجب هذا العقد ضم أحد الدينين الى الأخرى وذلك لا يكون مع براءة ذمة الاصيل
 (ومعنى الحوالة) التحويل وذلك لا يتحقق الا بفرار ذمة الاصيل (ثم الكفالة نوعان)
 كفالة بالنفس وكفالة بالمال وقد بدأ ببيان الكفالة بالنفس لان ذلك يكون قبل ثبوت المال
 عادة ومباشرته بين الناس أظهر من مباشرة الكفالة بالمال وافتتح بمحدث حبيب الذي كان
 يقوم على رأس شريح رحمه الله أن شريحا حبس ابنه بكفالة بنفس رجل قال حتى طلبنا الرجل
 فوجدناه فدفعناه الى صاحبه وفي الحديث دليل عدل شريح رحمه الله فانه لم يمل الى ابنه بل
 حنسه ولهذا بقي على القضاء نيفا وأربعين سنة وفيه دليل على أن الكفالة بالنفس تصح وأن
 الكفيل يجبس اذا لم يسلم نفس المطلوب الى خصمه وان تسليم الغير بأمر الكفيل كتسليم
 الكفيل لابه قال طلبنا الرجل فأخذناه فدفعناه الى صاحبه وجواز الكفالة بالنفس مذهب
 علمائنا رحمهم الله وعليه عمل القضاء من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا وهو
 أحد أقاويل الشافعي رحمه الله وفي القول الآخر يقول هي ضيقة وفي القول الثالث يقول
 لا تكون صحيحة لانه يلزم ما لا يقدر على تسليمه فيكون كبيع الطير في الهواء ويباه ان
 المكفول بنفسه رقباني مثله لا يتقادر له لتسليمه خصوصا اذا كفل بغير أمره وكذلك اذا
 كفل بأمره لان أمره بالكفالة لا يثبت له عليه ولاية في نفسه لتسليمه كما ان أمره بالكفالة
 بالمال لا يثبت له عليه ولانه يؤدي المال من مال المكفول عنه وهو الحرف الثاني له ان
 هذه الكفالة بشرط اداء المكفول به من ملك المكفول عنه ولو كفل بشرط أن يؤديه من

مال المكفول عنه لم يصح فكذلك اذا كفل بالنفس وحجبتا في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كفل رجلا في تهمة والتكفيل أخذ الكفيل بالنفس وكان بين علي وابن عمرو رضي الله عنهما خصومة فكفلت أم كلثوم رضي الله عنها بنفس علي رضي الله عنه وكفل حمزة ابن عمر والاسلمي في تهمة رجل فاستصوبه عمر رضي الله عنه وإن ابن مسعود رضي الله عنه لما استناب أصحاب ابن النواحة كفلهم عشائهم وشاهم الى الشام والمعنى فيه انه التزم تسليم ما هو مستحق على الأصل فنصح بالكفالة بالمال ومعنى هذا ان تسليم النفس مستحق على الأصل حقا للمدعي حتى يستوفي عند طلبه فان القاضي يقطعه عن أشغاله وبحضرة مجلسه عند طلب خصمه وقد ذم الله تعالى قوما على الامتناع عن الحضور بقوله واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم الآية وانما يذم الامتناع بما هو مستحق عليه فاذا ثبت ان التسليم مستحق وهو مما تجرى فيه النيابة صح التزامه بالكفالة والظاهر أن الانسان لا يكفل الا بنفس من يقدر على تسليمه ممن هو تحت يده أو يتقاده في التسليم خصوصا اذا كفل بامرء فانه هو الذي أدخله في هذه الورطة فليبه اخراجه بالاتقياد له لتسليمه الى خصمه الا انه اذا كان كفل بالمال والديون تقضى بامثاله وهو موجود في يد الكفيل فلا حاجة الى اثبات الولاية له في مال الاصيل فيؤمر بالاداء من مال نفسه ثم يؤمر بالرجوع عليه وفي النفس لا يتأني التسليم الا باحضار الإصل فيثبت له عليه ولاية الاحضار للتسليم وكذلك ان كان كفل بغير أمره لانه يتمكن من أن يدعى عليه ما لا يحضره القاضي فيسلمه الى خصمه ويكون هذا كذبا ولا رخصة في الكذب والاصح أن يقول ليس التسليم كله في احضار الاصل اذا أتى بالطالب الى الموضع الذي فيه المطلوب فبذمه بتحقيق التسليم مع ان شرط صحة الالتزام كون الملتزم ملتزما ما لا ندره له على أدائه كالتزام حقوق الله تعالى بالنذر حتى ان من نذر أن يبيع ألف حبة يلزمه وان كان لا يبيع هو ألف سنة ليؤدي فنهنا أيضا التسليم يتأني فيه مع التزامه وان كان الكفيل ربما يعجز عنه وعن الشهي رحمه الله في رجل كفل بنفس رجل فمات المكفول برى الكفيل وبه تأخذ لمنين أحدهما أن الخصومة وتسليم النفس الى الخصم الذي سقط عن الاصل بموته وبراءة الاصيل بأي طريق يكون موجب براءة الكفيل والثاني أن محل التسليم فاته بموته ولا يتأني التسليم بدون المحل فيكما ان عدم تأني التسليم يمنع ابتداء الكفالة فكذلك يمنع قضاها ثم ذكر عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يكفل بنفس الرجل ثم لم يأت

به أن يجبس ولا يكون ذلك في أول مرة يتقدم اليه وهذا لان الحبس نوع عقوبة وانما
توجه على الظالم ولا يظهر ظلمه في أول مرة لانه لم يسرقه انه لماذا يدعى حتى يأتي بالخصم
معه فلماذا لا يجبس القاضى ولكه بأمره أن يأتي بالخصم فيسلمه فاذا امتنع حين ذلك مع
تمكنه منه حبسه واذا ارتد المكحول ولحق بدار الحرب لم يبرأ الكفيل لان لحاقه بدار الحرب
كونه حكما في قسمة ماله بين ورثته فلما في حق نفسه فهو مطالب بالتوبة والرجوع وتسليم
النفس الى الخصم فيق الكفيل على كفالته وكذلك الاحضار والتسليم يتأتى بعد رده وعليه
تنبي الكفالة اذا علم ذلك لا يجبس الكفيل ولكنه ان كان يتمكن من الدخول في دار الحرب
واحضاره أمهله في ذلك مقدار ما يذهب فيأتي به فان لم يفعل حبسه حينئذ بمنزلة مالهو كان
غائبا في بلدة أخرى وان كان يسلم أن الكفيل لا يتمكن من ذلك أمهله الى أن يتمكن منه
ويحبسه مالم يمتنع منه بعد تمكنه وهو نظير الكفيل بالمال فانه اذا كان مسرعا عاجزا عن الاداء
أمهله القاضى الى وقت يساره عملا بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وطريق
نبوت هذا المجز علم القاضى به باقامة اليثة عليه ولم يذكر في الكتاب ان في مدة عجزه عن
الطالب أن يلزم الكفيل فهو على الاختلاف عندنا له ذلك ولكن لا يمنعه من كسبه وحراجه
وعند اسماعيل بن حماد رحهما الله ليس له ذلك وهو نظير الاختلاف في المدبون اذا ثبت
عند القاضي عسره فأخرجه من السجن واستقرره في موضعه ان شاء الله تعالى واذا حبس
المكحول به بدين أو غيره فللطالب أن يأخذ الكفيل بتسليمه لانه قادر على تسليمه بان يثته مما
حبس فيه ان كان ديناقضاء عنه أو حقا آخر أو فاه اياه وهذا النوع من التسليم وان كان يلحقه
الضرر فيه فقد رضى بالتزامه حتى قدم على الكفالة ومن أصحابنا رحمهم الله من يقول هذا اذا
كان محبوسا عند غير هذا القاضي فاما اذا كان محبوسا عند هذا القاضي فالسبيل للكفيل أن
يقول للقاضى هو في يدك فأخرجه من السجن لاسلمه الى خصمه حتى يثبت عليه حقه ثم
يجبسه بحقهما فالقاضى يجبسه الى ذلك لانه طلب منه أن ينظر له وليس فيه ضرر على أحد
فيحبسه القاضي الى ذلك وان مات الكفيل بطلت الكفالة لان تسليم الكفيل المطلوب بعد
موت الكفيل لا يتحقق منه ولا توجه المطالبة بالتسليم على ورثته لانهم لم يكفلوا له بشئ
وانما يخلطونه فيما له لا فيما عليه (ألا ترى) أن من عليه القصاص اذا مات لا يخلقه وارثه فيما عليه
وكذلك لا يبق باعتبار تركته بعد موته لانه انما يبق باعتبار التركة بعد الموت ما يمكن استيفاءه

من التركة والكفالة بالنفس لا يمكن استيفاؤها من المال فهذا لا يبقى باعتبار التركة وإذا أقر الطالب أنه لاحق له قبل المكفول ثم أراد أخذ الكفيل بتسليم نفسه فله ذلك وأقراره بهذا لا يمنع ابتداء الكفالة فلا يمنع قضاءها بطريق الأولى وهذا لأنه ربما يكون وصيا لميت له عليه حق أو وكيلًا في خصومة له قبل ذلك الرجل حق فانتفاء حق نفسه عنه لا يمنع استحقاق التسليم له بهذا الطريق فلهذا كان الكفيل مطالبا بتسليم نفسه وإن لم يقر الطالب بذلك ولكن بقي المكفول به فأخذ منه كفيلا آخر لا يبرأ الكفيل الأول لأنه لا منافاة بين الكفالة الثانية والأولى ومقصود الطالب من هذه الزيادة التوثيق بحقه فلا يتضمن براءة الكفيل الأول وكذلك ملاقة الطالب مع المكفول لا يمنع بقاء الكفالة لأن ذلك كان موجودا عند ابتداء الكفالة ولم يمنع صحة كفالته فلان لا يمنع بقاءها أولى وإذا سلم الكفيل المكفول إلى الطالب برئ منه لأنه أوفاه ما التزمه له فانه ما التزم التسليم لامرأة واحدة وقد أتى به وهو كالمطلوب إذا أو في الطالب ما عليه من الدين ويستوى أن قبله الطالب أو لم يقبله لأن الكفيل يبرأ بإقائه عين ما التزم فلا يتوقف ذلك على قبول صاحب الحق كالمدينون إذا جاء بالدين فوضعه بين يدي الطالب وتضرر من عليه فانه يتمتع من ذلك ابتقاء لحق نفسه والضرر مدفوع بحسب الامكان وإذا كفل بنفس رجل على أن يوافي به في المسجد الأعظم فدفنه إليه بالسكاسة أو في السوق أو في غير ذلك الموضع من المصر برئ لأن التقيد انما يعتبر إذا كان مفيدا فلما إذا لم يكن مفيدا فلا تقيد التسليم بالمصر مفيد لأنه إذا سلمه خارج المصر ربما يهرب منه أولا يتمكن من احضاره بل يتمتع منه أما في المصر فالتقيد بموضع منه غير مفيد لأنه يتمكن من احضاره مجلس الحكم في أي موضع من المصر سلمه إليه اما بقوة نفسه واما بعمارة الناس اياه فلهذا لا يعتبر تقييده بالمسجد الأعظم والمتأخرون من مشايخنا رحمهم الله يقولون هذا الجواب بناء على عادتهم في ذلك الوقت فلما في زماننا إذا شرط التسليم في مجلس القاضي فانه لا يبرأ بالتسليم إليه في غير ذلك الموضع لأن في زماننا أكثر الناس يسنون المطلوب على الامتناع من الحضور لليلة أهل الفسق والفساد فتقيد التسليم بمجلس القاضي مفيد وفيه طريقة أخرى أن نواحي المصر كلها مكان واحد (ألا ترى) أن في عقد السلم إذا شرط التسليم في مصر كذا جاز وإن لم يبين في أي موضع من المصر يسلمه إليه فإذا جمل الكل مكانا واحدا قلنا في أي موضع من المصر سلمه إليه فقد أتى بما التزمه فبرأ وإذا كفل بنفس رجل وهو غائب أو محبوس جاز

وهو سائر ضامن لان تسليمه يتأتى باحضاره أو اخراجه من السجن وشرط صحة الكفالة
يأتى التسليم واذا طلب وجب الى رجل ان يكفل بنفس آخر ففعل فان الكفيل يؤخذ به ولا
يرجع على الأمر ولا على المكفول به أما الكفيل فلانه التزم تسليم ما يتأتى تسليمه فيؤخذ به ولا
يرجع عليه فكذلك اذا كفل بنفسه وهو يرجع على الأمر لانه ماضن له شيئا واما ائثار
عليه بمشورة ولم تكن تلك المشورة ملزمة اياه شيئا واما الازوم بالتزامه باختياره فلها
لا يرجع عليه واداكفل بنفسه الى شهر ثم دفعه اليه قبل الشهر برئ لان التأجيل انما كان
لحق الكفيل حتى لا يضيق عليه الأمر في المطالبة قبل الشهر فاذا سلمه قبل مضي الشهر فقد
أوفى ما عليه واسقط حق نفسه فهو بمنزلة من عليه دين مؤجل اذا قضاه قبل مضي الأجل
برئ ولم يكن للطالب أن يأبى القبول فكذلك هنا لا يكون للمكفول أن يأبى القبول واداكفل
دفع المكفول به الى الطالب في السجن وقد حبسه غيره فان الكفيل لا يبرأ منه لان المقصود
من التسليم أن يتمكن من احضاره مجلس الحكم ليثبت حقه عليه وذلك لا يتأتى اذا كان محبوسا
فهو بمنزلة تسليم الطير في الهواء أو السمك في الماء وكذلك لو دفعه اليه في مغارة أو موضع
يستطيع المكفول أن يمتنع من الطالب فان المقصود بهذا التسليم لا يحصل للطالب فهو
نظير المؤجر اذا سلم الدار الى المستأجر وهناك غاصب يحول بينه وبين السكنى لا يكون
هذا التسليم معتبرا واذا دفع اليه في مصر غير المصر الذي كفل به وفيه سلطان أو قاض
برئ في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يبرأ في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله حتى يدفعه
اليه في المصر الذي كفل به فيه قبل هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حكم فابو حنيفة
رحمه الله كان في القرن الثالث وقد شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهله بالصدق فكانت
النبله لاهل الصلاح والقضاة لا يرغبون في الميل بالرشوة وعامل كل مصر يتقاد لامر
الخليفة فلا يقع التفارق بالتسليم اليه في ذلك المصر أو في مصر آخر ثم تغير الحال بعد ذلك في
زمن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله فظهر أهل الفساد والميل من القضاة الى أخذ الرشوة فتلا
يتقيد التسليم بالمصر الذي كفل له فيه دفعا للضرر عن الطالب ثم وجه قول أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله ان مقصود الطالب التسليم في موضع يمكن فيه إثبات حقه عليه بالحجة
وربما يكون شهوده على الحق في ذلك المصر الذي كانت فيه الكفالة فاذا سلمه اليه في مصر
آخر لا يتمكن من اثبات الحق عليه كما لو سلمه اليه في المغارة وأبو حنيفة رحمه الله يقول

سلمه اليه في موضع آمن وغاب فيراً مما سلمه اليه في ذلك المص وهذا لان المتبرع تمكنه من
ان يحضره مجلس القاضي اما ليثبت الحق عليه أو ليأخذ منه كفيلا وهذا قد حصل ثم كما يتوهم
أن يكون شهوده في ذلك المص يتوهم أن يكون شهوده في ذلك المص فيقابل الموهومات
وبقي التسليم متحققا من الكفيل على وجه الالتزام فيراً به واذا كفل بنفس رجل ثم دفعه اليه
وبرى منه لزمه الطالب فقال الكفيل دعه وانما على كفالتى أو على مثل كفالتى أو انا كفيل
به فهو لازم له أتى بلفظ صالح لانشاء الكفالة به أما قوله انا على كفالتى أى بمقد انشاء
سوى الاول لانه لا وجه لتصحيحه الا هذا وجه الصحة مقصود كل متكلم عاقل أو معناه
فمعنا ذلك البراء الحاصل لى بالرد عليك فاما كفيل به كما قلت واذا كفل بنفس رجل
والطالب يدعى قبله مالا عينا أو دينا أو كفالة بنفس أو ماله أو وكالة أو وصية فالكفالة صحيحة
لان تسليم النفس بهذه الدعاوى للجواب مستحق على المطلوب وكذلك لو كان الطالب يدعى
قبل المطلوب قصاصا في النفس أو فيما دونها أو حداثا في قذف أو سرقة لان تسليم النفس
للجواب يستحق على المطلوب في هذه الدعاوى فيصح التزامه بمقد الكفالة ومراعاة من هذا
اذا أعطى الكفيل بنفسه طوعا فاما الناضى فلا يأخذه باعطاء الكفيل بنفسه في دعوى القصاص
والحد ولكن ان أقام المدعى شاهدين مستورين أو شاهدا عدلا وقال لى شاهد آخر حاضر
حبسه الناضى على قدر ما يرى استحسانا ولا يجبره على اعطاء الكفيل بالنفس وان لم يتم شاهدا
لم يحبس ولكنه يمكنه من ملازمته اعطاء الكفيل بالنفس وان لم يتم شاهدا لم يحبس ولكنه
يمكنه من ملازمته اذا ادعى شهودا حضورا الى آخر المجلس لئلا يفتى بهم لانه ينظر لاحداث خصمين
على وجه لا يضر بالآخر والمقصود من الكفالة بالنفس التوثيق والاحتياط ومبنى الحدود
والقصاص الرد والاسقاط فهذا لا يجبر على اعطاء الكفيل فيه فان قيل فقد قلتم بحبس بمد
اقامة شاهد عدل ومعنى الاحتياط في الحبس أكثر منه في أخذ الكفيل قلنا الحبس ليس
للاحتياط ولكن لتهمة الدعاوى والفساد في شهادة الواحد العدل أو شهادة المستورين يصير منها
بذلك فيحبس تزييرا له وهذا لان الحبس نوع عقوبة وفي دعوى القصاص والحد عقوبة هي
أقوى من الحبس اذا صار متهمه بما يقاب بالحبس فلما في المال فاقصى العقوبات اذا ثبت الحبس
لا يجوز أن يعاقب به قبل ثبوته واذا لم يحجز حبسه وجب الاحتياط بأخذ الكفيل بنفسه
ولكن هذا في دعوى الحد والقصاص بنفسه لو كفل صح بخلاف ما اذا كفل بنفس الحد

والقصاص لان ذلك لا تجرى النيابة في ايقائه والكفالة التزام التسليم فاذا حصل بما يمكن
استيفاءه من الكفيل كان باطلا فاما تسليم النفس فتجربى فيه النيابة فلماذا صححت الكفالة ولو
لم يدع شيئا من ذلك قبله غير انه كفيل له بنفسه فالكفالة جائزة لان الحضور عند دعواه
مستحق عليه (ألا ترى) انه لو حضر مجلس القاضي وادعى قبله شيئا أحضره مجلسه للجواب
والدعوى ليست بسبب الاستحقاق فمرقا ان الحضور مستحق اذا لم يسبق ما ينفى فلهذا
جازت الكفالة وكان التسليم مستحقا بما التزمه بمقد الكفالة (ألا ترى) انه لو كفيل عنه بمال
صححت الكفالة وان كان الاصيل منكرا للمال وجعل كالثابت في حق الكفيل فان خاصم
الكفيل بالنفس الطالب الى القاضي وقال انه لاحق لهذا قبل الذي كفلت به فان القاضي
ينبغي له أن يسأله عن ذلك ولكنه يأخذه بالكفالة لانه التزم تسليم نفسه فيكون مطالبا به ما
لم يظهر ما ينفى وما ادعاه قبل الطالب من اسقاط حقه عن المطلوب فانه هو ليس بخصم فيه
فلماذا لا يسأل الخصم عنه ولكن ان اقر الطالب انه لاحق له قبل المكفول وانه ليس بوصى
لميت قبله خصومة ولاحق له قبله بوجه من الوجوه فان الكفيل يبرأ لان الاقرار بهذه
الصفة ينفي استحقاق تسليم النفس للمقر على المطلوب وبراءة الاصيل توجب براءة الكفيل
وقد ذكر قبل هذا انه لا يبرأ واختلاف الجواب لاختلاف الموضوع فانه وضع المسئلة هناك
فما اذا اقر مطلقا انه لاحق له قبله وهذا لا يوجب براءة الكفيل لجواز ان يكون الطالب
صيبا أو وكلا وهنا وضع المسئلة فيما اذا قسر اقراره بما يبق استحقاقه لتسليم النفس عنه من
كل وجه وكذلك لو جحد الطالب هذه المقالة وشهد عليه بها شاهدان برى لظهور ما ينفي
استحقاق تسليم النفس عن المطلوب والثابت بشهادة العدالة كالثابت باقرار الخصم أو أقوى منه
وقوله ضمنت وكفلت وهو على أو الى سواء يصير به كفيلا بالنفس أما الضمان فهو موجب
عقد الكفالة لانه يصير به ضامنا للتسليم والمقد ينقد بالتصريح بوجه كعقد البيع ينقد بلفظ
التملك وكذلك كفلت فان اسم هذا العقد هو الكفالة والعقد ينقد بالتصريح باسمه ولفظ
القبالة كلفظ الكفالة فان الكفيل يسمى قبلا وهو عبارة عن الالتزام ومنه يسمى الصك
الذي هو وثيقة قبالة ولفظ الرعامة كذلك قال الله تعالى وأنا به زعيم وقوله وهو على أي أنا
ملزم بتسليمه لان مبلغ كلمات اللزوم على والى والى هنا بمعنى على قال صلى الله عليه وسلم من ترك
مالا فلورثته ومن ترك كلا أو عيالا فالى أو قال على معناه انما ملزم له واذا أبرأ الطالب الكفيل

من الكفالة برئ منها لانه أسقط خالص حقه وهو من أهله وألحق بعمل السقوط وكذلك
قد برئ الى صاحبه فهذا اقرار بالتسليم اليه لانه أقر ببراءته فمتنع بالكفيل مختم بالطالب
وذلك بالتسليم يكون (ألا ترى) ان هذا اللفظ في المال يكون اقرارا بالاستيفاء وذلك
لو قال قد دفعه الى أو قال لاحق لي قبل الكفيل من هذه الكفالة فهو برئ منها لان النفي
على سبيل الامتياز أبلغ وجوه البراءة واذا دفع المكفول به نفسه الى الطالب وقال
دفعت نفسي اليك من كفالة فلان برئ الكفيل وهذا وما لو سلمه الكفيل سواء لان
للكفيل ان يطالبه بالحضور ليسلمه اذا طوّل به فهو انما يبرئ نفسه عن ذلك بهذا التسليم
ولا يكون منزعاً فيه كالحيل اذا قضى الدين بنفسه وكذلك لو دفعه اليه انسان من قبل
الكفيل من رسول أو وكيل أو كفيل لانهم قائمون مقامه في التسليم أو لم يقبل والمرأة
والرجل والذمي والمستأمن في ذلك سواء واذا كفّل ثلاثة وهبط بنفسه وجعل على ان بعضهم
كفيل عن بعض كان للطالب ان يأخذ أيهم شاء بنفس الاول وبفس صاحبه لان كل
واحد منهم التزم تسليم نفس المطلوب يملكه اليه بنفسه وتسليم نفس صاحبه باشتراط كفالة
بعضهم عن بعض وكما تصح الكفالة بنفس المطلوب فكذلك تصح الكفالة بتسليم النفس
لابقاء ما التزمه مستحقا عليه فأيهم دفع الأول الى الطالب برئ لان تسليم النفس لابقاء ما
التزمه مستحق عليه فأيهم دفع الاول الى الطالب وأشهد بالبراءة فهو برئ وصاحبه برئان
لانه في حق صاحبيه هو كفيل بنفسيهما وقد بينا أن تسليم كفيل الكفيل كالتسليم الكفيل
بنفسه فلهذا يبرؤون جميعا عن تسليم نفس المطلوب كما لو سلموه جميعا براءة الأصيل توجب
براءة الكفيل فبرأ كل واحد منهم عن كفالة صاحبه ولو لم يكن بعضهم كفيلاً عن بعض
كان للطالب ان يأخذ أيهم شاء بنفس الاول وليس له ان يأخذ بصاحبه لانه ما التزم تسليمهما
بنفسهما وأيهم دفع الأول برئوا جميعا لانهم التزموا تسليم نفس المطلوب بمقد واحد فكأوا فيه
كشخص واحد ولان المستحق عليهم احضار واحد فبالقصد الواحد لا يستحق إلا احضار
واحد وقد أتى به أحدهم وهو غير متبرع في ذلك فكأنهم أتوا جميعا به وهذا بخلاف ما اذا
كفّل كل واحد منهم بنفسه بمقد على حدة ثم سلمه أحدهم برئ هو دون صاحبه لان هناك
كل واحد منهم التزم الاحضار بمقد على حدة فلاحضار المستحق على كل واحد منهم غير ما
على صاحبيه وفي الاول التزموا الاحضار بمقد واحد فيكون المستحق عليهم احضار واحد

وقد قال ابن أبي ليلى رحمه الله اذا كفل به الثاني برى الاول لان الطالب يصير معرضا عن كفالاته حين اشتغل بأخذ كفيل آخر وهذا فاسد فانه يأخذ الكفيل الثاني بقصد زيادة التوثق فلا يصير مبرئا للكفيل الاول ولا منافاة بين الكفالتين فالاستحقاق على كل واحد منهما الاحضار ولا يبعد ان يكون احضار ثمن واحد مستحقا على شخصين واذا كفل رجل بنفس رجل وكفل آخر بنفس الكفيل ثم مات الاول برى الكفيل لان الاصل برى من الحضور فبرأ الكفيل الاول ببرأة الاصيل والكفيل الاول اصل في حق الكفيل الثاني فبرأ ببرأته أيضا وان مات الاوسط برى الاخير لان الوسط اصل في حق الآخر وقد برى بموته وان مات الاخير فالأوسط على كفالاته لان برأة الكفيل على ما هو سقوط محض لا يوجب برأة الاصيل كما لو برى الكفيل بالابراء ولو دفع الاول نفسه الى الطالب برى الكفيلان لما يدا ولو كفل بنفس رجل والطالب غير حاضر فهو باطل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول أبي يوسف الاول ثم رجع وقال هو جائز وكذلك الكفالة بالمال اذا لم يكن الطالب حاضرا وفي موضع آخر من هذا الكتاب يقول هو موقوف عند أبي يوسف رحمه الله حتى اذا بلغ الطالب فله جاز و ذكر الطحاوي رحمه الله قول محمد مع قول أبي يوسف رحمهما الله وهو غلط فان كان الأصلح الصحيح من مذهب أبي يوسف رحمه الله التوقف فهو مبنى على بيانه في كتاب النكاح وهو ما اذا قال اشهدوا اني تزوجت فلانة وهي غائبة فكما ان هناك عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كلام الواحد شطر المقد فلا يتوقف على ما وراء المجلس وعند أبي يوسف رحمه الله جعل كلام الواحد كالقصد التام حتى يتوقف على ما وراء المجلس فكذلك هنا لانه لا ضرر على أحد من هذا التوقف وان كان الصحيح من قول أبي يوسف رحمه الله انه جائز في مسألة مبتدأة وجه قوله ان الكفالة التزام من الكفيل من غير ان يكون بمقابلته التزام على غيره والالتزام يتم بالالتزم وحده كالاتفاق وهذا لانه تصرف منه في ذمته وله ولاية على ذمته ولا يتعدى ضرره الى الطالب لانه لا يزداد بالكفالة حق الطالب وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا الكفالة تبرع وهو تبرع على الطالب بالالتزام له وانشاء سبب التبرع لا يتم بالتبرع ما لم يقبله المتبرع عليه كالمسألة والصدقة وهذا لان التزام الحق بانشاء المقد والمقد لا يتم بالايجاب بدون القبول ولا يمكن جعل ايجابه قائما مقام قبول الآخر لانه لا ولاية له عليه فبقى ايجابه شطر المقد وذلك يبطل بالقيام عن المجلس بخلاف الاقرار فانه

اخبار عن واجب سابق والاخبار يتم بالخبر ثم قد يتعدى ضرر هذا الالتزام الى الطالب فان
 على قول بامض الملاء ورحم الله الكفالة اذا صحت برئ الاصيل فسبق الامر الى الطالب
 ولعل فاضيا يرى ذلك فيحكم براءة الاصيل عن حق الطالب وفيه ضرر عليه فلهذا لا تصح
 الكفالة الا بقوله وعلى هذا لو خاطب فضولي عن الطالب على قولها يتوقف على اجازة
 الطالب وعلى قول أبي يوسف رحمه الله هو جائز قبله الفضولي أو لم يقبله إلا في خصلة واحدة
 وهي ما اذا قال المريض لورثته أو لبعضهم اضمنوا علي ديني فضمنوا فهذا لا يجوز في القياس
 على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان الطالب غير حاضر فلا يتم الضمان الا بقوله ولان
 الصحيح لو قال هذا لورثته أو لغيرهم لم يصح اذا ضمنوه فكذلك المريض وفي الاستحسان
 يصح لان حق الثمناء والورثة يتعلق بتركته بمرضه على أن يتم ذلك بموته وتوجه المطالبة
 على الورثة بقضاء ديونهم من التركة فقام المطلوب في هذا الخطاب لورثته مقام الطالب أو
 نائبه لانه يقصد به النظر لنفسه حتى يفرغ ذمته بقضاء الدين من تركته فلهذا جوزناه استحسانا
 بخلاف ما اذا كان صحيحا فانه لا حق لاحد في ماله ولا مطالبة في شيء من دينه قبل ورثته فلا
 يقوم هو مقام الطالب في الخطاب لم هذا الضمان واختلف مشايخنا رحمهم الله فيما اذا قال
 المريض ذلك لاجني فضمن الاجني دينه بالتماسه فهم من يقول لا يجوز لان الاجني غير
 مطالب بقضاء دينه بدون الالتزام فكان المريض في حقه والصحيح سواء ومنهم من يقول
 يصح هذا الضمان لان المريض قصد به النظر لنفسه والاجني اذا قضى دينه بأمره يرجع به
 في تركته فيصح هذا من المريض على أن يجعله قائما مقام الطالب لضيق الحال عليه بمرض
 الموت ومثل ذلك لا يوجد في الصحيح فأخذنا فيه بالقياس ثم هذا من المريض صحيح وان لم
 يسم الدين ولا صاحب الدين لانه انما يصح بطريق الوصية منه لورثته بأن يقضوا دينه
 وجوب تنفيذ الوصية على الورثة لحق الوصي والجملة لا تمنع صحة الوصية واذا كفل رجلا
 برأس رجل أو برقبته أو بوجهه أو بجسده أو بيده جاز لان هذا كله يعبر به عن جميع البدن
 ولهذا صح ايقاع الطلاق والتناق به فهذا وكفالاته بنفسه سواء وكذلك لو كفل بروحه
 وهكذا كره في الكتاب خاصة فانه يعبر بالروح عن النفس وكذلك لو كفل بصفه أو بجزئه
 لان النفس واحدة في الكفالة لا تنجزا فان المستحق احضارها واحضار بعض النفس لا
 يفتق وذ كر جزء مالا يتجزأ كذا كر كله ولو كفل يده أو رجله فهذا باطل لان هذا

المنطق لا يبره به عن جميع البدن ولهذا لا يصح إقناع الطلاق والعناق به فكذلك الكفالة ولو
 قل على أن أوفيك به أو ألي أن أوفيك به فهو كفيل لأن المرافات به أحضاره للتسليم
 وذلك موجب الكفالة وقد اتزمه بقوله على أو ألي وكذلك لو قل على أن أوفيك به بمعنى
 على أن أحضره وأسلمه إليك إذا تقينا وذلك موجب الكفالة وكذلك لو قل هو على حتى
 نجتما أو تقينا لأنه التزام إلى غاية وهو اجتماعهما وذلك موجب الكفالة والتدريج موجب
 المقدم يستند به المقدم وإن قل أنا ضامن لمعرفته فهو باطل لأن موجب الكفالة التزام التسليم
 وهو أنا ضامن المعرفة فهذا معنى قوله أنا ضامن لأن أدخلك عليه أو أوفيك عليه بخلاف
 ما لو قل أنا ضامن بوجهه لأن الوجه إنما يبره به عن النفس فكانه قال أنا ضامن بنفسه ولو
 قل أنا ضامن لك أن نجتما أو تقينا فهو باطل لأن اجتماعهما أو ملاقاتهما فلهما ولا يكون
 الإنسان ضامنا لفعل الغير بخلاف قوله هو على حتى نجتما أو تقينا لأن قوله هو على إشارة
 إلى نفسه فإنه التزم تسليم نفسه إلى هذه الغاية وذلك التزام منه لفعله دون فعل الغير وإذا
 كفل وصى الميت غريبا للميت بنفسه من وجبل فدفعه الكفيل إلى ورثة الميت أو غريم من
 غرماته لم يجز لأنه التزم تسليم النفس إلى الوصي وبالتسليم إلى غيره لا يكون موفيا ما التزمه
 والمقصود لا يحصل بالتسليم إلى الغرماء وهم لا يتمكنون من إثبات الدين للميت عليه وكذلك
 الورثة لأن أيديهم لا تنبسط في التركة عند قيام الدين على الميت وإنما الوصي هو الذي يتمكن
 من إثبات الدين عليه واستيفائه فهذا لا يبرأ بالتسليم إلى غيره والكفالة جائزة بالنفس فيما بين
 الأولاد والأزواج والزوجات وفيما بين الأقارب كجوازها بين الاختين بمنزلة سائر الدود من
 التبرعات والمواضات والكفالة بالنفس أو المال إلى الحصاد والدياس أو إلى الجناذ أو إلى
 المهرجان أو إلى النير وزجائزة إلى الاجل الذي سمي لأن ما ذكر من الاجل وإن كان فيه
 نوع جهالة فهي جهالة مستدركة متقاربة فإن الدياس والحصاد يتقدمان الحرو تأخرهما بامتداد
 البرد فتكون متقاربة ومثل هذه الجهالة لا تمنع صحة الكفالة لأنها مبنية على النوسم (الأنرى)
 أن الجهالة في المكفول به لا تمنع صحة الكفالة مع أنه هو المقصود بها المقود عليه فقيما ليس
 بمقود عليه وهو الاجل أو لوجه فارق البيع فإن الجهالة في المقود عليه هناك تمنع صحة المقدم
 فكذلك في الاجل المشروط فيه لأنه إذن شرط في نفس المقدم ولهذا روى أن سماعة عن
 محمد رحمهما الله أنه إذا أجل في الثمن بحد البيع إلى الحصاد أو إلى الدياس يجوز لأنه إذا لم يكن

الاجل مشروطا في القعد لا يصير من القعد ولكن تأثيره في تأخير المطالبة ويجوز تأخير
 المطالبة الى هذه كما في الكفالة فان قيل ما يقولون فيها اذا تزوج امرأة بصدق مؤجل الى هذا
 الاجل فان الصداق يحتمل الجهالة التقاربة ثم لا يصح اشتراط هذه الآجال فيه قلنا جواب
 هذا الفصل غير مذکور في الكتب وبين مشايخنا رحمهم الله فيه خلاف والاصح عندي أنه
 ثبت هذه الآجال في الصداق لانه لا شك ان اشتراط هذه الآجال لا يؤثر في أصل النكاح
 بخلاف البيع فيبقى هذا أجلا في الدين المستحق بالقعد لان في القعد والمهر تحتمل جهالة الصفة
 بجهالة الاجل أولى ومن يقول لا يثبت تحول ماهو المقود عليه في النكاح وهو المرأة لا يحتمل
 الجهالة فكذلك الاجل المشروط فيه بخلاف الكفالة وكذلك لو قال الكفالة الى العطاء أو
 الى الرزق أو الى صوم التصاري أو فطرهم فهذا كله جائز باجسل وان كانت فيه جهالة
 مستدركة ولو قال الى ان يقدم المكفول به من سفره لان قدوم المكفول به من سفره منتشر
 لتسليم نفسه الى خصمه والتأجيل الى ان ينتشر التسليم صحيح بخلاف ما لو قال الى قدوم فلان
 غير المكفول به لان ذلك غير منتشر لتسليم ما التزمه فيكون تعليق الكفالة بالشرط المحض
 وذلك باطل كما لو عاقبه بدخول الدار أو كلام زيد وهذا لانه انما يحتمل التعليق بما يجوز ان يحلف
 به كالطلاق والعتاق ويعنى بقولنا باطل ان الشرط باطل فاما الكفالة فصحيحة لان الكفالة
 لا تبطل بالشرط الماسدة كالنكاح ونحوه وعلى هذا لو كفيل به الى ان تخطر السماء أو الى ان
 يمسي السماء فالكفالة جائزة والأجل باطل لان ما ذكره ليس من الآجال المروفة بين التجار
 ولان الاجل يذكر الزمان في المستقبل ولا يحصل ذلك بهذا اللفظ لجواز ان يتصل هبوب
 الريح وامطار السماء بالكفالة فيبقى شرطا فاسدا فلا تبطل به الكفالة فاما ما ذكر من الحصاد
 والدياس فذكر زمان في المستقبل لا بالعلم اذ زمان الدياس ليس زمان الحصاد فيصح ذلك
 على وجه التأجيل ولو قال انا كفيل بنفس هذا الى قدوم فلان وذلك منه في الدين عاينها جازت
 الكفالة الى هذا الاجل لان اشتراط قدومه لينتشر الامر عليه يتمكن الطالب من استيفاء
 الدين منه فكان هذا وما لو شرط قدوم المكفول بنفسه سواء ولو قال رجل لقوم اشهدوا
 اني كفيل لفلان بنفس فلان والطالب غائب فقد بينا ان انشاء الكفالة بهذه الصفة لا يجوز
 عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وسواء أجازاه الطالب أو لم يجزه فان قال الطالب حين حضر
 قد كنت كفلت لي به قبل ذلك وأنا حاضر وانما كان هذا اللفظ اقرا منك بالكفالة وقال

الكفيل لانشأت الكفالة بهذا اللفظ فلم يصح فاقول قول الطالب لان مسينة كلامه انذار
ولا نالو حملها كلامه على الاقرار كان صحيحا ولو حملناه على الانشاء لم يصح وكلام المأفل
مهما أمكن حمل على وجه صحيح يحمل عليه وكان الظاهر شاهدا للطالب من هذا الوجه وإذا
كفل رجل بنفس رجل على أنه ان لم يوفق به غدا فهو كفيل بنفس فلان لرجل آخر وللطالب
قبله حق فذلك جائز ان لم يوافق بالاول كان عليه الثاني وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله الآخر فاما على قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد ورحمهما الله فالكفالة بنفس
الاول صحيحة وبمنس الثاني باطلة نص على اختلاف بعد هذا في الكفالة بالمال والكفالة بالنفس
والكفالة بالمال في هذا سواء وجه قول محمد رحمه الله ان هذه مخاطرة لانه علق الكفالة
بالشرط وتلقاها لا يجوز كالأول ان دخلت الدار فانا كفيل لك بنفس فلان وهذا بخلاف
مالو كفل بنفسه على انه ان لم يوافق به فليد المال الذي له عليه لان القياس هناك ان لا نصح
الكفالة الثانية لكونها مخاطرة وكنا استحسننا للتبادل الجاري بين التجار وهذا ليس في معنى
ذلك لان ذلك المال كان سببا للكفالة بالنفس فكان بينهما اتصالا من هذا الوجه فاما الكفالة
بنفس عمر وفليت بسبب للكفالة بنفس زيد فلا اتصال بين الكفالتين هنا فوجب اعتبار كل
واحدة منهما على حدة والثانية منهما متعلقة بالخطر وأبو حنيفة وأبو يوسف ورحمهما الله قالا
تعلق الكفالة بخاطر عدم الموافقة صحيح كالأول ان لم أوافك به غدا فليدالك عليه وهذا
لان الكفالتين حصلتا لشخص واحد فكان في تصحيح الثانية تأكيد بوجوب الاولى لان
موجبها الموافقة فاذا علم انه ان لم يوافق به لزمته الكفالة الثانية جدي طلبه ليوافق به حتى يدفع
عن نفسه ضرر التزام الكفالة الثانية ولو قال أما كفيل لفلان أو لفلان كان تجاؤرا بدفع أيهما
شاء الكفيل الى المكفول له فيبرأ من الكفالة لان جبهالة المكفول به لا تمنع صحة الكفالة على
ما بينه في قوله ما ثبت لك على فلان فهو على ان شاء الله تعالى ثم الكفيل بهذا اللفظ يكون
ملتزما تدعيم أحدهما الى الطالب لا تحامه حرف أو بينهما فيكون الخيار في بيان ما التزمه اليه
وأيهما سـ لم قد وفي بما شرط وإذا قل رجل لرجل لفلان على فلان مال فاكفل له بنفسه
قال قد فمات ثم بلغ الطالب فقال أبجرت فانه يجوز لانه عقد جرى بين اثنين ولو كان الملتزم
وكيل الطالب كانت الكفالة صحيحة فاذا كان فضوليا توقفت على اجازته فاذا أجاز صار ملتزما
والكفيل أن يخرج من الكفالة قبل قدوم الطالب لانه يدفع للزوم عن نفسه عند اجازة

الطالب والمائد هذه الولاية في القصد الموقوف اذا فسخته المشتري قبل اجازة المالك وليس
للمطالب أن يبطل هذه الكفالة قبل اجازة الطالب لانه لا يدفع به عن نفسه شيأ فان عس
الاجازة لا يجب على المخاطب شيء بخلاف البائع في البيع الموقوف فانه يجوز فسخته قبل أن
يجوز المالك لانه يدفع به عن نفسه ضرر لروم العدة اذا اجاز المالك واداك رجل رجلا
أن يأخذ له من فلان كفيلا بنفسه فأخذه منه كفيلا بنفسه فان كان الكفيل كفلا لوكيل فان
الوكيل يأخذه بذلك دون الموكل لانه أضاف القصد الى نفسه بقوله أ كفل لي والتزام
الكفيل تسليم نفس المطلوب اليه فعليه الوفاء بما التزم وان كفل به للموكل أخذه الموكل
دون الوكيل لان الوكيل أضاف الكفالة الى الموكل وجعل نفسه رسولا من جهته والكفيل
التزم تسليم نفسه الى الموكل فان دفعه في الوجهين جميعا الى الموكل فهو برى من الكفالة
أما في الفصل الثاني فلا يشك وأما في الفصل الاول فالوكيل وان كان هو الذي يطالب للموكل
فاداسلمه الى الموكل فقد وفي الحق المستحق عليه الى مستحقه وهو كالمشتري من الوكيل
اذا دفع الثمن الى الموكل واذا ادعى رجل من رجل كفالة بنفسه وأراد يمينه فانه يستحلها
له لانه يدعى عليه حقا مستحقا لو أقر به لرمه فاذا أسكره يستحلف عليه حتى اذا نكل عن
اليمين يقيم نكوله مقام اقراره فيؤخذ بذلك فان أخذه به فاستمدى على المكفول به أن
يخفي خبره عن الكفالة فان كان المكفول به مقرا بانه أسره بالكفالة أمر بان يحضر
معه لانه هو الذي أدخله في هذه الورطة فليخرج منها ولا طريق للاخراج سوى أن
يحضر معه ليسلمه فان تسليم نفسه لا يتصور بدون نفسه وان قال كفل لي ولم أسره وحلف
على ذلك لم يجبر على الحضور معه لانه تبرع بهذا الالتزام ولم يكن مأمورا به من جهة أحد
فيقتصر وبال ما ألزمه عليه الا أن يقيم اليقنة انه كفل له بأسره فيثبت الثابت باليمين كالنات
بإقرار الخصم فيؤسر بالحضور معه واذا كفل رجل بنفسه رجل فبات الطالب فلو صبه أن يأخذه
بما لان الوصي قائم مقام الوصي في حقوقه وكما يطالب الوصي المطلوب بالحق الذي كان
عليه للوصي فكذلك بطالب الكفيل وان لم يكن له وصي أخذه الورثة لاهم خلفاؤه يقومون
مقامه في حقوقه وأي الورثة أخذه به فله ذلك ولكن يبرأ الكفيل بدفعه اليه من جهته لامن
جهة سائر الورثة حتى ان لم أن يطالبوه بالتسليم لان كل واحد منهم يقوم مقام الميت فيما هو
من حقه ولا يقوم مقام شركائه في حقوقهم (ألا ترى) أنه لا يقبض من المطلوب الا مقدار

حصته من المال ولو دفع اليه جميع المال لم يبرأ من نصيب سائر الورثة ولو كان على الميت دين يحيط بماله ولم يوص الى أحد فدفعه الوكيل الى غرمائه أو الى الورثة لا يبرأ لان المقصود لا يحصل بالدفع اليهم فان الغرماء لا يتمكنون من الخصومة معه والورثة كالأجانب اذا كانت التركة مستغرقة بالدين ولو كان في ماله فضل على الدين وقد أوصى الميت بأكثر فدفع الكفيل المكفول به الى الغرماء أو الى الموصى له لم يبرأ الا أن يدفعه الى الوصى لانه هو القائم مقام الميت للمطالبة بحقوقه حتى يوصل الى كل مستحق حقه فأما الموصى له والورثة فحقهم مؤخر عن حق الغرماء والخلالة لكل واحد منهم بقدر حقه فلهذا لا يبرأ الابدفعه الى الوصى ولم يذكر في الكتاب ما اذا دفعه الى الثلاثة جميعا قيل يبرأ بالدفع اليهم لان الحق لهم لا يعدوهم والاصح انه لا يبرأ لان الغرماء لا يتمكنون من الخصومة معه فلا يتبر دفعه اليهم ولا حق للورثة والموصى له مالم يصل الى الغرماء فحقهم فاذ أدى الورثة الدين والوصية جاز الدفع الى الورثة وبرئ الكفيل من كفالته لان المانع من صحة الدفع اليهم قيام حق الوصى له والغريم وقد زال ذلك بوصول حقهم اليهم فبقي الحق للورثة فلهذا جاز دفعه اليهم واذا كفل رجل لرجلين بنفس رجل ثم دفعه الى أحدهما برئ من كفالة هذا وكان للآخر أن يأخذه لانه التزم تسليمه اليهما وواحد منهما ليس بنائب عن الآخر في استيفاء حقه فلا يبرأ عن حقه بالتسليم الى الآخر ولكن في حق من سلم اليه المقصود لم يحصل بهذا التسليم لانه يتمكن من خصومته وأبأت حقه عليه وكذلك وصيان ميت كفلا رجلا بنفسه للميت عليه دين فدفعه الكفيل الى أحد الوصيين برئ منه وكان للآخر أن يأخذه به سواء كانت الكفالة في صفقة واحدة أو في صفقتين لان كل واحد منهما بفرد بالخصومة فيحصل المقصود بالتسليم اليه فلهذا برئ من حقه والله أعلم

باب الكفالة بالنفس فان لم يواف به فمليه المال

(قال رحمه الله) واذا كان لرجل على رجل مال فكفل رجل بنفس المطلوب فان لم يواف به الى وقت كذا فمليه ماله عليه وهو كذا فمضي الاجل قبل ان يوافيه به فالمال لازم له عندنا استحسانا وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول لا يلزمه المال وهو القياس لانه عاق التزام المال بالخطر وتلق التزام المال بالخطر باطل كالانذار لانه اما يعلق بالاخطار ما يجوز ان يخلف به ولهذا لا يجوز تطبيق الكفالة بسائر الشروط فكذلك بخاطر عدم الموافاة والاستحسان

وجهان أحدهما أنه يحمل على التقديم والتأخير فيجعل كأنه كفيل بالمال في الحال ثم عاق البراءة
 على الكفالة بللوا فاته بنفسه والموافاة تصلح سبب البراءة عما التزمه بالكفالة والتقديم والتأخير
 في الكلام صحيح فإذا أمكن في هذا الوجه تصحيح كلامه حمل عليه ولا تحرز عن النافية والثاني
 أن هذا متعارف فيما بين الناس فإن رغبة الناس في الكفالة بالنفس أكثر منه بالكفالة بالمال
 ولطالب أن يرضى بأن يكمل بنفسه على أنه أن لم يوافق به يكون كفيلا بالمال حينئذ وفيه
 يحصل مقصوده فإنه يجد في طلبه ليس له إلى خصمه فيتمكن من استيفاء الحق منه وإن لم يفعل
 يصير كفيلا بالمال فقد بينا أن سبب كفالته بالنفس هو المال الذي ادعاه قبله ويكون للحقين
 اتصال من هذا الوجه فإذا عين الكفالة بأحدهما وأخر الكفالة الثانية إلى وقت عدم الموافاة
 كان صحيحا وإذا لم يوافق بنفسه حتى لزمه المال لا يبرأ من الكفالة بالنفس لأنه لا منافاة بين
 الكفالتين (الأنرى) أنه لو كفل بهما مما كان صحيحا وبعد ما صحت الكفالة بالنفس لا
 يستفيد البراءة عنها إلا بالموافاة بالنفس ولم يوجد ذلك وكذلك أن كان قال فلي مالك عليه ولم
 يسم كم هو جاز لأن جهالة المكفول به لا تمنع صحة الكفالة فإنها مبنية على التوسع مع أن عين
 الجهالة لا تؤثر في المقد وانما المؤثر جهالة تفضي إلى المنازعة (الأنرى) أن بيع القفيز من
 الصبرة جائز وإن جهالة القفيز لا تقتضي المنازعة وهنا الجهالة لا تفضي إلى المنازعة لأن الحق
 الذي له عليه معلوم في نفسه وإن لم يكن معلوما فاعلامه بطريق ممكن قل هذا صحت الكفالة
 (الأنرى) أنه لو قال كفلت لك ما أدركك في هذا الجارية التي اشتريت من درك كان جائزا
 وأصل لحق الدرك وقد ربما يلحقه فيه من الدرك مجهول وقد اعتاد الناس الكفالة بهذه
 الصفة وكذلك لو قال كفلت لك بما أصابك من هذه الشجرة التي شجك فلان وهي خطأ
 كان جائزا بلغت النفس أو لم تبلغ ومقدار ما التزمه بهذه الكفالة مجهول لأنه لا يدري قدر
 ما بقي من الشجرة وإنه هل يسرى إلى النفس أولا يسرى فدل أن مثل هذه الجهالة لا تمنع
 الكفالة وكذلك لو قال كفلت بالمال الذي لك عليه أن وافيتك به غدا فإن برئ منه كان
 جائزا عن المال إذا أسلم نفسه إليه في التدلان إبراء الكفيل اسقاط محض والاسقاط بالتطبيق
 بالشرط كالطلاق والمناق ولأن الموافاة بنفسه ممكنة للطالب من الوصول إلى حقه فيجعل ذلك
 قسما مقام وصول حق الطالب إليه في إبراء الكفيل ولكن هذه الإقامة تكون عند الشرط
 فلا تثبت بدون الشرط وإذا كفل رجل رجلا وقال أن لم أوافقك به غدا فلي ألف درهم ولم يقل

التي لك فمضى الند ولم يوافق به وفلان ينكر ان يكون عليه شيء والطالب يدعي عليه ألف درهم
 والكفيل ينكر ان يكون له عليه شيء فاللزم على الكفيل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمهما الله وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله لا شيء عليه لان مجرد دعوى الطالب
 لا يثبت المال على واحد منهما فكانت هذه رشوة التزمها الكفيل له عند عدم الموافقة والرشوة
 حرام ولو جعلناه كأنه قال فعلى ألف التي لك عليه لزمه المال ولو جعلناه كأنه قال ذلك على
 ألف درهم ابتداء من جهتي لم يلزمه شيء والمال لا يجب بالشك لعلنا يراة ذمته في الاصل
 ووقوع الشك في اشتغالنا وحجبها ما بيننا ان الصحة مقصود كل متكلم فها أمكن حل
 كلامه على وجه صحيح يجب حمله عليه ولو حملناه على الالتزام بطريق الرشوة لم يصح ولو
 حملناه على الالتزام بطريق الكفالة عن فلان كان صحيحا فعلى مالك عليه وهو ألف درهم
 موجب حمله على هذا الوجه (الآ ترى) أن من قال انبیره لك على ألف درهم حمل كلامه على
 الاقرار فيصح ولا يحمل على الالتزام ابتداء لانه اذا حمل عليه لم يصح * توضيحه ان أول
 كلامه كفالة صحيحة عن فلان والاصل أن ما بناء على كلام صحيح يكون صحيحا على ما بينا
 هذا في الفرق بين الوجه واليد ان شاء الله تعالى واذا حملنا آخر كلامه على الكفالة كان ذلك
 اقرارا منه بوجود المال على فلان واقاراه صحيح في حق نفسه فلا ينفعه الإنكار بعد ذلك
 ولو ادعى الطالب المال وجعد المطلوب وكفل رجل بنفسه فان لم يوافق به غدا فمليه الذي
 ادعى على المطلوب فلو مضى الند ولم يوافق به لزم الكفيل المال عندهم جميعا لانه صرح بالالتزام
 بطريق الكفالة عن فلان وذلك اقرار بوجود المال على فلان لان الكفالة لا تنسخ الا به
 واقاراه حجة على نفسه فاذا أدام رجوع به على المطلوب ان كان أمره أن يكفل عنه بالمال
 وان لم يأمره بذلك وأمره أن يكفل بالنفس لم يرجع عليه بالمال لانه متبرع بالكفالة بالمال
 وهذا عندنا وقال مالك رحمه الله الكفيل بالمال اذا أدى يرجع على الاصيل سواء أمره
 بالكفالة عنه أو لم يأمره لان الطالب بالاستيفاء منه بصير كالمالك لذلك المال من الكفيل
 أو كالمقيم له مقام نفسه في استيفاء المال من الاصيل ولكننا نقول عليك الدين من غير من
 عليه الدين لا يجوز واذا كفل بأمره فنفس الكفالة يجب المال للطالب على الكفيل كما يجب
 للكفيل على الاصيل ولكن يؤخر الى أدائه وهذا لا يكون عند كفالته بغير أمره والثاني أن
 عند الكفالة بالامر يجعل أصل المال كالناتبة في ذمة الكفيل عند الاداء بملكه بالاداء وذلك يصح

عند وجود الرضا من الطالب والمطلوب وإذا كانت الكفالة بغير أمره لا يمكن اثبات أصل
 المال في ذمته حتى يملكه بالأداء لانعدام الرضا من المطلوب بذلك فهذا لا يرجع عليه قال
 وكذلك لو كان المطلوب عبدا تاجرا لانه تبرع عليه والعبد في التبرع عليه كالحرة ولو كفّل بنفس
 المطلوب على أن يوافيه به إذا ادعى به فإن لم يفعل فعليه الالف التي له عليه فلو سأله الرجل أن
 يدفعه إليه فدفعه إليه مكانه فهو برىء من المال لأن شرط التزام المال عدم الموافاة حين يطلبه
 منه فإذا وافاه به في المجلس الذي طلب منه فقد انعدم شرط وجوب المال وإن لم يدفعه إليه فقد
 تقرر شرط وجوب المال فيلزمه وكذلك أن قال امتنى به العشاء أو العشاء فلم يواف به على
 ما قال فالمال لازم عليه لوجود شرطه وإن قال الطالب امتنى به غدوة وقال الكفيل آتيتك
 به بعد غدوة فأبى الطالب أن يفعل فلم يواف به الكفيل غدوة فالمال عليه لأن الكفيل
 استعمله وله أن يأبى الامهال فإذا أباه بطل ذلك الاستعمال فيبقى عدم الوفاء الى الوقت الذي
 طلب منه فيلزمه المال وإن أخره الطالب الى بعد غد كما قال فقد أجابه الى ما التمس من
 الامهال وصار في التقدير كأنه أمره بالموافاة بعد غد فإذا أوفاه به فقد برىء عن المال وإن
 مضى بعد غد ولم يواف به فعليه المال وإن كان شرط أن يوافيه به عند مكان القاضي فدفعه
 إليه في السوق أو الكساسة فهو برىء من المال لانه أنه بالموافاة المستحقة عليه فإن التقيد
 بمكان القاضي غير معتبر لأن المقصود أن يتوصل الى الخصومة معه وذلك حاصل بالتسليم في
 المصر وقد بينا هذه الفصول في الباب المتقدم وأن شرط عليه أن يدفعه اليه عند الأمير فدفعه
 اليه عند القاضي أو شرط عليه عند القاضي فدفعه اليه عند الأمير أو شرط له عند القاضي
 فاستعمل قاض غيره فدفعه اليه عنده فهو برىء لانه ليس المقصود بهذا التقيد عين القاضي
 والأمير وإنما المقصود تمكنه من اثبات الحق عليه بالحجة والاستيفاء منه بقوة الوالي وفي
 هذا المقصود الأمير والقاضي الأول والثاني سواء وقد بينا أن ما لا يكون مفيداً من التقيد
 لا يعتبر ولو كفّل بوجهه على أنه أن لم يواف به غدا فعليه ما عليه وهو الالف درهم فهو جائز
 على ما شرط ولو كفّل بيده أو برجله على هذا الشرط كان باطلا لا يلزمه المال فيه والفرق
 بينهما أن الكفالة الثابتة بالمال مبنية على الكفالة الأولى بالنفس والكفالة بالنفس بالاضافة
 الى الوجه تصح فإذا صح ما هو الاصل صح ما جعل بناء عليه لمعنى وهو أن الكفالة بالمال
 لا يمكن اثباتها بهذه الصفة مقصودا لانه علقها بالشرط وتعلق الكفالة بالشرط لا يصح وإنما

يصحها اعتبار التبعة للكفالة الاولى وثبوت التبع بثبوت المتبوع في الفصل الاول لما صح
المتبوع صح التبع وفي الفصل الثاني لم يصح المتبوع فلا يمكن تصحيحه التبع ولا يمكن تصحيح
الكفالة بالمال . مقصودا بهذه الصفة فميزت جهة البطلان فيه واذا كفل رجل بنفس رجل
فان لم يواف به غدا فالل مال الذي للطالب على فلان رجل آخر وهو ألف درهم على الكفيل
فهو جائز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله الآخر وفي قول محمد وأبي يوسف
رحمهما الله الاول الكفالة بالمال باطلة (وهذه الفصول أحدها) أن يكون الطالب والمطلوب
واحدا في الكفالتين فتجوز الكفالتان استحسانا كما بينا (والثاني) أن يكون الطالب مختلفا
فتبطل الكفالة بالمال سواء كان المطلوب واحدا أو اثنين نحو ان يكفل بنفس رجل على انه
ان لم يواف به غدا فالل الذي لرجل آخر على هذا المطلوب على الكفيل أو المال الذي لرجل
آخر سوى الطالب على رجل آخر سوى المطلوب على الكفيل فهذا باطل بالاتفاق لان عند
اختلاف الطالب الكفالة الثانية لا تكون تابعة للكفالة الاولى ولا يكون تصحيحها مقصودا
لانه تعلق بالالتزام بالشرط ولانا عند اتحاد الطالب والمطلوب صححنا الكفالة الثانية حملا
لكلامه على معنى التقديم والتأخير ولا يتأتى ذلك عند اختلاف الطالب فاما اذا كان الطالب
واحدا والمطلوب اثنين فهو على الخلاف كما بينا فحمد رحمه الله يقول الكفالة الثانية هما لا يمكن
تصحيحها تبعا للكفالة الاولى لان الكفالة الاولى بنفس غير نفس المطلوب بالمال ولا يمكن
أن تجمل الموافاة بنفسه مبرئة له عما التزمه عن آخر فبقيت هذه كفالة مقصودة متعلقة بالشرط
وهي مخاطرة فلا يصح كما قال في الفصل الثاني وكذلك لا يمكن تصحيح الكفالة هنا بحمل
كلامه على التقديم والتأخير بخلاف ما اذا اتحد المطلوب فاما أبو يوسف رحمه الله فانه يقول
الكفالة الثانية هنا توفى بحق من وقعت الكفالة الاولى له فيصح كما اذا اتحد المطلوب وهذا
لان الكفالة انما تقع للطالب حتى يحتاج اليه قبول الطالب واذا كان الطالب واحدا أمكن
جعل الكفالتين في المعنى ككفالة واحدة واتباع الثانية للاولى فيحكم بصحتها بخلاف ما اذا
اختلف الطالب ولو قال فان لم أو افك به فالل الذي لك عليه وهو مائة درهم والمال الذي
لك على فلان وهو عشرة دنانير على فان ذلك كله عليه عند عدم الموافاة عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله عليه المال الذي كان على المطلوب دون الذي على غيره
اعتبار الحالة لجمع بينهما بحال افراد كل واحد منهما واستشهد لهما بما لو كان عليهما مال واحد

وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكفل بنفس أحدهما على أنه ان لم يواف به غدا فالمال
 الذي على فلان وهو كذا على ان لم يواف به ان ذلك عليه وعذر محمد رحمه الله واضح لان
 المال هنا واحد سواء اضافه الى المكفول بنفسه أو الى صاحبه ولو كفل بنفس رجل للطالب
 عليه مال فلزم الطالب الكفيل فأخذ منه كفيلا بنفسه على أنه ان لم يواف به فالمال الذي له
 على فلان المكفول به الاول عليه فهو جائز وهذا عندهم جيماء وعذر محمد رحمه الله ان الكفالة
 بالنفس هنا باعتبار ذلك المال (ألا ترى) ان المطلوب اذا برى من ذلك المال برى الكفيل
 الاول والثاني فامكن تصحيح الكفالة بالمال تبعا للكفالة بالنفس واذا كفل رجل بنفس رجل
 أو بما عليه وهو مائة درهم كان جائزا لانه ردد الالتزام بين شيئين وقد ذكرنا ان مثل هذه
 الجاهالة لا تمنع صحة الالتزام بحكم الكفالة والخيار الى الكفيل وأيهما سلم المال أو النفس برى
 لان حرف أو للتخيير وعزيمة الكلام في أحدهما واذا كفل بنفس فلان أو بما عليه أو بنفس
 فلان آخر أو بما عليه فهو جائز وأي ذلك دفع الكفيل فهو برى لان الجاهالة في المكفول به
 لا تمنع صحة الكفالة عند عدم التصبص فعند التصبص عليه أولى وأي ذلك دفع فقد وفى بما
 لزمه ولو ادعى رجل قبل رجل ألف درهم فأنكرها ثم قال ان لم أوافك به غدا فهو على فلان
 لم يوافه به غدا لا يلزمه شيء لانه تعليق للالتزام بالخطر بمنزلة قوله ان دخلت دارك فهو على
 وهذا بخلاف ما لو كفل رجل بنفس جاحد وقال ان لم أوافك به غدا فالذى تدعى عليه لك
 على لان الكفالة بالنفس والمال جائزة ويلزم الكفيل المال ان لم يواف لانه جعل التزام المال تبعا
 للكفالة بالنفس وقد صحت الكفالة بالنفس فكذلك بالمال وحقبة المني في الفرق انه ليس
 من شرط توجه المطالبة على الكفيل وجوب أصل المال في ذمته على ما بينا أن موجب الكفالة
 المطالبة بما هو في ذمة غيره وهو لما قدم على الكفالة صار كالمقر بوجوب المال في ذمة المطلوب
 واقتراره بذلك ملزم اياه وان لم يثبت المال له في ذمة المطلوب بخلاف المطلوب اذا علق الالتزام
 بعدم موافاته لانه لا يمكن توجه المطالبة عليه الا بمد وجوب المال في ذمته ولم يوجد منه
 الاقرار بوجوب المال عليه صريحا ولا دلالة فكانت هذه مخاطرة حتى لو كان المطلوب أمر
 الكفيل بالكفالة بهذا الشرط يجب المال به على المطلوب كما يجب على الكفيل ولو كفل
 رجلا بنفسه فان لم يواف به غدا فالألف درهم التي لك عليه على فلان آخر سوى الكفيل
 بالنفس واقترار الكفيل بالمال بذلك فهو جائز على هذا الشرط لان معنى الاستحسان الذي

ذكرنا في الفصل الاول اذا اُضاف الكفالة للمال الى نفسه يأتي هنا أيضا وهو أن يحمل كلامه على التقديم والتأخير ويحمل كان أحدهما كفيلا بنفس المطلوب والآخر بالمال بشرط أن الكفيل بنفسه ان وفى بالنفس برئ الكفيلان جميعا فإيهما صرح بهذا كن جائزا مستقيا لأن عند الموافقة بالنفس الطالب يستثنى عن الكفالتين فلذا تمتعت البراءة عن الكفالتين بسبب يمينه عنهما ولا فرق في ذلك بين أن يكون الكفيل رجلا أو رجلين وإذا كفل رجل بنفس رجل فإن لم يوف به غدا فعليه المال الذي عليه وهو الالف فلم يوف به الكفيل ولكن الرجل لقي الطالب وخاصمه ولا زمه في المسجد حتى الليل فالمال لازم للكفيل لوجود شرطه وهو عدم موافقة الكفيل به وقد بينا أنها وان تلايا لا يبرأ الكفيل به عن الكفالة بالنفس بخلاف ما اذا وافاه به فكذلك في وجوب المال وهذا لأن تسليم المطلوب نفسه الى الطالب أنواع قد يكون عما هو مستحق عليه وقد يكون من جهة الكفالة فلا تميز جهة الكفالة في تسليمه الا بالتخصيص لأن الاصل في تسليمه أنه عما هو مستحق عليه فإن الكفالة بناء على ذلك الاستحقاق الا أن يكون المطلوب قال قد دفعت نضي اليك عن كفالة فلان حينئذ يصح ذلك منه لانه مطلوب بذلك من جهة الكفيل فيصح تمينه لتلك الجهة ليسقط به مطالبة الكفيل عن نفسه واذا صح ذلك كان هذا موافقة الكفيل به سواء فيرأ من المال (ألا ترى) أنه لو بث به مع رسوله الى الطالب كان ذلك موافقة منه حتى يبرئه من المال ولو كفل رجل بنفس الكفيل على أنه ان لم يوف به غدا فالمال الذي كفل عن فلان وهو ألت عليه فوافى الكفيل الاول بالمطالع ودفعه اليه في النقد فالكفيلان بريئان من الكفالة بالمال أما الكفيل الاول فلوجود الموافقة منه وأما الكفيل الثاني فلان الكفيل الاول في حقه أصيل وبراءة الاصيل توجب براءة الكفيل وأن لم يوف به الاول ولا الثاني ووافى الكفيل الاول في النقد فإن الكفيل الثاني يبرأ لوجود شرط البراءة في حقه وهو الموافقة بنفس الكفيل الاول في الوقت الذي اشترطه والتزم المال الكفيل الاول لوجود شرطه وهو عدم الموافقة بنفس المطالع ولو كفل بنفس رجل فإن لم يوف به الى شهر فالمال الذي عليه وهو مائة عليه ثم لقي الطالب به المكحول قبل الاجل فأخذ منه كفيلا آخر بنفسه وبالمال بهذا الشرط أيضا فوافى به أحدهما في الاجل فإن الذي وافى به برئ من المال والنفس ولا يبرأ الآخر لأن كل واحد منهما التزم تسليم النفس بمقد علي حدة فوافاه به تكون تسليميا عن نفسه لانه غيره فيجب المال على

الآخر لوجود شرطه وهو اتمام الموافقة بالنفس منه وان قال الكفيل الذى وافى به قد
 دفنته من نفسى وعن فلان فانه يكون عن نفسه ولا يكون عن فلان لان التسليم الواحد
 لا يكون عن جهتين ولا نه متبرع فى التسليم عن فلان لان ذلك الالتزام غير متفق به أصلا
 فهو فى ذلك كاجنبى آخر فلا يصح تسليمه عن فلان الا أن يقبله الطالب فاذا قبله على ذلك
 برأ جميعا ويصير كأنه سلم مرة عن نفسه ومرة عن فلان فان الاستدانة على ما يستدام بمنزلة
 الانشاء وعلى هذا لو جاء رجل ليس بكفيل فقال قد دفنته اليك عن فلان لم يرأ واحد
 منهما الا أن يقبله الطالب عنهما ولو قال المكفول به قد دفنت نفسى اليك عن فلان وفلان
 برأ جميعا من الكفيلين ولا يشترط قبول الطالب هنا لان الطالب مطالب من جهة كل
 واحد من الكفيلين بتسليم النفس اليه لتسليمه الى الطالب فلا يكون هو متبرعا فى هذا التسليم
 فلا يشترط فيه قبول الطالب بخلاف الاجنبى * ونوضح هذا الكلام لو كان المكفول
 به قاعدا مع الطالب يحدنه فقال رجل للطالب قد دفنت اليك هذا عن فلان فسكت الطالب
 أو قال لا لم يرأ الكفيل وان قال الطالب نعم قد قبلت فالكفيل برأ لان المسلم ليس بمخضم
 عنه فكان متبرعا فلا تقع البراءة للكفيل الا بقبول الطالب ولو كان المنكلم بذلك وكيل
 الكفيل برأ الكفيل لان وكيله قائم مقامه فصار تسليم النفس كتسليم المال فى حكم البراءة
 ولو ان اجنبيا أدى المال عن المطلوب لم يرأ المطلوب الا بقبول الطالب بخلاف ما اذا كان
 المؤدى وكيل المطلوب أو المطلوب نفسه فكذلك البراءة عن الكفالة بالنفس ولو كفل ثلاثة
 رهط بنفس رجل فان لم يوافقوا به يوم كذا فعليه المال الذى عليه وهو ألف درهم فلم يوافقوا
 به فعلى كل واحد منهم ثلث الالف كما لو أرسلوا الكفالة بالمال والمضى فيه أنه التزام للمال أو
 للطالبة فاذا أضيف الى جماعة يتوزع على عددهم كالاقرار ولو قال ثلاثة نفر لرجل لك علينا
 ألف درهم يجب على كل واحد منهم ثلث الالف فان وافى به أحدهم فى ذلك اليوم فهم
 جميعا برآء من المال والنفس لانهم التزموا تسليم النفس بمقد واحد فوافاة أحدهم به
 كوامهم جميعا وكذلك ان كان قاي فعليهم الالف التى عليه وبمضهم كيف عن بعض بها فوافى
 به أحدهم برأ جميعا وهذا أظهر وان لم يوافقوا به لزمهم المال وللطالب ان يأخذ أيهم شاء
 بجميع المال لان كل واحد منهم التزم عن الاصيل ثلث المال وكل واحد عن صاحبه كفيل
 بالث الذى التزمه أيضا فان أدى أحدهم جميع المال رجع كل واحد على صاحبه بثلثه ان شاء

لانه كفيل من كل واحد منهم بثل المال وأدى ثلته ويرجعون جميعا على صاحب الأصل
بالمال وان شاء المؤدى رجع على أحد صاحبيه بالنصف لانه يقول أنت مساو لي في هذه
الكفالة وقد أدبت المال فارجع عليك بنصفه لنستوى في القيام بالكفالة كما استوفينا في
الكفالة فان قيل كيف يرجع عليه بالنصف وهو انما كفيل عنه الثلث قلنا نعم ولكن الثلث
الذي على الثلث المؤدى وهذا الآخر يستويان في الكفالة عنه بذلك فكان له ان يقول
نصف ذلك الثلث أدبته بحكم الكفالة عنك لانك كفيل ممي عنه بذلك وبمضنا كفيل
عن بعض فهذا رجع عليه بنصفه فاذا قيل ذلك ثم لقيا الثلث وجما عليه ثلث المال ليستويا
في عدد الكفالة ثم اذا لقوا المطلوب وجدوا عليه بجميع المال ولو كفيل بنفس رجل على انه
ان لم يواف به غدا فليده ألف درهم التي له عليه فلم يواف به في الفد وقيل الطالب وصلي
الألف وأدبته لنا أخرى أو قال لم يكن لي عليه يومئذ شيء ولكن أدبته ألقا قبل حلول الاجل
لم يلزم الكفيل من ذلك شيء لانه انما كفيل المال الواجب عليه عند الكفالة بالنفس لا عند
عدم الموافاة وذلك المال قد سقط أو تبين انه لم يكن واجبا باقرار الطالب وما وجب بعد
ذلك لم يتناوله عقد الكفالة فلا يطالب الكفيل بشيء منه ولو قال ان لم يواف به فليده المائة
درهم التي له عليه وما باعه من شيء ما يئنه وبين ان يمضي هذا الاجل ثمه على ما قال
لان الكفالة هنا كما تناولت الواجب عند الكفالة بالنفس تناول ما يجب بعدها قبل الاجل
وكل واحد منهما صحيح لانه أضاف الالتزام بالكفالة الى سبب وجوب المال وهو المباينة
فما كان قائما من المال عند عدم الموافاة يصير الكفيل به كغيبابه ولو كفيل بنفس رجل وان
لم يواف به الى كذا من الاجل فليده المال الذي عليه وهو مائة درهم فأت المكفول به قبل
الاجل ثم مضى الاجل فالمال على الكفيل لان شرط الوجوب عدم الموافاة وذلك يتحقق
بعد موت المكفول به وان قيل شرط وجوب المال عدم موافاة مستحقة وذلك لا يكون
بعد موت المكفول به لان الكفالة بالنفس تبطل بالموت فيبقى ان لا يلزمه المال وهو كما
قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله اذا قال ان لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فأمراته
كذا فأهريق الماء قبل الليل لا يقع الطلاق لان الشرط عدم شرب يتأني أو يكون مستحقا
بالبين في آخر النهار ولا يتحقق ذلك اذا هريق والجواب عنه ان قولهما جملا عدم الموافاة
شرط وجوب المال فالتبديد بموافاة مستحقة يكون زيادة ثم حقيقة المعنى وبه يتضح الفرق

ان تصحيح الكفالة بالمال هنا بطريق التقديم والتأخير وهو انه يجعل كانه كفيل بالمال للحال
ثم علق التركة عنه بالموافاة بالنفس والموافاة بالنفس لا توجد بالموت فيق المالك واجبا
بالكفالة ولا حاجة الى هذا التقديم والتأخير في الميم بالطلاق لان الطلاق يحتل التعليق
بالشرط وبعد الوقوع لا يحتل الرفع فلهاذا افتراقا وان مات الكفيل قبل حلول الاجل فان
مضى الاجل قبل أن يوفى ورثة الكفيل الطالب بالرجل فالمال دين في مال الكفيل لان
شرط البراءة الموافاة بالنفس ولم توجد ثم يضرب الطالب مع سائر غرمائه في تركته لان
حق الطالب قبله في حكم دين الصحة في الوجه قلنا انه يجعل كانه كفيل بالمال في الحال وعد
الكفالة كان صحيحا فلهاذا كان حق الطالب بمنزلة غرماء الصحة يضرب معهم في تركته
وان دفعوه اليه في الاجل أو دفع المكفول به نفسه برئ الكفيل من المال والكفالة لان
موافاة الوراث بنفسه كموافاة المورث في حياته وكذلك دفع المكفول به نفسه من جهة
الكفالة بمنزلة دفع الكفيل فقد وجد شرط البراءة عن المال وهو الموافاة بالنفس وان لحق
الكفيل بذار الحرب مرتدا فهو بمنزلة موته في أن تسليم الورثة يقوم مقام تسليمه في براءة
الكفيل لانهم يملكونه في أمواله بهذا السبب كما يملكونه بعد موته وان لحق المكفول به بذار
الحرب فان مضى الاجل قبل أن يوفى به فالمال لازم للكفيل لان شرط البراءة عن المال
الموافاة بالنفس ولم توجد وأكثر ما فيه أن يكون لحوقه كموته وقد بينا أن المال بعد موته
يجب على الكفيل عند عدم الموافاة فهذا مثله ولو كان المكفول به امرأة فارادت ولحقت
بالداروسيت فوفى بها وهي أمة في الاجل برئ الكفيل من الكفالة والمال لان شرط البراءة
وهو الموافاة في الاجل قد وجد والموافاة تحقق بعد ما صارت أمة ولانها حين سيبت
سقط الدين عنها وبراءة الاصيل توجب براءة الكفيل وكذلك لو كان المكفول به رجلا
فوفى به وهو حلال الدم بردة أو قتل عمدا لان الموافاة بعد حل دمه تحقق كما تحقق
قبله ولو مات الطالب فوفى به الكفيل وصيه برئ من المال والكفالة لان وصيه قائم مقامه
بعد موته فتسليم النفس اليه كالتسليم الى الموصي فلهاذا يستفيد به البراءة وان لم يكن له وصي
فوفى به ورثته فان كان عليه دين يستغرق ماله لم يبرأ بتسليمه الى الورثة لانهم لا يملكون
شيئا من تركته مع الدين المستغرق فالتسليم اليهم في هذه الحال بمنزلة التسليم اليهم قبل موته
وهذا لان المقصود لا يحصل بالتسليم اليهم فانهم لا يتمكنون من مطالبة بالمال فأما اذا لم يكن

عليه دين فيرأ بتسليمه الى جميع الورثة لانهم خلفاؤه في التركة فيتمكون من مطالبته بالمال
 فتسليمه اليهم بمنزلة تسليمه الى الطالب في حياته ولو وافى به أحدهم برئ من الكفالة لهذا
 الواحد ولم يرأ من غيره لما ينأ أن حق المطالبة والاستيفاء اليه في نصيبه دون نصيب سائر
 الورثة فقد برئ بالتسليم اليه في نصيبه دون نصيب غيره ولو كفل نفس رجل لرجلين
 فان وافاهما به فكذا والا فليه مالهما عليه فلو وافى به أحدهما والاخر غائب برئ من كفالة
 الشاهد لوجود شرط البراءة في حقه وهو الوفاة بالنفس ولزمه نصيب الغائب من المال لانعدام
 شرط البراءة في حقه فان شريكه لم يكن نائبا عنه في المطالبة بحقه ثم ما أخذه الغائب من
 الكفيل يكون يسه وبين شريكه لان أصل المال كان مشتركا بينهما فاستيفاء أحدهما نصيبه
 من الكفيل بمنزلة استيفائه من الاصيل فكان له أن يشاركه في المقبوض ولو ماتا جميعا كان
 ورثتهما على ما كانا عليه حتى اذا سلمه الى ورثة أحدهما برئ في نصيبه دون نصيب الآخر
 اقامة لكل وارث مقام مورثه ولو كان الطالب واحدا فتب عند حل الاجل فطلبه الكفيل
 وأشهد على طلبه ولم يدفع اليه الرجل فالمال لازم للكفيل لان شرط البراءة عن المال تسليم
 النفس الى الطالب ولم يوجد ذلك وان طلبه ليس له فيبقى المال عليه فان قيل انما تنيب قصدا
 منه الى الاضرار بالكفيل فيبقى الى ان يرد عليه قصده ويقام هذا مقام تسليمه لان الكفيل
 أنى بما في وسعه قلنا الكفيل هو الذي أضرب نفسه بكفالاته بالمال وقد ينأ أن وجوب المال
 عليه بالكفالة لانعدام الموافاة ولكن الموافاة بنفسه مبرئة له عن المال فاذا انعدم ذلك بقي المال
 عليه بكفالاته لا بتنيب الطالب وكذلك لو كان اشترط عليه مكانا فوافى به ذلك المكان
 وتنيب الطالب لان المبرئ له تسليم نفسه الى الطالب دون احضاره ذلك ولا يتصور تسليمه
 الى الطالب وهو غائب فوجود احضاره ذلك المكان كسده وان كان الكفيل اشترط
 في الكفالة انه يرى منه ان وافى به المسجد الاعظم وأشهد عليه يوم كذا فوافى به المسجد
 يومئذ وأشهد وغاب الطالب فقد برئ الكفيل من الكفالة بالنفس والمال لانه جعل شرط
 براءته احضاره للمسجد في ذلك الوقت وقد وجد ذلك فيرأ من الكفالة بالنفس والمال جميعا
 وكذا في الكفالة بالنفس وحدها وهذا لان ابراء الكفيل اسقاط محض ولهذا لا يبرئ
 برده فيصح تعلقه بحضور المكان في وقت معلوم كالطلاق والعناق واذا صح التعلق فالتعلق
 بالشرط عند وجود الشرط كالنجز ولو كفل بنفسه الى غده في المسجد فليه المائة الدرهم التي

له عليه ولو اشترط الكفيل على الطالب ان لم يوافي غدا عند المسجد ليقبضه متى فانا برى منه فالتقيا
بند النقد فقال الكفيل قد وافيت به وقال الطالب قد وافيت ولم تواف لم يصدق كل واحد
منهما على الموافاة لان كل واحد منهما يدعى موافاته وخصمه يكذبه في ذلك فلا تثبت موافاة
بدعوى كل في حق صاحبه وكان الكفيل على كفالته والمال لازم لما بيناه ملزم للمال بنفس
الكفالة وجعل شرط براءته موافاته ولم تثبت ذلك بقوله فلا يبرأ منه ولو جعل شرط البراءة
عدم موافاة الطالب ليقبضه منه ولم تثبت هذا الشرط بقوله لم تواف أنت بل يحمل القول
قول الطالب مع عينه على ما عرف أن الشرط سواء كان نفيا أو اثباتا لا تثبت إلا بحجة والقول
قول من ينكر وجود الشرط فإن أقام كل واحد منهما بالينة على الموافاة الى المسجد ولم تشهد
على دفع الكفيل اليه فان المال لا يلزم الكفيل لانه قد أثبت بالينة شرط براءته عن المال وهو
عدم موافاة الطالب ليقبضه منه فيبرأ من المال ولكن الكفالة بالنفس على حالها لان براءته
عن الكفالة بالنفس بتسليمه الى الطالب ولم يوجد ولان البينتين قد تحققت المعارضة بينهما
فامتنع القضاء بما كان متقررا وهو وجوب تسليم النفس بحكم الكفالة والعمل بهما ممكن في
البراءة على المال لان الكفيل يثبت شرط البراءة بيينة والاخر ينفي فيترجح الاثبات وان
أقام المطلوب البيينة على موافاة المسجد ولم يتم الطالب البيينة برى الكفيل من كفالة النفس
والمال جميعا لان الطالب غير مصدق على الموافاة والكفيل أثبت بيئته موافاته المسجد
فوجب قبول بيئته على ذلك واذا قبلنا بيئته صار الثابت بالينة كالثابت باقرار الخصم فثبت
شرط البراءة عن المال والنفس جميعا ولو كفل بنفسه على ان يدفعه اليه غدا فان لم يفعل فالمال
عليه ولو اشترط الكفيل عليه ان لم يوافي فليقبضه متى فانا برى من الكفالة والمال فلم يلتقيا
من النقد فالكفيل برى والقول قول الكفيل ان الطالب لم يواف مع عينه وعلى الطالب
البيينة بخلاف ما تقدم لان هناك موافاة المكان مشروطة على الطالب والكفيل جميعا موافاة
الكفيل لا تثبت بقوله لانه يدعى وجود فعل كان مشروطا فلا يصدق عليه إلا بحجة ولهذا
لو أقام البيينة على الموافاة بنفسه برى لان موافاته المكان مشروطة عليه فثبت بيئته فاما في
الفصل الاول فالموافاة غير مشروطة على الكفيل واعاها مشروطة على الطالب وان يأتي
ليقبضه منه ولم يأت فقد وجد شرط براءة الكفيل عن المال فلهذا كان بريئا وحاصل الفرق
بين هذه الفصول بحرف وهو ان من ينكر قبل غيره فاقول قوله في ذلك لانه متمسك

بالاصل ومن يدعي قبل نفسه لا يقبل قوله الا بحجة لانه يدعي أمرا عارضا ولو كفل بنفس
رجل على أنه ان لم يواف به غدا فعليه ما لالطالب عليه من شيء فلم يوافق به الغد وقال الكفيل
لا شيء لك عليه فالقول قوله مع عينته على علمه لانه التزم مالا موصوفا وهو ان يكون واجبا
على الاصيل فلما لم يثبت الوجوب على الاصيل لا يصير هو ملتزما كما لو قال ما قضى به لك
عليه فهو على فقام يصير المال مقضيا به على الاصيل لا يجب على الكفيل ويقول الطالب لم يصير
المال واجبا على الاصيل والكفيل في انكاره تمسك بالاصل وهو عدم الطالب فالقول قوله
مع عينته على علمه لانه استخلاف على ما هو فعل غيره وهذا بخلاف ما تقدم وهو ما اذا قال ان
لم أؤدك به غدا فالمال الذي تدعي عليه على لانه كفل هناك بما يدعيه الطالب والدعوى متحققة
منه فلما وجدت الصفة التي قيدت الكفالة بما يصح التزامه للمال كان مؤاخذا به وكذلك
ان قر الكفيل بمائة درهم وافر المكفول عه بمائة درهم صدق المكفول عنه ولم يصدق
الكفيل لما بدا أنه التزم بالكفالة ما كان واجبا على الاصيل وقت كفالته وافر الاصيل ليس
بحجة على الكفيل فاما يثبت الوجوب وقت الكفالة فما أقر به الكفيل وهو المائة فلا يلزمه
أكثر من ذلك ولو كفل بنفسه على أنه ان لم يواف به غدا فعليه من المال قدر ما أقر به
المطلوب فلم يوافق به الغد وافر المطلوب أن عليه ألف درهم فالكفيل ضامن لها لانه قيد
الكفالة هنا بصفة ثبتت تلك الصفة باقرار المطلوب فيتم به شرط الالتزام بالكفالة بخلاف
الاول فان باقراره هناك ثبت الوجوب عليه وقت الاقرار وانما التزم هو بالكفالة ما كان
واجبا عليه وقت الكفالة ولا يثبت ذلك الا فيما أقر به الكفيل لو نكل عن اليمين فيه بعد
الاستخلاف ولو كفل بنفسه على أنه ان لم يواف به غدا فعليه ما ادعى الطالب فلم يوافق به
الغد وادعى الطالب ألف درهم وأقر بها المطلوب وجدها الكفيل فالقول قول الكفيل مع
عينته على علمه وهو شكل لانه انما كفل هنا بما ادعاه الطالب وقد تحققت الدعوى منه والاقرار
من المطلوب ولكن مراده من هذه المسئلة انه كفل بما ادعاه الطالب قبل الكفالة ولم يظهر
تلك الدعوى منه ولكنه لما لم يواف به غدا ادعى الآثر أنه كان ادعى عليه ألف درهم قبل
الكفالة وهو غير مصدق في هذا فالقول للكفيل في انكاره المك لم تدع مع عينته على علمه
بخلاف ما تقدم فان هناك انما كفل بما يدعي الطالب عليه وقد وجد ذلك منه بالمائة بعد الكفالة
ولو كفل بنفسه على أن يوافق به اذا جلس التاضي فان لم يوافق به فعليه الألف التي للطالب

عليه فلم يقدّم القاضى أياما ولم يوافق به وطلبه صاحبه فلم يأت به فلا شيء عليه أى على الكفيل من المال لانه جمل شرط وجوب المال عدم الموافقة اذا جلس القاضى وان لم يجلس القاضى لم يوجد ذلك ولانه أجل فى الموافقة الى جلوس القاضى وما لم يمض الأجل لا تتوجه عليه المطالبة بالموافقة ووجوب المال عليه عند عدم موافقة مستحقة فاذا لم يوجد ذلك قبل جلوس القاضى لا يلزمه المال ولو كفّل بنفسه على أنه ان لم يوافق به غدا فقد احتال الطالب عليه بالألف درهم التى له على المطلوب ولم يوافق به النقد فالمال عليه والحوالة فى هذا والكفالة سواء على ما بينا من طريق الاستحسان انه يلزم المال وتتعلق براءة عنه بشرط الموافقة بالنفس وذلك صحيح فى الكفالة والحوالة جميعا وكذلك لو قال قالى المال أو فلى المال لان هذا من ألفاظ الكفالة وكذلك لو قال فمضى له هذا المال لان كلمة عند عبارة عن القرب وقرب الدين منه اما بالتزام أصله فى ذمته أو بالتزام المطالبة به فكان هذا والكفالة سواء ولو كفّل بنفسه على ان يوافق به غدا فان لم يوافق به غدا فعليه المال الذى عليه وهو ألف درهم فلم يوافق به النقد ولزمه المال ثم أخذه الطالب بكفالة النفس وقال لي عليه مال آخر أولى معه خصومة فان الكفيل يؤخذ بنفسه ولا يبرأ منه حتى يدفعه اليه لانه باصل الكفالة التزم تسليم نفسه وبأداء المال لم يصر مسلما نفسه وادّاه ذلك المال لا يمنع ابتداء الكفالة بنفسه فلاذن لا يمنع بقاءها كان أولى وان كفّل بنفسه على انه متى ما طالبه الطالب فلم يوافق به فعليه المال الذى عليه وهو ألف درهم فطلبه منه فلم يدفعه اليه فعليه المال لوجود شرطه وهو عدم الموافقة فى الوقت الذى طلبه الطالب منه وكذلك لو طلبه غدوة فلم يدفعه اليه حتى المشى قال ولا يبرئه من المال إلا ان يدفعه اليه ساعة طلبه منه وهذا اللفظ إشارة الى ما بينا أن المال واجب عليه بالكفالة وشرط براءته أن يوافق به حين يطلبه الطالب فاذا لم يفعل انعدم شرط البراءة فبقى المال عليه كما التزمه باصل الكفالة ولا ينضم دفع النفس اليه بعد ذلك لان ذلك لم يكن شرطا عن المال والله أعلم بالصواب

تم الجزء التاسع عشر • وفيه الجزء العشرون وأوله

باب الكفالة والوكالة بالخصومة

﴿ فهرست الجزء التاسع عشر من كتاب المبسوط للإمام السرخسي رحمه الله تعالى ﴾

صحيحة

٢ كتاب الوكالة

١٨ باب الشهادة في الوكالة

٢٦ » كتاب القاضي الى القاضي في الوكالة

٣٠ » وكالة وصي اليتيم

٣١ » الوكالة بالقيام علي الدار وقبض الملة والبيع

٣٨ » من الوكالة بالبيع والشراء

٦٧ » الوكالة في الدين

٧٧ » الوكالة في الرهن

٨٦ » الوكالة في قبض الوديعة والمأوية

٩١ » الوكالة في الهبة

٩٤ » الوكالة في المتق والكتابة

١٠٢ » وكالة المضارب والشريك فيه

١٠٦ » مالا تجوز فيه الوكالة

١٠٨ » وكالة العبد المأذون والمكاتب

١١٧ » الوكالة في السكاح

١٢٥ » توكيل الزوج بالطلاق والمخلع

١٣٢ » الوكالة في الاجارة والمزارعة والمعاملة

١٣٧ » الوكالة من أهل الكمر

١٤٣ » الوكالة في الدم والصلح

١٥٢ » الوكالة بالصلح في الشجاج

١٥٨ » وكالة الوكيل

١٦٠ » كتاب الكفالة

﴿ تمت ﴾

١٧٦ » باب الكفالة بالنفس فان لم يوافق به فليته المال